

المملكة العربية السعودية  
جامعة أم القرى بمكة المكرمة  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
فروع الفقه وأصوله  
شعبة أصول الفقه

# كتاب التواضع في أصول الفقه

للإمام أبي الوفاء علي بن عقیل بن محمد البغدادي الحنبلي

٤٣١ هـ ~ ٥١٣ هـ

من فصول العوم إلى بداية فصل نسخ القرآن بالسنة

رسالة دكتوراه

دراسة وتحقيق

عبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الله بن محمد السديس

إشراف

فضيلة الدكتور أحمد فهمي أبو سنة

الأستاذ بقسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى

العام الجامعي ١٤١٥ هـ

## ((ملخص عمل رسالة دكتوراه))

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه  
فقد يسر الله لي اجتياز مناقشة رسالة الدكتوراه الموسومة بالواضح في أصول الفقه من بداية فصول العموم  
إلى بداية فصل نسخ القرآن بالسنة، للإمام أبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد الحنبلي ت ٥١٣ هـ ،  
وقد تكونت الرسالة من مقدمة وقسمين، قسم دراسي وقسم تحقيقي ، أما المقدمة فقد اشتملت على أهمية  
الموضوع وأسباب اختياره، وكان منها:

مكانة الكتاب بين كتب الأصول عامة، وأصول الحنابلة خاصة، إضافة إلى ثناء العلماء عليه ، وما يتمتع به  
مؤلفه من شخصية علمية نادرة وأصولية فريدة ، مع ما للمؤلف وكتابه من مميزات وخصائص مهمة  
تدعو إلى ضرورة القيام بتحقيقه.

أما القسم الدراسي فاشتمل على فصلين : أولهما في التعريف بالمؤلف رحمه الله، من حيث اسمه ونسبه  
ومولده ونشأته وعصره ومكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه وصفاته وأخلاقه وعقيدته ومذهبه ووفاته  
وأهم آثاره ومؤلفاته .

وثانيها : في التعريف بالكتاب من حيث تحقيق اسمه ونسبه إلى مؤلفه وسبب تأليفه وأهميته ومصادره  
وخصائصه ومزاياه ومنهج مؤلفه فيه وأهم المحاسن والمآخذ عليه، والتعريف بنسخة الكتاب من حيث  
مكانتها ووصفها وخطها ونحو ذلك .

وأما القسم التحقيقي فقد اشتمل على الخطوات الآتية :-

- ١- نسخ الكتاب وكتابة النص كتابية صحيحة على ضوء القواعد الإملائية .
  - ٢- تحقيق النص وتوثيقه وإصلاح عبارته وإكمال سقطه .
  - ٣- وضع عناوين للفصول والمسائل .
  - ٤- عزو الآيات إلى سورها بذكر رقم الآية واسم السورة .
  - ٥- تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية .
  - ٦- عزو الشواهد الشعرية والأمثال إلى مصادرها .
  - ٧- التعريف بالأعلام غير المشهورين والترجمة لهم بإيجاز .
  - ٨- التعريف بالكتب الواردة في النص .
  - ٩- التعريف بالفرق والقبائل والبلدان من مصادرها .
  - ١٠- توثيق التصوص والأقوال إلى قائلها .
  - ١١- التوثيق الموضوعي بعزو المسائل العلمية إلى مصادرها المعتمدة .
  - ١٢- شرح المفردات والألفاظ الغريبة بإيجاز .
  - ١٣- إتحاف القارئ في نهاية كل مسألة أصولية بذكر المراجع فيها .
  - ١٤- تذييل البحث بفهارس متنوعة للآيات والأحاديث والأشعار والأمثال والأعلام والفرق والبلدان  
والكتب الواردة في النص والمراجع والموضوعات بلغت أربعة عشر فهرسا .
- ثم ختمت البحث بخاتمة موجزة تضمنت النتائج العامة والخاصة وأهم المقترحات والتوصيات .  
وبذلك تم ما علمته في الرسالة أعرضه أمام مجلس كلية الشريعة الموقر للموافقة على منحي  
الدرجة العلمية المستحقة، والله أسأل أن يجعل العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل  
الصالح، فالتشكر لله أولاً وآخرًا ثم لفضيلة الدكتور المشرف حفظه الله وللمناقشين الكريمين ولهذه الكلية  
العريقة وهذه الجامعة العتيقة ولكل ساع في خدمة العلم وطلابه، وصلى الله على نبينا محمد وآله  
وصحبه وسلم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

٢٥٨

توقيع الباحث

توقيع فضيلة المشرف

توقيع فضيلة العميد

محمد بن عبد الله

محمد بن عبد الله

محمد بن عبد الله

١٤١٦

١٤١٦

تم طبعه في المطبعات وصرح بحفظه في عام

على طبعه

منافسة  
و عبد السلام

المملكة العربية السعودية  
جامعة أم القرى بمكة المكرمة  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
فروع الفقه وأصوله  
شعبة أصول الفقه

الحققة

# كتاب التواضع في أصول الفقه

لإمام أبي الوفاء علي بن عقیل به محمد البغدادي الحنبلي

٤٣١ هـ ~ ٥١٣ هـ

من فصول العوم إلى بداية فصل نسخ القرآن بالسنة

رسالة دكتوراه

تحقيق

إبراهيم بن عبد العزيز بن محمد السدي

إشراف

فضيلة الدكتور أحمد فهمي أبو سنة

الأستاذ بقسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى

العام الجامعي ١٤١٥ هـ





## [حكم تعبد النبي الثاني بما تعبد به الأول] ((فصل))

يجوز تعبد النبي الثاني بما كان تعبد به النبي الأول<sup>(١)</sup>، [٢١١/ب] ولا يمنع العقل ذلك، على قول من جعل للعقل قضية المنع والإباحة<sup>(٢)</sup>، وهو أبو الحسن التميمي من أصحابنا<sup>(٣)</sup>.  
ولا في الشرع ما يمنع من ذلك، بل فيه ما يدل على جوازه<sup>(٤)</sup>، خلافاً لمن منع من ذلك من الأصوليين<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) هذا في الجواز العقلي .  
انظر : ٣٣٦/٢ من المعتمد ، ٢١٢/٣ من كشف الأسرار ، ٢٤٦/١ من المستصفى ،  
٧٥١/٣ من العدة ، ٤١٢/٢ من التمهيد ، ص ١٨٢ من المسودة ، ٤٠٨/٤ من شرح  
الكوكب المنير ، ص ٢٤٠ من إرشاد الفحول .  
(٢) قد سبق التعليق على مثله ، انظر ص ١٥٩، ١٦٠ ومابعدهما من الرسالة .  
(٣) سبقت ترجمته ص ٣٥٣ من الرسالة .  
(٤) كما سيأتي في الأدلة قريباً ، انظر ص ٧٠٠ ومابعدهما من الرسالة .  
(٥) انظر : ٢١٣/٣ من كشف الأسرار ، ٢٤٦/١ من المستصفى ، ٧٥١/٣ من العدة ،  
ص ١٨٣ من المسودة ، ٤٠٨/٤ من شرح الكوكب المنير .

## [أدلة القائلين بجواز تعبد النبي الثاني بما تعبد به الأول] (فصل))

في دلائلنا على تجويز ذلك :  
فمنها :

أن الله سبحانه بعث موسى<sup>١</sup> وهارون في زمن واحد، وعصر واحد ، وجعل جمعتهما مصلحة ، من حيث إنه ذكر أنه شدّ عضد موسى<sup>٢</sup> وأزّره بهارون<sup>(١)</sup>، وخلفه في قومه لما غاب عنهم<sup>(٢)</sup>.  
فغير ممتنع أن يجعل النبي الثاني بعد الأول حياً من شريعته مأماته المبطلون ، ومنبهاً على ما أهمله الغافلون .  
وقد يؤثر التناصر والتعاقد ما لا يؤثره الاتحاد<sup>(٣)</sup>، ولهذا قرن الله بين معجزتين ، وأيد الأولى بثانية ، والثانية بثالثة<sup>(٤)</sup>.

- (١) كما في قوله تعالى : {قال سنشدّ عضدك بأخيك ونجعل لكما سلطاناً...} آية رقم ٣٥ من سورة القصص ، وفي سورة طه : الآيات رقم ٢٩-٣٢ .
- (٢) كما في قوله تعالى : {وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين} آية رقم ١٤٢ من سورة الأعراف .
- (٣) أي: اتحاد الشريعة عند نبين فأكثر .
- (٤) وهذا ظاهر في دعوات الأنبياء، فهذا موسى يؤيد بتسع معجزات، كما قال تعالى : {ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات} آية رقم ١٠١ من سورة الإسراء .  
وقوله : {فأرسلنا عليهم الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم آيات مفصلات} آية رقم ١٣٣ من سورة الأعراف .  
وقوله تعالى : {فألقى موسى عصاه فإذا هي ثعبان مبين ، ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين} آية رقم ٣٢، ٣٣ من سورة الشعراء .  
وعيسى أيده الله بمعجزات كثيرة، كما في آية رقم ٥٠، ٤٩ من سورة آل عمران ، وآية رقم ١١٠ من سورة المائدة .  
ونبيّنا محمد صلى الله عليه وسلم كذلك ، أشهرها: القرآن الكريم ، وانشقاق القمر ، والإسراء والمعراج ، وغيرها . انظر ٧٤٥-٤٨١/١ من الشفا للقاضي رعاض .

وقال الله تعالى : { إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ } (١)، ولهذا أطال بقاء نوح في قومه يدعوهم إليه ألف سنة إلا خمسين عاماً (٢)، وإطالة عمر النبي الواحد لم يمنع منه عقل ، ولا شرع . بل شرع كذلك إرداف نبي بني تأييداً لما جاء به الأول (٣) .  
فإن قيل :

إذا لم ينسخ الثاني شرع الأول فما أفاد (٤) ؟ .  
قيل :

قد بينا إفادته من وجه ، وهو تحديد الإذكار ، والإنذار .  
ولو جاز أن يقال : ما أفاد الثاني ؟ لجاز أن يقال ما أفاد بقاء الأول بعد بلاغه عاماً ثانياً ، وثالثاً ، إلى أن تطاول الزمان ؟ ، ولا أثر بعثه نبيين في زمان واحد ، وعصر واحد ، ولما أثر بعثة اثنين ، ولا إغزاز الواحد باثنين بعده ، ثانياً وثالثاً ، [ولكان] (٥) المعجز الثاني [٢١٢/أ] والثالث عبثاً ، حيث لم يفد الثاني إلا ما أفاده الأول ، من كونه برهاناً [و] (٦) حجة على صدق من ظهر على يديه (٧) .

- (١) آية رقم ١٤ من سورة يس .
- (٢) كما في قوله تعالى : { ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً فأخذهم الطوفان وهم ظالمون } آية رقم ١٤ من سورة العنكبوت .
- (٣) انظر : ٧٥١/٣ - ٧٥٢ من العدة ، ٤١٢/٢ من التمهيد .
- (٤) انظر المراجع في الحاشية قبله ، ويحتمل أن تكون " ما " هنا نافية ، أي : لم يفد شيئاً ، ويحتمل أن تكون استفهامية أي : ما الذي أفاده ، وهي الأظهر عندي ، والله أعلم .
- (٥) في الأصل : " ولو كان " ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٦) هذه إضافة ليستقيم السياق .
- (٧) انظر : ٢١٢/٣ من كشف الأسرار ، ٢٤٦/١ من المستقصى ، ٧٥١/٣ من العدة ، ٤١٢/٢ - ٤١٣ من التمهيد ، ص ١٨٢ من المسودة .

[شبه المخالفين في جواز تعبد النبي الثاني بما تعبد به الأول ، والإجابة عنها] :  
[فصل] (١)

[في] (٢) شبهة المخالف :

[قالوا] (٣) : إن مجيء الثاني بما جاء به الأول لا يفيد إلا ما أفاده الأول ،  
فكان تبعاء والتابع لا يكون نبياً .

وإن جاء بغير ما جاء به الأول : فذاك أمر لا يخالف فيه أحد ممن  
يقول بالشرائع والنسوخ (٤) .

فيقال :

قد بينّا الفائدة، و[هي] (٥) إحياء الشريعة الأولى ، وقد تكون المصلحة  
تجديد نبوة مذكرة بالأولى ، ومشيدة لها ، كما كانت المصلحة في بعثة نبيين  
في عصر واحد [والعقل] (٦) لا يمنع ذلك ، وأنه كان ، والسّر تشهد به ،  
وكتاب الله تعالى ينطق (٧) به ، والشرع لا يأتي بما لا يجوز العقل (٨) .

على أنه باطل : بإبقاء النبي الواحد زماناً طويلاً ، لأنه لا يفيد بقاءه في  
العام الثاني إلا ما أفاد في العام الأول ، وكذلك المعجزة بعد المعجزة ، ماتفيد  
إلا التأكيد ، وتناصر الأدلة عند المكلفين .

وكذلك مجيء الرّسل بعد العقل ، وإن جاؤوا بما يوافق العقل ،  
لا يقال : ما أفاد؟ (٩)

(١) هذه إضافة تتمشى مع منهج المصنّف ، ولعلها تركت سهواً ، فأثبتها .

(٢) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٣) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٤) انظر : ٧٥١/٣ من العدة ، ٤١٢/٢ من التمهيد .

(٥) في الأصل : "وهو" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٦) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٧) كما في قوله تعالى : {إذ أرسلنا إلهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث ...} الآية ١٤

من سورة يس .

وانظر ٥٦٧/٤ من تفسير ابن كثير .

(٨) سبق التعليق عليه ، انظر ص ٦٨٤ من الرسالة .

(٩) انظر شيئاً من ذلك : ٧٥١/٣ - ٧٥٢ من العدة ، ٤١٣/٢ من التمهيد .

ومنها أن قالوا :  
عندكم أن العقل لا يبيح ولا يحظر ولا يوجب ، فكيف خصصتم هذه  
المسألة بتجويز ذلك عقلاً؟ (١) .

فيقال :

إنما بينا أن ذلك مما لا يحيله العقل (٢) .

وعندنا في قضايا العقول تجويزات وإحالات .

فمهما اختلف الناس في أن [٢١٢/ب] العقول هل تبيح أو تحظر أو  
توجب؟ (٣) فإنهم لا يختلفون أن في العقل تجويز جائزات ، وإحالة محالات ،  
وإيجاب واجبات ، فيما يرجع إلى الوجود دون الأحكام ، [مثل] (٤) قولنا :  
فناء الأعراض عقيب وجودها واجب في العقل ، وإيجاد مثل الصانع محال في  
العقل ، وكذلك ردّ الأزمان الماضية ، فهذا من الأمور التي لا خلاف فيها ،  
بخلاف قولنا : واجب ، ومحذور ، ومباح في باب الأحكام الداخلة تحت  
التكليف (٥) .

(١) انظر ٧٥٢/٣ من العدة .

(٢) انظر ٧٥٢/٣-٧٥٣ من العدة .

(٣) سبق التعليق عليه ، انظر ص ١٥٩، ١٦٠ من الرسالة .

(٤) في الأصل : "من" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٥) انظر في هذا الفصل :

٣٣٦/٢ من المعتمد ، ٢١٣/٣ من كشف الأسرار ، ٢٤٦/١ من المستصفى ،  
٧٥١/٣-٧٥٢ من العدة ، ٤١٢/٢-٤١٣ من التمهيد ، ص ١٨٣ من المسودة .

[هل كان النبي محمد صلى الله عليه وسلم  
متعبداً بشريعة مَنْ قبله؟]  
(فصل))

إذا ثبت جواز بعثة نبي بشريعة مَنْ قبله .  
فنبينا محمد صلى الله عليه وسلم هل كان متعبداً بشريعة مَنْ قبله ؟  
فيه روايتان (١) :  
إحداهما : أنه متعبد بما صحَّ من شرائع مَنْ قبله ، بطريق الوحي إليه ،  
لامن جهتهم ، ولانقلهم ، ولابكتبهم المبدلة المغيرة ، نصَّ عليه أحمد (٢) في  
إيجاب ذبح الكبش فداءً عن ولد مَنْ نذر ذبح ولده (٣) .  
واستدلَّ بشريعة إبراهيم عليه السلام (٤) ، واستدلَّ في القول بالقرعة  
[بشريعة] (٥) زكريا [عليه السلام] ، والاقتراع في كفالة مريم (٦) ، وذِي النون

- 
- (١) عند الخاتبة رحمهم الله ، انظرهما : ٧٥٣/٣ من العدة ، ٤١١/٢ من التمهيد ،  
ص ١٦١ من الروضة ، ص ١٩٣ من المسودة ، ٧٧٧/٢ من شرح الطوفي ،  
٤٠٩/٤-٤١٠ من شرح الكوكب المنير .
- (٢) انظر : ٧٥٣/٣ من العدة ، ٤١١/٢ من التمهيد ، ص ١٨٤ من المسودة ، ٤٠٩/٤ من  
شرح الكوكب .
- (٣) وقد رواها أبو طالب عن الإمام أحمد رحمه الله ، انظر ٧٥٣/٣ من العدة .  
وفي المسودة أن هذه القصة من رواية صالح عن الإمام رحمه الله ، انظر ص ١٨٤  
من المسودة .
- (٤) وذلك حين رأى في المنام أن يذبح ولده ، ففداه الله بذبحٍ عظيم ، كما في الآيات  
١٠٧-١٠٢ من سورة الصافات .
- وانظر : ٧٥٣/٣ من العدة ، ص ١٨٤ من المسودة .
- (٥) في الأصل : "بقصة" والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبتته ، انظر ٤١١/٢ من  
التمهيد .
- (٦) في قوله تعالى : {وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم} آية رقم ٤٤  
من سورة آل عمران .

حيث ساهم (١).

وبما أوجبه الله [تعالى] في التوراة من القصاص ، وذكره في كتابه عن  
شريعة موسى (٢).

واختار هذه الرواية أبو الحسن التميمي (٣).

وهي قول أصحاب أبي حنيفة (٤)، فيما حكاه أبو سفيان (٥) عن أبي  
بكر الرازي (٦).

- (١) كما في قوله تعالى : {فساهم فكان من المدحّضين} آية رقم ١٤١ من سورة الصافات ،  
وانظر : ٧٥٤/٣ من العدة ، ٤١١/٢ من التمهيد ، ص ١٨٤ من المسودة ، وفي هذه  
المراجع ذكر هذه الرواية ، ونقلها الأثرم ، وأبو الحارث ، والفضل بن زياد ،  
وحنبل ، وغيرهم عن الإمام أحمد رحمه الله .
- (٢) قال تعالى : {وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف  
والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص} آية رقم ٤٥ من سورة المائدة .  
وقد نقلها عن الإمام أحمد أبو طالب وصالح رحمهما الله .  
انظر : ٧٥٤/٣ من العدة ، ٤١١/٢ من التمهيد .
- (٣) انظر : ٧٥٦/٣ من العدة ، ٤١١/٢ من التمهيد ، ص ١٨٤ من المسودة .  
وهذه الرواية هي الرواية المشهورة في مذهب الحنابلة رحمهم الله ، وهي اختيار  
أبي يعلى ، ومذهب كثير من الأصحاب ، قال الفتوحى عن هذا القول : "وهذا  
الصحيح من المذهب ، اختاره الأكثر من أصحابنا" ٤٠٩/٤ من شرح الكوكب  
المنير .
- (٤) انظر مذهب الحنفية في المسألة : ٩٩/٢ من أصول السرخسي ، ٢١٢/٣ من كشف  
الأسرار ، ١٣١/٣ من تيسير التحرير ، ١٨٣/٢ من فواتح الرحموت .  
قلت : وهو قول المالكية أيضا ، انظر : ص ٢٠٥ من منتهى الوصول والأمل ،  
ص ٢٩٧ من شرح تنقيح الفصول ، ٢٨٦/٢ من العضد على ابن الحاجب .
- (٥) هو السرخسي ، انظر ٩٩/٢ من أصول السرخسي .
- (٦) وهو الجصاص ، ولم أقف على مذهبه فيما طبع من كتابه الفصول في علم الأصول  
ولكن انظر في نسبة القول إليه ٩٩/٢ من أصول السرخسي ، وانظر المراجع  
السابقة في مذهب الحنفية .  
وقد تابع المصنف شيخه في نسبة هذا القول إليه ، انظر : ٧٥٦/٣ من العدة ،  
٤١١/٢ من التمهيد .

وقول أصحاب الشافعي في أحد الوجهين عنهم (١).  
والرواية الأخرى : أنه لم يكن متعبداً بشيء [٢١٣/أ] من الشرائع إلا  
ما أوحى إليه في شريعته (٢).  
وبهذه الرواية قالت المعتزلة (٣)، والأشعرية (٤)، وأصحاب الشافعي في  
الوجه الآخر (٥).

- (١) انظر : ص ٢٨٥ من التبصرة ، ٥٠٣/١ من البرهان ، ص ٢٣٢ من المنخول ، ٢٤٦/١ من المستصفى ، ٣٩٧/٣/١ من المحصول ، ١٤٠/٤ من الأحكام .  
وهذه الرواية قال بها بعض الشافعية ، منهم : الشيرازي في التبصرة ص ٢٨٥ .
- (٢) وهذه هي الرواية الثانية في مذهب الحنابلة ، رواها أبو طالب عن الإمام أحمد رحمه الله .
- انظر : ٧٥٦/٣ من العدة ، ٤١١/٢ من التمهيد ، ص ١٦١ من الروضة ، ص ١٩٣ من المسودة .
- قلت : وهو مذهب الظاهرية أيضا ، انظر ٩٤٣/٥ من الأحكام لابن حزم .
- (٣) انظر ٣٣٦/٢ من المعتمد .
- وقد نسب إليهم الآمدي في الأحكام ١٤٠/٤ ، والقاضي أبو يعلى في العدة ٧٥٦/٣ وأبو الخطاب في التمهيد ٤١١/٢ ، والفتوح في شرح الكوكب المنير ٤١٠/٤ .
- (٤) انظر : ص ٢٠٥ من المنتهى لابن الحاجب ، ١٤٠/٤ من الأحكام للآمدي ، ٧٥٦/٣ من العدة ، ٤١١/٢ من التمهيد ، ص ١٩٣ من المسودة .
- (٥) وإليه ذهب جمهور الشافعية ، انظر : ص ٢٨٥ من التبصرة ، ص ٢٣١ من المنخول ، ٢٥١/١/٢ من المستصفى ، ١٤٠/٤ من الأحكام ، ٣٥٢/٢ من حاشية البناني على جمع الجوامع .
- واختار كثير منهم الوقف ، قال في جمع الجوامع : " وهو المختار " ٣٥٢/٢ ، وصرح به الغزالي والآمدي انظر ٢٤٦/١ من المستصفى ، ٣٩٧/٣/١ من المحصول ، ١٤٠/٤ من الأحكام .
- وذكر بعض الأصوليين وجهاً آخر للشافعية ، وهو : أن شرع إبراهيم عليه السلام خاصة شرع لنا ، وماسواه ليس شرعاً لنا .
- انظر : ص ٢٨٥ من التبصرة ، ١٣٦/٤-١٤٠ من الأحكام .
- ونبه صاحب التمهيد إليهم ٤١١/٢ .



ثم اختلف القائلون بأنه متعبد بشرع من قبله ، بأى شريعة كان متعبد [١] (١) ؟

فقال بعضهم : كان متعبدا بشريعة ابراهيم خاصة .  
واليه ذهب أصحاب الشافعى (٢).

وذهب قوم منهم : الى أنه متعبد بشريعة موسى الا مانسخ في شرعنا (٣).

وقال قوم منهم : كان متعبدا بشريعة عيسى التى تليه ، وهى أقرب اليه (٤).

وظاهر كلام صاحبنا رضى الله عنه : أنه كان متعبدا بكل ماصح أنه شريعة لنبي قبله ، مالم يثبت نسخه (٥).

(١) فى الأصل "متعبد" والصواب ما أثبتته .

(٢) هذا القول ليس على إطلاقه ، فلو قال بعض أصحاب الشافعى لكان أدق ، لأنه تبين أن للشافعية أقوالا غيره ، كما أن للحاق يدل على أن هذا الكلام غير محرز .

وانظر فى نسبة هذا القول لبعض الشافعية : ص ٢٨٥ من التبصرة ، ١٣٦/٤ من الاحكام .

(٣) انظر : ص ٦٣ من اللمع ، ١٣٦/٤ من الاحكام .

(٤) انظر : ص ٦٣ من اللمع ، ١٣٦/٤ من الاحكام .

وقيل بشرع آدم ، وقيل بشرع نوح عليهما السلام . انظر : ٣٣٦/٢ من المعتمد ٢١٢/٢ من كشف الأسرار ، ١٢٩/٣ من تيسير التحرير ، ١٨٢/٢ من فواتح الرحموت ، ٢٨٦/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ٥٠٧/١ من البرهان ، ٢٤٦/١ من المستقصى ، ٣٥٢/٢ من جمع الجوامع بشرح المحلى ، ١٣٦/٤-١٣٧ من الاحكام ، ٧٥٧/٣ من العدة ، ٤١٦، ٤١١/٢ من التمهيد ، ص ١٩٣ من المسودة ، ٤١٠/٤ من شرح الكوكب المنير ، ص ٢٣٩ من ارشاد الفحول .

(٥) انظر ٧٥٧/٣ من العدة ، وهو قول الجمهور كما سبق بيانه والعزو اليه . انظر ص ٧٠٦، ٧٠٥ من الرسالة .

[أدلة القائلين بأن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان متعبداً بشريعة مَنْ قبله]  
(فصل))

في أدلتنا :

فمنها :

قوله تعالى وذكر الأنبياء (١) : {أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ،  
فَبِهَدَاهُمْ اقْتَدِهْ} (٢) ، وهذا أمر له صلى الله عليه وسلم بالاعتداء بهم ،  
صلوات الله [وسلامه] عليهم ، والأمر على الوجوب (٣) ، والاعتداء بهم على  
العموم في جميع ماجاؤوا به من الهدى إلا ما خصه الدليل الناسخ (٤) .  
فإن قيل :

هذا يرجع إلى التوحيد ، والاعتقاد في الله ، وفي صفاته ، وما يجب له  
ويجوز عليه ، وما يستحيل عليه ، ولا يجوز في حقه .

والدليل على ذلك : أن الفروع غير متفقه ، والاعتداء بهم فيها غير  
ممکن ، لأن هذا يحرم السبت ، وهذا يبيحه ، ويحرم الأحد (٥) .  
وهذا يحرم شحماً ويبيح غيره ، وهذا يبيح من الشحوم ما حرمه  
الآخر .

(١) إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ونوح وداود وسليمان وأيوب ويوسف  
وموسى وهارون وزكريا ويحيى وعيسى وإلياس واليسع ويونس ولوطاً ، عليهم  
السلام ، كما في الآيات ٨٣-٨٧ من سورة الأنعام .

(٢) آية رقم ٩٠ من سورة الأنعام .

(٣) وقد سبق في باب الأمر ، انظر ٢٤١/١ من الواضح للمصنف رحمه الله ، وهو الجزء  
الذي حققه الأخ د. عطاء الله فيض الله .

(٤) انظر : ص ٢٨٦ من التبصرة ، ٧٥٧/٣ من العدة .

(٥) كما هو ظاهر في شريعة موسى تحريم السبت ، وفي شريعة عيسى تحريم الأحد .

وهذا يبيح حيواناً ، وهذا يحرمه (١) ، وهذا يحرم نكاح امرأة [٢١٣/ب] يبيحها [الآخر] (٢) ، والمتفق عليه ما ذكرناه (٣) .

والثاني (٤) : أن الاعتقاد في الأصول مقطوع به بما قامت به دلالة العقل وبرهانه ، وغيره من فروع أديانهم غير مقطوع به ، بل الحكم به من طريق غلبة الظن (٥) .

فيقال :

أما التوحيد : فأدلتة العقلية لا يدخلها اتباع ولا اقتداء ، [فما] (٦) دلت عليه العقول [في] (٧) شريعتنا : دلت عليه العقول في شرائع من قبلنا ، [و] (٨) لا يتبع بعضنا بعضاً فيه .

كما لا يقال فيما أُوحي إلى نبينا صلى الله عليه وسلم ، موافق (٩) ما أُوحي إلى من قبله : إنه متبع فيه من سبقه ، ولا اعتقد ما اعتقده من أصل الإثبات والتوحيد ، لما وصله من أن غيره كان يعتقده .

(١) قال تعالى : [وعلی الذین هادوا حرمنا کل فیظفر ، ومن البقر والغنم حرمنا علیهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم] آية رقم ١٤٦ من سورة الأنعام .

وانظر في تفسيرها ١٨٤/٢-١٨٦ من تفسير ابن كثير .

(٢) في الأصل : "الأجر" بالتحية ، والصواب بالفوقية ، كما أثبتته .

(٣) وهو : التوحيد ، انظر : ص ٢٨٦ من التبصرة ، ٧٥٧/٣-٧٥٨ من العدة .

(٤) هذا هو الوجه الثاني من الاعتراض على وجه الاستشهاد بقوله تعالى : [أولئك الذین

هدى الله فبهدهم اقتده] والمورد له هم : القائلون بأن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا في الفروع ، لأن الأصل واحد ، وهو : التوحيد .

(٥) انظر في شبهتهم هذه : ٧٥٧/٣-٧٥٨ من العدة .

(٦) في الأصل : "فيما" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٧) في الأصل : "و" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٨) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٩) هكذا في الأصل ، والتقدير : "وهو موافق" على أنه خير لمبتدأ محذوف ، ولو قال :

"موافقا" لكان أولى ، والتقدير حالة كونه موافقا ، والله أعلم .

بل نظر ، واعتبر فأفاده نظره واستدلّاه إلى ما أداهم نظرهم ، بخلاف الصلاة والصيام ، فإنه إذا ثبت عنده أن شهر رمضان اتفق على صومه من تقدّم من الأنبياء صامه بطريق الاتّباع لمن سبق .

وكان وحي الله سبحانه بإيجاب صومه [على] (١) من سبق كافياً (٢) ، وكذلك الصلاة كان يتحنّث بحراء (٣) ، ويعبد الله سبحانه بما يثبت عنده أنه تعبّد به إبراهيم عليه السلام (٤) ، فهذا هو الاتّباع حقيقة .  
على أن اللفظ عام ، والأمر شامل لكل ما يسمّى هُدى ، وتوحيدهم : هُدى ، وتعبّداتهم هُدى ، فلا وجه للتخصيص بالإيمان خاصة ، دون أعماله (٥) .

فأما قولهم :

إن الفروع قد اختلفت فيها شرائع من قبله فلا [٢١٤/أ] يمكن الاتّباع مع الاختلاف ، فإن المأخوذ عليه أن يتّبع ما اتفقوا عليه إن ثبت أن ذلك

- (١) في الأصل : "إلى" ، والصواب ما أثبتته .
- (٢) قال تعالى : {يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون} آية رقم ١٨٣ من سورة البقرة ، وفي الآية تشريع لنا كما أنه تشريع لمن سبقنا ، انظر ٢١٣/١ من تفسير ابن كثير .
- (٣) حراء : بالكسر والتخفيف والمدّ : جبل من جبال مكة على بعد ثلاثة أميال ، وهو الجبل الذي كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتعبّد فيه قبل البعثة ، وفيه نزل جبريل عليه السلام بالوحي على الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو جبل شامخ مرتفع .
- (٤) انظر ٢٣٣/٢ من معجم البلدان لياقوت الحموي ، باب الحاء والراء وما يليهما . ورد تعبّد صلى الله عليه وسلم لربه بحراء في الصحيحين ومسند أحمد رحمه الله . انظر : ٣/١ من صحيح البخاري ، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ، ١٣٩/١ من صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ٢٣٣/٦ من مسند أحمد ، مسند عائشة رضي الله عنها .
- (٥) انظر في الرد على شبهتهم : ص ٢٨٦ من التبصرة ، ٧٥٨/٣ من العدة .

الأمر شرع لهم ، وإن كان منسوخاً اتبع الملة الآخرة الناسخة ، ولم يتبع منسوخاً .

ولا يتصور ما ذكرت أنت<sup>(١)</sup> من الثالث ، وهو أن يكون مختلفاً فيه غير منسوخ ، لأنه لا يجوز أن يأتي عيسى بتحريم الأحد ، مع بقاء شريعة موسى بتحريم السبت وإباحة الأحد ، بل لما جاء عيسى بعد موسى [فما]<sup>(٢)</sup> أحدثه من شريعة موسى ، من تحريم ، وإيجاب ، وتحليل ، فقد صاراً متفقين فيه ، وما جاء به من حلّ السبت والأحد بالاحترام للأحد صار الحكم له ، وبان نسخ الأول ، ومالم يأت فيه وحي فإن عيسى عندنا ومحمد<sup>(٣)</sup> صلى الله عليهما [وسلم] بعده متعبدان بما جاء به موسى ، إذا لم يأتهما فيه وحي بتحريم ولا تحليل .

فلا يتصور ما ذكرت<sup>(٤)</sup> ، بخلاف ما أئزمننا من لم يجعل قول الصحابي حجة<sup>(٥)</sup> ، حيث استدللنا بقوله صلى الله عليه وسلم : "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم"<sup>(٦)</sup> ،

- (١) وهو الخصم ، القائل بأن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا .
- (٢) في الأصل : "فيما" ، والمتشبه مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٣) في الأصل : "ومحمد" ، والصواب ما أثبتته .
- (٤) أي : من الاختلاف في الفروع وعدم النسخ ، وهو ادعاء من قال : إن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا .
- (٥) انظر في خلاف الأصوليين في حجية قول الصحابي كلاً من :  
 ٣٦٦/٢ من المعتمد ، ١٠٥/٢ من أصول السرخسي ، ٢١٧/٣ من كشف الأسرار ،  
 ١٨٦/٢ من فواتح الرحموت ، ص ٤٤٥ من شرح تنقيح الفصول ، ١٧٤/٣/٢ من  
 المحصول ، ١٤٩/٤ من الأحكام للآمدي ، ٤٠٣/٤ من نهاية السؤل ، ص ١٦٥ من  
 الروضة ، ص ٣٦٦ من المسودة ، ٧٩٣/٢ من شرح الطوفي ، ص ٢٤٣ من إرشاد  
 الفحول .
- (٦) خرجه البيهقي ، وأسنده الديلمي عن ابن عباس بنحوه ، كما خرجه ابن عبد البر  
 وابن عساكر وابن عدي وعبد بن حميد واليزار والدارقطني .  
 وقد أولى الحافظ ابن حجر رحمه الله هذا الحديث عناية من حيث تعقب رواياته ،  
 والحكم عليه ، وانتهى رحمه الله إلى القول بعدم صحته ، بل إلى وضعه وتكذيبه  
 وبطلانه وإن كان صحيحاً معني . =

وقوله : "اقتدوا باللذين من بعدى أبا بكر وعمر" (١).  
 فقالوا : كيف يمكننا أن نتبع الصحابة ومذاهبهم مختلفة.  
 فان أشرتم بذلك الى اجماعهم ، وعقلتم منه ذلك بطلت مزية الصحابة  
 لأن اجماع التابعين ومن بعدهم كذلك .  
 وان أردتم به وعقلتم منه ماختلفوا فيه : لم يصح لكم أن تجمعوا بين  
 مذهب أبا بكر وعلى [٢١٤/ب] في توريث الجد مع الاخوة (٢).

= والحديث من رواية سلام بن سليم قال حدثنا الحارث بن غصين عن الأعمش عن  
 أبي سفيان عن جابر مرفوعا به .  
 قال ابن عبد البر : "هذا اسناد لا تقوم به حجة لأن الحارث بن غصين مجهول" ،  
 وسلام بن سليم قد تكلم فيه ، قال ابن خراش عنه انه كذاب" ، وقال ابن حبان :  
 "روى أحاديث موضوعة" ، وقال ابن حزم : "هذه رواية ساقطة أبو سفيان  
 ضعيف ، والحارث بن غصين هذا هو أبو وهب الثقفي ، وسلام يروى الأحاديث  
 الموضوعة وهذا منها بلا شك" .  
 وقال الامام أحمد : "هذا الحديث لا يصح" ، وذكر ابن حجر عن علماء الجرح  
 والتعديل قولهم : انه خير موضوع كذب باطل ، وقول بعضهم : "هذا الحديث  
 مشهور المتن ، وأسانيده ضعيفة ، ولم يثبت في هذا اسناد" .  
 انظر في ذلك كله :

٩١/٢ من جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ، ٨٢/٦ من الاحكام لابن حزم  
 ١٩٠/٤ ، ١٩١ من التلخيص الحبير ، باب أدب القضاء ، ٧٦/٤ من فيض القدير ،  
 ١٣٢/١ من كشف الخفاء .

(١) خرجه الامام أحمد في المسند ، والترمذي من حديث حذيفة بن اليمان رضى الله  
 عنه ، وقال عنه : "حديث حسن" ، ورواه الحاكم في المستدرک ، وأعله ابن حزم  
 واليزار بأن فيه جهالة وانقطاعا ، وقد رد ذلك ابن حجر رحمه الله في التلخيص  
 الحبير .

انظر : ٣٨٥/٥ من مسند أحمد ، مسند حذيفة رضى الله عنه ، ٥٦٩/٥ من سنن  
 الترمذي ، كتاب المناقب ، باب في مناقب أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ، ٧٥/٣  
 من المستدرک للحاكم ، كتاب معرفة الصحابة ، ١٩٠/٤ من التلخيص الحبير لابن  
 حجر ، باب أدب القضاء .

(٢) انظر في ذلك : ٣٢٧/٥ من المسند للامام أحمد ، مسند عبادة بن الصامت رضى  
 الله عنه ، ٢٩٢/١١ من المصنف لابن أبي شيبة ، كتاب الفرائض ، وانظر ٦٨/٩  
 وما بعدها المغنى لابن قدامة ، كتاب الفرائض ، ص ١٣٠ من الفوائد الشنورية مع  
 حاشيتها للباجورى ، ط / مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٥ هـ .

فإن أبا بكر: يسقطهم به ، وعليّ وزيد [يورثانهم] <sup>(١)</sup> معه ، ويختلف عليّ وزيد في كيفية إرثهم معه <sup>(٢)</sup> .  
 فهذا السؤال هناك <sup>(٣)</sup> يردّ صحيحا ، ويكون الكلام بحسبه .  
 فأما ههنا <sup>(٤)</sup> : فلا يتصور بقاء السبب في شريعة عيسى والأحد جميعا ، ولو اتفق <sup>(٥)</sup> [١] اتبعهما نبينا صلى الله عليه وسلم كما يتبعهما فيما اتفقا فيه من صوم رمضان ، [فما] <sup>(٦)</sup> بقي في شريعة موسى [بعد مجيء عيسى بخلافه] <sup>(٧)</sup> متعبداً به في شريعتـ[ه] <sup>(٨)</sup> ولا محترماً <sup>(٩)</sup> .  
 وأما قولهم :

إن التوحيد مقطوع به ، فعاد الاتّباع إليه ، ومادونه ليس بمقطوع ، فإننا لنجعل شرعاً لنبيّنا صلى الله عليه وسلم إلا بطريق الوحي ، فإذا أعلمه جبريل أن ذلك من شريعة إبراهيم أو موسى اتبعهما بكونه شرعاً لهما ، واستصحب حكم الأصل ، وبقاء حكم (الوحي) <sup>(١٠)</sup> الأول ، إلى أن يأتي وحيّ ثا[ن] <sup>(١١)</sup> يخصّه ، ينهيه عن البقاء على حكم الأصل .  
 فأما بظنّ أو نقل لا يقطع به : فلا يكون ذلك شرعاً له <sup>(١٢)</sup> .

- (١) في الأصل: "يورثهم"، والمتشّي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٢) انظر ٦٨/٩ وما بعدها من المغني لابن قدامة ، كتاب الفرائض .
- (٣) أي: في الاحتجاج بأقوال الصحابة .
- (٤) أي: في تعبد النبي صلى الله عليه وسلم بشرائع من قبله .
- (٥) في الأصل: "اتفق"، والمتشّي مع صحة السياق واللاحق ما أثبتته .
- (٦) في الأصل: "فيما"، والصواب المتشّي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٧) وردت الجملة في الأصل ركيكة هكذا: "فما بقي في شريعة موسى بعد مجيء عيسى ماجاء عيسى بخلافه" .
- ولسلامة السياق أصلحته كما أثبتته، بحذف عبارة "ما جاء عيسى"، لأن السياق سليم بدونها .

- (٨) في الأصل: "في شريعة"، والصواب المتشّي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٩) انظر في الإجابة على الاعتراض : ص ٢٨٦ من التبصرة ، ٧٥٨/٣ من العدة
- (١٠) هذه اللفظة مكتوبة في الهامش ، ولعلها استدراك من الناسخ .
- (١١) في الأصل: "ثاني"، والمتشّي مع القواعد الإملائية ما أثبتته .
- (١٢) انظر ٧٥٨/٣ من العدة .

ومنها :

قوله تعالى : { إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا } (١) ، وقال : { وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ } إلى آخر الآية (٢) ، [و] (٣) قال النبي صلى الله عليه وسلم لما كسرت الرِّبْع (٤) سنَّ جارية : "كتاب الله القصاص" (٥) وإنما عنى بقوله : كتاب الله : [التوراة] (٦) ، إذ ليس في كتابنا ذكر القصاص في السنِّ إلا ما حكاه من كتبه ، كذلك في [التوراة] (٧) .  
[وتوعّد] (٨) الله سبحانه وذمَّ على [٢١٥/أ] [عدم] (٩) الحكم [بها] (١٠) ،

(١) آية رقم ٤٤ من سورة المائدة .

(٢) آية رقم ٤٥ من سورة المائدة .

(٣) في الأصل : "فقال" ، بالفاء ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٤) هي : الصحابية الجليلة أم حارثة الرِّبْع - بتشديد الياء - بنت النضر بن ضُمضم بن زيد بن حرام الأنصارية ، أخت أنس بن النضر الأنصاري ، وعمّة أنس بن مالك ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورضي الله عن الجميع .

انظر : ٣٠١/٤ من الإصابة ، ٣٠٨/٤ من الاستيعاب .

(٥) الحديث خرّجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

انظر : ١٣/٩ من صحيح البخاري ، كتاب الديات ، باب السنِّ بالسنِّ ، ١٣٠٢/٣ من صحيح مسلم ، كتاب الديات ، باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها ، ١٩٧/٤ من سنن أبي داود ، كتاب الديات ، باب القصاص في السنِّ ، ٢٦/٨ من سنن النسائي ، كتاب القسامة ، باب القصاص في السنِّ ، ٨٨٤/٢ من سنن ابن ماجه ، كتاب الديات ، باب القصاص في السنِّ .

وانظر ١٥/٤ من التلخيص الحبير ، ١٦٢/١١ من شرح النووي على صحيح مسلم .

(٦) في الأصل : "التوريه" ، والصواب ما أثبتته .

(٧) التعليق السابق ، ولعله رسم ، والمتمشي مع القواعد الإملائية ما أثبتته .

وانظر ٧٦٠/٣ من العدة .

(٨) في الأصل : "وتواعد" ، والصواب ما أثبتته بدونها .

(٩) هذه إضافة ليستقيم السياق ، وانظر ٧٦٠/٣ من العدة .

(١٠) هذه إضافة ليستقيم السياق ، وانظر ٧٦٠/٣ من العدة .



فقال : {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} (١)،  
و {الْكَافِرُونَ} (٢)، و {الْفَاسِقُونَ} (٣) يكرر ذلك عقيب قوله : {وَمَنْ لَمْ  
يَحْكَمْ} (٤)، وهذا يعلم كل تارك للحكم بما فيها، من مسلم ويهودي وغير  
ذلك (٥)، وأيد ذلك بقوله سبحانه : {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ  
مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم  
بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ} (٦)، ونهاه بعد ذلك عن اتباع أهوائهم فقال : {وَلَا تَتَّبِعْ  
أَهْوَاءَهُمْ} (٧)، وإذا لم يُنه إلا عن اتباع أهوائهم بقي اتباع ما أنزل الله إلى  
أنبيائهم (٨).

ومنها :  
قوله تعالى : {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا  
وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} (٩).  
وهذا تصريح بالأمر بالاتباع لإبراهيم فيما نزل إليه (١٠).

فإن قيل :  
[في] (١١) قوله : "حنيفاً وماكان من المشركين" دلالة واضحة [على] (١٢)  
أنه أراد التوحيد ، دون فروع دينه وعاداته .

- 
- (١) آية رقم ٤٥ من سورة المائدة .
  - (٢) آية رقم ٤٤ من سورة المائدة .
  - (٣) آية رقم ٤٧ من سورة المائدة .
  - (٤) لو رتب الآيات على حسب ورودها في المصحف لكان أولى، هكذا : "الكافرون" ،  
"الظالمون" ، "الفاسيقون" .
  - (٥) انظر ٧٦٠/٣ من العدة .
  - (٦) آية رقم ٤٨ من سورة المائدة .
  - (٧) آية رقم ٤٨ من سورة المائدة .
  - (٨) انظر في هذا الدليل، ووجه الاستدلال منه ٧٥٩/٣ - ٧٦٠ من العدة .
  - (٩) آية رقم ١٢٣ من سورة النحل .
  - (١٠) انظر ٧٥٩/٣ من العدة .
  - (١١) هذه إضافة ليستقيم السياق .
  - (١٢) في الأصل : "في" والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

فيقال :

الملة عبارة عن الشريعة<sup>(١)</sup>، وَصِفَتُهُ بِكَوْنِهِ حَنِيفًا ، وَنَفْيِ الشَّرِكِ عَنْهُ لَا يَقْصُرُ الْإِتِّبَاعَ وَلَا يَخْصُّهُ ، بَلْ الْإِتِّبَاعُ عَلَى عَمُومِهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّ التَّوْحِيدَ لَا يَخْتَصُّ بِإِبْرَاهِيمَ ، بَلْ هُوَ اعْتِقَادُ كُلِّ نَبِيٍّ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ، فَلَمَّا خَصَّ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ عُلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ أَحْكَامَ شَرِيعَتِهِ ، دُونَ التَّخْصِيسِ بِتَوْحِيدِهِ<sup>(٣)</sup> .

عَلَى أَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ أَدْلَةَ التَّوْحِيدِ عَقْلِيَّةٌ ، لَا تَحْتَاجُ وَلَا تَفْتَقِرُ إِلَى وَحْيٍ ، بَلْ طَرِيقُهَا النَّظَرُ وَالِاسْتِدْلَالُ بِدَلَائِلِ الْعَقْلِ<sup>(٤)</sup> .

وَلَوْلَا سَبْقُ أَدْلَةِ الْعُقُولِ بِأَنَّ لَنَا صَانِعًا ، وَلَهُ مَلَائِكَةٌ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُرْسَلَ إِلَى الْآدَمِيِّينَ [٢١٥/ب] بِمَا يَكُونُ سِيَاسَةً لَهُمْ ، وَحَافِظًا [لِ] شَرَائِعِ<sup>(٥)</sup> الْأَحْكَامِ ، وَمَدْلَلًا لَهُمْ بِمَا أَمَرَهُمْ بِهِ مِنَ التَّعَبُّدَاتِ لَمَّا عَلَّمَنَا بِنَزُولِ مَلَكٍ وَلَا وَحْيٍ [بِحُكْمِ]<sup>(٦)</sup> مِنَ الْأَحْكَامِ ، بَلْ كَانَ ذَلِكَ مَشَوِّشًا لِعُقُولِنَا ، وَوَرِثْنَا التَّعَجُّبَ وَالِدَهْشَةَ مِنْ جِيءٍ حَيٍّ<sup>(٧)</sup> يَخَالِفُ خُلُقَنَا ، وَشَكَلْنَا بِأَمْرِ لَيْسَ مِنْ عَادَاتِنَا ، كَمَا أَدْهَشَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَقَرَأَةَ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ<sup>(٨)</sup> ، لَوْلَا فَزَعُهُ إِلَى أَدْلَةِ الْعُقُولِ ، وَأَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ يَجُوزُ

(١) انظر مادة (مَلَّلَ) من الصحاح للجوهري، ونصّه : "والملة : بالكسر : الدين والشريعة" ١٨٢١/٥ .

(٢) انظر ص ٢٨٦ من التبصرة .

(٣) انظر ٧٥٨/٣ من العدة .

(٤) انظر ٧٥٨/٣ من العدة .

(٥) في الأصل : "من شرائع" والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته باللام .

(٦) في الأصل "حكما" والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٧) المراد به : الملك الذي ينزل بالوحي، ويوضحه ما بعده .

(٨) وقد حصل ذلك في بداية نزول الوحي عليه صلى الله عليه وسلم، حتى إنه رجع إلى أهله فزعاً يقول : "زملوني ، دثروني" .

انظر ١/٢ من صحيح البخاري ، باب بدء الوحي عليه صلى الله عليه وسلم .

وانظر : ٢١٨/١ وما بعدها من السيرة النبوية لابن هشام ، ٤٤٠، ٤٣٤/٤ من تفسير

ابن كثير .

عليه ذلك ، ويجوز أن يجعل ذلك طريقاً إلى سياسة العالم<sup>(١)</sup>.  
ومنها<sup>(٢)</sup>:

أنا نقول : إن الله سبحانه إذا أوحى إلى نبي من الأنبياء بأحكام ثبتت<sup>(٣)</sup> [ت] شرعاً وملة له ، ودان بها من ثبت عنده صدقه ، فلا سبيل إلى رفعها ونسخها ، وإزالة أحكامها إلا بمثل الوحي الذي ثبتت به<sup>(٤)</sup>.  
ومعلوم أن بعثة رسول ثانٍ ليس بمناقض لها ، ولا منافٍ<sup>(٥)</sup> ، فوجب بقاء تلك الشريعة بطريقها المقطوع به ، والتمسك به إلى أن يرد من الوحي إلى النبي الثاني [ما]<sup>(٦)</sup> يصاد تلك الأحكام وينافيها ، فيكون ذلك نسخاً لها . وما هذا إلا بمثابة [الآيتين]<sup>(٧)</sup> في شريعتنا مهما أمكن الجمع فلا نسخ ، فإذا لم يمكن الجمع بينهما كان الحكم للأخيرة ، [و] ارتفع<sup>(٨)</sup> حكم الآية الأولى ، حتى أننا لو تركنا وأخللنا بالعبادات التي تعبدنا الله بها في الشريعة الأولى لحسن من الله سبحانه عتبنا ولؤمنا على ذلك ، والاحتجاج علينا بما جاء به الرسول الأول . ولم يكن [للـ] ثاني<sup>(٩)</sup> أن يحتج [على]<sup>(١٠)</sup> ترك العبادات بنفس بعثة

- (١) القول بأن أدلة التوحيد عقلية مطلقاً: محل نظر، بل هي عقلية وعقلية معا ، والنقل الصحيح لا ينافي العقل الصريح ، كما هو مقرر عند أهل العلم ، وكما أوضحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه القيم درء تعارض النقل والعقل .
- (٢) لا يزال المصنف في ذكر أدلة القائلين بأن النبي صلى الله عليه وسلم متعبد بشرائع من قبله .
- (٣) في الأصل: "ثبت"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٤) انظر ٧٦٠/٣ - ٧٦١ من العدة .
- (٥) في الأصل: "منافي"، والصواب ما أثبتته .
- (٦) في الأصل: "بما"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٧) المراد: عند إيهام التعارض بين الآيتين فأكثر ، وفي الأصل: "الآية"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته ، وقد أورده في موضع آخر ص ٧١٨ من الرسالة .
- (٨) في الأصل بالفاء، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٩) في الأصل: "الثاني"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (١٠) في الأصل: "عن"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

الرسول الثاني ، لأنه ما لم يأت بنسخ الأول ولا رفعه [٢١٦/أ] لم تكن نفس بعثته حجة في ترك العمل بما سبق (١).

ومنها :

أن الله سبحانه حكى لنا في كتابنا أحكاما من الكتب الأولى ، ولا يفيد ذكره لها إلا تعبدنا بها .

فأما أن يوردها لنخالفها فلا ، أو يذكرها لالفائدة فلا يجوز أيضا ، لم يبق إلا أنه ذكرها لنعمل بها ، ونتمسك بالعمل بها إلى أن تقوم دلالة النقل عنها بالنسخ لها ، فأما مع الاحتمال وعدم نص يوجب النسخ لها فيوجب أن نكون باقين على حكم الأصل (٢).

ونحرره قياسا ، فنقول : أنه حكم ثبت بطريق ثبتت بمثله ، فلا يرفع إلا بنص ينفيه ، كالأيتين من كتابنا ، والخبرين المرويين عن رسولنا صلى الله عليه وسلم (٣).

ومنها :

أن الشرع للنبي الأول جاء بلفظ مطلق ، فاقتضى بقاؤه على الدوام ، ما لم يصرح وينص على رفعه ، وأن التمسك به مفسدة (٤).

والذي يوضح هذا : أن نفس بعثة الرسول الثاني لا يجوز أن تكون مغيرة حكم الشرع الأول ، وإنما الذي يغير الشريعة الأولى أو ينسخها تصريح في الشريعة الثانية بترك الأولى (٥).

ومنها :

(١) انظر في هذا الدليل : ص ٢٨٦ من التبصرة ، ٣/٧٦٠-٧٦١ من العدة .

(٢) انظر ص ٢٨٦ من التبصرة .

(٣) انظر : ص ٢٨٦ من التبصرة ، ٣/٧٦٠-٧٦١ من العدة .

(٤) انظر ٣/٧٦١ من العدة .

(٥) انظر ٣/٧٦١ من العدة .

ماصحت به الرواية من أنه [صلّى الله عليه وسلم] كان يتحنّث  
بجِراء (١) وكان يحج ويعتمر، ويذبح (٢)، ويكدّ (٣) البهائم بالركوب (٤)، وهذا  
كله ليس طريقه العقل، وإنما طريقه الشرع، ولم يكن قد نزل عليه وحى،  
فلم يبق إلا أنه كان ذلك منه بحكم شرائع من قبله (٥).  
وقد روي أنه كان يسأل عن شريعة إبراهيم، ثم يتعبّد بها (٦)، وكان  
يتجنّب الأوثان [٢١٦/ب] والأزلام (٧).

فإن قيل :

ليس هذا من القول الصالح (٨) لإثبات الأصول، لأنها آحاد مظنونة،  
وطرقها غير مقطوعة.

نعم ولا كان له طريق تثق (٩) إليه، فيصير متعبداً به، لأن القوم كانوا

(١) سبق التعليق عليه ص ٧١٠ من الرسالة، وما ذكره المؤلف هنا كله قبل البعثة،  
وقد عقد له أبو يعلى فصلاً خاصاً ٧٦٥/٣-٧٦٧، وسيفرد له المصنف فصلاً خاصاً  
بعد هذا الفصل.

(٢) انظر ٧٦٦/٣، ٤١٤/٢ من التمهيد.

(٣) الكدّ: الشدّة في العمل وطلب الكسب، وكددت الشيء: أتعبته، انظر مادة  
(كدد) ٥٣٠/٢ من الصحاح.

(٤) انظر: ٧٦٦/٣-٧٦٧ من العدة، ٤١٤/٢ من التمهيد.

(٥) انظر المرجعين السابقين.

(٦) انظر ١٧٧/٥ من الدر المنثور للسيوطي، فقد ذكر شيئاً مما اتبع فيه الرسول صلى  
الله عليه وسلم إبراهيم عليه السلام، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: {ثم أوحينا  
إليك أن اتبع ملة إبراهيم}.  
(٧) وقد ورد بذلك عدد من الأحاديث، منها: ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده أنه صلى  
الله عليه وسلم قال: "ولأرى الأوثان شيئاً"، وحديث: "ما كنا [نحن] نعبد شيئاً  
من الحجارة والأوثان".

انظر: ٢٠٢/١، ١١٢/٤، ٢٩١/٥ من مسند الإمام أحمد رحمه الله.

(٨) في الأصل: "الصالحة"، ثم أصلحت بما أثبتته.

(٩) هذه اللفظة محتملة لما أثبتته بالتون، وتحتل بالياء فيكون المراد النبي صلى الله عليه  
وسلم.

بين عابد صنم ، وبين أهل كتاب مغير مبدل ، والوحي [لما] <sup>(١)</sup> ينزل ، لم يبق  
الا أنه ان صح ذلك منه فانه كان يفعل ذلك برأيه ، وما يغلب على ظنه  
صدق [رواته] <sup>(٢)</sup> من حيث الأمانة لا الديانة ، فلا يكون ذلك تعبدا معولا  
عليه ولا معمولا به عمل شريعة وتدين .

قيل :

ولا يطلب <sup>(٣)</sup> لأصول الفقه القطعيات <sup>(٤)</sup> ، وقد تكرر منكم هذا .  
وليس بصحيح <sup>(٥)</sup> ، لأن هذه <sup>(٦)</sup> تنحط عن أصول الدين ، بالأ يفسق  
المخالف ، ولا يكفر ولا يهجر ، ولا يدرك لها أدلة قطعية ، ولا يظفر بها . ولأن  
السير كلها متطابقة على ما ذكرنا ، وقد تلقتها الأمة بالقبول فصارت  
كالتواتر <sup>(٧)</sup> .

فان قيل :

فلو صحت الرواية فيه حملناه على أنه كان يفعله طمعا في الانتفاع به  
لاعلى تحقيق <sup>(٨)</sup> ، وترك الأصنام تترها . وكان عقله وتدييره يمنعه من  
ارتكاب ذلك ، أو استقباحا <sup>(٩)</sup> له بعقله ، فان العقل يستخبث ذلك  
ويستقبحه .

(١) في الأصل هكذا : " والوحي مما " والصواب ما أثبتته .

(٢) في الأصل " روايه " بالياء والصحيح ما أثبتته ، ولا يصح ما في الأصل الا على ذلك أو  
هكذا " راويه " . والله أعلم .

(٣) في الأصل غير منقوطة وهي محتملة بالفوقية والتحتية وكلها صواب .

(٤) سبق التعليق عليه ص ٦٤ من الرسالة .

(٥) أى طلب القطع لأصول الفقه ، بل يجوز أن يكون بأدلة ظنية .

(٦) أى مسائل أصول الفقه .

(٧) انظر ٧٦٧/٣ من العدة .

(٨) أى لا على تحقيق التعبد والاتباع لشرع من قبله .

(٩) معطوف على قوله قبل " تترها " .

فإن صحَّ فعله وتركه فلا طريق لكم إلى أنه فعل ذلك متبعاً لشرع من قبله ، بل يحتمل ما ذكرنا (١).

قيل :

ليس في قول العقل أن تقوم دلالة على فعل كلفة ، وترك لذة ، إلا إذا ظهرت به المضرة عاجلاً ، أو كشفت دلالة عن فساد العاقبة ، ولادلالة على ذلك إلا نقل عن الأنبياء [٢١٧/أ] أو وحي من السماء ، والوحي لم يكن نزل عليه بعد ، فلم يبق إلا نقل أنس إليه .  
وهذا هو الظاهر ، لأن الإنسان في العادة لا يفارق أهله وعشيرته ، ويسفهم ويمتاز عنهم بواقع ، وإنما يفعل ذلك في اطراد العادة بمُنَبِّه يَنْبِئُهُ ومذكر يذكره (٢).

(١) أي : من كونه متبعاً لعقله .

(٢) انظر في أدلة القائلين بأن النبي صلى الله عليه وسلم متعبد بشرع من قبله، وأن شرع من قبلنا شرع لنا كلاً من :

٣٣٨/٢ من المعتمد ، ١٠٠/٢ من أصول السرخسي ، ٢١٣/٣ من كشف الأسرار ، ص ٢٩٩ من شرح تنقيح الفصول ، ص ٢٨٦ من التبصرة ، ٢٠١/١ من المستصفى ، ١٤٢/٤ من الإحكام ، ٧٥٧-٧٦٦ من العدة ، ٤٢١/٢ من التمهيد ، ص ١٦١ من الروضة ، ص ٢٤٠ من إرشاد الفحول .

[شبه القائلين بأن النبي صلى الله عليه وسلم  
لم يكن متعبداً بشرع مَنْ قبله، وإلا جابة عنها]  
(فصل))

في شبه المخالفين :

فمنها :

قوله تعالى : {لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا} (١).

والشريعة : الشريعة ، والمنهاج : الطريق (٢).

فدل ذلك على أنه لا يتبع الثاني الأول ، لأن الشريعة لا تضاف إلا إلى  
من يُخص بها ، فأما التابع فلا يكون له شريعة تخصه (٣).

فيقال :

ليس تخذ [و] (٤) شريعة ثانية من مخالفة لما قبلها بنوع نسخ لبعض  
فروعها من تحريم مباح ، أو إباحت محظور ، أو إسقاط واجب ، فلأجل ذلك  
الخلافاً خصصها باسم شريعة ، أضافها إلى من شرعت له ، كما يقول القائل :  
"لكل فقيه مذهب" ، وإن اتفقوا في بعض المسائل ، واختلفوا في بعض .  
ولا يمنع مشاركتهم في بعض الشريعة من كون كل منهم له شريعة ،  
كما أن مشاركتهم في التوحيد لا يمنع عندهم انفراد كل منهم بشريعته (٥).

ومنها :

ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

- (١) آية رقم ٤٨ من سورة المائدة .
- (٢) انظر : ٧٦١/٣ من العدة ، ٤١٧/٢ من التمهيد .
- (٣) انظر : ص ٢٨٧ من التبصرة ، ٧٦١/٣ من العدة ، ٤١٧/٢ من التمهيد .
- (٤) في الأصل كُتبت بالألف ، والصحيح حذفها كما أثبتته .
- (٥) انظر في الإجابة عن شبهتهم : ص ٢٨٦ من التبصرة ، ٧٦١/٣ من العدة .



"بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَصْفَرِ ، وَكُلُّ نَبِيٍّ بُعِثَ إِلَى قَوْمِهِ" (١) .  
 فدل على أنهم لم يكونوا مبعوثين إلا إلى قوم مخصوصين .  
 فإذا لم يستوعبوا أهل عصرهم أولى ألا [يستوعبوا] (٢) عصر غيرهم (٣) .  
 فيقال :

[٢١٧/ب] إنما لم يستوعبوا أهل عصرهم ؛ لأنه كان يتفق في العصر  
 الواحد اثنان وثلاثة ، كل واحد منهم بشريعة تخصه .  
 وكلامنا في [ما] (٤) إذا جاء نبي بعد النبي لا بمعنى يخصه ، ولا بنسخ شريعة  
 من قبله (٥) ، فذلك الذي نحن فيه .

(١) هذا الحديث أخرجه بنحوه الإمام مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه بلفظ  
 "... كل نبي يُبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى كلٍّ أحمر وأسود" .  
 كما أخرجه الإمام أحمد في المسند عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ "...  
 بُعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود ..." .  
 كما أخرجه الدارمي في سننه من حديث أبي ذر رضي الله عنه بلفظ "... بُعثت  
 إلى الأحمر والأسود" .  
 وفي معناه ما رواه البخاري في صحيحه، ولفظه: "وكان النبي يُبعث إلى قومه خاصة ،  
 وبُعثت إلى الناس عامة" .  
 ولم أقف فيما اطلعت عليه على لفظة: "الأصفر"، التي أوردها المصنف تبعاً لشيخه في  
 العدة ٧٦١/٣ .  
 انظر في الحديث :

١٥٠/١ من صحيح البخاري ، كتاب التيمم ، ٣٧٠/١ من صحيح مسلم ، كتاب  
 المساجد ومواضع الصلاة ، ٣٠١/١ من مسند أحمد ، مسند ابن عباس رضي الله  
 عنهما ، ١٤٢/٢ من سنن الدارمي ، كتاب الجهاد ، باب أن الغنيمة لا تحل لأحد  
 قبلنا .

(٢) في الأصل: "يستبعوا"، والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٣) انظر في الدليل، ووجه الاستدلال منه ٧٦١/٣ من العدة .

(٤) في الأصل: "فيه"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٥) المراد هنا : نسخ جميع أحكامها .

وكذلك تقول في نبينا صلى الله عليه وسلم ما جاء به مما يخالف من تقدمه لا يتبع فيه من تقدمه ، وما لم يرد فيه شيء يخصه كان متبعاً لمن قبله (١) .

جواب آخر :

وهو أن الله سبحانه لما علم أن للأمة الذين بعده في اتباع الشرع الأول مصلحة : أمر باتباعه .

ولما علم أنه لا مصلحة [لـ] عموم (٢) بعثته في حال حياته إلى الجماعة (٣) قصره على بعض أهل العصر .

على أنه يحتمل أن يقول : تكون شريعته باقية في القوم الذين بعث إليهم خاصة ، دون النبي الذي بعث ، ودون غيره .

فيكون نبينا صلى الله عليه وسلم تابِعاً لملة أبيه إبراهيم [عليه السلام] لأنه كان مبعوثاً إلى العرب ، والنبي عربي .

وإنما خصيصة نبينا صلى الله عليه وسلم أنه لم يعاصره نبي مبعوث إلى قوم ، فإنه قد كان يجتمع في العصر الواحد أنبياء عدة (٤) ، فلما بعث نبينا صلى الله عليه وسلم لم يبعث نبي في عصره ، ولأبعث نبي بعده ينسخ شريعته ، فاستوعبت رسالته وشريعته سائر الأقطار ، وشاعت في الأرض كلها ، ولزم كل من بلغه دعوته ، حتى إن الأديان التي بقيت كتبها ، [وبقي] (٥) أهلها أمروا باتباعه .

فهذا موضع الخصيصة ، وموسى بقيت شريعته ، لكن بقيت مع شريعته [٢١٨/أ] شريعة عيسى [عليهما السلام] ، فهما شريعتان متبعتان إلى أن

(١) انظر ٧٦١/٣ من العدة .

(٢) في الأصل : "بعموم" ، والصواب ما أثبتته .

(٣) هكذا في الأصل ، ولو قال : "للجماعة" لكان أولى .

(٤) كما في عصور أنبياء بني إسرائيل ، فهذا - على سبيل المثال - موسى وهارون ،

وهذا داود وسليمان ، وهذا زكريا ويحيى ، وغيرهم عليهم صلوات الله وسلامه .

(٥) في الأصل : "وبقاي" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

بُعْثَ نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا بُعْثَ نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَارَ الْحُكْمُ لِمَا جَاءَ بِهِ مِنْ شَرِيعَتِهِ ، وَلَمْ يَبْقَ مَعَهُ شَرِيعَةٌ تُتَّبَعُ ، فَهُوَ وَإِنْ اتَّبَعَ شَرِيعَتِي مُوسَى وَعِيسَى [عَلَيْهِمَا السَّلَامُ] إِلَّا أَنَّهُمَا أَمْرًا ، أَعْنِي بَقِيَّةً مِنْ بَقِيٍّ مِنْهُمَا أَنْ يَسْتَمْعَا مَا يَقُولُ لِهَما ، وَمَا يَقْضِي بِهِ عَلَى نَسْخِ مَا كَانَ مِنْ شَرِيعَتِهِمَا ، وَلَوْ كَانَ مِثْلَ عِيسَى لَكَانَ يَبْقَى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى عَلَى اتِّبَاعِ نَبِيَّهِمَا إِلَّا فِيمَا نَسَخَ ، وَمَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَا ، بَلْ أَخَذَ عَلَيْهِمَا جَمِيعاً تَرَكَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ، وَالْعَمَلَ بِحُكْمِهِمَا ، وَوَجِبَ عَلَيْهِمَا اتِّبَاعُ مَا جَاءَ بِهِ ، وَالتَّعْوِيلُ عَلَى مَا يُخْبِرُ هُوَ بِهِ عَنِ الشَّرِيعَتَيْنِ جَمِيعاً ، دُونَ مَا فِي كِتَابَيْهِمَا مِنَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ (١) .

ومنها :

مَارُوي أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّوْرَةِ يَنْظُرُ فِيهِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا لَمَّا وَسَّعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي" ، وَرُوي أَنَّهُ قَالَ لَهُ : "أَلَمْ آتِ بِهَا بَيِّضَاءَ نَقِيَّةٍ؟ لَوْ أَدْرَكَنِي مُوسَى لَمَّا وَسَّعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي" (٢) .

فَوَجَّهَ الدَّلَالَةَ: أَنَّهُ أَنْكَرَ النَّظَرَ فِي التَّوْرَةِ ، وَذَكَرَ أَنَّ [الْمَعْوَلَ] (٣) وَالْعَمَلَ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ ، دُونَ شَرِيعَةِ مُوسَى ، وَهَذَا يَنْفِي مَا يَقُولُونَهُ مِنْ أَنَّهُ هُوَ الْمُتَّبَعُ لَشَرِيعَةٍ مِنْ قَبْلِهِ وَالْعَامِلُ بِهَا ، إِلَّا مَا خُصَّ بِهِ مِنَ النَّسْخِ ،

(١) هذا جواب لم أر من سبق ابن عقيل إليه، ولعله من استنتاجه وسبكه لما أتاه الله من قوة عارضة في هذا المجال رحمه الله .

(٢) هذا الحديث خرَّجه الإمام أحمد في المسند والبخاري والطبراني وأبو يعلى والبغوي، بألفاظ متعددة، عن عمر بن الخطاب، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن ثابت الأنصاري، وأبي الدرداء، رضي الله عنهم أجمعين .  
وأورده آلهيشمي في مجمع الزوائد ، وأفاض في ذكر طرقه، وقال : "رجاله رجال الصحيح إلا أن فيه جابراً الجعفي، وهو ضعيف" .

قلت : والحديث بمجموع طرقه يرقى إلى درجة الحسن إن شاء الله .  
انظر : ٣٣٨/٣ ، ٤٧٠/٤ من مسند أحمد ، مسند جابر بن عبد الله ، ومسند عبد الله بن ثابت الأنصاري ، ١٧٣/١ - ١٧٤ من مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي .  
(٣) في الأصل : "المعمول"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

والزيادات التي زيدت في شريعته ، لأنه اذا أخبر بأنه لو كان حيا لما وسعه  
الا أن يتبعه ، [ف] (١) كيف يكون تابعا له بعد موته ؟  
بل هذا القول ينبه على أنه لا يجوز [٢١٨/ب] اتباعه لشريعة موسى وهو  
ميت (٢). فيقال :

أولا: أين ماتكرر منكم من انكار أخبار الآحاد في مثل هذا الأصل؟ (٣)  
ثم ان القرآن يقضى عليه حيث عدد من ذكر من الأنبياء صلوات  
الله عليهم [وسلامه] ، ثم قال : {أولئك الذين هدى الله فبهداهم  
اقتده} (٤).

وقوله [تعالى] : {ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة ابراهيم} (٥) ، وقوله  
[تعالى] : {سنة من [قد] أرسلنا قبلك من رسلنا} (٦) ، {فاصبر كما صبر أولوا  
العزم من الرسل} (٧).

فهذه الآي وأخواتها تعطى أنه مأمور باتباع من سبقه من الأنبياء .  
وقد أخبر صلى الله عليه وسلم أنه لقيه ليلة المعراج ، حيث نشرت له  
روحه في مثال جسده ، وأشار عليه بالاستنقاص من الخمسين صلاة التي  
شرعت حتى عاد بها الى خمس صلوات ، وأشار عليه بالاستنقاص ، فاستحيا  
النبي صلى الله عليه وسلم من المعاودة (٨) ، ولم يستنكف عن اتباعه .

(١) هذه اضافة ليستقيم السياق .

(٢) انظر في هذا الدليل ووجه الاستدلال منه :

ص ٢٨٦-٢٨٧ من التبصرة ، ٧٦٢/٣ من العدة ، ٤١٧/٢ من التمهيد .

(٣) انظر ص ٦٤ من الرسالة .

(٤) آية رقم ٩٠ من سورة الأنعام .

(٥) آية رقم ١٢٣ من سورة النحل .

(٦) آية رقم ٧٧ من سورة الأسراء .

ولفظة [قد] ليست في الأصل ، والصحيح اثباتها كما في المصحف .

(٧) آية رقم ٣٥ من سورة الأحقاف .

(٨) ورد هذا الحديث في قصة الاسراء والمعراج وفرض الصلاة .

انظر : ١٥٧/١ من صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب كيف فرضت الصلاة في  
الاسراء ؟ ، ١٤٥/١ من صحيح مسلم ، كتاب الايمان ، باب الاسراء برسول الله  
صلى الله عليه وسلم الى السموات وفرض الصلوات .

فالقرآن وهذا الخبر يقضى على خبر عمر والتوراة .  
على أن الانكار كان لأنه نظر في هذه التوراة بعد دخول التبديل  
والتغيير عليها<sup>(١)</sup> ، ولا يأمّن أن يجد فيها ماقد وضعوه من انكار ورود شريعة  
بعد شريعة موسى ، وما أنكروه من أمر عيسى ، وخوضهم فيه وفي شريعته ،  
وماقد وضعوه في حق نبينا صلى الله عليه وسلم ، مما يدل على أنه متسلط  
وملك ، لأنه نبى ، لكن<sup>(٢)</sup> مبعوث الى العرب خاصة ، لالى من اتبع موسى  
وأمثال ذلك من التخليط .

وقوله : "لو أدركني موسى لما وسعه الا أن يتبعني" [٢١٩/أ] فكلام  
صحيح ، لأنه كما جاء<sup>(٣)</sup> بنسخ السبت ، وهو الذى شرعه موسى [عليه  
السلام] وتحليل ما حرمه من الشحوم عليه ، وتغيير أحكام كثيرة من التوراة  
وموسى ميت ، لو كان حيا لما جاز له البقاء على حكم التوراة مع نسخ  
القرآن لها ، فهذا عين الاتباع . فما قال الا الحق والصدق الذى نحن قائلون  
به ، ولا ينفى هذا اتباعه لما شرعه الله من حكم اليوم ، وينسخه في كتابنا .  
فقد جمعنا بين القرآن ومارويتموه<sup>(٤)</sup> ، وأنتم لا يمكنكم الجمع .

ونحن لانقول : ان نبينا صلى الله عليه وسلم متبع لشريعة موسى بما  
يجد في التوراة ، لكن بأمر من الله سبحانه ، يتزل به الوحي عليه ، واعلام  
منه أن هذا كان شرعا لى وديننا لموسى<sup>(٥)</sup> .

ومنها أن قالوا :

قد ثبت بالنقل الصحيح أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يسئل عن

(١) انظر : ص ٢٨٧ من التبصرة ، ٧٦٢/٣ - ٧٦٣ من العدة .

(٢) هكذا في الأصل ، ومعناه أنه وان كان نبيا فانه تبي مبعوث الى العرب خاصة .

(٣) أى : نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

(٤) من حديث عمر رضى الله عنه وقوله صلى الله عليه وسلم "لو كان موسى حيا  
ما وسعه الا اتباعى" .

(٥) انظر الجواب مختصرا في ٧٦٣/٣ من العدة .

الأحكام فيتوقف عن الجواب (١)، ولو كان متبعا لشرع من قبله لأجاب بحكم تلك الشرائع ، ولم يتوقف انتظارا للوحي (٢).

فيقال :

إنما توقف لأن حكم الشرائع التي كانت لمن قبله من الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه ليس يعلمها ويحكمها إلا من شهد عليهم بالكذب والعناد ، وتغيير كتبه ، وعنادهم لرسله .

فلم يعول في ذلك إلا على طريق الوحي إليه ، فإذا أخبر [٢١٩/ب] بذلك أتبع .

وذلك مثل قوله في كتابنا: {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ} (٣) الآيات ، فلهذا كان توقفه لأنه لا يتبع [إلا] (٤) ما صحّ عنده من شرائع من قبله (٥).

ومنها :

أن الشرائع ما جاءت إلا بمصالح العباد ، وخص كل نبي بمعنى بحسب مصلحة قومه ، وعلم أنهم يملكون الأمور الدائمة ، ويميلون إلى الأحدث ، وعلم أن لكل عصر حكما هو أصلح لأهله .

(١) وقد حصل ذلك في عدد من الوقائع، منها : سؤالهم إياه عن الروح، فتوقف عن الجواب، حتى نزل عليه قوله سبحانه: {قل الروح من أمر ربي} .

خرجه البخاري وأحمد والترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما .  
انظر : ١٦٢/٦ من صحيح البخاري ، ما جاء في تفسير القرآن ، باب : {ويسألونك عن الروح} ، ١/٤٤٤-٥٤٥ من مسند أحمد ، مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، ٢٨٤/٥ من سنن الترمذي ، كتاب تفسير القرآن ، سورة بني إسرائيل .  
وانظر : ٢٢٣/١ ، ٢٦٥/١٣ من فتح الباري ، ٢٩٩/١١ من عارضة الأحوذى .  
ومنها : ما ورد في قصة نزول آية المواريث ، انظر ٢٩٠/١٣ من فتح الباري .

ومنها : وقائع حدثت في الحج ، انظر ٢٢٢/٤ من مسند أحمد .  
٣/٣٩٣ ، ٩/٩ من فتح الباري ، وغيرها كثير ، والمقام مقام تثليل ، لا استقصاء وحصر .

(٢) انظر ٧٦٣/٣ من العدة .

(٣) آية رقم ٤٥ من سورة المائدة .

(٤) هذه إضافة ضرورية ليستقيم السياق .

(٥) انظر الجواب ٧٦٣/٣ من العدة .

وهذا يمنع من اتباع نبي لنبي ، لأنه قد يكون الحكم للأول أصلح لهم والأصلح لنا في غير ذلك<sup>(١)</sup> .  
فيقال :

نحن لاننكر هذا ، وكما لاننكر هذا أنتم لاتنكرون أنه قى يبقى حكم كان في الشريعة الأولى ، فلا ينسخ [هـ نبي ا]<sup>(٢)</sup> لشريعة الثانية ، فتبين بذلك أنهما استويا في ذلك في باب الأصلح ، وانما الذى اختلفنا فيه هو مايرد به النسخ ، فنحن لانجعله<sup>(٣)</sup> تابعا الا في الحكم المستبقى ، فأما في الحكم المرفوع بالنسخ فلا .

وهذا هو الظاهر لأنه كان مصلحة لهم خاصة دوننا لنسخه في شريعتنا ولأن هذا لا يمنع من اتباعنا لهم ، كما لم يمنع التابعون من متابعة الأحكام التى كانت في أيام الصحابة رضى الله عنهم ، وان كان الزمان مختلفا والمصالح مختلفة<sup>(٤)</sup> .  
فان قالوا :

انما اتبعنا ، لأن نسخا لم يرد بعد رسول الله [صلى الله عليه وسلم] قيل :

والنسخ أيضا لم يرد فيما جعلناه من شرائعهم متبعا ، فلا فرق بينهما . ومنها أن قالوا :  
لو كان شرعهم [أ/٢٢٠] شر[عا]<sup>(٥)</sup> لنا : لوجب أن نتبع كتبهم ، ونستعلم عن أحكام شرائعهم ، ونتفهم معانيها ، ممن أسلم منهم للثقة به ،

- 
- (١) انظر هذا الدليل مختصرا : ص ٢٦٧ من التبصرة ، ٧٦٣/٣ من العدة .  
(٢) فى الأصل هكذا "فلا ينسخ نبيا لشريعة" والصواب المتمشى مع صحة السياق ما أثبتته .  
والهاء التى أثبتتها تعود الى حكم الشريعة الأولى .  
(٣) أى الشرع أو النبى عليه الصلاة والسلام .  
(٤) انظر الجواب مختصرا فى : ص ٢٨٧ من التبصرة ، ٧٦٤/٣ من العدة .  
(٥) فى الأصل "شرع" والصواب ما أثبتته .

ولانتظر الوحى فى حكم ، الا أن ىرد نسخ فنتبعه كما لزمنا ذلك فى شريعتنا فلما لم يلزمنا ذلك بطل دعوى الاتباع لشرائعهم<sup>(١)</sup> .  
فيقال :

انما يلزم من أحكام شرائعهم بطريق شرعنا ، وهو ماأوحى الى نبينا صلى الله عليه وسلم ، ونقل الينا عنه ، [ف]نحن<sup>(٢)</sup> نتبع ذلك ، ونعمل به ، ونتفهم معانيه .

فأما استعلامنا لما عندهم فلاوجه له ، لأنهم لو ابتدأوا بالاعلام وقصوا علينا قصص أنبيائهم ماسمعنا منهم ، لما ثبت من كذبهم وفسقهم وعنادهم لنبينا صلى الله عليه وسلم .

وأما من آمن منهم فلاضبط له لما بدل مما لم يبدل ، لاسيما بعد ماجرى من بخت نصر<sup>(٣)</sup> وقتل حفاظ التوراة<sup>(٤)</sup> ، ولم يبق منها مايوثق بحفظه وتسطره<sup>(٥)</sup> .

ومنها قولهم :

(١) انظر : ص ٢٨٧ من التبصرة ، ٧٦٤/٣ من العدة .

(٢) فى الأصل "ونحن" والمتشى مع صحة السياق ماأثبته .

وانظر ٧٦٤/٣ من العدة .

(٣) هو بخت نصر بالتشديد ، أصله : بوخت ، ومعناه : ابن ، وهو أحد ملوك بنى اسرائيل وجابرتهم ، ولى الملك سنة ٦٠٦ قبل ميلاد عيسى عليه السلام ، عمر طويلا وحكم ببابل وحصل فى وقته أحداث عظيمة ، منها : تخريب بيت المقدس وقتل آلاف الناس من بنى اسرائيل ، وكانت نهايته القتل ، وقيل : انه مات بسبب بعوضة دخلت فى منخره وصعدت الى رأسه فكان لايقر ولايسكن حتى يدق رأسه الى أن مات .

انظر : ٣٩/٢ من البداية والنهاية لابن كثير ، ١٤٧/١ من الكامل فى التاريخ لابن الأثير .

(٤) انظر فى هذه القصة : ٣٩/٢ ومابعدها من البداية والنهاية لابن كثير ، ١٤٧/١ ومابعدها من الكامل لابن الأثير .

(٥) انظر فى الجواب عن الشبهة مختصرا : ص ٢٨٧ من التبصرة ، ٧٦٤/٣ من العدة .



إن شرائعهم على غاية الاختلاف ، فهذا يبيح عينا ، وهذا يحظرها ، وهذا يعظم زمانا ويحرمه ، وهذا يبيحه ولا [يحرمه] (١) ، والاتباع فيما هذا سبيله لأي [ك] (٢) .

فيقال :

نحن لانوجب إلا اتباع ما اتفقوا عليه ، دون ما اختلفوا فيه .  
[فإن] (٣) الله سبحانه حي [ن] (٤) حرّم في شريعة عيسى ما كان مباحاً في شريعة موسى ، وأباح ما كان محرّماً صار (٥) الأول منسوخا ، ولسنا نتبع منسوخا .

فأما أن يكون [٢٢٠/ب] عيسى أباح ما حرّمه موسى ، ثم إن الحكم في شريعة [ت] هـ (٦) با [ق] (٧) . فكلّا ، بلا خلاف إلا في منسوخ وناسخ ، والحكم عندنا للناسخ في كل شريعة ، دون المنسوخ ، وعلى هذا : فلا يستحيل الاتباع (٨) .

ومنها أن قالوا :

إن كل شريعة مضافة إلى نبيّها ، ولو كانت مشتركة بينه وبين من يأتي بعده لم يكن أحدهما أخصّ بها من الآخر (٩) .  
فيقال :

(١) في الأصل : "ولا يحترم له" ، وتمشياً مع صحة السياق وسيراً على ما أورده قبله أصلحته بما أثبتته .

(٢) في الأصل هكذا : "يملن" ، فالكاف غير مثبتة ، ولعله سهو من الناسخ ، والصحيح إثباتها كما أورده .

(٣) في الأصل : "قال" ، والمتشّي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٤) في الأصل : "حيث" ، والمتشّي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٥) هذه الجملة خبر "إن" التي أثبتتها .

(٦) في الأصل : "شريعته" ، والصواب ما أثبتته .

(٧) في الأصل : "باقى" ، والصواب ما أثبتته .

(٨) انظر في الشبهة ، والجواب عنها : ص ٢٨٨ من التبصرة ، ٣/٧٦٤ من العدة .

(٩) انظر ص ٢٨٨ من التبصرة .

انما خص بها من ابتدئ بها ، والابتداء حكم ليس للاتباع ، كما  
تخص المذاهب بالمبتدئ .

فيقال في كل مذهب سبق الى القول به مذهب فلان ، وان كان من  
بعده وافقه في مذهبه لدليله لاتقليدا له .

كذلك ههنا يقال : ملة عيسى ، وملة موسى لأجل السبق ، وان كان  
النبي صلى الله عليه وسلم الآخر متبعا لما أوحى اليهما<sup>(١)</sup> به من  
الأحكام<sup>(٢)</sup> .

ويقال اليوم : شريعة محمد ، لأنه جاء بنسخ أشياء من الأحكام كانت  
شرعا لموسى وعيسى [عليهما السلام] فان سميت شريعة موسى وعيسى ،  
فلأجل الابتداء ، وان سميت هذه شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فلأجل  
أنها ناسخة لكثير من أحكام الشريعتين قبله .

ويحتمل أن تكون الاضافة مغلبة في حق أحد المشركين ، لأن الغالب  
من تلك الشريعة انما جاء في شريعة ذلك النبي وأوحى اليه بها ، فغلبت  
الاضافة لغلبة الأحكام<sup>(٣)</sup> .

ومنها أن قالوا :

لو كان النبي الثاني يجوز أن يكون مشاركا للأول ، ومتبعا له لجاز أن  
يبعث [الله]<sup>(٤)</sup> نبيين في عصر واحد ، بشريعة واحدة ، فلما لم يجز ذلك لم  
يجز اجتماع نبيين في عصرين على شريعة واحدة<sup>(٥)</sup> .

فيقال :

قد كان ذلك ، بدليل أن ابراهيم عاصره أنبياء [٢٢١/أ] كلهم على

(١) أى موسى وعيسى عليهما السلام .

(٢) انظر ص ٢٨٨ من التبصرة .

(٣) انظر الجواب عن شبهتهم مختصرا في ص ٢٨٨ من التبصرة .

(٤) في الأصل "اليه" والصواب المتمشى مع صحة السياق ما أثبتته .

وانظر ٧٦٥/٣ من العدة .

(٥) انظر ٧٦٥/٣ من العدة .

شريعة[ت]ه<sup>(١)</sup>، كُلُّوط ، وغيره ممن عاصره ، وموسى وهارون نبيان ،  
بشريعة واحدة ، على أنه ليس الأمران سواءً ، فدلوا على التسوية بين  
المتعارضين ، وبين المتفقين في الشريعة الواحدة في عصرين مختلفين ، ولن  
يجدوا جامعاً يجمع .

ونحن نجد فرقاً ، وهو أن الواحد كاف للعصر الواحد ، وأما العصر  
الثاني فقد يكون فترة ، فيبعث الله نبياً [فيها]<sup>(٢)</sup> على ما فتروا عنه ، وأهملوه  
من الشريعة الأولى .

على أن هذا باطل بما بقي من الشريعة الأولى بعد نسخ مانسخته  
الشريعة الثانية ، فإنهما يتفقان فيه ، ويشتركان - أعني الأول والثاني - فيما  
لم يُنسخ من الشريعة الأولى .

وإن لم يجز عندك بعث نبين في عصر واحد ، يتفقان في حكم واحد ،  
فقد بان بهذه الجملة فرق ما بين العصر الواحد والعصرين<sup>(٣)</sup> .  
ومنها أن قالوا :

فيما ذهبتم إليه من اتباع من تقدمه من الأنبياء [تنفير]<sup>(٤)</sup> عنه ، ورغبة  
عن اتباعه ، لأنه إذا كان على شريعة موسى أو عيسى أنس أهل ذلك الدين  
إلى كونه متبعاً لنبئهم ، وأنه واحد منهم ، ومن أمة ذلك النبي ، فإذا صار  
مخالفاً له في شيء مما جاء به ذلك النبي ، بما يزعم أنه قد نسخ في شريعته  
هو ساغ لهم أن يقولوا : كان تبعاً فمالت نفسه وسمت إلى أن يصير  
متبوعاً .

ونحن قد سمعناه مقراً بالنبوة الأولى ، وراضياً باتباعها فنعوّل على  
الأول من قوله ، دون الثاني ، فإنه متهم في الثاني ، من حيث إنه استدرك

(١) في الأصل: "شريعته"، والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبتته ، ويدل عليه  
اللاحق أيضا .

(٢) في الأصل: "منها"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٣) انظر الجواب عن هذه الشبهة مختصراً ٧٦٥/٣ من العدة .

(٤) في الأصل: "تنفيراً"، والصواب الرفع كما أثبتته .

الأمر لمحبة الرئاسة ، وأخذته [٢٢١/ب] الأنفة من الاتباع ، فلا ينبغي أن يسلك به هذا المسلك المفضي الى هذه المفسدة ، لاسيما والقرآن ينطق بمرعاة ما تجتمع القلوب عليه ، دون ما تنفر عنه ، مثل قوله [تعالى] : {وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ} (١).

وقوله [تعالى] : {وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ، أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ} (٢).

فيقال :

إن هذا مما يزول وينقمع قائله ، والمتعلق به بإقامة الحجج الباهرة ، من المعجزات الدالة على صدقه في نسخ ما قبله ، إذا لم يتعبد بشريعة من قبله .

وإذا كان مظهر على يديه يوجب انقياد كل عاقل إلى قوله وتصديقه فلا فرق بين كونه بعد متابعتة لنبي قبله ، وبين كونه مبتدئاً بشريعة لم يسبقها أتباعه لأحد قبله .

على أنا قد بينا فيما تقدم (٣) أنه لم ينفر عن الشريعة كل منفر ، بل [أتى] (٤) أشياء كثيرة مثلها ينفر ، إذ لم يجب عليه سبحانه ذلك ، لما قد جعل في العقول من القوة الدافعة لكل شبهة ، وفي المعجزات الباهرة ما تحصل به الثقة ، فلا يبقى بين هذين شبهة .

فمن نفر بعد ذلك فإنما أتى من قبل نفسه ، ودهى من جهة إهماله وإغفاله .

ومن قال : بأنه يفعل ما يشاء ، ولا معقب لأمره : لم يحسن به أن يورد مثل هذا الاحتجاج الموهم بأنه إذا فعل ذلك (٥) فقد أخل بواجب .

(١) آية رقم ٤٨ من سورة العنكبوت .

(٢) آية رقم ٤٤ من سورة فصلت .

(٣) انظر ص ٦٨٠ وما بعدها من الرسالة .

(٤) في الأصل : "أتقى" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٥) أي : أتباعه لشرع من قبله .

ومنها أن قالوا :

ان دعوى اتباعه لشرائع من قبله : دعوى بعيدة ، لأن ذلك لو كان لشاع<sup>(١)</sup> النقل فيه ، لأن العبادات والأحكام [٢٢٢/أ] كثيرة ، والأسئلة في ذلك متوفرة ، وذلك لأنه أمر تعم البلوى به ، فلما لم ينقل أنه سأل عن دين اليهودية من أسلم ، وكان ثقة عنده ، كعبد الله بن سلام<sup>(٢)</sup> ، وكعب الأخبار<sup>(٣)</sup> ، علم أنه لأصل لذلك .  
فيقال :

وما الذى أحوجه الى ذلك مع كون الوحي يمهده عند كل عارض يعرض ، وحكم يسأل عنه ؟

(١) العبارة في الأصل محتملة أن تكون "ساع" و"شاع" وما أثبتته أقرب للسياق .  
(٢) هو : الصحابى الجليل أبو يوسف عبد الله بن سلام بن الحارث ، من بنى قينقاع ، كان من أخبار بنى اسرائيل ، وكان اسمه الحصين ، فمن الله عليه بالاسلام فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ، أسلم وحسن اسلامه وكان عالما بالتوراة ، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يسأله عما فيها من أفضية وأحكام عند حاجته الى الحكم بين أهل الكتاب كما فى حكمه صلى الله عليه وسلم على اليهوديين اللذين زنيا وغيره من القضايا ، توفى عبد الله بن سلام بالمدينة سنة ٤٣هـ رضى الله عنه وأرضاه .

انظر : ٣٢٠/٢ من الاصابة ، ٣٨٢/٢ من الاستيعاب .

(٣) هو : أبو اسحاق كعب بن ماتع الحميرى ، المشهور بكعب الأخبار ، كان يسكن اليمن ، وكان على دين اليهود ، وعرف بسعة العلم فى دينهم وكثرة الأخبار عنهم وكان يورد قصصهم للناس تعليما وعبرة ، قدم المدينة فأدرك النبي صلى الله عليه وسلم وهو رجل ، لكن اختلف فى زمن اسلامه ، فقليل : انه أسلم زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل : فى خلافة أبى بكر رضى الله عنه ، وقيل : فى خلافة عمر رضى الله عنه ولعله الأرجح .

سافر من المدينة الى الشام ، ومات بمحصر سنة ٣٢هـ ، وقيل سنة ٣٥هـ ، والله أعلم .

انظر : ٣١٥/٣ من الاصابة ، ٤٠/١ من شذرات الذهب .

ولما أمر برجم اليهوديين اللذين زنيا بعد إحصانهما (١)، وزعمت اليهود أنه لا يجب عليهما إلا التحميم (٢)، [قاضاهم] (٣) صلى الله عليه وسلم إلى التوراة ، ودخل معهم بيت الدراسة (٤)، فجعل ابن صوريا (٥) يضع يده على آية الرجم ، فقال له عبد الله بن سلام : "ارفع يدك" ، فإذا آية الرجم ، فرجمهما (٦).

- (١) خرجه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما . انظر : ٢٩/٨-٣٠ من صحيح البخاري ، باب أحكام أهل الذمة... الخ ، ١٣٢٦/٣ من صحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا ، ١٥٣/٤ من سنن أبي داود ، كتاب الحدود ، باب في رجم اليهوديين ، ٨٥٤/٢ من سنن ابن ماجه ، كتاب الحدود ، باب رجم اليهودي واليهودية ، ٥٤/٤ من التلخيص الحبير، باب حد الزنا ، ٣٢٦/٣ من نصب الراية ، كتاب الحدود .
- (٢) التحميم هو : تسويد الوجه بالفحم ، من حمّ يحمّ تحميما ، يقال: حمّ الجمر إذا اسود بعد خموده ، والحممة : ما أحرق من خشب ونحوه . انظر مادة (حمم) ١٩٠٤/٥ من الصحاح للجوهري ، ٥٩/١ من المصباح المنير ، مادة "حمم" .
- والمراد : أن اليهود زعموا أن عقوبة الزاني هي تحميم وجهه، أي : تسويده بالفحم ، فكذبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأجرى عليهم الرجم ، كما في التوراة.
- (٣) في الأصل: "ققاضاهم"، والمتمشي مع صحة السياق حذف الفاء، كما أثبتته .
- (٤) المراد : أنه جادلهم وناقشهم في الحكم حتى أدحضهم، وأثبت الحكم عليهم، أو أن لهم مكاناً يعرف بذلك ، والله أعلم .
- (٥) هو أحد أخبار اليهود وعلمائهم ، اشتهر ذكره في قصة رجم اليهوديين اللذين زنيا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد ورد أنهما اثنان : "ابنا صوريا" ، ففى سنن أبي داود عن جابر قال : جاءت اليهود برجل منهم وامرأة زنيا فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "أيتوني بأعلم رجلين منكم" ، فأتوه بابني صوريا ، فنشدتهما ... الحديث .
- انظر في الرجل وقصته : ٢٩/٨ من صحيح البخاري ، باب أحكام أهل الذمة ... الخ ، ١٣٢٦/٣ من صحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب رجم اليهود ... الخ ، ١٥٣/٤ من سنن أبي داود ، كتاب الحدود ، ٣٢٦/٣ من نصب الراية ، كتاب الحدود ، ٣٦٤/١٢ من المغني لابن قدامة ، كتاب الحدود .
- (٦) انظر هذه القصة : ٢٩/٨-٣٠ من صحيح البخاري ، باب أحكام أهل الذمة ... الخ ، ٢٠٨/١١ من شرح النووي على صحيح مسلم ، باب حد الزنا ، ٥٤/٤ من التلخيص الحبير ، باب حد الزنا ، ٣٢٦/٣ من نصب الراية ، كتاب الحدود .

وهذا رجوع إلى خبر عبد الله بن سلام في حكم التوراة ، وعمل بها  
في حقهما (١).

(١) انظر في شبه القائلين بأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن متعبداً بشرع من قبله، وأن  
شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا، والإجابة عنها كلاً من :  
٣٣٨/٢ من المعتمد ، ١٠١/٢ من أصول السرخسي ، ٢١٤/٣ من كشف الأسرار ،  
ص ٢٩٩ من شرح تنقيح الفصول ، ص ٢٨٨-٢٨٩ من التبصرة ، ٢٥١/١ من  
المستصفى ، ١٤٠/٤ من الأحكام ، ٧٦١/٣-٧٦٥ من العدة ، ٤١٧/٢-٤٢١ من  
التمهيد ، ص ١٦١ من الروضة ، ٧٨٢/٢ من شرح الطوفي ، ص ٢٤٠ من إرشاد  
الفحول .

[حكم تعبد النبي صلى الله عليه وسلم  
قبل البعثة بشريعة من قبله]  
((فصل))

ونبيننا صلى الله عليه وسلم قبل بعثته ونزول الوحي عليه لم يكن على دين قومه ، بل كان متدينا بما يصح عنده أنه من شريعة ابراهيم<sup>(١)</sup> ، لا يلوذ بأصنامهم ، ولا يتعرض [لأ<sup>(٢)</sup>] زلامهم ، ولا يسمر مع سامرهم ، بل كان صلى الله عليه وسلم يتحنث بحراء<sup>(٣)</sup>.

قال أحمد : "من قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان على دين قومه فهو قول سوء ، أليس كان لا يأكل من ذبائحهم ، على النصب"<sup>(٤)</sup>؟ وبذلك قال أصحاب الشافعي<sup>(٥)</sup>.

وقال قوم : بالوقف<sup>(٦)</sup> ، فانه يجوز أن يكون كذا ، ويجوز أن يكون غير متعبد رأسا .

(١) انظر : ٧٦٥/٣ من العدة ، ٤١٣/٢ من التمهيد ، ص ١٨٢ من المسودة .

(٢) في الأصل "بأزلامهم" والصواب المتمشى مع صحة السياق ما أثبتته .

(٣) انظر ص ٧١٠ من الرسالة .

(٤) وقول أحمد هذا من رواية حنبل رحمه الله . انظر ٧٦٥/٣-٧٦٦ من العدة .

(٥) هكذا وافق المصنف شيخه أبا يعلى في نسبة هذا القول للشافعية باطلاق ، والصحيح : أن الشافعية مختلفون في المسألة . فمنهم من يرى : أنه متعبد بشريعة من قبله ، ومنهم : من لا يرى ذلك ، ومنهم : من قال : بالوقف ، وهو المشهور عندهم ، واختيار أكثر علمائهم .

انظر : ٢٤٦/١ من المستصفى ، ٣٩٧/٣/١ من المحصول ، ٣٥٢/٢ من جمع الجوامع بحاشية البناني ، ١٣٧/٤ من الأحكام للآمدى .

(٦) واليه ذهب كثير من العلماء من الشافعية والحنابلة وغيرهم ، كامام الحرمين أبى المعالي الجويني والغزالي والآمدى ، واختاره أبو الخطاب من الحنابلة .

انظر : ٥٠٩/١ من البرهان ، ٢٤٦/١ من المستصفى ، ١٣٧/٤ من الأحكام ، ٤١٣/٢ من التمهيد .



وحكى أبو سفيان السرخسي عن أصحاب [٢٢٢/ب] أبي حنيفة: أنه بعد البعثة صار شرع من قبله شرعاً له ، لا من حيث كان شرعاً لمن قبله . وأما قبل البعث : فإنه لم يكن متعبداً بشيء من الشرائع (١) .

(١) انظر : ١٠٠/٢ من أصول السرخسي ، فقد أورد الأقوال الثلاثة في المسألة ، وفي مسلم الثبوت أنه المختار عند الحنفية ، انظر ١٨٣/٢ من فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت .

[الدلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان متعبدا قبل البعثة بشريعة من قبله]  
(فصل))

والدلالة على أنه كان متعبدا ، هو أنه كان يتجنب ما عليه [قومه] (١)  
ويتحنت [ب] (٢) ما كان يعلمه (٣) ، ويتعلم من شريعة ابراهيم .  
فان كان الهاما من الله سبحانه فهو تشريع ، وان كان لما بلغه وروى  
له فهو أيضا اتباع لشرع ، وان كان موافقة منه لما أنزل الله ، وعصمة عن  
أديان الوثنيين .  
وكان [يتعب] (٤) الحيوان ، ويكده بمقتضى الشرائع ، لا بمقتضى  
البراهمة (٥) ، وجحاد النبوات .  
وأكل اللحمان ، وذبح الحيوان .  
فالظاهر أنه تدين بالشرائع ، اذ يبعد أن يكون هذا بتواقع (٦) وقع له .

(١) هذه اضافة ليستقيم السياق .

(٢) هذه اضافة ليستقيم السياق .

(٣) أى من الشرائع قبله .

(٤) فى الأصل "يبعث" والصحيح ما أثبتته .

(٥) البراهمة : فرقة من الفرق الضالة ، تنسب الى رجل يدعى "براهم" وقد ظهر فى الهند ، ومن عقائدهم الباطلة : القول بنفى النبوات وانكار الرسالات وتقديس العقليات وانكار الغيبيات وعدم الايمان الا بالمحسوسات ، ويرون أن النبوة والرسالة مما يحيله العقل لأن الرسول - بزعمهم - اما أن يأق بأمر يدركه العقل أو لا يدركه ، فان كان يدركه : فلا حاجة لنا فيه ، لأن العقل قد دلنا عليه دون حاجة الى الرسول ، وان كان لا يدركه : فلا يقبل ، لأنه بزعمهم خروج بالانسان الى مصاف البهائم ، وقد حصروا مدارك العلم فى الحواس الخمس فقط ، وأنكروا ما وراء ذلك ، وهم فرق شتى ، منهم : أصحاب التناسخ ، وأصحاب البددة ، وأصحاب الفكرة .

انظر فى التعريف بهم : ٢٥٠/٢ وما بعدها من الملل والنحل للشهرستانى .

(٦) هكذا فى الأصل والمراد أنه ما كان يفعل ذلك الا تعبدا بشريعة من قبله ويبعد أن يكون هذا مصادفة أو نحوها .

فإذا كان بإلهام : فهو تشريع ألهمه الله به اتباع الشرائع (١).  
فإن قيل :

وماتنكر أن تكون قد أخللت بطريق لم تُعَنَ به ، وهو الطريق الذي  
يسلك قبل الشرائع ، وهو العمل بمقتضى العقل ، والعقل لا يسوغ عبادة  
الأصنام ، ولا الاستسقام بالأزلام ، ولا السكر ، ولا شيئا من هذه ، [من] (٢)  
مقبّحات العقول (٣).

فيقال :

فالعقل لا يؤلم الحيوان لغير مصلحة له ، ولا يسوغ إتيان الأبدان بحج  
وعمرة وغير ذلك ، ولا [يهتدي] (٤) إلى مصلحة تعقبه ، فيحسنه (٥).  
وقد كان يفعل ذلك صلى الله عليه وسلم بما صحّ به النقل ، واشتهر في  
السّير (٦).

(١) انظر في أدلتهم : ٧٦٦/٣-٧٦٧ من العدة ، ٤١٤/٢ من التمهيد .

(٢) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٣) انظر ٧٦٦/٣ من العدة ، فقد أورد هذا الاعتراض مختصرا .

(٤) في الأصل : "تهدي" ، والصواب ما أثبتته .

(٥) أي : أن العقل لا يهتدي لمصلحة تعقب الفعل فيحسنه ، وذلك مبني على مسألة :

التحسين والتقبيح العقليين ، وقد سبق ذكر المراجع فيها ص ١٦٠ من الرسالة .

(٦) انظر ٧٦٦/٣-٧٦٧ من العدة .

[شبهة القائلين بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن متعبداً  
قبل البعثة بشريعة مَنْ قبله ، والإجابة عنها]  
[فصل] (١) شبهة :

قالوا : لو كان قبل بعثته على دين [ل] (٢) عُرِفَتْ تلك الشريعة بالنقل ،  
كما عُرِفَتْ شريعته ، وَتَقَلَّتْ بعد البعثة (٣) .

فيقال :

قد تقلنا ماحكيناه (٤) ، وفي ذلك [أ/٢٢٣] كفاية (٥) .

- 
- (١) هذه إضافة، سيراً على منهج المؤلف رحمه الله ، ولعلها تُرِكَت سهواً .  
(٢) في الأصل : "يعرفت" ، والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .  
(٣) انظر شبهتهم : ٧٦٧/٣ من العدة ، ٤١٣/٢ - ٤١٤ من التمهيد .  
(٤) انظر ص ٧٤٠ من الرسالة ، و ٧٦٧/٣ من العدة .  
(٥) ولمزيد النظر في ذلك ينظر كل من :  
٣٣١/٢ من المعتمد ، ٢١٢/٣ من كشف الأسرار ، ٢٤٦/١ من المستصفى ،  
ص ٢٣٩ من إرشاد الفحول .  
وللنظر في ثمة الخلاف في مسألة تعبد النبي صلى الله عليه وسلم بشريعة مَنْ قبله  
وهل شرع مَنْ قبلنا شرع لنا ؟ ،  
يراجع : ص ٤٣٣ من التمهيد للأسنوي ، ص ٣٧٠ من تخريج الفروع على الأصول ،  
للزنجاني .

## فصول النسخ [جواز النسخ] ((فصل))

يجوز نسخ الشرائع شرعاً وعقلاً (١)، أشار إليه أحمد (٢) وأطلق (٣)،  
وبه قال جماعة أهل العلم (٤).

(١) النسخ في اللغة يطلق ويراد به معنيان :  
أحدهما : الرفع والإزالة ، ومنه قولهم : نسخت الشمس الظلَّ ، والثاني : النقل ،  
ومنه قوله تعالى : {إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} آية ٢٩ من سورة الجاثية .  
انظر في المعنى اللغوي : ٢٧١/١ من القاموس المحيط ، مادة (نسخ) ، ٢٨/٤ من  
لسان العرب ، مادة (نسخ) ، ٤٣٣/١ من الصحاح ، مادة (نسخ) ، ٤٢٤/٥ من  
معجم مقاييس اللغة ، مادة (نسخ) ، وقد سبق أن عرفه المصنف في أول الكتاب  
ص ٢٩١ من الجزء الذي حققه الأخ د. موسى القرني .  
وأما تعريفه في الاصطلاح فهو : رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر ، وقيل :  
غير ذلك .

انظر في تعريف النسخ عند الأصوليين كلاً من :  
٣٦٤/١ من المعتمد ، ٥٤/٢ من أصول السرخسي ، ١٥٥/٣ من كشف الأسرار ،  
ص ٦٩٨ من ميزان الأصول في نتائج العقول لأبي بكر السمرقندي ، ت د. محمد  
زكي عبدالبر ، ط ١/ سنة ١٤٠٤ هـ ، قطر ، ص ٣٠١ من شرح تنقيح الفصول ،  
١٨٥/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ١٢٩٣/٢ من البرهان ، ٤٢٣/٣/١ من  
المحصول ، ١٠٤/٣ من الأحكام ، ٦٤/٤ من البحر المحيط ، ٧٧٨/٣ من العدة ،  
٣٣٥/٢ من التمهيد ، ص ١٩٥ من المسودة ، ٥٢٦/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٨٤  
من إرشاد الفحول .

(٢) انظر : ٧٦٩/٣ من العدة ، ٣٤١/٢ من التمهيد ، ص ٧٣ من الروضة ، ص ١٩٥

من المسودة ، ٢٨٣/١ من سواد الناظر ، ٥٣٣/٣ من شرح الكوكب المنير .

(٣) قال الإمام أحمد في رواية صالح وأبي الحارث في قوله تعالى : {إِنَّا نَسْخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ

نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا} آية ١٠٦ من سورة البقرة : "إنها دالة على جواز

النسخ، وأن الله تعالى أخبر أنه إذا شاء نسخ من كتابه ما أحبَّ" . ٧٦٩/٣ - ٧٧٠

من العدة.

(٤) انظر : ٣٧٠/١ من المعتمد ، ٥٥/٢ من فواتح الرحموت ، ص ٣٠٣ من شرح

تنقيح الفصول ، ١٨٨/٢ من العضد على ابن الحاجب بحاشية التفتازاني ، ص ٢٥١

من التبصرة ، ٤٤٠/٣/١ من المحصول ، ٥٤٤/٢ من نهاية السؤل ، ١١٥/٣ =

وقال أبو مسلم [محمد بن بحر] الأصفهاني<sup>(١)</sup>: لا يجوز النسخ شرعا ، ويجوز عقلا<sup>(٢)</sup>.

= من الأحكام ، ٨٨/٢ من المحلّي على جمع الجوامع ، ٧٢/٤ من البحر المحيط ، ٧٧٠/٣ من العدة ، ٣٤١/٢ من التمهيد ، ص ٧٣ من الروضة ، ص ١٩٥ من المسوّدة ، ٢٨٣/١ من سواد الناظر ، ٥٣٣/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٨٥ من إرشاد الفحول .

(١) في الأصل: "عمر بن يحيى" ، والمشهور عند الأصوليين أن المخالف في النسخ هو: أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني ، المولود سنة ٢٥٤هـ من كبار علماء المعتزلة ، وكان متضلعا في علم البلاغة والكلام والجدل ، له عدد من المصنفات ، منها كتاب: "الناسخ والمنسوخ" ، وكتاب في التفسير ، اسمه "جامع التأويل لمحكم التنزيل" ، مات سنة ٣٢٢هـ .

وقد حصل في اسمه تصحيف وتحريف في كثير من كتب الأصول ، فالمؤلف يذكر أن اسمه: "عمر بن يحيى" ، والشيرازي في التبصرة ، والقرافي في شرح تنقيح الفصول يذكر أن اسمه: "عمرو بن يحيى" ، وذكر المجد بن تيمية في المسودة أن اسمه: "يحيى بن عمر بن يحيى الأصفهاني" ، وذكر صاحب فواتح الرحموت وصاحب نهاية السؤل أنه: الجاحظ ، ولعله تصحيف ؛ لأن أبا مسلم هذا يلقب بالحافظ .

والصواب أن المخالف في النسخ هو: أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني ، كما نصّ عليه الفتوحى في شرح الكوكب المنير ، وكما أيده الكتب المترجمة له ؛ فلذلك أثبتته ، والله أعلم .

انظر : ص ٢٩٩ من طبقات المعتزلة ، ص ١٩٦ من الفهرست لابن النديم ، ط / التجارية ، ٥٩/١ من بغية الوعاة .

وانظر : ١٥٧/٣ من كشف الأسرار ، ١٨١/٣ من تيسير التحرير ، ٥٥/٢ من فواتح الرحموت ، ص ٣٠٦ من شرح تنقيح الفصول ، ص ٢٥١ من التبصرة ، ٥٤٤/٢ من نهاية السؤل ، ٧٧٠/٣ من العدة ، ٣٤١/٢ من التمهيد ، ص ١٩٥ من المسودة ، ٥٣٥/٣ من شرح الكوكب المنير .

ولزيد من الإفادة ينظر تعليق رقم (١) ص ٢٥١ من التبصرة ، وتعليق رقم (١) ٧٧٠/٣ من العدة ، وتعليق رقم (٢) ٥٣٥/٣ من شرح الكوكب المنير .

(٢) هكذا نقل المصنف مذهب أبي مسلم الأصفهاني في النسخ تبعاً لشيخه أبي يعلى في العدة ، والشيرازي في التبصرة . =

واختلفت اليهود<sup>(١)</sup> فلم يجزه قوم منهم من طريق السمع ، وأجازوه من طريق العقل<sup>(٢)</sup> .

= والحق : أنه قد تعددت النقول في كتب الأصول عن أبي مسلم الأصفهاني ، واضطربت في تحديد مذهبه في جواز النسخ وعدمه ، فذكر عنه : أنه يمنع النسخ بين الشرائع عامة ، وحكى : أنه يمنع في الشريعة الواحدة فقط ، وقيل : إنه يمنع النسخ في القرآن الكريم خاصة .  
وإن صح هذا عنه فهو كما قال ابن السمعاني فيما ذكره صاحب كشف الأسرار ، والفتوح في شرح الكوكب حيث قال : "فلا أدري كيف وقع هذا الخلاف منه ، لأنه كما ذكر رجل معروف بالعلم ، وإن كان قد انتسب إلى المعتزلة ، ويُعدّ منهم ، وله كتاب كبير في التفسير ، وله كتب كثيرة" ١٥٧/٣ من كشف الأسرار ، ٥٣٥/٣ من شرح الكوكب .

قال ابن بدران في نزهة الخاطر العاطر معلّقاً على مذهب أبي مسلم مانصه : "... وبالجملة فإن أبا مسلم إن كان قال هذا القول على إطلاقه فهو جاهل بأسرار الشريعة المحمدية جهلاً منكراً ، والجاهل لا عبرة بخلافه ولا بوفاقه في هذا الفن" . ١٩٩/١ .

والذي يظهر لي والله أعلم أن الخلاف بين أبي مسلم وبين عامة العلماء القائلين بالنسخ خلاف لفظي اصطلاحى ، لاحقى ، لأنه يسمّى النسخ تخصيصاً كما ذكره ابن السبكي في رفع الحاجب ، وكذا ذكر عنه المحلى في شرح جمع الجوامع ، والزركشى في البحر المحيط .

انظر : ص ٢٥١ من التبصرة ، تعليق رقم (٢) ، ٨٨/٢ من المحلى في شرح جمع الجوامع ، ٧٢/٤ من البحر المحيط ، ص ٥٣٣، ٥٣٤ من شرح الكوكب المنير ، تعليق رقم (٣) .

(١) يحسن التنبيه هنا : على مانبه إليه البلقيني ، كما أورده العطار في حاشيته على جمع الجوامع من أن حكاية خلاف اليهود في كتب الأصول مما لا يليق ، لأن الكلام فيها فيما يقرره الإسلام ، أما حكاية خلاف الكفار فيناسب ذكره في أصول الدين . أقول : ولا عبرة بخلافهم ، وليس هذا أقل سوءاتهم ، عاملهم الله بما يستحقون . انظر : ١٢١/٢ من حاشية العطار على جمع الجوامع (بتصرف) .

(٢) وهم طائفة العنانية ، أتباع : عنان بن داود ، وحكى عنهم : عكسه . انظر في التعريف بهم ٢١٥/١ من الملل والنحل للشهرستاني .

وانظر في حكاية مذهبهم : ٥٥/٢ من فواتح الرحموت ، ١٨٨/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ص ٣٠٣ من شرح تنقيح الفصول ، ٨٨/٢ من جمع الجوامع بشرح المحلى ، ٧٧١/٣ من العدة ، ٥٣٣/٣-٥٣٤ من شرح الكوكب ، ص ١٨٥ من إرشاد الفحول .

ومنه من قال : لا يجوز سمعاً ولا عقلاً (١)، وقالوا : هو عين البداء .  
وبالغ قوم ممن وافقنا في النسخ ، وهم طائفة من المعتزلة والحنفية في  
المنع من النسخ للشيء قبل وقت فعله خوفاً من البداء (٢)، حيث نسخ قبل  
فعل شيء أصلاً .

ومنعوا من جواز اخترام المكلف قبل وقت فعل المأمور به ، وجعلوا  
ذلك بداء (٣) .

وذهب قوم من الرافضة (٤) ،

- (١) وهم: طائفة الشَّعْوَنية من اليهود ، وينسبون إلى شمعون بن يعقوب .  
انظر في التعريف بهم ٢١٥/١ وما بعدها من الملل والنحل للشهرستاني .  
وانظر في حكاية مذهبهم : ٥٥/٢ من فواتح الرحموت ، ١٨٨/٢ من العُضد على  
ابن الحاجب ، ٢٤٥/٢ من الإحكام ، ٨٨/٢ من شرح المحلى على جمع الجوامع ،  
٧٧١/٣ من العدة ، ٥٣٣-٥٣٤/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٨٥ من إرشاد  
الفحول .  
وهناك طائفة ثالثة منهم ذهبت إلى جوازه عقلاً ووقوعه سمعاً ، وهم العيسويّة ،  
أتباع عيسى الأصفهاني .  
وانظر في التعريف بهم وحكاية مذهبهم المراجع السابقة .
- (٢) انظر : ٣٧٥/١ من المعتمد ، ١٦٩/٣ من كشف الأسرار ، ٦١/٢ من فواتح  
الرحموت .
- (٣) انظر في تحقيق القول في هذه المسألة : ٣٧٥/١ من المعتمد ، ١٦٩/٣ من كشف  
الأسرار ، ٦١/٢ من فواتح الرحموت ، ص ٣٠٧ من شرح تنقيح الفصول ،  
٤٦٧/٣/١ من المحصول ، ٧٧/٢ من حاشية البناني على جمع الجوامع ، ٨٠٧/٣  
من العدة ، ٥٣١/٣ من شرح الكوكب .
- (٤) هم: إحدى الطوائف والفرق الكبرى المخالفة لأهل السنة ، ويسمّون أنفسهم :  
الشيعة ، ويدّعون أنهم شيعة عليّ رضي الله عنه ، والأولى أن يقال عنهم :  
الرافضة ؛ لرفضهم خلافة الصديق أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وبراءتهم  
منهما ، فإنهم يقولون : لا ولاء إلا ببراء ، أي : لا ولاء لعليّ إلا بالبراء من أبي  
بكر وعمر رضي الله عنهما ، وهم فرّق شتّى ، ولهم اعتقادات فاسدة في القرآن  
والصحابة ، والتقية والعصمة وغيرها ، وقد قيض الله من علماء السنة من كشف  
عوارهم ، وفضح أسرارهم ، كشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة ،  
وغیره . =



وحكوه عن موسى بن جعفر<sup>(١)</sup>، وعن علي [رضي الله عنه] أن البداء جائز على الله سبحانه ، وهذا غاية التباين في المذاهب<sup>(٢)</sup>.

وزعموا أن عليا [رضي الله عنه] ترك الاخبار بما يكون الى يوم القيامة ، لأجل وجود البداء في كتاب الله تعالى يخاف أن يخبر بشيء فيبدو [لله]<sup>(٣)</sup> تعالى فيه<sup>(٤)</sup>.

ويحكون عن علي رضي الله عنه أنه قال : "لولا آية في كتاب الله ، وهى قوله تعالى : **{يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ، وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ}**<sup>(٥)</sup> لأبنا لكم عما يكون الى يوم القيامة"<sup>(٦)</sup> ، ويزعمون أن هذا

= انظر في التعريف بهم : ص ٥٩ ومابعدهما من اعتقادات فرق المسلمين والمشركون للرازي ، تحقيق محمد البغدادي ، دار الكتاب العربي ، ط ١/ ، ١٤٠٧هـ ، ١٤٦/١ ومابعدهما من الملل والنحل ، ص ١٥ ومابعدهما من الفرق بين الفرق .

(١) هو : موسى بن جعفر الصادق ، الملقب بالكاظم ، سابع الأئمة الاثني عشر ، ولد في الأبواء قرب المدينة سنة ١٢٨هـ ، وفي سنة ١٧٩هـ أتى به الرشيد الى البصرة ، وسجنه الى أن توفي في السجن سنة ١٨٣هـ ، ويعد من علماء الامامية وعبادهم . انظر ترجمته في : ١٨٣/١٠ من البداية والنهاية ، ٣٠٨/٥ من وفيات الأعيان ٣٢١/٧ من الأعلام .

(٢) انظر في انكار البداء والفرق بينه وبين النسخ كلا من :

٣٦٨/١ من المعتمد ، ١٣٠١/٢ من البرهان ، ١٠٩/٣ من الاحكام للآمدى ، ٨٨/٢ من جمع الجوامع بحاشية البناني ، ٧٠/٤ من البحر المحيط ، ٣٣٨/٢ من التمهيد .

(٣) في الأصل هكذا "فيبدوا الله" والصواب المتمشى مع صحة السياق ما أثبتته .

(٤) أى فيبدوا لله تعالى فيه حكم - بزعمهم - وهو زعم باطل ، وقول متهافت ،

لا يستحق الوقوف عنده ، وفي التعليق رقم (٢) ذكر المراجع في رده وانكاره .

(٥) آية رقم ٣٩ من سورة الرعد .

(٦) هكذا أورده المصنف عن الرافضة فيما حكوه عن علي رضي الله عنه ، وهو بنصه

ما أورده ابن برهان ١٠/٢ من الوصول ، وأورده هكذا غير واحد من الأصوليين ، والذي وقفت عليه أن هذا منسوب الى كعب الأخبار .

فقد أخرج ابن جرير الطبري عن كعب أنه قال لعمر بن الخطاب : "يا أمير

المؤمنين لولا آية في كتاب الله لأنبأتك ما هو كائن الى يوم القيامة ، قال :

وماهى ؟ قال : قول الله تعالى {يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} .

وهكذا أورده السيوطي في الدر المنثور ، ولم يعزه الى غير ابن جرير رحمهما الله .

انظر : ٤٨٤/١٦ من تفسير الطبري ، ٦٧/٤ من الدر المنثور .

الذى أشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لما بكى هو وجبريل فقليل  
لهما : "ألم تؤمنكما النار؟ ألم نعد لكما الجنة؟ قالوا بلى ، لكن من يأمن  
مكرك" (١)، يعنى البداء [٢٢٣/ب] وهذا تجاسر عظيم ، وتهجم على الله بما  
لا يليق به سبحانه .

والظاهر عندى أنهم فى ذلك [كاذبون] (٢) على على [رضى الله عنه]  
وموسى بن جعفر .

وقيل : انه كان ممن يقول بذلك زرارة بن أعين (٣)، وله شعر فيه  
مشهور [هو قوله] (٤) :

ولولا البدا سميته غير هائب      وذكر البدا نعت لمن يتقلب  
ولولا البدا ماكان فيه تصرف      وكان كنار دهرها تتلهب  
وكان كضوء مشرق بطبيعة      وبالله عن ذكر الطباع نرغب (٥)  
وكان المختار (٦) يصرح به ويقول :

(١) هذا من خزعبلات الرافضة ، وهو من التهافت بمكان لا يستحق التعليق عليه  
والاطالة فى التحري فى ثبوته وتحقيقه .

(٢) فى الأصل "كاذبين" والصواب الرفع كما أثبتته .

(٣) هو : أبو الحسن زرارة بن أعين الشيباني بالولاء ، قيل ان اسمه : عبد ربه ،  
وزرارة لقبه ، يعد رأس الفرقة الزرارية ، من غلاة الشيعة ، وهى منسوبة اليه .  
كان متكلماً شاعراً ذا علم بالأدب ، من مصنفاته "الاستطاعة والجبر" . توفى سنة  
١٥٠هـ . انظر ترجمته : ٤٧٣/٢ من لسان الميزان ، ٤٣/٣ من الأعلام للزركلى .

(٤) فى الأصل هنا فراغ قليل يناسبه ما أثبتته .

(٥) أورد هذه الأبيات عدد من الأصوليين منهم الشيرازى والآمدى وابن برهان  
وغيرهم .

انظر : ص ٣٠ من اللمع ، ٢٤١/٢ من الاحكام للآمدى ، ١١/٢ من الوصول لابن  
برهان ، تحقيق د. عبد الحميد أبو زيد ، مكتبة المعارف ، الرياض .

(٦) هو أبو اسحاق المختار بن أبى عبيد بن مسعود الثقفى ، من أهل الطائف انتقل  
منها الى المدينة زمن عمر رضى الله عنه ، وأبوه صحابى جليل ، كان المختار مع  
على بن أبى طالب فى العراق ، ولما قتل الحسين سنة ٦١هـ خرج على عبيد الله بن  
زياد والى البصرة فقبض عليه وعاقبه ونفاه الى الطائف ثم انضم الى عبد الله بن  
الزبير وتوجه الى الكوفة ، ودعا لامامه محمد بن الحنفية ، وقال بالبداء ، وادعى  
نزول الوحي عليه ، فقتله مصعب بن الزبير سنة ٦٧هـ .

انظر ترجمته فى : ٣٥٦/٣ من الكامل لابن الأثير ، ١٩٢/٧ من الأعلام .

"بدا لي لكم كذا وكذا" (١).

ثم إن بعض القائلين بالبداء اقتسموا وفصلوا فقالوا :  
إنما يجوز البداء عليه سبحانه فيما لم يُطلع عليه عباده ، ولم يخبرهم  
بكونه ، دون ما أطلعهم عليه ، وأخبرهم بكونه .

وبعضهم : أجاز النسخ في العبادات ، ومنعه في الأخبار .  
وبعضهم : أجاز النسخ فيهما ، أعني : العبادات ، والأخبار (٢).

فينبغي أن يقع الكلام في فصلين :  
أحدهما : أن النسخ ليس ببداء ، وأنه ليس من ضرورة قولنا بالنسخ  
أن نكون قائلين بالبداء ، [وأن] (٣) القائل لذلك مقصّر في النظر ، جاهل  
بالله سبحانه ، وبما يجوز عليه ، وما لا يجوز (٤).

(١) انظر ١١-١٠/٢ من الوصول لابن برهان ، وفيه أن المختار كان يعدّهم النصر  
ويمنّيهم الظفر ، وإن لم يتفق ذلك قال : "الله تعالى أوعدني بذلك ، ثم بدا له" ،  
وهو قول ظاهر التهاافت .

(٢) انظر هذه المذاهب وتحقيق القول فيها في كل من :  
٣٨٣،٣٨٢/١ من المعتمد ، ٦٠،٥٩/٢ من أصول السرخسي ، ١٦٣/٣-١٦٤ من  
كشف الأسرار ، ٧٥،٦٨/٢ من فواتح الرحموت ، ص ٣١٠،٣٠٩ من شرح تنقيح  
الفصول ، ١٤٤،١٣٤/٣ من الأحكام للآمدي ، ٩٨/٤ وما بعدها من البحر المحيط ،  
٨٢٥/٣ من العدة ، ٣٤٨/٢ من التمهيد ، ص ١٩٥،١٩٦ من المسودة ،  
٥٤٣،٥٣٩/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٨٨،١٨٦ من إرشاد الفحول .

(٣) في الأصل : "أو أن" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .  
(٤) وهذا هو الفصل الثاني الذي أشار إليه المصنف رحمه الله .

## الدلالة على منع القول بالبداء مع جواز النسخ ((فصل))

فالدلالة على منع القول بالبداء مع جواز النسخ هو : أن البداء في الحقيقة هو ما علمه الحى بعد أن لم يكن علمه .

من قولهم : بدا لى سور المدينة<sup>(١)</sup>، قال الله تعالى : {وبدا لهم من الله ما لم يکونوا يحتسبون}<sup>(٢)</sup>، {بل بدا لهم ما كانوا يخفون من قبل}<sup>(٣)</sup>. [٢٢٤/أ]

والدلالة قد قامت على كون البارى سبحانه عالم الغيب والشهادة ، بنصوص الكتاب ، وأدلة العقول ، فقال جل من قائل : {وماتسقط من ورقة الا يعلمها ، ولا حبة فى ظلمات الأرض ، ولا رطب ولا يابس الا فى كتاب مبين}<sup>(٤)</sup>، وقال سبحانه : {ما أصاب من مصيبة فى الأرض ولا فى أنفسكم الا فى كتاب من قبل أن نبرأها}<sup>(٥)</sup>.

وقال سبحانه : {ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه}<sup>(٦)</sup>، {لو خرجوا فىكم مازادوكم الا خبالا}<sup>(٧)</sup>، {غلبت الروم فى أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون}<sup>(٨)</sup>، {لتدخلن المسجد الحرام}<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر فى تعريف البداء : ٣٦٨/١ من المعتمد ، ١٣٠١/٢ من البرهان ، ١٠٩/٣ من الأحكام ، ٨٨/٢ من جمع الجوامع بحاشية البنائى ، ٧٠/٤ من البحر المحيط ، ٧٧٤/٣ من العدة ، ٣٣٨/٢ من التمهيد ، ٥٣٦/٣ من شرح الكوكب .

(٢) آية رقم ٤٧ من سورة الزمر .

(٣) آية رقم ٢٨ من سورة الأنعام .

(٤) آية رقم ٥٩ من سورة الأنعام .

(٥) آية رقم ٢٢ من سورة الحديد .

(٦) آية رقم ٢٨ من سورة الأنعام .

(٧) آية رقم ٤٧ من سورة التوبة .

(٨) آية رقم ٣، ٢ من سورة الروم .

(٩) آية رقم ٢٧ من سورة الفتح .

فلا يجوز مع هذه النصوص أن يقول بالبداء مؤمنٌ بكتاب الله العزيز ،  
فأما من جهة العقول : [فإن] (١) الذي دل على كونه عالماً : أنه سبحانه أتقن  
صنائه إتقان من قد علم بحاجتها إلى ما أعد فيها من الأجزاء ، والأعضاء ،  
والمشاعر التي سدّ كل منها [م] سداً (٢) لولاه لتعطّل [بعدمه] (٣) غرض ،  
واختل [باختلاله] (٤) أرب .

وهذا دال على درك المستقبلات من الأمور ، فإن البداء لا يجوز إلا على  
جاهل بعواقب الأمور ، والله سبحانه بريء من ذلك ، بما دل من نصوص  
كتابه ، وأدلة العقول ، على أنه العالم بكل ما يصح أن يعلم (٥) ، فبطل القول  
بالبداء (٦) .

- 
- (١) في الأصل: "بأن"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .  
(٢) في الأصل: "سداً"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .  
(٣) في الأصل: "بعدمه"، والصواب ما أثبتته .  
(٤) في الأصل: "باختلاله"، والصواب ما أثبتته .  
(٥) هكذا في الأصل ، والأولى أن يقال عن الله سبحانه: إنه العالم بكل شيء .  
(٦) انظر في الأدلة على جواز النسخ ومنع البداء كلاً من :  
٣٧٠/١ من المعتمد ، ١٨٨/٢ وما بعدها من العضد على ابن الحاجب ، ص ٣٠٣  
وما بعدها من شرح تنقيح الفصول ، ص ٢٥٢-٢٥٣ من التبصرة ، ٤٤٠/٣/١ من  
المحصول ، ٥٥٤/٢ من نهاية السؤل ، ٨٨/٢ من جمع الجوامع بشرح المحلي ،  
٧٣-٧٢/٤ من البحر المحيط ، ٧٧٨-٧٧١/٣ من العدة ، ٣٤١/٢ وما بعدها من  
التمهيد ، ص ٧٣، ٧١ من الروضة ، ص ١٩٥ من المسودة ، ص ١٨٥ من إرشاد  
الفحول .

[شبه القائلين بالبداء ، والإجابة عنها]  
(فصل))

شبههم :

قالوا :

قال الله تعالى : {يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ} (١)، وهذا يدل على البداء.

قيل :

غاية ما يدل هذا : على أنه يفعل ما يشاء من [٢٢٤/ب] محو وإثبات ، وقد قيل في تفسير هذه الآية : يحو الله من السيئات بالتوبة والإسلام ، ويثبت بالإل[ص]ارار (٢).

وقيل : يحو الله ما يشاء من الأحكام بالنسخ ، ويثبت بالتشريع لما يشاء من الأحكام .

وقيل : من الشرائع ، وهو الأشبه (٣) لأنه قال : {وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ} (٤)، ثم قال : {يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ} فكان عائداً إلى نسخ شريعة ماضية بإثبات شريعة مستقبلية .

والكل معلوم له قبل نسخه ومحوه وإثباته بدليل ماذكرنا .

قالوا :

ولأننا وجدنا [أن] (٥) الفاعل للأمر إذا عكسه ، والباقي إذا نقض ما بناه وهدمه ، والمعطي إذا استرجع إعطاءه وسلبه ، والأمر بالشيء إذا نهى عنه

(١) آية رقم ٣٩ من سورة الرعد .

(٢) في الأصل بالضاد ، والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبتته بالصاد .

(٣) انظر ما قيل في تفسير هذه الآية في كل من :

٤٧٧/١٦ من تفسير الطبري ، ٥١٩/٢-٥٢٠ من تفسير ابن كثير ، ٦٥٩/٤ وما بعدها

من الدر المنثور .

(٤) آية رقم ٣٨ من سورة الرعد .

(٥) في الأصل : "بأن" ، والصواب ما أثبتته .

(لاسيما) (١) قبل وقوعه ، أو [حال] (٢) بين المأمور وبينه بعد أن استدعاه منه ، وكان الأول منه عن علم بما أمر به ، وبما شرع فيه ، فإن الثاني وهو النقض والهدم والسلب ، والاسترجاع والنهي عن علم منه تجدد ، (وإلا فمحال أن يكون العلم الأول هو الذي أوجب الثاني ، فلم يبق إلا أنه لعلم تجدد) (٣) بعد أن لم يكن في الأول ، ولو كان في الأول لما [بنى] (٤) ولا أمر ، وهذا هو البداء بعينه .

فيقال :

وما ينكر على من قال : إنه علم أن الأمر بذلك مصلحة لخلقه ، والبناء مصلحة في ذلك الوقت ، الذي أمر [فيه] (٥) ربنا ، وأن المتجدد معنى تجدد على المخلوق ، وأن البقاء على ذلك الأمر الأول والحال الأول مفسدة ، فعاد التغيير إلى المخلوق دون الخالق .

ولو كانت العوارض الحادثة تدل على تجدد علم كان سبقه عدمه لوجب أن يرد على قولكم [٢٢٥/أ] بالبداء : غير ذلك من الأوصاف المتغيرة والمتضادة ، مثل إنه إذا خلق ، ورزق ، وحن الآباء والأمهات ، ثم سلب وأعدم ذلك بأنواع الإعدام ، من موت أو إعاقاة أو قسوة تجددت من الوالد حتى قتل ولده ، والجراح والسبع حتى أكل فرخه وسخله أن يقال : قسى بعد أن كان رحيما ، وإذا منع الرزق أن يقال : بخل بعد أن كان كريما ، وكذلك إذا أجذب بعد أن أخصب ، أو نسي بعد أن كان ذاكرا .

فلما لم نخلع عليه سبحانه بالتغييرات المختلفة والمتضادة المتجددة على خلقه صفات متغيرة ومتضادة : كذلك لا يجوز أن نخلع عليه اسم بداء ،

- (١) هذه اللفظة مكتوبة بالهامش ، وهي استدراك من الناسخ .
- (٢) في الأصل : "أحال" والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٣) مابين القوسين موجود في الهامش ، وهو استدراك من الناسخ .
- (٤) هكذا في الأصل : "بنا" ولعله من البناء ، وهو التأسيس لحكم بأمر ونحوه ، فتكون مرادفة للأمر ، ويدل عليه اللحاق ، ويحتمل السياق أن تكون اللفظة (نهي) في مقابل الأمر ، والله أعلم .
- (٥) هذه إضافة ليستقيم السياق .

وأنه تجدد له علم بعد أن لم يكن من حيث انه تجدد منه منع ورفع وإزالة ، بل يقال : ان التغيرات بحسب ما علم من مصالح عباده بتغاير الأزمنة والأحوال ، وهو غير متغير في كونه عالما ورحيما ، وإلى جميع ما يستحقه من الصفات .

وهذا تكلف ، مع كون النصوص مغنية عن أدلة العقول ، والمخالف موافق في التصديق بالكتاب العزيز ، وهو مملوء من الآي الدالة على كونه عالما [بما كان] ، و[ما] <sup>(١)</sup> يكون ، وبما [لم يكن] <sup>(٢)</sup> أن لو كان كيف [يكون] <sup>(٣)</sup> .

---

(١)، (٢)، (٣) العبارة في الأصل هكذا "... عالما بما لم يكن ولا يكون وبما أن لو كان كيف" فأضفت ما يجعل العبارة سليمة كما أثبتته .  
وانظر في شبه القائلين بالبداء والرد عليها كلا من :  
٣٧١/١ من المعتمد ، ص ٢٥٣ من التبصرة ، ١٠٩/٣ ومابعدهما من الأحكام ،  
٧٧٤/٣ من العدة ، ٣٤٥/٢ من التمهيد .



## [الأدلة على جواز النسخ مطلقا ، عقلا وشرعا] (فصل))

[في] (١) الدلالة على جواز النسخ عقلا وشرعا في الأوامر والنواهي ،  
وسائر الأحكام .

أما العقل : فان الناس [فيه] (٢) على قولين :  
أحدهما : أنه يفعل ما شاء ، ويكلف ما شاء ، وكيف شاء [٢٢٥/ب].  
فعلى هذا : له أن يديم ماكلف ، وله أن يقطعه ويزيله في مستقبل  
الحال (٣).

والقول الثاني : أنه يكلف ، ويفعل على سبيل الأصلح (٤) ، وعلى كلا  
الأمرين لا يمتنع النسخ والرفع ، اما لما [سئل] (٥) [أو] (٦) لما علم في ذلك من  
الأصلح للمكلفين .

والمصالح قد تختلف باختلاف الأزمان ، كما تختلف باختلاف الأشخاص  
فكم من شخص مصلحته الغنى ؟ فالفقر مفسد [له] (٧) ، وكم من شخص  
بالعكس ؟ وكم من زمان يصلح أهله بالمداراة والمساهلة ؟ ، وزمان لا يصلح  
أهله الا السوط والسيف .

(١) في الأصل "و" ولا يصح بها السياق ، والصواب ما أثبتته .

(٢) هذه اضافة ليستقيم السياق .

(٣) وأصحاب هذا القول هم القائلون بعدم بناء الأحكام على المصالح .

(٤) وأصحاب هذا القول هم القائلون ببناء الأحكام على المصالح .

انظر : ٧٧٢/٣ من العدة ، ٣٤٢/٢ من التمهيد .

(٥) في الأصل "سأل" بالبناء للمعلوم والمتمشي مع صحة السياق البناء للمجهول كما  
أثبتته .

(٦) اضافة الألف هنا ليستقيم السياق .

(٧) هذه اضافة ليستقيم السياق .

ألا تراه سبحانه كيف قال في زمن المداراة (١): {وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ  
بَجَبَّارٌ} (٢)، {لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ} (٣)، {إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ} (٤)،  
{وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا} (٥).

فلما [جاء] (٦) زمان الأصلح فيه العنف قال : {فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ  
الْحَرَّمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ} (٧) الآيات .

ومن ذلك : أنه إذا جاز أن تأتي الشرائع بالعبادات والمأمورات أوزاعاً ،  
فتأتي بإيجاب صلاة ، ثم يتراخى الأمر في ذلك ، فيأتي بعد ذلك بإيجاب صيام ،  
ثم يتراخى الأمر ، فيأتي بإيجاب زكاة وحج ، إلى أمثال ذلك .  
وهذا بإيجاب لتعبّد لم يكن واجباً ، فهلاًّ جاز رفع ماوجب .  
وهذا صحيح ؛ لأن الزيادات بعد المبادئ التي كانت ، كالكفاية  
والاستقلال بالمصلحة صارت غير كافية ، ومن ههنا جعل قوم الزيادات  
نسخاً (٨).

- (١) المداراة: من داراه مداراة : إذا لطفه ولايته .  
فالمداراة : الملاطفة والملاينة ، وهي محمودة .  
انظر مادة (دَرَى) في : ٢٣٣٥/٦ من الصحاح ، ص ٧٤ من المصباح .
- (٢) آية رقم ٤٥ من سورة ق .
- (٣) آية رقم ٢٢ من سورة الغاشية ، وفي المصحف بالصاد ، والوجهان صحيحان .
- (٤) آية رقم ٧ من سورة الرعد .
- (٥) آية رقم ٧٣ من سورة البقرة .
- (٦) في الأصل: (جاز) ، والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٧) آية رقم ٥ من سورة التوبة .
- (٨) كالحنفية ، فإنهم عدّوا الزيادة على النص نسخاً ، انظر الخلاف في المسألة في كل من:  
٤٠٥/١ من المعتمد ، ٨٢/٢ من أصول السرخسي ، ١٩١/٣ من كشف الأسرار ،  
٩٣/٢ من فواتح الرحموت ، ص ٣١٧ من شرح تنقيح الفصول ، ص ٢٧٦ من  
التبصرة ، ٥٤٢/٣/١ من المحصول ، ١٤٣/٤ من البحر المحيط ، ٨١٤/٣ من  
العدة ، ٣٩٨/٢ من التمهيد ، ص ٧٩ من الروضة ، ص ٢٠٧ من المسودة ، ٥٨١/٣  
من شرح الكوكب ، ص ١٩٥ من إرشاد الفحول .

فإذا جاز أن يزداد على الواجب الأول ، ويخرج الأول [من] (١) أن يكون كافياً ومقنعا بتجديد أمر ثا [ن] (٢) [٢٢٦/أ] وإيجاب يأتي ، جاز أن يزال الأول و[يـ]جدد (٣) أمر غيره ، بحسب الأصلح .

هذا بحكم الأصلح ، وإن كان بحكم المشيئة فقد يكون : مريداً للشيء في حال ، ثم إنه تبين بالنسخ أنه لم يكن مريداً له في حال أخرى .  
ويبعد الفرق بين أنه لم يكن الشيء واجباً برهة ، ثم جعله سبحانه واجبا ، وبين أن حكم بوجوبه برهة ، ثم جعله غير واجب .

ومن ذلك : أن الله سبحانه مازال ينقل من حال إلى حال ، من صغر إلى كبير ، [وصحة] (٤) إلى سقم ، وغنى إلى فقر ، وأمن إلى خوف ، وعلم إلى جهل ، كما قال سبحانه : { خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً } (٥)

وقوله : { هُوَ } (٦) الذي خلقكم من تراب ، ثم من نطفة ، إلى قوله : { ثُمَّ يَخْرِجُكُمْ طِفْلاً ، ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ، ثُمَّ لَتَكُونُوا شُيُوخًا } (٧) ، وكان ذلك جائزاً عليه ، ولم يك بداءا .

كذلك : يعتبر ما جعله صلاحاً لدينه ودنياه لا يمتنع أن يقع فيه الاختلاف ، والنفي بعد الإثبات ، والإثبات بعد النفي ، إما للأصلح للعبد ، أو لمطلق المشيئة .

(١) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٢) في الأصل : "ثاني" والصواب ما أثبتته .

(٣) في الأصل : "وتجدد" بالتاء ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٤) في الأصل : "موضعه" والصواب ما أثبتته .

(٥) آية رقم ٥٤ من سورة الروم ، وصدرها : { اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ... } .

(٦) في الأصل : "الله" والمتمشي مع ما في المصحف ما أثبتته .

(٧) آية رقم ٦٧ من سورة غافر .

والذي يوضح هذا : أن من يصح عليه البداء يحسن إضافته إليه في هذا ، كما يحسن إضافته إليه في الأحكام ، فيقال : كان فلان يواصلني بالهدية فبدا له ، وكان يكرمني فبداله .

كما يقال : أمر عبده بالخدمة في كذا وكذا ، من أنواع الاستخدام ، ثم بدا له ، إذا قطع عنه ذلك ، أو نقله إلى غيره ، أو تركه ، وأهمله . [٢٢٦/ب] .

فاذا كان الله سبحانه يجوز عليه هذا النوع ، ولا يكون بداءً بل يكون على ما يليق به ، إما لمصالح خلقه بحسب أحوالهم المتجددة ، وأزمانهم ، أو بحسب المشيئة ، لأن حقيقة البداء لا تتحقق في حقه ، وهو تبين الشيء بعد الخفاء ، وظهوره وتجليه بعد تغطيه عليه .

ومن ذلك : أنه إذا جاز أن تكون المصلحة في العبادة إلى غاية ، مثل الصوم إلى الليل ، والصلاة إلى آخر الركعة الرابعة ، والحج ، والإحرام المانع من اللبس ، والتغطية للرأس ، وتقليم الأظفار ، وإزالة الشعث <sup>(١)</sup> إلى غاية هي رمي الجمرة في يوم الأضحي ، ثم يزول ذلك ولا يكون بداءً ، فما المانع [في] <sup>(٢)</sup> الحكمة أن تكون المصلحة في إبقاء الحكم ، وتشريعه إلى غاية ، ثم ينسخ بالنهي عن استمراره واستدامته ؟ فتكون غايته في الزمان كغايته في المقدار ، فيقال للمحرم يوم النحر إذا رمى جمرة العقبة في الحج : حسبك ، [عُدَّ] <sup>(٣)</sup> إلى إزالة الشعث ، والتجمل باللباس ، وتغطية الرأس ، والتطيب واضطد .

ثم يقال للصائم إذا غربت الشمس : حسبك ، كل واشرب وطأ ،

(١) المراد : أن المحرم ممنوع مما يزيل شَعَثَهُ بالتطيب ونحوه من المحظورات ، حتى تتغير حاله أثناء الإحرام عن حاله قبله ، أما النظافة بالماء ونحوه مما لا يحظر فيه ، فليس ممنوعاً .

ولو قال : "الشعر" لكان أبعد عن اللبس .

(٢) في الأصل : "من" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٣) في الأصل هكذا : "غد" ، والصواب ما أثبتته .

وعلى هذا ، ولا فصل لهم<sup>(١)</sup> بين الأمرين ، أعني غاية العبادة نفسها ، وقطعها عن المرور فيها ، وبين قطع زمان فعلها ، وحقيقته : [تبيين]<sup>(٢)</sup> الغاية ، وأنه إنما أراد فعلها إلى ذلك الوقت الذي نزل فيه الوحي بالنسخ .

ومن ذلك<sup>(٣)</sup> : أنه إذا جاز أن يبتديء التكليف بالعبادات بعد أن مضى زمان [٢٢٧/أ] لم يكلف فيه تلك العبادات ، ولم لا جاز أن يكلف عبادة ، ثم يسقطها عن المكلف ؟ وما الفرق بين منع التكليف ، [قبل]<sup>(٤)</sup> الابتداء به ، ورفع استدامته ، بعد أن كلف ؟ ،

والمنع كالرفع ، والنفي قبل التشريع كالإزالة بعده ، ولم نقل : بدا له فكلف بعد أن لم يكلف ، كذلك لا يقال : بدا له فأسقط العبادة بعد أن كلف . ومن ذلك : أننا قد أجمعنا على أنه يجوز أن يكلف الصحيح عبادة ، وعبادات عدة إلى أن يمرض ،

فإذا جاء المرض أو عرض السفر ، أو جاءت العوائق أسقط ، أو خفف ، فبان أنه كلف حال الصحة إلى غاية هي المرض ، فكشفت العافية<sup>(٥)</sup> عن الإسقاط في تلك الحال لما كان وجب من العبادات قبلها . وليس يظهر من ذلك إلا نوع مصلحة ، وتخفيف بعد تشديد ، فكذلك المغير لمصالح خفية تعود إلى أحوال يعلمها الله من الأشخاص ، والأزمان ، وإن كان هو المغير للأحوال والأزمان ، كما هو المغير من الصحة إلى المرض ، وسائر الأعذار<sup>(٦)</sup> .

(١) أي : للمانع من النسخ ، أي لا خيار لهم في الأخذ بأحد الأمرين ، وهما : غاية العبادة ، وقطعها ، أو قطع زمانها .

(٢) في الأصل : "بين" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٣) لأزال المصنف رحمه الله في سياق الأدلة العقلية على جواز النسخ .

(٤) في الأصل : "مثل" ، ولعله تصحيف ، والصحيح المتمشي مع السياق واللاحق ما أثبتته .

(٥) أي : بعد طروء المرض ، والمراد : كشف ذهاب العافية .

(٦) انظر في هذه الأدلة وغيرها من أدلة جواز وقوع النسخ عقلاً كلاً من :

٣٧٠/١ من المعتمد ، ٥٥/٢ وما بعدها من فواتح الرحموت ، ص ٢٥٢-٢٥٣ من

التبصرة ، ٧٧٢/٣-٧٧٣ من العدة ، ٢٤٢/٢-٣٤٤ من التمهيد ، ص ١٨٥ من

إرشاد الفحول .

## [الأدلة على جواز النسخ شرعا ، ووقوعه نقلا] (فصل))

في الدلالة على جوازه شرعا وعلى وقوعه وحصوله نقلا .

فمن ذلك :

أن<sup>(١)</sup> ذلك وقع ووجد في الشرائع [و]<sup>(٢)</sup> أن الله سبحانه أمر آدم أن يزوج بناته من بنيه ، ثم حرم ذلك في شرائع من بعده صلوات الله [وسلامه] عليهم أجمعين<sup>(٣)</sup>.

فان تجاهل متجاهل منهم بالمنع من ذلك ، فقد [٢٢٧/ب] دل عليه وجود التناسل ، وكثرة أولاده ، ولم يكن في الأرض سواه وسوى أولاده ، فالنسل لا يخلو<sup>(٤)</sup> من تناكح أو فجور ، ولا فجور كان ، ولو كان لما حصل النسب والانتساب ، ولأولد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم من فجور ، فثبت أنه ما كان كثرة العالم مع عدم ، ما<sup>(٥)</sup> سوى آدم وسوى أولاده الا بتزويج بنيه بيناته<sup>(٦)</sup>.

ومما يدل على كون ذلك واقعا في الشرائع أنه كان أباح العمل يوم السبت ، ولم يحرمه الا في شريعة موسى عليه السلام<sup>(٧)</sup>.  
وأجاز الختان بعد الكبر ، فكان ابراهيم عليه السلام يرى الختان بعد

(١) في الأصل "وأن" فتكون الواو زائدة لاداعى لها هنا ، ولا يستقيم السياق الا بحذفها كما أثبتته .

(٢) هذه اضافة ليستقيم السياق ، ولعلها الواو التي أثبتتها النسخ قبل ، فتكون تقدمت سهوا .

(٣) انظر : ص ٢٥٢ من التبصرة ، ٧٧٣/٣ من العدة ، ٣٤٥/٢ من التمهيد .

(٤) في الأصل "يخلوا" والصواب ما أثبتته .

(٥) لو قال "من" لكان أولى .

(٦) انظر ٧٧٥/٣ من العدة .

(٧) انظر : ٧٧٣/٣ من العدة ، ٣٤٥/٢ من التمهيد .

الكبير بما شرع الله له ذلك ، فختن نفسه كبيرا<sup>(١)</sup>.  
وجاء موسى على زعم اليهود بأن يختن الطفل يوم ولد<sup>(٢)</sup> ، وزعموا  
أن يعقوب جمع بين الأختين في وقت واحد ، وذلك محرم في شريعة  
موسى<sup>(٣)</sup>.

فهذا نسخ واقع ، ليس له دافع ممن عرف السير ، وأقر بصحة ما نقل  
عن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، وما وقع لا يمكن جحده مذهباً ،  
لكن تكذيباً وجحداً .

وذلك يسد علينا باب المنقول في غيره ، والمنقول لا يرد بالآراء  
والمذاهب .

ومما يدل (في كتابنا)<sup>(٤)</sup> على النسخ ، وأنه قد وقع [و]<sup>(٥)</sup> يحتج به  
[على]<sup>(٦)</sup> من خالف في النسخ من أهل الاسلام : قوله تعالى : {قد نرى  
تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها}<sup>(٧)</sup> ، وهذا وعد  
[بالنسخ]<sup>(٨)</sup> ، [وقوله تعالى] : {فول وجهك شطر المسجد  
الحرام}<sup>(٩)</sup> ، وهذا [صريح النسخ]<sup>(١٠)</sup> ، ثم أكد ذلك /بقوله [تعالى] :  
{سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا  
عليها}<sup>(١١)</sup> ، وهذا اخبار عن اعتراضهم على النسخ<sup>(١٢)</sup>.

- (١) انظر : ٧٧٣/٣ من العدة ، ٣٤٥/٢ من التمهيد .
- (٢) انظر ٧٧٤/٣ من العدة .
- (٣) انظر ٧٧٤/٣ من العدة .
- (٤) هذه مكتوبة في الهامش ، وهي استدراك من الناسخ .
- (٥) هذه اضافة ليستقيم السياق .
- (٦) هذه اضافة ليستقيم السياق .
- (٧) آية رقم ١٤٤ من سورة البقرة .
- (٨) في الأصل "نالنسخ" والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٩) آية رقم ١٤٤ من سورة البقرة .
- (١٠) في الأصل "وهذا الصريح نسخ" والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (١١) آية رقم ١٤٢ من سورة البقرة .
- (١٢) انظر تفسير الآيات في ١٨٩/١ من تفسير القرآن العظيم .

وقوله تعالى : {فَبُظْلِمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ} (١)، ثم ساق وجوه ظلمهم، فقال [تعالى] : {وَبَصَدَّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ، وَأَخَذَهُمُ الرَّبُّ وَقَدْ نَهَوْا عَنْهُ} (٢) الآية ، وهذا عين النسخ ، لأنه تحريم ما كان مباحاً لهم ، إذ لا يجوز أن يريد به تحريم ما كان محرماً عليهم (٣)، إذ لا يقع مقابلةً لحادث أفعالهم ما كان سابقاً لأفعالهم.

فإن قيل :

يحتمل أنه حرم عليهم بالسمع ما كان مباحاً لهم في العقل ، وذلك لا يكون نسخاً ؛ لأن النسخ : رفع حكم شرعي ، [لاإزالة] (٤) ما ثبت بالعقل . [قيل] (٥) لاإباحة ولا حظر في العقل ، إنما ذلك للشرع (٦) . وقد دللنا على ذلك في أصول الدين (٧) ، ولو سلمنا (٨) على قول أبي الحسن التميمي (٩) : فلا [يضر] (١٠) لأن الله سبحانه خصهم (١١) بذلك . ولو عاد ذلك إلى إباحة كانت في العقل لما خص الذين هادوا بذلك ؛ لأن قضايا العقول تعم كل أمة ، ولا [تخص] (١٢) اليهود ، ولا أمة (١٣) إلا وقد

(١) آية رقم ١٦٠ من سورة النساء .

(٢) آية رقم ١٦٠-١٦١ من سورة النساء .

(٣) انظر ٧٧٢/٣ من العدة .

(٤) في الأصل : "لازالة" ، والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٥) في الأصل : "قبل" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٦) وهذا راجع إلى تحقيق القول في مسألة التحسين والتقبيح العقليين ، وقد سبقت

الإشارة إليها مع العزو للمراجع ، فلتراجع ص ١٥٩ ، ١٦٠ من الرسالة .

(٧) انظر ص ٣٥-٣٧ من الجزء الذي حققه الأخ د. موسى القرني .

(٨) أي : لو سلمنا أنها إباحة شرعية .

(٩) انظر مذهبه ص ٣٧ من الجزء الذي حققه د. موسى القرني .

(١٠) في الأصل : "يطر" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(١١) المراد : من ورد ذكرهم في الآية السابقة : {فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم} .

(١٢) في الأصل : "تختص" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(١٣) أي : وليس هناك أمة إلا وقد حرم عليها بعض ما أباحته العقول .



حرم عليها بعض ماأباحته العقول .

فان قيل :

ماسمى فاعل التحريم الا وأضافه الى نفسه سبحانه ، واذا كان مما لم  
يسم فاعله فلعله أراد تحريم ماكان أباحه لهم أحبارهم وعلمائهم .

قيل :

لو كانت تلك الطيبات مباحة باباحة [لا]<sup>(١)</sup> عن الشارع لما كانت  
مباحة ، وأنه ليس لأحد أن يضع اباحة ولا تحريما [٢٢٨/ب] من تلقاء نفسه ،  
واذا كان ماأحله علمائهم محرما عليهم بحكم الشرع لم يقع التحريم عقوبة ،  
لأنه سابق قبل ذلك ، فلا يكون مقابلة لسوء أعمالهم ، التي عددها  
سبحانه<sup>(٢)</sup>.

فان قيل :

فليس فيه أنه أحله قبل ، وحرمه فيما بعد ، بل يجوز أن يكون مقارنا  
لامتأخرا ، فكأنه كان<sup>(٣)</sup> قال : أبحت لكم شحم كذا الى وقت كذا ، فاذا  
جاء وقت كذا فقد حرمته عليكم<sup>(٤)</sup>.

قيل :

ظاهر الكلام يعطى أن التحريم كان عقيب ظلمهم ، ولو كان مقارنا

(١) هذه اضافة لابد منها ليستقيم السياق .

(٢) وهى : الظلم والصد عن سبيل الله وأخذ الربا وأكل أموال الناس بالباطل ،  
وهى المذكورة فى الآية ١٦٠-١٦١ من سورة النساء .

(٣) هكذا فى الأصل وفيه شىء من الركافة فلو قال : "فكأنه قال" لكان أسلم لاسيما  
ولقظة كان مكتوبة فوق السطر ، والسياق صحيح بدونها .

(٤) أى من باب الغاية ، وليس من باب النسخ .

للفظ كان التحريم سابقاً لظلمهم (١).  
ومن ذلك - أعني الواقع (٢) من النسخ - أن الله سبحانه فرض الوصية  
للوالدين والأقربين بقوله [جل وعلا] : {إِنَّ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ  
لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ} (٣)، ثم نسخ الوصية بآية الموارث (٤) فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم عند نزول آية الموارث (٥) : "إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ  
ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، فَلَا وَصِيَّةَ لِرِوَارِثٍ" (٦).  
ونسَخَ صوم عاشوراء بصوم شهر رمضان (٧)، ونسخ كلَّ حقٍّ كان في  
المال: بالزكاة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "ليس في المال حقٌّ سوى  
الزكاة" (٨).

- (١) كل هذه الأسئلة حول الأدلة التي ذكرها المصنف على جواز النسخ شرعاً، والإجابة  
عنها لم أقف على مَنْ أوردتها، وهذا دليل على سعة علمه رحمه الله، وقوة حجته،  
وطول نفسه رحمه الله، فإنَّ مَنْ سبقه لاسيما الشيرازي وأبو يعلى، ومَنْ قارنه كأبي  
الخطاب لم يتطرقوا لها .  
انظر : ص ٢٥٢ من التبصرة ، ٧٧٢/٣ من العدة ، ٣٤٤/٢ من التمهيد .
- (٢) أي: من الوقائع التي وقعت في الشرع، ووُجِدَتْ في النقل على حصول النسخ .
- (٣) آية رقم ١٨٠ من سورة البقرة .
- (٤) آية رقم ١١ من سورة النساء .
- (٥) انظر ٢١١/١ من تفسير ابن كثير .
- (٦) خرَّجه أحمد وأهل السنن من حديث أبي أمامة رضي الله عنه .  
انظر : ١٨٦/٤ من مسند أحمد ، مسند أبي أمامة رضي الله عنه ، ١١٤/٣ من  
سنن أبي داود ، كتاب الوصايا ، باب ما جاء في الوصية للوارث ، ٣٧٦/٤ من  
سنن الترمذي ، كتاب الوصايا ، باب ما جاء لاوصية لوارث ، ٢٤٧/٦ من سنن  
النسائي ، باب إبطال الوصية للوارث ، ٩٠٥/٢ من سنن ابن ماجه ، باب لاوصية  
لوارث . قال ابن حجر رحمه الله عنه : "وهو حديث حسن الإسناد" ، انظر  
٩٢/٣ من التلخيص الحبير ، كتاب الوصايا .
- (٧) خرَّجه البخاري وأحمد وأهل السنن ، انظر : ٥٨/٣ من صحيح البخاري ، كتاب  
الصوم ، ٥٠، ٢٠/٦ من مسند أحمد ، ٣٢٦/٢ من سنن أبي داود ، كتاب الصوم ،  
باب في صوم يوم عاشوراء ، ١٢٦/٣ من سنن الترمذي ، كتاب الصوم ، باب  
ما جاء في الحث على صوم عاشوراء .
- (٨) أخرجه ابن ماجه في سننه عن فاطمة بنت قيس ، وهو ضعيف ، قال النووي :  
"ضعيف جداً" ، وقال ابن القطان : "فيه أبو حمزة، ميمون الأعور، وهو ضعيف" ،  
وقال الحافظ ابن حجر : "هذا حديث مضطرب المتن ، والاضطراب موجب  
للضعف" . =

فإن قيل :

ليس هذا بثابت بطريق يصلح أن يكون ناسخا ، لأن [صوم] (١) عاشوراء لم يثبت وجوبه ، ولاتلك الصدقات ، ولا بين الوصية والميراث تنا [ف] (٢) فـ [ت] كون (٣) آية المواريث ناسخة .  
قيل : هذا مما تلقته الأمة بالقبول ، وكثر ناقله ، ولسنا نعتبر التواتر (٤) .

فإن أحمد قد نصّ على النسخ بأخبار الآحاد (٥) تعويلاً على استدارة أهل قباء (٦) ، وسند [ل] (٧) عليه إن شاء الله في [٢٢٩/أ] موضعه (٨) .  
وآية المواريث لا يمكن جمعها وآية الوصية ، إذ لا وصية وميراث يجتمعان عندنا (٩) ، بل الوصية باطلة (١٠) .  
ومن ذلك قوله تعالى : { إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ } (١١) ، ونسخ ذلك بقوله : { فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ } (١٢) ، ولم

= انظر : ٥٧٠/١ من سنن ابن ماجه ، كتاب الزكاة ، باب ما أدى زكاته فليس بكثر ، ١٦٠/٢ من التلخيص الحبير ، كتاب الزكاة ، باب أداء الزكاة وتعجيلها ، ٣٧٥/٥

- من فيض التقدير :
- (١) في الأصل : "صوم" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
  - (٢) في الأصل : "تناق" ، والصواب ما أثبتته .
  - (٣) في الأصل : "فيكون" ، والصواب ما أثبتته .
  - (٤) سبق مثله ، انظر ص ٦٤ من الرسالة .
  - (٥) انظر : ٨٠١/٣ - ٨٠٢ من العدة ، ٣٨٢/٢ من التمهيد ، ص ٨٦ من الروضة ، ص ٢٠٥ من المسودة .
  - (٦) سبق تخريجه ص ١٧٣ من الرسالة .
  - (٧) في الأصل : "وسندل" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
  - (٨) انظر الورقة ٢٤٦ وما بعدها من المخطوط .
  - (٩) انظر ٣٩٦/٨ من كتاب المغني لابن قدامة ، كتاب الوصايا .
  - (١٠) لانه صلى الله عليه وسلم عن الوصية للوارث في حديث : "إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه" ، فلا وصية لوارث ، وقد سبق تخريجه ص ٧٦٤ من الرسالة .
  - (١١) وانظر ٣٩٦/٨ من المغني لابن قدامة ، كتاب الوصايا .
  - (١٢) آية رقم ١٢ من سورة المجادلة .
  - (١٣) آية رقم ١٣ من سورة المجادلة ، وصدر الآية : { أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات ، فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة ... } .
- وانظر ٣٢٦/٤ - ٣٢٧ من تفسير ابن كثير .

يتحقق للمخالف على هذه الآيات مانستحسن إيراده .  
 فأما الدلالة على إيراده (١) شرعاً بعد ما دللنا على وقوعه شرعاً أيضاً  
 قوله تعالى : { مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَنْسَاهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ  
 مِثْلَهَا ، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } (٢) ، وقوله تعالى :  
 { وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ  
 مُفْتَرٍ } (٣) .  
 وهذا تصريح بجواز النسخ عليه سبحانه (٤) .

(١) لعل المراد بالإيراد هنا الجواز، لذكره الوقوع بعده ، وهو ما يسنده السياق واللاحق .

(٢) آية رقم ١٠٦ من سورة البقرة .  
 ويلاحظ أن المصنف رحمه الله اختار قراءة : "نساءها" بنون مفتوحة ثم ساكنة ،  
 بعدها سين مفتوحة ، ثم همزة ساكنة ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو البصري ،  
 وقرأ بها من الصحابة : عمر وابن عباس وأبي بن كعب ، ومن التابعين : عطاء  
 ومجاهد والنخعي وغيرهم ، ومعناها : مأخوذ من النساء ، وهو : التأخير ، فيكون  
 المراد : ما ننسخ من آية الآن أو نؤخر نسخها .

والقراءة الثانية "نسيها" بنون مضمومة ثم ساكنة ثم سين مكسورة دون همز ،  
 وبهذه القراءة : قرأ بقية القراء ، وهي قراءة حفص عن عاصم ، ومعناها : من  
 النسيان وعدم الذكر ، فيكون المراد : ما ننسخ من آية أو ننسك إياها فلا تذكرها .  
 انظر ٢١٩/٢ وما بعدها من النشر في القراءات العشر لابن الجزري .

(٣) آية رقم ١٠١ من سورة النحل .  
 وفي الأصل : "مفتري" ولم أقف عليها قراءة ، ولعلها من الرسم الذي سار عليه  
 الناسخ عند كسر الحرف والوقف عليه ، والصواب ما أثبتته .

(٤) انظر في أدلة جواز النسخ نقلاً ووقوعه شرعاً كلا من :  
 ٣٧٥/١ من المعتمد ، ص ٧٠٤ من ميزان الأصول ، ص ٣٠٣ من شرح تنقيح  
 الفصول ، ١٨٨/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ص ٢٥٢ من التبصرة ، ٤٤٠/٣/١  
 من المحصول ، ٨٨/٢ من جمع الجوامع بشرح المحلي ، ٧٢/٤ وما بعدها من  
 البحر المحيط ، ٧٦٩/٣ وما بعدها من العدة ، ٣٤٤/٢-٣٤٥ من التمهيد ، ص ٧٣  
 من الروضة ، ص ١٩٥ من المسودة ، ١٩٨/١ وما بعدها من نزهة الخاطر العاطر ،  
 ص ١٨٥ وما بعدها من إرشاد الفحول .

[شبه القائلين بعدم ورود النسخ شرعا ، والإجابة عنها]  
((فصل))

في جمع شبههم .  
فمن ذلك : ما حكته اليهود عن موسى عليه السلام أنه قال : "شريعتي  
مؤبدة مادامت السموات والأرض" (١).  
وبعضهم يروي أنه قال : "الزموا السبت أبدا" (٢).  
فيقال :  
هذا مفتعل على موسى (٣).

ويقال :  
أول من وضعه لهم ليقطعوا به الكلام ، مع من يروعه هذا اللفظ  
ابن الرّاوندي (٤)، وأنه أخذ على ذلك جعالة من اليهود بتساحه في أمر  
الذين بما ظهر من [خزيه] (٥) في كتبه المعروفة كالملقب بالزمرّد [هـ] (٦)،

(١) انظر : ص ٢٥٤ من التبصرة ، ٧٧٧/٣ من العدة ، ٣٤٦/٢ من التمهيد .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) انظر المراجع السابقة .

(٤) سبقت ترجمته ص ٥٨٧ من الرسالة .

(٥) في الأصل : "خزئه" ولعله تصحيف ، والمتشبي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٦) في الأصل : "الزمرّد" والمشهور أن كتابه بعنوان "الزمرّد" بالهاء ، وهو المثبت في

ترجمته ، كما في المراجع السابقة ص ٥٨٧ .

والدَّمَغُ (١).

والذي يوضح هذا الكذب: أن أحبارهم وكبارهم أعرف منهم بما في التوراة (٢)، وهذا ابن سلام (٣)، وكعب الأخبار (٤)، ووهب بن منبه (٥)، أسلموا لما رأوا علامات المبعوث في توراتهم صلى الله عليه [٢٢٩/ب] وسلم . وقد علم ما في التوراة المنقول إلى العربي من ذكر الأنبياء ، أشيعيا ، وشمعون ، وحقوق ، وغيرهم (٦)، مالا يغادر صفته وصفة أمته ، وصفة مكة في أيام نبوته وبعثته، وذلك مذكور في أعلام النبوات من كتب الأصول (٧)

(١) الزُّمَرْدَةُ والدَّمَغُ : كتابان مشهوران لابن الرَّاوَنْدِي، مشحونان بالإلحاد والزندقة . أما الزُّمَرْدَةُ : ففيها إلحاد ونصرة للأعداء وزندقة، وطعن في الموحدين والنبوات . وأما الدماغ : ففيه رد على القرآن ، وتشكيك في صحته وآياته ، ويزعم أنه باطل وأن أحكامه وآياته وما شتمل عليه : مردود ، سبحانه هذا بهتان عظيم . ولم أقف على هذين الكتابين مطبوعين ، وهذا خير بحمد الله .

(٢) انظر : ص ٢٥٤ من التبصرة ، ٧٧٧/٣ - ٧٧٨ من العدة ، ٣٤٦/٢ - ٣٤٧ من التمهيد .

(٣) سبقت ترجمته ص ٧٣٥ من الرسالة .

(٤) سبقت ترجمته ص ٧٣٥ من الرسالة .

(٥) هو: أبو عبد الله وهب بن منبه الأبنواوي الصنعائي ، مؤرخ كثير الإخبار عن الكتب القديمة ، يعد من طبقة التابعين ، ولد بصنعاء سنة ٣٤٤ هـ ، وولي القضاء بها زمن عمر بن أبي العزیز ، اتهم بالقدْر، ورجع عنه ، وحبس في ركبته وامتنح ، قيل : إنه صحب ابن عباس رضي الله عنهما ، ولازمه ثلاث عشرة سنة ، من كتبه : ذكر الملوك المتوجه من حمير . وأخبارهم وقصصهم وقبورهم وأشعارهم ، وكتاب "قصص الأنبياء" ، و"قصص الأخيار" ، توفي بصنعاء سنة ١١٤ هـ .

انظر ترجمته في : ٣٥/٦ من وفيات الأعيان ، ١٥٠/١ من شذرات الذهب ، ١٢٥/٨ - ١٢٦ من الأعلام .

(٦) هؤلاء من أنبياء بني إسرائيل ، انظر ٣١٩/١ ، ٦/٢ من البداية والنهاية ، ويكاد المجلد الأول منه يختص بتاريخ وسير أنبياء بني إسرائيل .

(٧) أي: وارد في الكلام على النبوة والأنبياء، وأحكام وأخبار النبوات من كتب أصول الدين ، انظر : كتاب "النبوات" لابن تيمية . وانظر ص ١٤٩ وما بعدها من العقيدة الطحاوية .

فأين كانت هذه الكلمة؟<sup>(١)</sup> وأين كانوا عن التعلُّق بها؟ فلمَّا لم يُنقل احتجاج اليهود الأوَّل بها عُلِمَ أنها مفتعلة مختلقة<sup>(٢)</sup> في أواخر الأمر ، لما تجدد للشرية من الأصوليين<sup>(٣)</sup> مَنْ دحض كلمتهم ، فأعياهم النظر والتحقيق إلى هذا الكذب ، طلباً لموازاة قوله صلى الله عليه وسلم : "لأنبي بعدي"<sup>(٤)</sup> ، وقول الله [تعالى] في كتابنا : {وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ} <sup>(٥)</sup>.

على أن هذه الكلمة لو ثبتت لكان لها تأويل ظاهر من وجهين : أحدهما : أنه أراد بالشرية : التوحيد والأصول ، التي تضاف إلى كل نبي ، وأضافها إليه في وقته<sup>(٦)</sup> ، إذ مَنْ مضى ، ومن يأتي : ليس بخاص ، فهو أخص بالتوحيد بحكم عصره .

ويحتمل<sup>(٧)</sup> : مؤبَّدة مالم تُنسخ بصادقٍ مثلي ، وليس هذا أول عموم خَصَّ بدلالة ، ولادلالة آكد من المعجزات الباهرة ، التي ظهرت على يدي محمد صلى الله عليه وسلم ، وبقيت بعده<sup>(٨)</sup> ، ولم يُحكَّ فيها اعتراض معترض ،

(١) إشارة إلى كلمة موسى عليه السلام التي يزعمونها ، وهي قوله : "شريعتي مؤبَّدة مادامت السموات والأرض" ، وماورد عنه "الزموا السبت أبداً" . وكلها من خزعبلاتهم واختلاقاتهم .

(٢) انظر : ص ٢٥٤ من التبصرة ، ٧٧٨/٣ من العدة .

(٣) وهم : علماء أصول الدين في المقام الأول ، ويدخل تبعاً علماء أصول الفقه ، والله أعلم .

(٤) الحديث مخرَّج في الصحيحين وغيرهما بلفظ : "إلا أنه ليس نبي بعدي" ، ولفظ : "وأنا خاتم النبيين" .

انظر : ٢٥/٥ من صحيح البخاري ، باب خاتم النبيين ، ١٧٩٠/٤ من صحيح مسلم ، كتاب الفضائل ، باب ذكر كونه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين ، ٢٨٢٨/٤ من صحيح مسلم أيضاً ، باب في أسمائه صلى الله عليه وسلم .

(٥) آية رقم ٤٠ من سورة الأحزاب ، والآية بتمامها : {ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ، وكان الله بكل شيء عليماً} .

(٦) انظر ٧٧٨/٣ من العدة .

(٧) وهذا : هو الوجه الثاني مما تحتمله كلمتهم .

(٨) انظر ٧٧٨/٣ من العدة .

ولاحدث ناطق نفسه بمقاربة سورة منها ، وما انكشف من الغيوب التي أخبر بها ، والأمور التي وعد بكونها<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر في شبهات المانعين من النسخ شرعاً والإجابة عنها كلاً من :  
ص ٢٥٤ من التبصرة ، ٧٧٧/٣-٧٧٨ من العدة ، ٣٤٦/٢-٣٤٨ من التمهيد .



أخفاها عن المكلفين امتحاناً لهم وابتلاءً ، وأبان عنها النسخ (١) ، وما ذلك إلا بمشابهة خلقه للحيوان صغيراً ، والابتداء بالطائر بيضة ، فلما كبر الحيوان ، وأخرج من البيضة طاووساً ، أو أمرضه بعد الصحة ، أو أفقره بعد الغنى لم يكن ذلك بدءاً .

بل نقول وإياك (٢) : إنه كان من مراده ، وبأن من قصده سبحانه أن يكون ذلك المخلوق على تلك الصفة إلى زمانٍ معلوم ، ووقت نقله من حاله الأولى إليها .

وكذلك لما لم يكلف ، ولم يخاطب بالعبادات ، ثم خاطب لم نقل : إنه كان غير مخاطب ، وقد خاطب فقد بدا له .

لكن يقال : إنه لم يخاطب ، وكان [لـ] (٣) تركه للخطاب أجل معلوم أظهره الخطاب في ذلك الوقت ، فعلم أن تأخيرته بإرادةٍ وعلم .  
وخطابه في الوقت الثاني بعد أن لم يخاطب بإرادة ، لأنه بحيث كان لا يريد الخطاب ، فبدا له أمرٌ أوجب إرادة الخطاب .

وكذلك : إذا أمر المكلف أمراً مطلقاً ، ثم إنه أعاق بالمرض أو الموت ، فإننا لا نقول : إن ذلك بدء ، بل أراد بأمره له العمل به إلى تلك الغاية التي حصلت فيها الإعاقة بما تجدد وحدث .

وكذلك تغيير أحوال الدنيا الكلية ، من جذب إلى خصب ، ومن تولية إلى عزل ، ومن غنى إلى فقر ؛ إلى أمثال ذلك من التغييرات (٤) الحادثة في العالم جميعه .

فإن لم تجوز على الله سبحانه ذلك لئلا يؤدي إلى ما ذكرت ، فلا تضيف هذه التغييرات إليه ، لأن أمثالها إذا صدر عن مخلوق من آحاد الخلق ممن

(١) هكذا في الأصل ، والمراد أبان عنها النسخ ، عرش قوله تعالى : { فلنولينك قبلة ترضاها } قول وجهك شطر المسجد الحرام ، آية ١٥٠ من سورة البقرة .

(٢) المراد : بل نقول نحن وإياك ... الخ .

(٣) في الأصل : " تركه " ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٤) في الأصل : " التغييرات " بالشاء ، والصواب ما أثبتته .

يجوز عليه البداء كان بداء (١). ولأننا (٢) قد أجمعنا (٣) على أنه لو كشف سبحانه عن مقدار مدة العبادة فقال : صلّوا إلى بيت المقدس كذا [و] (٤) كذا شهرا ، ثم استقبلوا الكعبة ، فإنه لا يكون ذلك بداءً ، بل توقيتاً وتقديراً ، فإذا أمر بالصلاة نحو بيت المقدس ولم يقدرها بمدة ، لكنه أمر بالتحوّل إلى الكعبة بعد مدة معلومة (٥) ، وهو ممن ثبت بالدليل العقلي أنه لا يعلم شيئاً بعد أن لم يعلمه (٦) وجب أن يحمل الأمر على ما يليق به من أنه أراد ذلك التقدير وعلمه ، وإنما غطى عنا الغاية امتحاناً وابتلاءً ، بحسب امتحانه بأنواع التكاليف ، فأما أن نحمله على ما يليق به فكلاً (٧).  
ومنها أن قالوا :

إن الله سبحانه إذا أمر بشيء دل على أنه حسن ومصلحة ، فإذا نهى عن شيء دل على أنه قبيح ومفسدة .  
فلو جوّزنا النسخ لأفضى إلى كون الشيء جامعاً للنقيضين ، فيكون حسناً قبيحاً ، مصلحة مفسدة ، وحال اجتماع النقيضين للشيء الواحد ، فما أدى إليه وجب أن يكون باطلاً (٨).  
فيقال :

- (١) انظر ٧٧٤/٣ من العدة .
- (٢) لآزال المصنف في سياق الجواب عن الشبهة السابقة للمانعين من جواز النسخ عقلا .
- (٣) انظر ٧٧٤/٣ من العدة .
- (٤) هذه إضافة ليستقيم السياق .
- (٥) انظر ٧٧٤/٣-٧٧٥ من العدة .
- (٦) المراد والله أعلم : أنه سبحانه يعلم كل شيء ، فلا يقال : إنه لا يعلم شيئاً بعد أن لم يعلمه على معنى : أنه كان خافياً عليه ، حاشاه سبحانه ، بل يعلمه قبل وبعد وفي الحال ، سبحانه وتعالى ، فهو يعلم ما كان ، وما يكون ، وما لم يكن لو كان كيف يكون ؟
- (٧) ذكر الإمام القاضي أبو يعلى شبهتهم ، والإجابة عنها مختصرة في العدة ، ٧٧٤/٣-٧٧٥ .
- (٨) انظر شبهتهم : ص ٢٥٣ من التبصرة ، ٧٧٥/٣ من العدة ، ٣٤٥/٢ من التمهيد .

إن الذي نهى عنه بالنسخ ليس هو الذي أمر به عندنا ، بل الأمور به هو الذي كان متعبداً به إلى الوقت الذي ورد فيه النهي ، والمنهي عنه هو ما بعد الغاية التي كشف لنا النسخ أن الأمر كان مقدراً بها .  
على أن الشيء الواحد لا يكون حسناً قبيحاً، مصلحة مفسدة في حال واحدة .

فأما في وقتين وحالين فلا يمنع ذلك ، كالدواء يكون مصلحة في وقت وحال ، ومفسدة في وقت آخر .

وما كشف الله سبحانه توقيته مثل قوله [تعالى] : {ثُمَّ [أَتَمُّوا الصَّيَا إِلَى اللَّيْلِ] (١)، {وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا} (٢)، {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ} (٣).

هذه كلها أمور كانت حنة ومصلحة في الوقت الذي قدرها به ، وكانت بعد خروج الوقت غير مصلحة ولا حسنة (٤).

وكذلك العموم مع تخصيصه (٥) كان الخطاب بالعموم مصلحة ، ثم جاء الخصوص ، فكان بياناً للمراد به من الأعيان المخصوصة ، وكان البيان مصلحة أيضاً في وقته ، ولم يكن البيان مصلحة في وقت إيراد العموم (٦)، على قول

(١) آية رقم ١٨٧ من سورة البقرة ، وفي الأصل كُتِبَتْ : "وأتموا" بالواو ، والصواب "ثم" ، كما أثبتتها ، وكما هي في المصحف .

(٢) آية رقم ٢ من سورة المائدة .

(٣) آية رقم ١٠ من سورة الجمعة .

(٤) انظر في جواب شبهتهم : ص ٢٥٣ من التبصرة ، ٧٧٥/٣ من العدة ، ٣٤٦/٢ من التمهيد .

(٥) هنا يستدل المصنف في معرض الإجابة عن شبهة المخالفين بقياس النسخ على التخصيص ، في أن كلاهما يحقق مصلحة ، فكما أن تخصيص الأعيان يجوز فيه التأخير تحقيقاً للمصلحة ، فالنسخ ، وهو : تخصيص الأزمان ، يجوز أن يؤخر تحقيقاً للمصلحة ، وكذلك العموم والخصوص ، فالعموم مصلحة في وقته ، فإذا جاء الخصوص كان مصلحة في وقته ، والله أعلم .

انظر : ٧٧٢/٣ من العدة ، ٣٤٤، ٣٤٣/٢ من التمهيد .

(٦) انظر : ٧٧٢/٣ من العدة ، ٣٤٤-٣٤٣/٢ من التمهيد .

مَنْ أَجَاز تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ (١).

ومنها :

أَنْ الْقَوْلَ بِالنَّسْخِ يُؤَدِّي إِلَى اعْتِقَادِ الْجَهْلِ مِنْ جِهَةٍ أَنْ الْمَكْلَفَ يَعْتَقِدُ بِإِطْلَاقِ الْأَمْرِ التَّأْيِيدِ ، وَلَا يَعْتَقِدُ التَّأْيِيدَ ، فَإِذَا جَاءَتْ الْغَايَةُ بِأَنْ مَا اعْتَقَدَهُ [٢٣١/ب] جَهْلًا ، وَالْجَهْلُ قَبِيحٌ ، فَمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ (٢) قَبِيحٌ ، فَوْجِبَ تَنْزِيهِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَنْهُ (٣).

فيقال :

إِنْ اعْتَقَدَ التَّأْيِيدَ فَإِنَّمَا أَتَى مِنْ [قَبْلَ] (٤) نَفْسِهِ .

وَالْإِلَّا فَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَقِدَ أَنْ ذَلِكَ التَّعَبُّدُ إِلَى حِينَ يَنْسَخُ ، لِأَنَّهُ إِذَا رَأَى تَصَارِيفَ الْبَارِي فِي الْعَالَمِ ، وَاخْتِلَافَهَا بِحَسَبِ الْأَزْمَنَةِ وَالْأَشْخَاصِ وَالْمَصَالِحِ ، لَمْ يَجْزْ لَهُ اعْتِقَادُ التَّأْيِيدِ ، بَلْ يَعْتَقِدُ أَنْ ذَلِكَ ثَابِتٌ ، إِلَّا أَنْ يُنْسَخَ وَيُرفَعَ .

عَلَى أَنْ فِي طَيِّهِ مِنَ التَّعَبُّدِ مَا يُرْبِي عَلَى الْجَهْلِ الَّذِي تُشِيرُ إِلَيْهِ ، فَإِنَّهُ إِذَا أَضْمَرَ مِلَازِمَةَ التَّعَبُّدِ عَلَى التَّأْيِيدِ ، فَجَاءَ النَّسْخُ بَعْدَ ذَلِكَ حَصَلَ لَهُ ثَوَابُ الْاعْتِقَادِ لِعَتْنِاقِ الْأَمْرِ أَبَدًا ، ثُمَّ حَصَلَ لَهُ ثَوَابُ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْفِعْلِ إِلَى التَّرْكِ تَسْلِيمًا لِحُكْمَةِ النَّاسِخِ .

فَإِنَّ تَغْيِيرَ الْأَحْوَالِ مِنْ أَشَقِّ مَا يَكُونُ عَلَى النَفُوسِ ، وَلِأَنَّهُ بَاطِلٌ بِالْإِعْتِقَادَاتِ الْحَاصِلَةِ لِدَوَامِ الْأَحْوَالِ ، كَالصَّحَّةِ وَالْغِنَى ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَزِيلُ ذَلِكَ بِالْفَقْرِ وَالْمَرَضِ (٥).

(١) سبق إيراد المسألة، والخلاف فيها. وذكر المراجع ص ٥٥٩ من الرسالة .

(٢) وهو: الإيقاع في الجهل .

(٣) انظر هذه الشبهة : ص ٢٥٣ من التبصرة ، ٧٧٦-٧٧٧ من العدة ، ٣٤٧/٢ من التمهيد .

(٤) في الأصل: "قبيل"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٥) انظر في الإجابة عن شبهتهم : ص ٢٥٤ من التبصرة ، ٧٧٦-٧٧٧ من العدة ،

٣٤٨/٢ من التمهيد .

ومنها أن قالوا :

لو جاز النسخ للأحكام لجاز نسخ الاعتقادات في التوحيد، وما يجوز على الله تعالى وما لا يجوز ، وجميع مسائل الأصول ، ويكون ذلك مصلحة في وقت ، ومفسدة في وقت .  
ولمّا لم يجز ذلك في الأصول والاعتقادات ، كذلك في الفروع ، والعبادات (١).

فيقال :

وما الجامع بينهما؟ حتى إنه إذا لم يجز هذا لم يجز هذا .  
ثم يقال : إن ذلك عائد إلى من لا يجوز التغيير عليه ، ولا خروجه عن حال أو صفة وصف بها إلى ضدها أو غيرها .  
ألا ترى أنه لا يجوز أن يقول الله سبحانه : أوجبت عليكم توحيدِي نهراً [٢٣٢/أ] فإذا جاء الليل أقطت عنكم التوحيد ، وأبجّتكم التشية والتثليث ؛ لأن الله سبحانه وجبت له الوحدة بدلائل العقول ، واستحال أن يكون له ثا [ن] (٢) في الإلهية .  
والشرع لا يرد بتجويز ما أحال العقل ، كما لا يرد بإحالة ما جوزه العقل (٣).

فأما الصلاة إلى جهة ونقلنا عنها إلى جهة ، فجائز أن تعلق على زمانين مختلفين ، وتكون المصلحة في كل وقت التوجه إلى الجهة التي علق التوجه عليها (٤).

ومنها أن قالوا :

- (١) خلاصة شبهتهم : قياس النسخ في الفروع على النسخ في الأصول، فكما لا يجوز النسخ في الثاني لا يجوز في الأول .  
انظر ٧٧٦/٣ من العدة .
- (٢) في الأصل : "ثاني" ، والصواب ما أثبتته .
- (٣) سبق ذكر المراجع في ذلك ص ١٦٠ من الرسالة .
- (٤) انظر الجواب على هذه الشبهة مختصراً ٧٧٦/٣ من العدة . =

إذا جَوَّزنا عليه النسخ لم يبق لنا طريق نعرف به التأييد ، أن لو أراد التأييد في عبادة أو حكم من الأحكام، فيفسد علينا باب العلم بذلك .  
وفي ذلك إبطال كونه سبحانه قادراً على إعلامنا بالتأييد لبعض ما يريد تأييده من الأحكام والشرائع (١).

فيقال :

بل قد يبقى ما يمكن إعلامنا به إرادة التأييد بأن يقول : ولست أنسخه ولا أغيّره .

كما أنه أعلمنا في حق نبينا صلى الله عليه وسلم وأنه لاني بعده (٢)، ولا مغيّر لشريعته ، ولا ناسخ لها ، أو يضطرنا إلى معرفة ذلك بوجه من وجوه الاضطرار (٣).

ومنها أن قالوا :

قد أجمعنا على أن الخير لا يجوز نسخه ، وما ذلك إلا لأن نسخ الأخبار يعود بكونها كذبا .

كذلك : وجب ألا يقال بنسخ الأوامر والنواهي ، لأنه يعود بكونه بداءاً (٤).

= وحاصل الجواب : عدم التسليم بقياس الفروع على الأصول لعدم الجامع بينهما . قال أبو يعلى في معرض الإجابة عن شبهتهم : "فأما فعل التوحيد فلا يخرج عن أن تكون المصلحة فيه لجميع المكلفين وفي جميع الأوقات ، بين صحة هذا : أنه يجوز أن يجمع بين الأمر بالفعل الشرعي وبين النهي عن مثله بأن يقول : صلوا هذه السنة ، ولا تصلوا بعدها ، ولا يجوز أن يجمع بين إيجاب اعتقاد التوحيد وبين النهي عن مثله في المستقبل " . ٧٧٦/٣ من العدة .

(١) انظر : ٧٧٦-٧٧٧ من العدة ، ٣٤٧/٢-٣٤٨ من التمهيد .

(٢) كما قال تعالى عنه {وَحَاتَمَ النَّبِيِّينَ} آية ٤٠ من سورة الأحزاب .

وقال صلى الله عليه وسلم : "لاني بعدي" وقد مر تخريجه ص ٧٦٩ من الرسالة .

(٣) انظر الجواب : ٧٧٧/٣ من العدة ، ٣٤٨/٢ من التمهيد .

(٤) حاصل شبهتهم : قياس الأوامر والنواهي على الأخبار ، فكما لا يجوز نسخ الأخبار

فكذلك لا يجوز نسخ الأوامر والنواهي؛ لأنه يكون - بزعمهم - بداءاً.

فيقال :

أما استطرادكم بذكر البداء : فقد [مضى الكلام] <sup>(١)</sup> عليه ، وفيه ما يغني عن إعادته <sup>(٢)</sup> .

فأما إلزامكم بالخبر : فلا يلزم ، لأن الخبر إما بما [ض] <sup>(٣)</sup> أو مستقبل ، فالخبر بالماضي : إعلام بما كان [٢٣٢/ب] والخبر عن المستقبل : إعلام بما سيكون . وليس يمكن إخراج أحدهما ومعه لفظ يرفعه إلا ويقع محالا .

فنقول : قام زيد أمس ، لم يقم زيد أمس ، وقام ولم يقم ، متنافيان ، والمتنافي لا يجتمع للشيء الواحد ، فلما استحال أن يجتمع لزيد القيام وعدم القيام في حال واحدة : لم يصح أن يجتمع ذلك في قول صحيح محكم . أو نقول في المستقبل : يقوم زيد غدا ، لا يقوم زيد غدا ، فهذا أيضاً محال .

جئنا إلى مسألتنا، لو قال : استقبلوا بيت المقدس كذا [و] <sup>(٤)</sup> كذا شهر [أ] <sup>(٥)</sup> ، ثم تحولوا عنه إلى الكعبة لم يتنا [ف] <sup>(٦)</sup> الاستقبال الأول والثاني . ولا الأمر بهما .

ومستحيل للحكم الواحد ، وهو : الاستقبال ، نفياً وإثباتاً في زمان واحد . لمكلفين مخصوصين ، فهما سواء في حال واحدة ، وفي حالين ، نفياً وإثباتاً <sup>(٧)</sup> .

(١) في الأصل هكذا : "مضى من الكلام" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٢) انظر ص ٧٥٠ من الرسالة .

(٣) في الأصل : "بماضي" ، والصواب ما أثبتته .

(٤) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٥) في الأصل : "شهر" ، والصواب ما أثبتته .

(٦) في الأصل : "يتنافي" ، والصواب ما أثبتته .

(٧) انظر في شبه المانع من جواز النسخ عقلاً ، مع الإجابة عنها كلاً من :

ص ٢٥٣-٢٥٤ من التبصرة ، ٣/٧٧٤-٧٧٨ من العدة ، ٢/٣٤٥-٣٤٨ من التمهيد .

## [كيفية ورود النسخ فى القرآن] (فصل))

والنسخ فى القرآن على ثلاثة أضرب :

[الأول] (١): نسخ الرسم فقط .

والثانى : نسخ الحكم فقط .

والثالث : نسخ الرسم والحكم (٢).

فأما نسخ الرسم دون الحكم : فأية الرجم ، وهى قوله [تعالى] :  
{ولا ترغبوا عن آبائكم فإن ذلك كفر بكم . الشيخ والشيخة اذا  
زنيا فارجموهما البتة ، [نكالا من الله] والله عزيز  
حكيم} (٣).

(١) هذه اضافة أوردتها تبعاً لما سلكه المؤلف بعدها .

(٢) انظر فى ذلك : ٣٨٦/١ من المعتمد ، ٧٨/٢ من أصول السرخسى ، ١٨٨/٣ من

كشف الأسرار ، ٧٣/٢ من فواتح الرحموت ، ص ٧١٩ وما بعدها من ميزان

الأصول ، ص ٣٠٩ من شرح تنقيح الفصول ، ١٩٤/٢ من العضد على ابن الحاجب

١٢٣/١ من المستصفى ، ٤٨٢/٣/١ من المحصول ، ١٤١/٣ من الأحكام ، ١٠٣/٤

من البحر المحيط ، ٧٨٠/٣ من العدة ، ٣٦٦/٢ من التمهيد ، ص ٧٤ من الروضة

ص ١٩٨ من المسودة ، ٥٥٣/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٨٩ من ارشاد الفحول .

ورد بعض ألفاظ هذه الآية فى الصحيحين والسنن وغيرهما وصدرها وهو قوله

{ولا ترغبوا عن آبائكم فإن ذلك كفر بكم} فى صحيح البخارى ، كتاب الحدود ،

باب رجم الحبلى من الزنا اذا أحصنت ١٤٤/١٢ مع الفتح .

وقوله : "لولا أن يقال زاد عمر فى كتاب الله لكتبت آية الرجم ييدى" فى

صحيح البخارى ١٥٨/١٣ مع الفتح .

وقوله : "فى حاشية المصحف" لم أجدها فى الصحيحين ولاغيرهما وقد نبه على ذلك

الحافظ ابن حجر رحمه الله ٥١/٤ من التلخيص الحبير ، كتاب حد الزنا .

وقوله : "الشيخ والشيخة اذا زنيا" : لم أجدها فى الصحيحين ولا فى أحدهما كما

نبه عليه الحافظ ابن حجر رحمه الله فى الفتح ١٤٣/١٢ .

وقوله : "نكالا من الله والله عزيز حكيم" : لم أجدها فى الصحيحين ولا فى أحدهما

لكن أخرجهما البيهقى فى السنن ٢١١/٨ من حديث أبى بن كعب .

وفى الأصل حذف "نكالا من الله" فأثبتها لورودها فى المراجع الحديثية .

انظر : ٣٠٠/٨ من صحيح البخارى ، كتاب المحارير ، باب رجم الحبلى من الزنا

اذا أحصنت ، ١٣١٧/٣ من صحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب رجم الثيب الزانى

٨١٩/٢ من موطأ مالك ، كتاب الحدود ، باب ما جاء فى الرجم ، ١٨٣/٥ من =



وكذلك قوله: "متتابعات" (١) في صوم كفارة اليمين (٢).  
فهذان نطقان ، نسخا وبقي حكمهما ، الرجم في حق المحصنين إذا  
زنى (٣) ، والتتابع في صوم الأيام الثلاثة في كفارة اليمين .  
وأما مانسخ حكمه وبقي رسمه : [فـ] (٤) مثل قوله تعالى : {وَالَّذِينَ  
يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى  
الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ} (٥) ، وقوله [تعالى] : {إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ  
لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ} (٦) .

= مسند أحمد ، ١٤٣/٤ من سنن أبي داود ، كتاب الحدود ، باب في الرجم ، ٢٩/٤  
من سنن الترمذي ، كتاب الحدود ، باب ماجاء في تحقيق الرجم ، ٨٥٣/٢ من  
سنن ابن ماجه ، كتاب الحدود ، باب الرجم ، ٥١/٤ من التلخيص الحبير ، كتاب  
حدّ الزنا .

(١) وهي: قراءة عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب رضي الله عنهما ، وهي قراءة  
شاذة .

انظر : ٥٥٩/١٠ من تفسير ابن جرير ، ٩١/٢ من تفسير ابن كثير ، وانظر ٧٧/١  
من إلتقان في علوم القرآن للسيوطي ، وانظر ١٤٨/١ من الأحكام للآمدي ،  
٧٨١/٣ من العدة ، ٣٦٧/٢ من التمهيد .

(٢) وهي قوله تعالى: {لا يؤاخذكم الله في اللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم  
الأيمان، فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو  
تحرير رقبة، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ...} ، آية ٨٩ من سورة المائدة .

(٣) كما رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماعزاً والغامدية واليهوديين، ولقوله  
صلى الله عليه وسلم : "الثيب بالثيب جلد مائة والرجم" ، خرجه مسلم عن عبادة  
بن الصامت رضي الله عنه .

انظر : ١٣١٦/٣ من صحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب حدّ الزنا .  
وانظر ٥١/٤ من التلخيص الحبير ، كتاب حدّ الزنا .  
وانظر ٥٥٥/٣ من شرح الكوكب المنير ، وانظر ص ٧٣٦ من الرسالة، ففيها تخريج  
بعض الأحاديث الواردة في ذلك .

(٤) في الأصل: "مثل" ، والصواب ما أثبتته؛ لأنّ الفاء تدخل في جواب أما .

(٥) آية رقم ٢٤٠ من سورة البقرة .

(٦) آية رقم ١٨٠ من سورة البقرة ، والآية بتمامها: {كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ  
الموتُ أَنْ تَرَكَ خَيْرًا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف، حقاً على المتقين} .  
وانظر ٢١١/١ من تفسير ابن كثير .

نسخت الأولى الاعتداد بالحوال [٢٣٣/أ] وزمن العدة [من] (١) رأس الحول الى أربعة أشهر [وعشر] (٢)، ونسخت الوصية للوالدين والأقربين بآية المواريث (٣).

وأما الرسم والحكم جميعا : فهو ماروت عائشة رضى الله عنها : "عشر رضعات معدودات نسخن بخمس معلومات ، ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى مما يتلى فى القرآن" (٤). وليس لنا فى المصحف عشر رضعات مسطورة ، ولا الحكم الذى هو التحريم [معلقا] (٥) عليها (٦). والسورة التى ذكر أنها (كانت) (٧) كسورة الأحزاب ، وكان فيها : "لو أن لابن آدم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا ، ولا يملأ عين ، وروى "جوف" ابن آدم الا التراب ويتوب الله على من تاب" (٨).

- (١) فى الأصل "فى" والمتمشى مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٢) كما فى قوله تعالى {والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا} آية رقم ٢٣٤ من سورة البقرة ، وفى الأصل "وعشرا" والسياق يقتضى ما أثبتته . انظر ٧٨١/٣ من العدة .
- (٣) آية ١٢، ١١ من سورة النساء ، وبقوله صلى الله عليه وسلم "أن الله قد أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث" وقد سبق تخريجه ص ٧٦٤ من الرسالة .
- (٤) خرجه مسلم وأهل السنن ، وصدره "كان فيما أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر رضعات ... الحديث .
- انظر : ١٠٧٥/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الرضاع ، باب التحريم بخمس رضعات ، ٢٢٣/٢ من سنن أبى داود ، كتاب النكاح ، باب هل يحرم مادون خمس رضعات ٤٥٥/٣ من سنن الترمذى ، كتاب الرضاع ، باب ماجاء لا تحرم المصة ولا المصتان ٨٣/٦ من سنن النسائى ، كتاب النكاح ، باب القدر الذى يحرم من الرضاعة ، ٦٢٥/١ من سنن ابن ماجه ، كتاب النكاح ، باب لا تحرم المصة ولا المصتان ، ٥/٤ من التلخيص الحبير ، كتاب الرضاع .
- (٥) فى الأصل "متعلقا" والمتمشى مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٦) انظر ٧٨٢/٣-٧٨٣ من العدة .
- (٧) هذه مكتوبة فى الهامش ، وهى استدراك من الناسخ .
- (٨) خرجه مسلم فى صحيحه ٧٢٥/٢ كتاب الزكاة ، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثا . وانظر ١٤٠/٧ من شرح النووى على مسلم ، كتاب الزكاة .

ولانعلم أكان فيها حكم أم كانت قصصاً ومواعظ وآداب [١] (١) ؟ ٤  
فهذه جملة لا يُستغنى عن ذكرها .

وذهب قوم : إلى أنه لا يجوز قسم منها، مع موافقتهم في جواز النسخ في  
الجملة ، والذي منعوا منه : نسخ الرّسم مع بقاء الحكم (٢) .

(١) في الأصل : "آداب" والصواب ما أثبتته .

(٢) وهو قول طائفة من المعتزلة .

انظر : ٣٨٦/١ من المعتمد ، ١٤١/٣ من الأحكام ، ٣٦٨/٢ من التمهيد ، ص ٧٤  
من الروضة ، ص ١٩٨ من المسودة ، ٥٥٨/٣ من شرح الكوكب المنير .

## [الدلالة على جواز نسخ الرَّسْم مع بقاء الحُكْم] (فصل))

في الدلالة على جواز نسخ الرسم مع بقاء حكمه .  
وهي : أن الحكم قد ثبت لابقرآن ، والقرآن قد يثبت خالياً من الأحكام .

فالأحكام الشرعية قد ثبتت بقول النبي صلى الله عليه وسلم ، الذي لا إعجاز فيه ، وذلك ماتضمنته هذه السُنن المروية عنه صلى الله عليه وسلم في الأحكام والتلاوة المجردة عن الأحكام، [كا] (١) لقصاص وذكر السير ، وذكر الجنة والنار ، وصفة القيامة .

وإذا كان كل واحد من الرسم والحكم منفصلاً ، وليس من ضرورة أحدهما وجود الآخر ، صار [ا] (٢) كالعبادتين ، والحكمين المختلفين ، يجوز نسخ أحدهما منفكاً عن نسخ الآخر ، فيُسخ أحدهما ، ولا يُسخ الآخر (٣) .  
فإن قيل :

الحكم مع التلاوة كالتنبيه (٤) مع الخطاب ، والدليل مع النطق (٥) ،  
والعلة مع المعلول .

ولا يجوز [ب/٢٣٣] أن يُسخ الخطاب ويبقى دليله ، ولا التنبيه ويبقى حكمه وأولاه ، ولا العلة ويبقى حكمها ، كذلك الرسم مع حكمه (٦) .

(١) في الأصل : "القصاص" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٢) في الأصل : "صار" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

والمراد : الرسم والحكم .

(٣) انظر : ١٩٤/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ٣٦٨/٢ من التمهيد ، ٥٥٨/٣ من شرح الكوكب المنير .

(٤) سبق التعريف به ص ٢٠٩ من الرسالة .

والمراد : أن الحكم مع التلاوة كدلالة الموافقة مع النص ، قرآناً أو سنة .

(٥) توضيحه : أن الحكم مع التلاوة كدليل الخطاب ومفهوم المخالفة مع المنطوق .

(٦) انظر : ١٩٤/٢ من شرح العضد ، ٣٦٨/٢ من التمهيد ، ٥٥٨/٣ من شرح الكوكب .

فيقال :

معنى الدليل هو: ما استفدناه من معنى تعليق الحكم على أحد وصفي الشيء .

والتنبيه : ما استفدناه من فحواه (١)، ومن المحال أن يثبت ذلك عن نطق .

وأما الحكم : [ف] (٢) بخلاف ذلك؛ لأنه إذا رفعت الآية من المصحف لم تخرج عن أن تكون مما خُوطب [به] (٣)، والحكم قد يثبت بقول الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإن لم يكن قرآنا .  
وقد يرد في الأخبار ، يقول [تعالى] : "أنا عند ظنّ عبدي بي ، فليظنّ بي عبدي خيرا" (٤)، [و] (٥) يقول الله [تعالى] : "الكبرياء ردائي ، والعظمة إزاري، فمن نازعني فيهما قصمته" (٦)، وفي خبر آخر يقول الله [تعالى] : "أنا أغنى [الشركاء] عن الشرك" (٧).

(١) وهو: مفهوم الموافقة ، ويسمى : تنبيها ، ويسمى: الفحوى : أي: فحوى الخطاب .  
انظر ص ٢٠٩ من الرسالة .

(٢) زيادة الفاء هنا ليستقيم السياق؛ لأن الجملة واقعة في جواب أما .

(٣) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٤) الحديث خرجه مسلم وأحمد والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، بدون لفظة : "فليظنّ بي خيرا" .

انظر : ٢٠٦١/٤ من صحيح مسلم ، كتاب الذّكر ، باب الحث على ذكر الله تعالى ، ٢٥١/٢ ، ٣١٠/٣ من مسند أحمد ، مسند أبي هريرة رضي الله عنه ، ٥٤٢/٥ من سنن الترمذي ، كتاب الدعوات ، باب في حسن الظنّ بالله عز وجل ، ١٢٥٥/٢ من سنن ابن ماجه ، كتاب الأدب ، باب فضل العمل .

(٥) هذه إضافة ليرابط السياق .

(٦) خرجه مسلم من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما، ولفظه : "العز إزاره ، والكبرياء ردأؤه، فمن ينازعني عذبه" .

انظر ٢٠٢٣/٤ من صحيح مسلم ، كتاب البرّ والصلة والآداب ، باب تحريم الكبر .

(٧) في الأصل : "الأغنياء"، والذي وقفت عليه في المراجع الحديثية مأثبه ، =

والسُنن في ذلك كثيرة ، لكنها ليست قرآنا ، ولا يجوز لها حكم القرآن (١) ، [ويعلق] (٢) عليها أحكام الأحاديث .  
كذلك آية الرجم إذا نُسخ رسمها [فإنها] (٣) تُرفع عن المصحف ، قال عمر : "لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبته في حاشية المصحف" (٤) .

فدل ذلك على أن معنى نسخ الرسم : رفعه عن أن يكون قرآنا .  
وليس بخروجها عن كونها قرآنا تخرج عن كونها صالحة للحكم ، كالسُنن كلها .

ولأنه صلى الله عليه وسلم رَجِمَ (٥) ، فاستدمننا الحكم بفعله ، وفعله صالح للإيجاب .

= انظر : ٢٢٨٩/٤ من صحيح مسلم ، كتاب الزهد والرقائق ، باب من أشرك في عمله غير الله ، باب تحريم الرياء ، ١٤٠٥/٢ من سنن ابن ماجه ، كتاب الزهد ، باب الرياء والسمعة .  
وانظر : ٢٢١/١٠ من مجمع الزوائد ومنيع الفوائد ، كتاب الزهد ، باب ماجاء في الرياء .

(١) انظر : ١٠٦/٤-١٠٧ من البحر المحيط ، ٥٥٨/٣ من شرح الكوكب المنير .  
(٢) في الأصل : "يتعلق" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .  
(٣) في الأصل : "فإنما" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .  
(٤) قول عمر رضي الله عنه هذا : جاء في سياق خطبته التي خطبها الناس ، وبين فيها أمورا من الدين ، ومنها : الرجم ، وفيها : "إن الله بعث محمدا نبيا ، وأنزل عليه كتابا ، وكان فيما أنزل عليه آية الرجم فتلوناه ووعيناها ... ولولا أني أخشى أن يقول الناس : زاد عمر في كتاب الله لأثبتته في حاشية المصحف" ، وأصل الحديث في الصحيحين وآخره في الترمذي والبيهقي .

انظر : ٣٠١/٨ من صحيح البخاري ، باب رجم الحبل من الزنا إذا حصنت ، ١٣٠٧/٣ من صحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب رجم الثيب الزاني ، ٢٩/٤ من سنن الترمذي ، كتاب الحدود ، باب ماجاء في تحقيق الرجم ، ٢١٣/٨ من سنن البيهقي ، كتاب الحدود ، باب ما يستدل به على أن جلد المائة ثابت على البكرين الحرين ... الخ ، ٥١/٤ من التلخيص الحبير ، باب حد الزنا .  
(٥) سبق الغزو فيه ص ٧٣٦ من الرسالة ، وانظر ص ٧٩٧-٧٩٨ من الرسالة .

فقد بان بذلك أن الحكم مابقي بعد زوال موجهه ، لكن بقي بدلالة  
صالحة لابتداء الحكم بها .

ونحن لم نضمن في هذه المسألة أن الحكم الذي ماثبت إلا بالآية بقي  
بعدها قائماً بنفسه .

وإنما ضمنا بقاء الحكم بعد نسخ الآية ، وأنه ليس من ضرورة نسخها  
نسخه لما بينا من أن الله سبحانه يجوز أن يجدد علة الحكم (١).

(١) انظر في الاجابة عن شبهتهم :

١٩٤/٢ من شرح العضد ، ٣٦٨/٢ من التمهيد ، ٥٥٨/٣-٥٥٩ من شرح  
الكوكب .

## [حكم مسّ المحدث وتلاوة الجنب لما نسخ رسمه وبقي حكمه] (فصل))

وهل يجوز أن [٢٣٤/أ] يمّسها المحدث ، أو يتلوها الجنب ؟ ،  
يحتمل ألاّ يجوز ، وتبقى حرمتها كبيت المقدس ، نسخ كونه قبله  
وحرمته باقية ، ويحتمل ألاّ تبقى حرمتها المذكورة ، كما لم تبق حرمة كتبها  
في المصحف .

وهي أشبه شبها بالحجر<sup>(١)</sup> ، فإنه كان من البيت ، وهمّ النبي صلى الله  
عليه وسلم أن يردّ قواعد البيت عليه<sup>(٢)</sup> ، كما همّ [عمر رضي الله عنه]<sup>(٣)</sup>  
[ب] كتب<sup>(٤)</sup> الآية في المصحف .

ولن يضر الاحتمال الأول ، أما بكون ما حرّمه يقتضي الطهارة : فهي

(١) الحجر : بكسر الحاء وسكون الجيم هو : حطيم الكعبة ، وهو المدار بالبيت ، كأنه  
حجره مما يلي المثعب (المذاب) .

وكان الحجر من البيت لكن لما قصرت النفقة على قريش اضطروا إلى ترك بنائه  
منه ، وقد همّ النبي صلى الله عليه وسلم أن يردّ الحجر إلى البيت وبينه على  
قواعد إبراهيم ، ومنعه من ذلك خشية حصول فتنة لقريش .

انظر : ٢٢١/٢ من معجم البلدان لياقوت الحموي ، ٤٢٧/١ من معجم ما استعجم  
من أسماء البلاد والمواضع للبكري .

(٢) كما ورد ذلك في حديث عائشة رضي الله عنها : "لولا أن قومك حديثوا عهد بكفر  
لهدمت الكعبة ولبنيتها على قواعد إبراهيم" الحديث .  
خرّجه البخاري ومسلم في صحيحهما .

انظر : ٢٨٧/٢ من صحيح البخاري ، باب ماجاء في فضل مكة وبنائها ، ٩٦٨/٢  
من صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب نقض الكعبة وبنائها ، وانظر ٢٤٤/٢ من  
التلخيص الحبير ، كتاب الحج ، باب دخول مكة .

(٣) هذه إضافة لا بد منها لصحة السياق .

(٤) في الأصل : "كتب" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .



باقية في الحِجْر (١)، وأما [رفع] (٢) الحرمة عن الطهارة؛ فقد استوفى فيه بناء (٣) الحِجْر، لاستقبال هوائه ولا يعتد بالصلاة إليه، بخلاف هواء الكعبة في العلو (٤) إذا صعد على أبي قبيس (٥).  
وكذلك لو هُدمت للعمارة جاز استقبال هوائها (٦) بخلاف الحِجْر .  
وخروج الحِجْر عن خصيصة القبلة في الصلاة كخصيصة القراءة [في] (٧) آية الرجم، لاتنقذ بها الصلاة (٨) على قول من جوز قراءة آية غير الفاتحة (٩).

- (١) المراد والله أعلم: أن ما حرّمه الشرع يقتضي الطهارة فإنها باقية، كما بقي في الحِجْر كونه من البيت .
- (٢) هذه إضافة ليستقيم السياق .
- (٣) حيث جعله من البيت .
- (٤) انظر في هذه المسألة ١٠٢/٢ من المغني لابن قدامة، باب استقبال القبلة .
- (٥) وهو: الجبل المشهور، بلفظ التصغير، شرقي البيت ومشرف عليه، قيل: إنه سمي باسم رجل من مذحج، وقيل: من جرهم، كان يكنى: أبا قبيس؛ لأنه أول من بنى فيه قبة، وقيل: إن آدم عليه السلام كنّاه بذلك حين اقتبس منه النار من مَرختين نزلت من السماء، وكان في الجاهلية يسمّى "الأمين"، وهو أحد الأخشين، وهو مضرب المثل عند العرب في القَدَم .
- انظر ٨٠/١ من معجم البلدان لياقوت الحموي .
- (٦) انظر: ١٠٢/٢ من المغني لابن قدامة، باب استقبال القبلة .
- (٧) هذه إضافة ليستقيم السياق .
- (٨) وهو: قول الحنفية، ورواية عن الإمام أحمد .
- انظر: ٢٩٠/١ من فتح القدير وشرحه لكمال الدين بن محمد عبد الواحد، باب صفة الصلاة، دار إحياء التراث العربي، وانظر ١٤٦/٢ من المغني لابن قدامة، باب صفة الصلاة .
- (٩) لكن: يثبت بها الحكم الذي دلّت عليه قبل النسخ .  
وللنظر في الدلالة على جواز مسّ المحدث وتلاوة الجنب لما نسخ رسم وبقي حكمه يراجع: ١٩٤/٢ من العضد على ابن الحاجب، ١٠٦/٤-١٠٧ من البحر المحيط، ٣٦٨/٢ من التمهيد، ٥٥٨/٣ من شرح الكوكب المنير .

## [شبهة المخالف في جواز مسّ المحدث وتلاوة الجنب لما نسخ رسمه وبقي حكمه ، والإجابة عنها] (فصل))

في شبهة المخالف .

[أن] (١) الحكم إنما يثبت بالآية ، فإذا نُسخَ لم يبق حكمها بعدها ،  
كما لم [يبق] (٢) المعلول بعد زوال العلة ، والعلم بعد زوال علمه ، والعالم  
عالمًا بعد زوال علمه .

فيقال :

نحن قائلون بموجب هذه الدلالة ، وأن العلة الموجبة لا يبقى الحكم  
بعدها ككون المتحرك متحركًا ، وكون الحي عالمًا لا يبقى بعد زوال الحركة  
والعلم .

فأما العلة الشرعية التي هي دلالة على الحكم [فـ] (٣) قد يبقى الحكم  
بعد زوالها ، لأن المدلول ليس من شرطه بقاء [دليله] (٤) ، وقد يخلف العلة  
الأولى غيرها ، كما يخلف الدلالة غيرها .

ويتحقق من هذه الدلالة أنهم لا يخالفون في المعنى ؛ لأنهم إن قالوا :  
لا يبقى الحكم [٢٣٤/ب] الذي لا طريق لثبوته بعد نسخها فصحيح ، وإن  
قالوا : إن الرسم إذا رُفع عن المصحف ، وقيل لنا : لاتضعوها في المصحف  
وكونوا على حكمها ، أو قامت دلالة تصلح لإثبات الحكم بعد رفع رسمها لم  
يثبت الحكم ، فهذا بعيد من القول ؛ لأن الله سبحانه إثبات الحكم بغيرها من  
الأدلة ، إذ ليس يختص إثبات أحكام الشرع بالقرآن (٥) .

(١) في الأصل: "بأن" والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٢) في الأصل: "يختلف" والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٣) في الأصل: "قد" والصواب ما أثبتته .

(٤) في الأصل: "مدلوله" كررت مرتين ، والصواب ما أثبتته .

(٥) وهذا أمر واضح ، فالأحكام تثبت بالقرآن وبالسنة وبالإجماع والقياس ، وغيرها .

انظر : ١٠٦/٤ - ١٠٧ من البحر المحيط ، ٥٥٨/٣ من شرح الكوكب المنير .

ولأنَّ الله تعالى قال في النَّبيِّ [صلى الله عليه وسلم] : {أَفِئَّةٌ مَاتَ  
أَوْ قَتَلَ انْقَلَبَتْ} (١)، فإماتة النَّبيِّ محوُّ لرسْمه ، ولا تتعطل الأحكام بموته .  
كذلك [محو] (٢) رسم الآية من المصحف (٣)، ويصلح أن يجعل من  
الجواب دلالة في المسألة (٤).

- (١) آية رقم ١٤٤ من سورة آل عمران ، والآية بتمامها: {وما محمد إلا رسول قد خلت  
من قبله الرسل، أفئدة مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ، ومن ينقلب على عقبيه  
فلن يضرب الله شيئا، وسيجزي الله الشاكرين} .
- (٢) هذه إضافة ليستقيم السياق .
- (٣) حاصل هذا الجواب : قياس مانسوخ رسمه وبقي حكمه على الرسول صلى الله عليه وسلم ، فكما أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم تتعطل الأحكام بموته ، فكذلك مانسوخ رسمه لا تتعطل أحكامه والعمل به ، والله أعلم .
- (٤) هذا ظاهر ، فما ذكره المصنف أجوبة على شبه القائلين بعدم جواز مسح المحدث وتلاوة الجنب لما نسخ رسمه وبقي حكمه يصلح أن يكون أدلة للقائلين بالجواز .  
انظر في ذلك : ١٠٦/٤ وما بعدها من البحر المحيط ، ٥٥٨/٣ من شرح الكوكب المنير .

## [جواز نسخ الحكم إلى بدل ، وصور ذلك] (فصل)

فيما يُنسخ الحكم إليه .  
[إعلم] (١) أن الحكم قد يُنسخ إلى بدل (٢) ، كنسخ الحول في حق المعتدة عن وفاة زوجها (٣) إلى أربعة أشهر [وعشر] (٤) ، وهذا نسخ إلى بدل هو أيسر منه وأخف ؛ لكونه نسخ واجب إلى واجب (٥) .  
ومثله : نسخ القبلة إلى الكعبة (٦) نسخ واجب إلى واجب أيضا (٧) ، لكن الثاني كالأول ، ليس فيه تخفيف ولا تخيير ولا تقليل .

- (١) في الأصل : "فاعلم" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٢) وهو قول جمهور الأصوليين ، وخالف في ذلك بعضهم .  
انظر في المسألة والخلاف فيها : ٣٨٤/١ من المعتمد ، ١٩٣/٢ من شرح العضد على ابن الحاجب ، ١٣١٣/٢ من البرهان ، ٤٧٩/٢/١ من المحصول ، ٧٨٣/٣ من العدة ، ٣٥١/٢ من التمهيد ، ص ٨٢ من الروضة ، ص ١٩٨ من المسودة .
- (٣) كما في قوله تعالى : {والذين يُتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً} آية رقم ٢٣٤ من سورة البقرة .
- (٤) في الأصل : "وعشراً" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٥) انظر ٧٨٣/٣ من العدة .
- (٦) كما في قوله تعالى : {فولّ وجهك شطر المسجد الحرام} آية رقم ١٤٤ من سورة البقرة .
- (٧) هذه صور النسخ إلى بدل ، وقد ذكرها القاضي أبو يعلى مرتبة فقال : "وما يُنسخ إلى بدل فعلى أربعة أضرب :  
نسخ واجب إلى واجب .  
وواجب إلى مباح .  
وواجب إلى ندب .  
ومحظور إلى مباح .  
فأما واجب إلى واجب فعلى ضربين :  
واجب مضيق إلى مثله ... وواجب مخير إلى مضيق ... " .  
ومثل لها جميعاً ٧٨٣/٣ من العدة .

ومن ذلك أيضا : نسخ الصوم المخير بين إيقاعه أو الفدية في حق الصحيح القادر على الصوم<sup>(١)</sup> ، نسخ إلى صوم متحتم لا تخيير فيه<sup>(٢)</sup> ، فهذا نسخ واجب إلى واجب ، لكن الأول : موسّع ، والثاني : مضيق<sup>(٣)</sup> ، وبقي عندنا في حقّ الحامل والمرضع إيجاب الفدية لأعلى وجه التخيير<sup>(٤)</sup> ، بل إن خافت على جنينها أو ولدها حال الرضاع ، فلا يحلّ لها الصوم ، وعليها الفدية ، وإن لم تخف فلا يحلّ لها الإفطار<sup>(٥)</sup> .

ولنا : نسخ واجب إلى مباح ، فالصدقة المقدّمة على مناجاة رسول الله

(١) وذلك : أنه في أول تشريع الصيام كان على التخيير بين الصيام والإطعام ، قال تعالى : {وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين} ، وفي قراءة ابن عباس {وعلى الذين يطوقونه} وعلى ذلك فيكون معناها : أن العاجز عن الصوم لكثيره عليه فدية طعام مسكين عن كل يوم .

انظر : ٤١٨/٣ من تفسير ابن جرير الطبري ، ٢١٣/١ وما بعدها من تفسير ابن كثير ، ٢٨٦/٢ وما بعدها من تفسير القرطبي ، وانظر ٨٠٢/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الصيام ، باب نسخ قوله تعالى : {وعلى الذين يطيقونه فدية} .

(٢) وهذا : على القول بالنسخ ، أي : نسخ الفدية في الصوم لقوله تعالى : {فمن شهد منكم الشهر فليصمه} وتحتّمه ، وبهذا القول أخذ عدد من الصحابة ، منهم : معاذ ، وابن عمر ، وابن عباس ، ومن التابعين : ابن أبي ليلى ، وعلقمة ، ومن المفسّرين : ابن جرير الطبري .

وذهب بعض العلماء : إلى أن آية التخيير بين الفدية والصيام محكمة ، وليست منسوخة ، وأنها في حق الشيخ العاجز عن الصيام .

انظر المراجع السابقة .

(٣) هذان : ضربا نسخ الواجب ، موسّع ومضيق ، وبعضهم يسميهما : تخيرا ومعينا . انظر في ذلك : ٢٢٠/١ من كشف الأسرار ، ٢٤١/١ من مختصر ابن الحاجب ، ١٠٥/١ من الأحكام ، ١٨٧/٢ من حاشية البناني ، ٧٨٣/٣ من العدة ، ص ٢٦ من المسوّدة ، ٣٦٩/١ من شرح الكوكب المنير ، ص ٧٠ من القواعد والفوائد الأصولية .

(٤) انظر ٣٩٣/٤ من المغني لابن قدامة ، كتاب الصيام .

(٥) انظر ٣٩٣/٤ من المغني لابن قدامة ، كتاب الصيام .

صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> نُسِخَتْ إلى جواز فعلها ، وجواز تركها <sup>(٢)</sup> .  
ولنا : نسخ واجب إلى ندب وواجب ، كالمصابرة في الحرب ، الواحد  
منا للعشرة من المشركين <sup>(٣)</sup> [٢٣٥/أ] ونُسِخَ إلى وجوب مصابرة اثنين <sup>(٤)</sup> ،  
ونُدِبَ إلى ما زاد على الاثنين <sup>(٥)</sup> ، ولنا : نسخ من حظر إلى إباحة ، وهو نسخ  
تحریم الجماع والأكل بعد النوم <sup>(٦)</sup> ، ونسخه بقوله [تعالى] : {عَلِمَ اللَّهُ  
أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ ، فَالْآنَ  
بَاشِرُوهُمْ} <sup>(٧)</sup> إلى آخر الآية <sup>(٨)</sup> .

- (١) وهي : الواردة في قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} . آية رقم ١٢ من سورة المجادلة .
- (٢) وذلك في الآية بعدها ، وهي قوله تعالى : {أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ ، فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ...} الآية . آية رقم ١٣ من سورة المجادلة .
- (٣) كما في قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ، إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ} . آية رقم ٦٥ من سورة الأنفال .
- (٤) كما في قوله تعالى في الآية بعدها : {الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنَ بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ} . آية رقم ٦٦ من سورة الأنفال .
- (٥) انظر : ٣٢٤/٢ من تفسير ابن كثير ، ٧٨٥/٣ من العدة .
- (٦) وذلك في أول الأمر في تشريع الصيام . انظر : ٣٢٠/١ من تفسير ابن كثير ، ٧٨٥/٣ من العدة ، ٣٩١/٣ من المغني ، كتاب الصيام .
- (٧) في الأصل هكذا : "وعفا عنكم" إلى قوله : "فالآن باشرؤهم" ، وهي بعدها مباشرة ، فلا وجه لذكر لفظة "إلى قوله" ، فحذفها ، كما أثبتته .
- (٨) آية رقم ١٨٧ من سورة البقرة .

ومثل حظره زيارة القبور<sup>(١)</sup>، ثم قال : "فالآن زوروها ، ولا تقولوا هَجْرًا"<sup>(٢)</sup>.

(١) وهو الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم : "كنت نهيتكم عن زيارة القبور ..."

الحديث ، وسيأتى تخریجه في الفقرة بعده .

(٢) الحديث خرّجه مسلم وأهل السنن والحاكم عن بُريدة رضي الله عنه ، وخرّجه ابن

ماجه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

وقد ورد الحديث بألفاظ متعددة، منها ما أورده المصنف ، ومنها : "فلا تقولوا إلا خيراً" ، ومنها : "فإنها تذكركم الآخرة" .

انظر في الحديث وتخریجه :

٦٦٩/٢ من صحيح مسلم ، كتاب الجنائز ، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء

لأهلها ، ٢١٨/٣ من سنن أبي داود ، كتاب الجنائز ، باب في زيارة القبور ،

٣٧٠/٣ من سنن الترمذي ، كتاب الجنائز ، باب ماجاء في الرخصة في زيارة

القبور ، ٥٠١/١ من سنن ابن ماجه ، كتاب الجنائز ، باب ماجاء في زيارة القبور ،

٥٥/٥ من فيض القدير .

## [جواز نسخ الحكم إلى مثله، وأخف منه، وأثقل] (فصل)

ويجوز نسخ الحكم إلى مثله وأخف منه وأثقل (١).  
وبه قالت الجماعة (٢) خلافاً لبعض أهل الظاهر (٣)، حكاها الحرزي (٤)

(١) هذه الأوجه مندرجة تحت مسألة : "النسخ إلى بدل" فهو لا يخلو من أن يكون : مساوياً ، أو أخف ، أو أثقل .

فإن كان مساوياً أو أخف : فهو جائز باتفاق ، ومثال المساوى : نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة ، ومثال الأخف : ماسبق من آية المصابرة ، وقوله سبحانه : {الآن خفف الله عنكم} ، ومثله نسخ العدة بالحول من سنة إلى أربعة أشهر وعشرة أيام .

وأما النسخ بالأثقل : فهو محل الخلاف ، وبذلك يتحرر محل النزاع في المسألة .  
انظر : ٩٥/٤ من البحر المحيط ، ٥٤٩/٣ من شرح الكوكب المنير .

(٢) وهم الجمهور ، انظر : ٣٨٥/١ من المعتمد ، ٧٢/٢ من أصول السرخسي ، ١٨٧/٣ من كشف الأسرار ، ص ٣٠٨ من شرح تنقيح الفصول ، ١٩٣/٢ من شرح العضد ، ٤٨٠/٣/١ من المحصول ١٣٧/٣ من الأحكام للآمدي ، ٩٦/٤ من البحر المحيط ، ٧٨٥/٣ من العدة ، ٣٠٢/٢ من التمهيد ، ص ٨٢ من الروضة ، ص ٢٠١ من المسودة ، ٥٤٩/٣ من شرح الكوكب المنير ، ص ١٨٨ من إرشاد الفحول .

(٣) انظر ٤٦٦/٤ من الإحكام لابن حزم ، وللظاهرية مذهبان في المسألة ، فذهب جماعة منهم : إلى الجواز ، ومنع منه : آخرون ، منهم : أبو بكر بن داود الظاهري ، انظر : المرجع السابق ، ٩٦/٤ من البحر المحيط ، ١٣٧/٣ من الأحكام ، ٧٨٥-٧٨٦ من العدة ، ٣٥٢/٢ من التمهيد .

(٤) هو: أبو الحسن أحمد بن نصر بن محمد الحرزي، الزهري البغدادي ، من متقدمي الحنابلة ، ومن علمائهم في الجدل والمناظرة والفقه وأصوله ، تتلمذ على أبي علي النجاد ، وصحبه طويلاً ، كما تتلمذ على جماعة من أعيان المذهب ، وكانت له حلقة للتدريس بجامع القصر ، ومن تلامذته : أبو طاهر بن الغباري ، وكان له اختيارات حسنة في بعض مسائل الفقه ، وله قدم طولى في الججاج والمناظرة .  
توفي سنة ٣٨٠هـ .

انظر : ١٦٧/٢ من طبقات الحنابلة ، وفيه أنه : الجزري بالجيم ، ولعله تصحيف ، ١٨٤/٥ من تاريخ بغداد .



في مسائله ، وأنهم منعوا نسخ الأخف إلى الأثقل (١).  
ولأصحاب الشافعي وجهان كالمذهبيين (٢).  
وذهب إليه ابن داود (٣) ، ووافقنا الأكثرون منهم (٤) ، وذهب قوم :  
إلى المنع من ذلك عقلا ، وأجازوه سمعاً ، غير أنهم زعموا أنه لم يرد (٥).  
وقال قوم : يجوز عقلا ، لكن السمع ورد بالمنع منه (٦).

- (١) هكذا نقل القاضي في العدة ص ٧٨٥ ، ولم أقف على مسائله مطبوعة ، ولعلها إملاءات من دروسه الخاصة ، والله أعلم .
- (٢) انظر مذهب الشافعية بوجهيه : ص ٢٥٨ من التبصرة ، ٤٨٠/٣/١ من المحصول ، ٨٧/٢ من حاشية البناني على جمع الجوامع ، ١٣٧/٣ من الأحكام للآمدي ، ٩٦/٤ من البحر المحيط .
- (٣) انظر : المراجع السابقة ، ٧٨٦/٣ من العدة ، ٣٥٢/٢ من التمهيد .
- (٤) نعم أكثر الشافعية على القول بالجواز ، انظر المراجع السابقة في الفقرتين السابقتين ، وقد نص الزركشي في البحر المحيط على : "أنه القول الصحيح ، وهو قول الأكثر" ٩٦/٤ .
- (٥) انظر ٩٦/٤ من البحر المحيط .
- (٦) المرجع السابق .  
ولاشك أن القائلين بهذين القولين هم : من المانعين منه ، إما عقلاً ، وإما سمعاً ، وبذلك يظهر أنهم من الشافعية والظاهرية ، وفي البحر المحيط عن القاضي حكاية هذه الأقوال ، والله أعلم .

[أدلة القائلين بجواز نسخ الحكم إلى مثله ،  
وأخفّ منه وأثقل  
(فصل))

في أدلتنا :

فمن ذلك :

أن الله سبحانه أوجب الصوم في ابتداء الإسلام على الوجه الأسهل ،  
وهو: التخيير بين التعبد به وبين الفدية في المال<sup>(١)</sup>، وحثّه بصوم رمضان ،  
فقال : {فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ} <sup>(٢)</sup>.

فهذا نسخ الأسهل بالأثقل<sup>(٣)</sup>.

وكذلك كان الحدّ على الزّنا ، الحبس في البيوت<sup>(٤)</sup>، والتعنيف ،  
والأذى<sup>(٥)</sup> بالتهجين<sup>(٦)</sup>.

ونسخ ذلك بالضرب بالسياط ، والتغريب عن الوطن في حق الأبقار ،  
والرّجم بالحجارة في حق الثيّب<sup>(٧)</sup>، وهذا نسخ للأسهل إلى الأكبر

(١) كما في قوله تعالى : {وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين}، آية رقم ١٨٤ من

سورة البقرة ، وقد سبق إيراد المسألة ومراجعتها ص ٧٩٢ من الرسالة .

(٢) آية رقم ١٨٥ من سورة البقرة .

(٣) انظر : ٧٨٦/٣ من العدة ، ٣٥٢/٢ من التمهيد .

(٤) قال تعالى : {وَاللّٰتِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوْنَ عَلَيْهِنَّ اَرْبَعَةً مِنْكُمْ، فَإِنْ

شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا} آية  
رقم ١٥ من سورة النساء .

(٥) قال تعالى : {وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمَا} آية رقم ١٦ من سورة النساء .

(٦) التهجين : مَنْ هَجَنَ يَهْجُنُ تَهْجِينًا ، وهو هُنَا : التعيير والتقبيح في الكلام .

انظر مادة (هَجَنَ) : ٢٢١٦/٦ من الصحاح ، ٢٤٣/٢ من المصباح المنير ، مادة  
(هَجَنَ) .

(٧) ودليله : حديث عبادة في الصحيحين وغيرهما: "البكر بالبكر جلد مائة وتغريب

عام، والثيّب بالثيّب جلد مائة والرّجم" . =

والأثقل (١)، وكذلك كان الصفح والإغضاء والعفو ، ثم نسخ ذلك بقتل  
المشركين (٢) كافة وقتالهم ، وهو أصعب وأشد (٣).

وأما من جهة الاستنباط (٤) : فإن النسخ قد يكون لأجل الأصلح ،  
وكم من [٢٣٥/ب] أصلح قد يكون بتكليف الأثقل والأشق ؟ ، وقد يكون  
بالمشيئة المطلقة ، وكم يقع بها الأثقل ؟ ، كما يقع عنها الأسهل (٥).

ومن ذلك : أنه إذا جاز أن يزيد في التكليف فيضم صوماً إلى صلاة ،  
وحجاً إلى صوم ، ويبتديء بتكليف عبادة بعد أن لم تكن .

ومعلوم أن الإسقاط رأساً وعدم الإيجاب كان بالإضافة إلى التكليف  
المبتدأ أسهل ، والواحدة من العبادات أسهل من الثانية والثالثة ، وقد جاز

= انظر : ١٣١٦/٣ من صحيح مسلم ، كتاب الحدود ، باب حد الزنا ، ٣١٣/٥ ، ٣١٧-  
٣٢١ من مسند أحمد ، مسند عبادة بن الصامت ، من سنن أبي داود ، كتاب الحدود ،  
باب في الرجم ، ٢١٠/٨ - ٢٢٣ من سنن البيهقي ، كتاب الحدود ، باب ما يستدل  
به على أن السبيل هو جلد الزانين .

وانظر ٥١/٤ من التلخيص الجبير ، باب حد الزنا .

(١) انظر : ٧٨٦/٣ من العدة ، ٣٥٢/٢ من التمهيد .

(٢) كان في أول الاسلام قد شرع الإمهال والعفو والإعراض كقوله تعالى : {خذ  
العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین} آية رقم ١٩٩ من سورة الأعراف ،  
وقوله تعالى : {فمهل الكافرين أمهلهم رويدا} آية رقم ١٧ من سورة الطارق ، ثم  
نسخ ذلك كله بآيات الأمر بالقتال كقوله : {فاقتلوا المشركين} آية رقم ٥ من  
سورة التوبة ، وقوله تعالى : {يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار}  
آية رقم ١٢٣ من سورة التوبة ، وغيرها .

(٣) انظر : ٣٥٢/٢ من التمهيد ، ٥٥٠/٣ من شرح الكوكب المنير .

(٤) بعد أن ذكر المؤلف الأدلة النقلية على جواز النسخ بالأثقل بدأ هنا بإيراد الأدلة  
العقلية والمستنبطة على جواز ذلك .

(٥) توضيحه : أن التكليف قد يأتي حسب المشيئة المطلقة ، وكثيراً ما يقع بها تكاليف  
ثقيلة ، كما أنه يقع عن طريق المشيئة تكاليف أسهل ، فهما سيان حسب المشيئة ،  
والله أعلم .

انظر في هذا الدليل : ص ٢٥٨ من التبصرة ، ٧٨٧/٣ من العدة .

ذلك ، فالرفع (١) للأسهل، وإيجاب الأصعب لا يزيد على إيجاب بعد عدم إيجاب،  
وتزايد عبادات على ما كان قبل الزيادة من العبادة الواحدة ، وهذه طريقة  
لانفصال عنها (٢).

ومن ذلك : أن الأثقل أكثر ثوابا ، وكما يجوز النسخ إلى الأسهل  
لطفاً بهم في دار الدنيا وتسهيلاً عليهم يجوز أن ينسخ إلى الأثقل ليضاعف  
لهم ثواب الآخرة .

والأغلب في التكليف : مصالحهم العائدة بدار الآخرة وثوابها ، ولهذا  
يبدؤ بتكليف الأسهل ويبدؤ بالصعب .

ومن ذلك : أن الله سبحانه يغيّر من حال المكلف، صحة إلى مرض ،  
وغنى إلى فقر ، وسعة إلى ضيق ، كما أنه يفعل بعكس ذلك ، فـ[يـ]وسّع (٣)  
بعد الضيق ، ويعافي بعد المرض .

وإذا جاز ذلك في بلاويه وامتحاناته ، كذلك في باب تعبّداته، والكل  
امتحان يتضمّن التكليف بالطاعة له والتسليم ، فلا فرق بينهما .

ولهذا ألزّمنا المنكرين للنسخ الجاعلين له بداءً تغيير أحوال  
الشخص (٤) من صحة إلى سقم ، وشيبة إلى هرم ، ووجود إلى عدم (٥).

(١) هذا جواب قوله : "إذا جاز ... " في أول الدليل .

(٢) انظر نحواً من هذا الدليل مختصراً : ص ٢٥٨ من التبصرة ، ٧٨٧/٣ من العدة .

(٣) في الأصل : "فوسع" والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٤) انظر ص ٧٧٢-٧٧٥ من الرسالة .

(٥) انظر في أدلة القائلين بجواز النسخ إلى الأثقل :

١/٣٨٥-٣٨٦ من المعتمد ، ١٨٧/٣ من كشف الأسرار ، ص ٣٠٨ من شرح تنقيح

الفصول ، ص ٢٥٨-٢٥٩ من التبصرة ، ٤٨٠/٣/١ وما بعدها من المحصول ،

٣/١٣٧ وما بعدها من الأحكام للآمدي ، ٧٨٦-٧٨٧ من العدة ، ٣٥٢/٢ من

التمهيد ، ٣/٥٥٠ من شرح الكوكب المنير ، ص ١٨٨ من إرشاد الفحول .

[شبهات المخالفين في جواز النسخ إلى الأثقل]

((فصل في شبهات المخالف))

[شبهاتهم السَّمْعِيَّة]

((فصل فيما تعلقوا به من السمع))

[منها] (١) [٢٣٦/أ] قوله تعالى : {يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ،  
وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا} (٢) ، فكأنه يقول إنما أردت بكم التخفيف لعلمي  
بأنني خلقتكم ضعفاء وهذا خبر لا يجوز أن يقع بخلاف خبره .

وفي نسخ الأخف إلى الأثقل ما يفيض إلى ذلك ، وما يفيض إلى غير  
الجائر على الله سبحانه باطل في نفسه (٣) .

وقوله تعالى : {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ} (٤) ،  
ورفع الأسهل وتكليف الأثقل : غاية العسر الذي نفاه الله عن نفسه (٥) ،

فكل مذهب أدى إلى مخالفة خير الباري : باطل مردود : {وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ  
عَلَيْهِمْ} (٦) .

وقوله [تعالى] : {رَبَّنَا [وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ  
عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا} (٧) ، والإِصْرُ : الثِّقْلُ (٨) ، فأخبر أنه يضع الإِصْرَ

(١) هذه إضافة ليم ترابط السياق .

(٢) آية رقم ٢٨ من سورة النساء .

(٣) انظر استدلالهم بالآية ٣٨٦/١ من المعتمد ، ٣٥٤/٢ من التمهيد .

(٤) آية رقم ١٨٥ من سورة البقرة .

(٥) انظر : ٣٨٦/١ من المعتمد ، ٣٥٣/٢ من التمهيد .

(٦) آية رقم ١٥٧ من سورة الأعراف .

(٧) آية رقم ٢٨٦ من سورة البقرة ، وفي الأصل : "ربنا لا تحمل" ، وصحة الآية بالواو ،  
كما أثبتته .

(٨) انظر تفسير الآية ٣٤٠/١ - ٣٤٣ من تفسير ابن كثير .

الذي حمّله الأمم قبلهم ، وكيف [يُزيل ماخفف] <sup>(١)</sup> به عنهم في شريعتهم بما يُثقل به عليهم <sup>(٢)</sup> .  
 وقوله تعالى : { مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا } <sup>(٣)</sup> ، ومعلوم أنه لم يُردّ بخير منها فضيلة <sup>(٤)</sup> ، لأن القرآن لا يتفاضل في نفسه ، لم يبق إلا أنه أراد بالخير : الأخفّ والأسهل <sup>(٥)</sup> .  
 وقوله في المصابرة <sup>(٦)</sup> بعد إيجابها على الواحد بعشرة : { الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا } <sup>(٧)</sup> ، وهذا تصريح بالنسخ للأصعب بالأخفّ الأسهل <sup>(٨)</sup> .

- (١) في الأصل : "يزيد ماخففت" والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .  
 (٢) أي : على أهل الاسلام .  
 (٣) آية رقم ١٠٦ من سورة البقرة .  
 (٤) سواء أكانت فضيلة في اللفظ أم في المعنى .  
 انظر : ٧٨٧/٣ من العدة ، ٣٥٢/٢ - ٣٥٣ من التمهيد .  
 وانظر ١٤٩/١ من تفسير ابن كثير .  
 (٥) أي : في العمل بالحكم . انظر : ٧٨٧/٣ من العدة ، ٣٥٣/٢ من التمهيد .  
 (٦) وهي الواردة في الآيتين ٦٥-٦٦ من سورة الأنفال .  
 وللنظر في تفسيرها يراجع ٣٢٤/٢ من تفسير ابن كثير .  
 (٧) آية رقم ٦٦ من سورة الأنفال .  
 (٨) انظر في شبههم :  
 ٣٨٥/١ - ٣٨٦ من المعتمد ، ١٨٨/٣ من كشف الأسرار ، ص ٣٠٩ من شرح تنقيح  
 الفصول ، ص ٢٥٩ من التبصرة ، ١٣٨/٣ من الأحكام ، ٧٨٧/٣ - ٧٨٨ من العدة  
 ٣٥٢/٢ - ٣٥٤ من التمهيد .

[الإجابة على شبه السمعية للمخالفين  
في جواز النسخ بالأثقل  
(فصل)]

في جمع الأجوبة عن هذه الآيات الكريمة :  
أما قوله تعالى : {يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ} فهو خبر من الله سبحانه ، لا خيك (١) فيه بتقبله بابتدائه بالتكليف الشاق ، فلا يؤثر فيه نسخه الأسهل بالشاق الأثقل ، ولا يعطي أيضاً إخباره بإرادته التخفيف عنا [الفور] (٢) بل يجوز أن يكون المراد به : تخفيفاً عنا أثقال الآخرة [٢٣٦/ب] بثواب أعمالنا الثقيلة على طاعنا في الدنيا ، أو تخفيفاً بالإضافة إلى المشاق التي كلفها من قبلنا (٣).

وما قبل هذا من الآية يشهد لما ذكرنا من قوله سبحانه : {وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا} (٤) ، والميل العظيم إلى مخالفة الشرع تخفيف في الحال لأثقال التكليف ، لكنه لما آل إلى العذاب الدائم ، وثواب النعيم قابله بقوله [سبحانه] : {يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ} بأثقال التكليف المفضية بكم إلى المنافع الدائمة (٥).

والعرب تسمي الشيء بعاقبته ، قال الله تعالى : {فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ} (٦) ، {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا} (٧)

(١) أي : لا تتردد ، ويكون في قلوبنا شيء عليه ، انظر مادة (حيك) ١٥٨٢/٤ من الصحاح.

(٢) أي : في الحال ، وفي الأصل : "الفوز" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٣) والمراد أن الآية لا تنافي النسخ بالأثقل ؛ لجواز أن يراد : التخفيف في الآخرة بالثواب على النسخ بالأثقل ، أو يريد : التخفيف بالنظر إلى الأثقل الذي كلف به من قبلنا ، والله أعلم .

(٤) آية رقم ٢٧ من سورة النساء .

(٥) المراد : أنه كلفهم بالأثقل في الدنيا ليخفف عنهم عذاب الآخرة ، ولتحقق لهم المنافع الدائمة المتحققة في ثواب الآخرة .

(٦) آية رقم ١٧٥ من سورة البقرة .

(٧) آية رقم ٨ من سورة القصص .

مع إخباره عنهم بقوله [سبحانه] : {لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا} (١).  
وتقول :

لِدُّوا لِلْمُوتِ وَأَبْنُوا لِلْخَرَابِ (٢) ،  
{إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا} (٣) ، فسمى الشيء بعاقبته ، مضرّةً  
كانت أو منفعة .

والذي يوضح [هذا] (٤) أن هذه الآية (٥) لا تمنع أثقال تكاليفه المبتدأة ،  
وبلاويه في الأموال والأبدان ، والدواهي الثقيلة على الطباع ، وغير ذلك مما  
[لا] (٦) يسوغ لمسلم أن يقول : إنه يخرج قوله [تعالى] : {يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ  
يُخَفِّفَ عَنْكُمْ} عن الصدق ، بل الواجب تأويل ذلك على ما يوجب تخفيفاً  
لا بد أن يقع ، إما الآن ، أو في الثاني (٧) ، فليس تختص مناقضة الخير بنفي  
التخفيف في النسخ خاصة ، بل بكل تشييل (٨) ، فكل ما تدفع به عن الآية

(١) آية رقم ٩ من سورة القصص .

(٢) هذا صدر بيت من الشعر ، وعجزه : "فكلكم يصير إلى تباب" ، وفي رواية : "إلى  
ذهاب" ، وهو من الشواهد الشعرية ، انظر ص ٣٥٦ من كتاب "أوضح المسالك" ،  
ولم يعزه لأحد ، وورد في معناه أبيات لابن الزبعرى ، منها :

فللموت ماتلد الوالدة

فإن يكن الموت أفناهم

ونسبها أبو الفرج الأصفهاني إلى أبي العتاهية ، انظر ١٥٥/٣ من الأغاني .

(٣) آية رقم ١٠ من سورة النساء .

(٤) هذه إضافة ليستقيم السياق ، واسم لاشارة يعود إلى أن التخفيف قد يكون بالنظر  
إلى العاقبة في الآخرة ، وإن كان ثقيلًا في الدنيا .

(٥) وهي قوله تعالى : {يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ} .

(٦) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٧) أي : في الحال الثاني ، وهو ما يكون في الآخرة ، والمراد : أنه إذا وقع التكليف  
بالأثقل فلا يجوز أن نتردد في صدق الآية ، بل يجب تفسيرها بما يتفق مع التكليف  
بالأثقل ، وذلك بالنظر إلى التخفيف في العاقبة ، والله أعلم .

(٨) المراد : أن آية : {يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ} لا يعترض عليها بالتكليف بالأثقل فقط ،  
بل يعترض عليها بكل تشييل في الدنيا مما يكلف على الإنسان في الدنيا ، كالمصائب  
والابتلاءات ، ونحوها ، والله أعلم .



المناقضة مع تجويزك التثقيل بتكليف مبتدأ هو الذي يدفع المناقضة عنها بالنسخ للأسهل بالأثقل ، والذي يجمع به بين ثقل التكليف المبتدأ وبين خبره بإرادة التخفيف عنا ، هو : أن كل مكروه عاد إلى غاية محبوبة حسن أن يسمي المريد لذلك المكروه [٢٣٧/أ] مريداً للمحسوب .

ولهذا يحسن أن يقول الأب الحذب<sup>(١)</sup> والطبيب الناصح ، وقد جعل إيلام الولد بالأدب ، والمنع من كل شهوة تفضي إلى مضرّة ، وعجل العلاج بالأدوية المرّة ، وفتح العروق بالحديد ، وإراقة الدماء ، والمنع من الشهوات من الأشربة والأغذية : إنما أريد أو أردت بك التخفيف عنك ، والنفع لك ، وتكميل اللذة ، ويشير بذلك القول إلى صلاح العاقبة ، مع كونه مريداً لعاجل المضرّة والبغضة والألم .

فبان أنه ليس بين الخبر في الآية وبين نسخ الأسهل بالأثقل اختلاف ولا تناقض<sup>(٢)</sup>.

على أنه قد يصحّ نسخ الخبر على هذا الوجه ، وذلك : أنه لو قال في حال : إن الصلاة واجبة عليكم ، ثم قال بعد وقت : الصلاة ليست واجبة ، أمكن النسخ بالثاني للأول ، ولا يكون الخبر كذباً ، لأنه أخبر في الأول بأنها واجبة لا يجابه لها ، وأخبر في الوقت الثاني بأنها ليست واجبة ، لأنه أسقطها ، ويصير الوقتان في اختلافهما الصلاة : كالعبادتين المتغيرتين .

كذلك قوله [تعالى] : {يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ} <sup>(٣)</sup> : يجوز أن يكون المراد به : إخباراً عن حال كان مريداً للتخفيف فيها ، إذ كان الأصلح التخفيف ، ويكون في حالة أخرى يريد الأثقل من التكليف ، لكونه الأصلح ، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

(١) أي : المشفق العطوف الحاني ، انظر مادة (حذب) ١٠٨/١ من الصحاح .

(٢) انظر : ٣٨٦/١ من المعتمد ، ٣٥٤/٢ من التمهيد .

(٣) آية رقم ٢٨ من سورة النساء .

(٤) انظر في حكم نسخ الخبر : ٣٨٧/١ من المعتمد ، ٥٩/٢ من أصول السرخسي ،

١٦٣/٣ من كشف الأسرار ، ٧٥/٢ من فواتح الرحموت ، ص ٣٠٩ من شرح =

وأما قوله : {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ} <sup>(١)</sup> فإنه الخبر الراجع إلى تجويز تأخير الصوم لأجل السفر والمرض ، وهو اليسر المشار إليه ، والعسر المنهي عنه : تكليف الصوم فيهما <sup>(٢)</sup> ، ولا يجوز أن يكون [٢٣٧/ب] المراد به : اليسر العاجل من طريق العموم ، ولانفي العسر العاجل على العموم ؛ لأن التكاليف مختلفة بين شاقّ ثقيل ، وسهل خفيف ، وأحوال المكلف في الدنيا مترددة بين يسر وعسر فيما يعود إلى الرزق ، وأحوال الحي بين صحة ومرض ، وغنى وفقير .

والتكليف المبتدأ الذي يجيزون نسخه إلى الأسهل قد كان قبل نسخه مراداً لله بالإجماع ، فُعلم أنه ليس إرادته لليسر عامة جميع أحوال المكلف ، ولانفي إرادته للعسر عامة جميع أحوال المكلف ، فكل دليل خصّ به ذلك في التكليف المبتدأ <sup>(٣)</sup> .

والمسوخ بالأخف : هو الذي يخص به إرادته لنسخ الأسهل الأخف إلى الأصعب الأثقل <sup>(٤)</sup> .

على أنا إن جملناه على عموميه على الوجه الذي ذكرناه في قوله [تعالى] : {يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ} ، وهو : أنه أراد تخفيفاً في العاقبة وتسهيلاً يعقب أثقال التكليف كان حملاً صحيحاً بدلائلنا التي ذكرناها <sup>(٥)</sup> .  
وأما قوله : {وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ} <sup>(٦)</sup> فإنه سبحانه قد خفف من وجهه كان قد صعبه على الأمم قبلنا ، وسهل ما كان شديداً ، ولأنه خبر قد

= تنقيح الفصول ، ٤٨٦/٣/١٢ من المحصول ، ٨٦/٢ من جمع الجوامع بحاشية البناني ، ٩٨/٤ من البحر المحيط ، ٨٢٥/٣ من العدة ، ص ١٩٦ من المسودة ، ٥٤٣/٣ من شرح الكوكب المنير .

- (١) آية رقم ١٨٥ من سورة البقرة .
- (٢) انظر ٢١٧/١ من تفسير ابن كثير .
- (٣) انظر في الجواب : ٣٨٦/١ من المعتمد ، ٧٨٨/٣ من العدة ، ٣٥٣/٢ من التمهيد .
- (٤) وخلاصة هذا الجواب : أن الله يريد بنا اليسر في حال دون حال ، والجواب الأول أولى ، لأن ظاهر الآية العموم .
- (٥) انظر ص ٨٠٣ ، ٨٠٤ من الرسالة .
- (٦) آية رقم ١٥٧ من سورة الأعراف .

فأخبر [به] <sup>(١)</sup> وهو : وضع الاصر عنهم والثقل الذى كان على من قبلهم من الأمم <sup>(٢)</sup>.

وأما قوله [تعالى] : {مانسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها} <sup>(٣)</sup>، [ف]ليس <sup>(٤)</sup> فيه تصريح ماثقل و[ما] <sup>(٥)</sup> خف ، لكن الخير قد يكون بمعنى أكثر ثوابا ، ويحتمل أصلح <sup>(٦)</sup>.

ولهذا يحسن أن يقال : الفرض خير لك من النفل ، وإن كان النفل أسهل ، والفرض أشق <sup>(٧)</sup>، قال [٢٣٨/أ] النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها : {ثوابك على قدر نصبك} <sup>(٨)</sup>.

وقال الله سبحانه : {ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله} <sup>(٩)</sup> الى قوله : {الا كتب لهم به عمل صالح} <sup>(١٠)</sup>، فالخير والفضل فى أمر الدين يرجع الى الأكثر ثوابا ، وفى أمر الدنيا : يرجع الى الأصلح والأأنفع ، وليس يختص الأسهل <sup>(١١)</sup>.

ولهذا يحسن بالطبيب أن يقول للمريض : الجوع والعطش أصلح لك وخير لك من الشبع والرى .

(١) هذه اضافة ليستقيم السياق .

(٢) انظر تفسير الآية ٢٥٤/٢ من تفسير ابن كثير .

(٣) آية رقم ١٠٦ من سورة البقرة .

(٤) اضافة الفاء هنا جاء تشيا مع قواعد اللغة لأن الفاء تدخل على جواب أما .

(٥) فى الأصل "ماثقل وأخف" والصواب المتمشى مع صحة السياق ما أثبتته .

(٦) انظر : ٣٨٦/١ من المعتمد ، ٧٨٧/٣ من العدة ، ٣٥٣/٢ من التمهيد .

(٧) انظر ٧٨٧/٣ من العدة .

(٨) سبق تخريجه ص ٥٨٤ من الرسالة .

(٩) آية رقم ١٢٠ من سورة التوبة .

(١٠) انظر تفسير الآية ٤٠٠/٢ من تفسير ابن كثير .

(١١) انظر ٧٨٧/٣-٧٨٨ من العدة .

وأما قوله [تعالى] : {الآن خفف الله عنكم} (١) فنحن قائلون بها ،  
وأنه ينسخ إلى الأسهل والأخف ، وليس فيها منع من النسخ إلى الأصعب  
والأشق (٢) .

(١) آية رقم ٦٦ من سورة الأنفال .

(٢) انظر ص ٢٥٩ من التبصرة .

وللنظر في الإجابة عن شبههم يراجع :

٣٨٥/١-٣٨٦ من المعتمد ، ص ٢٥٩ من التبصرة ، ٧٨٧/٣-٧٨٨ من العدة ،

٣٥٣/٢-٣٥٤ من التمهيد .

[الشبه المستنبطة والعقلية للمانعين من النسخ بالأثقل  
والاجابة عنها  
(فصل))

فيما تعلقوا به من الاستنباط وأدلة العقل :  
قالوا :

النسخ انما يقصد به : الأصلح والأأنفع ، والأقرب الى حصول الطاعة  
من خلقه والاستجابة ، وذلك انما يحصل اذا نقلهم الى الأخف ، ومن  
الأصعب الى الأسهل .

وأما نقله لهم من الأسهل الى الأثقل فانما يكون اضاراً ، ثم تنفيرا  
لهم عن الاستجابة ، فيعود بضد ماوضع له النسخ ، لأنهم بالاستجابة  
يستضرون بالكلفة الصعبة ، وبالمخالفة والنفور عن ذلك يستضرون  
بالمؤاخذة<sup>(١)</sup> ، فلم يكن للنسخ على هذا الوصف [وجه]<sup>(٢)</sup> في الحكمة ،  
ولامضاهاة للوجه الشرعى ، ولهذا قال [تعالى] : {فبما رحمة من الله لنت  
لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك} <sup>(٣)</sup> .

فاذا ألان أخلاق النبي [صلى الله عليه وسلم] لئلا ينفروا عنه وجب  
ألا يثقل التكليف بنسخ الأسهل<sup>(٤)</sup> الى الأصعب الأشق .

وأصل النسخ انما كان لأن [٢٣٨/ب] الملل يعتريهم ، وأن الأزمان  
تختلف في الأصلح ، فلكل وقت حكم وحال ، غير الوقت الآخر<sup>(٥)</sup> .  
فيقال :

ان المراعى في النسخ ، هو : المراعى في أصل التكليف ، والتكليف في  
وضعه على الكلفة ومراغمة النفس والهوى والشهوة ، والترك هو الأسهل ،

(١) انظر : ٧٨٦-٧٨٧/٣ من العدة ، ٣٥٤/٢ من التمهيد .

(٢) في الأصل "وجها" والصواب ماأثبتته .

(٣) آية رقم ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٤) في الأصل "بالنسخ الأسهل" والمتمشى مع صحة السياق ماأثبتته .

(٥) انظر الشبهة مختصرة : ٧٨٧/٣ من العدة ، ٣٥٤/٢ من التمهيد .

والتخلية هي التي النفوس إليها أميل ، ثم ابتداء التكليف كان بالإضافة إلى الإطلاق، والتخلية أشق وأصعب .

فإذا جاز أن ينقل من تخلية وإطلاق إلى تقييد ، ومن بطالة وراحة إلى عمل وتعب ، مراعاة لما يؤول إليه من دفع المجازاة والمقابلة بالشواب ، وهو النفع الدائم والعيش السالم ، فما المانع من نقلهم من تخفيف إلى تثقيل لتحصيل زيادة ثواب ونفع آجل ، وإن كان تضمن ثقلاً عاجلاً ؟

على أن هذا باطل بأفعاله سبحانه بالنقل من الصحة إلى السقم ، والشبيبة إلى الهرم ، والجد (١) إلى العدم ، والغنى إلى الفقر ، وفقد الحواس المستعان بها على مصالح الدين والدنيا ، [وفقد] (٢) الأعضاء والقوى التي هي أدوات مصالح الدين والدنيا .

هذه كلها بلاوي ، العافية أحب إلى المكلف منها ، ومع ذلك فإن الله ابتلاه بها ، وما كان ذلك إلا لمصالح جمّة ، وتحصيل الأعواض الموفية على الضرر بها (٣) ، وحبس النفس بها عن التشرّد (٤) ، وتذكيراً بالنعمة ، وردعاً عن ارتكاب المعصية ، والمبتلى بها بعد الراحة ، والسلامة منها هو المبتلى بالأثقل من التكاليف بعد الأسهل منها ، ولا عذر للمخالف في ذلك إلا ما يعلم في مطاوي تلك البلاوي من المصالح ، كذلك الأثقل في باب التكاليف (٥) بعد الأخف [٢٣٩/أ] [والأسهل] (٦) .

(١) أي : الوجود .

(٢) في الأصل : "ومد" ، والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٣) أي : تحصيل عوض الابتلاء ثواباً وأجرأ مما يوفي على الضرر ، ويفوقه أضعافاً كثيرة .

(٤) أي : عن الشرود عن الطاعة والانغماس في المعصية ، والمراد : أن من مصالح التكليف بالأثقل : حبس النفس عن الشهوات ، وكبح جماحها عن أن تشرّد عن طاعة بارئها .

وفي اللغة : شَرَدَ البعير شُروداً ، من باب : قَعَدَ : إذا نفر وهرب .

انظر مادة (شَرَدَ) ٤٩٤/٢ من الصحاح ، ١١٧/٢ من المصباح المنير .

(٥) انظر في الجواب عن هذه الشبهة مختصراً :

٧٨٧-٧٨٨ من العدة ، ٣٥٤/٢ من التمهيد .

(٦) في الأصل : "الأفضل" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

## [جواز النسخ إلى غير بدل ، والأدلة عليه] (فصل))

ويجوز نسخ العبادة إلى غير بدل<sup>(١)</sup>، خلافاً لبعض الأصوليين؛ لا يجوز إلا إلى بدل<sup>(٢)</sup>.

لنا : أنه إن كان التكليف بحسب الأصلح فقد يكون الأصلح في الإسقاط كما يكون في التخفيف ، وكما يكون [في]<sup>(٣)</sup> إسقاط البعض ، وكما يكون في النقل إلى بدل هو دون الأصل ، وإن كان بحسب المشيئة ، فقد يكون الله سبحانه مريداً لرفع العبادة رأساً ، كما يكون مريداً لرفع البعض .

وأيضاً : فإنه حقّ الله [تعالى] وكل مستحقّ لحقّ كان له إسقاطه ، كحقوق الآدميين يملك إسقاط حقه عن غريمه ، وخدمة عبده إلى غير شيء ، بل يُبطله ويعطله عن الاستخدام ، وله أن يسقط حقه من خدمة إلى غيرها

(١) وهو قول الجمهور ، انظر : ٣٨٤/١ من المعتمد ، ٦٩/٢ من فواتح الرحموت ، ٣٠٨ من شرح تنقيح الفصول ، ١٩٣/٢ من شرح العُضد على ابن الحاجب ، ١٣١٣/٢ من البرهان ، ١١٩/١ من المستصفى ، ٤٧٩/٣/١ من المحصول ، ١٣٥/٣ من الأحكام ، ٩٣/٤ من البحر المحيط ، ٧٨٣/٣ من العدة ، ٣٥١/٢ من التمهيد ، ٨٢ من الروضة ، ص ١٩٨ من المسودة ، ٥٤٥/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٨٧ من إرشاد الفحول .

(٢) هكذا ذكر كثير من الأصوليين ولم يسموهم ، ونسبه بعضهم إلى : المعتزلة وبعض الظاهرية ، وفرّق بعضهم بين الجواز والوقوع . انظر : ٣٨٤/١ من المعتمد ، ٦٩/٢ من فواتح الرحموت ، ص ٣٠٨ من شرح تنقيح الفصول ، ٤٧٩/٣/١ من المحصول ، ١٣٥/٣ من الأحكام ، ٩٣/٤-٩٤ من البحر المحيط ، ٣٥١/٢ من التمهيد ، ص ٨٢ من الروضة ، ٥٤٥/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٨٧ من إرشاد الفحول .

(٣) هذه إضافة ليستقيم السياق، ويدل عليه ما قبله وما بعده .

أو بعضها . واسقاط دينه الى بعضه ، واسقاط كله ، والعفو عن الحد الى  
مادونه (١).

---

(١) انظر في الأدلة على جواز النسخ الى غير بدل :  
٣٨٤/١-٣٨٥ من المعتمد ، ٦٩/٢-٧٠ من فواتح الرحموت ، ١٩٣/٢ من شرح  
العضد على ابن الحاجب ، ١١٩/١ من المستصفى ، ١٣٥/٣ من الأحكام ، ٨٧/٢  
من جمع الجوامع بشرح المحلى ، ٧٨٣/٣ من العدة ، ٣٥١/٢ من التمهيد ،  
ص ٨٢ من الروضة ، ٥٤٦/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٨٧ من ارشاد الفحول .



## [الفرق بين النسخ والبداء] ((فصل))

في الفرق بين النسخ والبداء :  
فالبداء الذي لا يجوز على الله سبحانه : هو العلم بالشئ بعد أن لم يكن به عالماً (١).

ومنه قول القائل : بدت لي القافلة ، وبدا لي سور المدينة ، اذا لاح بعد خفائه لبعده عنه ، أو حائل حال بينه وبينه ، من ظلمة ، أو جبل ، فهذا في حاسة النظر .

وفي العلم تقول : بدا لي [ألا] (٢) أكرم فلانا لما بان من خلة فيه ، أو خلق أوجب لك اسقاط كرامته (٣).

وانما لم يجز هذا على الله سبحانه : لما ثبت من وجوب كونه عالماً بكل معلوم ، واستحال عليه تجدد كونه عالماً بشئ لم يك به عالماً .

وأما النسخ : فاببدال الحكم بغيره ، أو رفعه الى غير بدل ، أو رفعه الى ما هو أخف منه ، أو مثله أو أثقل (٤) ، لأنه تجدد [ب/٢٣٩] له علم به ، أو ارادة له لم تكن ، لكن علم وأراد شريعة [ل] مدة (٥) أخفاها عن المكلفين بنطق لاتلوح منه المدة ، ثم كشف عن علمه و ارادته رفع ذلك الحكم ، بعد مضي المدة التي كانت المصلحة أو المشيئة المطلقة موجبة لها فيها (٦).

(١) انظر : ٣٦٨/١ من المعتمد ، ص ٢٥٣ من التبصرة ، ١٣٠١/٢ من البرهان ، ١٠٩/٣ من الاحكام ، ٧٠/٤ من البحر المحيط ، ٨٨/٢ من البناني على جمع الجوامع ، ٧٧٤/٣ من العدة ، ٣٣٨/٢ من التمهيد ، ٢٨٢/١ من سواد الناظر ، ٥٣٦/٣ من شرح الكوكب المنير .

(٢) هذه اضافة تقتضيها صحة السياق ، وفي الأصل "أن أكرم" وهو غير متمش مع صحة السياق .

(٣) انظر في معنى البداء في اللغة مادة (بدا) ٢٢٧٨/٦ من الصحاح للجوهري .

(٤) انظر ص ٧٩٥ من الرسالة .

(٥) في الأصل "بده" والصواب ما أثبتته .

(٦) أي : أن المصلحة أو المشيئة موجبة للشريعة في المدة التي أرادها الله سبحانه .

ثم إنه صارت حال المكلف تقتضي الرفع لذلك الحكم فيما بعدها ،  
 فحال المكلف تغيرت ، وعلم الله وإرادته لم يتغير .  
 على أن الأمر على مذهبنا قد ينفك عن الإرادة ، لأنه لا يقتضي  
 الإرادة (١) .  
 وإذا ثبت ذلك : بطل تخليط اليهود وغيرهم (٢) النسخ بالبداء (٣) .

(١) خلافاً للمعتزلة ، انظر في تفصيل القول في هذه المسألة :

٤٣/١ من المعتمد ، ٣٤١/١ من تيسير التحرير ، ٣٧١/١ من فواتح الرحموت ،  
 ص ١٣٨ من شرح تنقيح الفصول ، ٨١/٣ من الموافقات للشاطبي ، ص ١٨ من  
 التبصرة ، ٢٠٤/١ من البرهان ، ٤١٥/١ من المستصفى ، ٢٤/٢/١ من المحصول ،  
 ٣٤٢/٢ من البحر المحيط ، ٣٩٦/٢ من العدة ، ١٣٩/١ من التمهيد ، ص ١٩٢ من  
 الروضة ، ص ٥٤ من المسودة ، ١٥/٣ من شرح الكوكب المنير ، ص ٩٧ من  
 المختصر لابن اللحام .

وانظر قول المصنف في ٢١٣/١ وما بعدها من الواضح ، وهو الجزء الذي حققه د.  
 عطاء الله فيض الله .

(٢) كالرافضة ، وقد سبق التعليق عليه ص ٧٤٦ من الرسالة .

(٣) انظر في الفرق بين النسخ والبداء كلاً من :

٣٦٨/١ من المعتمد ، ص ٢٥٣ من التبصرة ، ١٣٠١/٢ من البرهان ، ١٠٩/٣ من  
 الأحكام ، ٧٠/٤ من البحر المحيط ، ٨٨/٢ من حاشية البناني على جمع الجوامع ،  
 ٧٧٤/٣ من العدة ، ٣٣٨/٢ من التمهيد ، ٢٨٢/١ من سواد الناظر ، ٥٣٦/٣  
 من شرح الكوكب المنير .

## [الفرق بين التخصيص والنسخ] (فصل)

فأما الفرق بين التخصيص والنسخ فيما يفترقان فيه ، والجمع بينهما فيما يجتمعان فيه .

فالتخصيص : هو الدليل الكاشف [عن<sup>(١)</sup>] أن المراد بالصيغة المستغرقة للجنس لفظاً وظاهراً : بعض ذلك الجنس ، دون جميعه ، معنىً وباطناً ، وأنه لم يُرد اللفظ بها الاستغراق<sup>(٢)</sup> ، ولا فرق بين أن تكون الدلالة قرينة مضافة ، أو دلالة متأخرة عن الصيغة ، مثل قوله تعالى : { [ف] اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ }<sup>(٣)</sup> فيقتضي ظاهرها استغراقهم بالقتل ، فإذا جاءت دلالة تقتضي عصمة أهل الكتاب منهم بإعطاء الجزية ، والتزام العهد تبيناً أنه لم يُرد الاستغراق<sup>(٤)</sup>.

ولا يصح هذا القليل ، أعني : تخصيص العموم في أمر واحد بمأمور واحد.

والنسخ يكون نسخاً لحكم الأمر الواحد ، بمأمور واحد ، بفعل واحد ، ينسخ بعد فرضه ، ولا يصح دخول التخصيص فيه<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل غير واضحة تماماً ، وأقرب شيء لها يتمشى مع السياق ما أثبتته .

(٢) انظر في تعريف التخصيص كلاً من :

٢٣٣/١ من المعتمد ، ٣٠٦/١ من كشف الأسرار ، ١٠٠/١ من فواتح الرحموت ، ص ٥١ من شرح تنقيح الفصول ، ١٢٩/١ من العضد على ابن الحاجب ، ص ٤٤ من الحدود للباجي ، ٤٠٠/١ من البرهان ، ٧/٣/١ من المحصول ، ٢٨١/٢ من الإحكام ، ١٥٥/١ من العدة ، ٧١/٢ من التمهيد ، ٢٦٧/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٤٢ من إرشاد الفحول .

(٣) آية رقم ٥ من سورة التوبة ، وأثبت الفاء تشبيهاً مع ما في المصحف .

(٤) سبق ذلك عند كلام المصنف في العموم ، وحمل صيغته على الاستغراق والشمول ، انظر ص ١٤ وما بعدها من الرسالة .

(٥) انظر ص ٧٢ من الروضة ، ١٩٧/١ من نزهة خاطر العاطر .

ومن الفرق بينهما : أن التخصيص يُخرج من الخطاب ما لم يُرد به ،  
والنسخ : يرفع ما أريد إثبات حكمه (١).  
ولا يقع النسخ أبداً إلا متراخياً عن المنسوخ ، كما بيناه من قبل (٢).  
والتخصيص قد [يـ] (٣) صح اتصاله بالمخصوص / ويصح تراخيه  
عنه (٤).

(فإن قيل :

إذا اتصل بالمخصوص استحالة الاستثناء وخرج عن كونه  
تخصيصاً) (٥).

ومن الفرق بينهما : أن النسخ لا يكون أبداً إلا بخطاب وقولٍ من جهة  
الشارع ، والتخصيص قد يكون بالخطاب وبدلالة العقل (٦).  
ومن الفرق بينهما : أن التخصيص لا ينفي دلالة اللفظ المخصوص على  
ما بقي تحته إن كان حقيقة أو مجازاً ، على اختلاف القائلين بالعموم (٧) في ذلك.

- (١) انظر : ٢٣٤/١-٢٣٥ من المعتمد ، ٧٨٠/٣ من العدة ، ص ٧٣ من الروضة .
- (٢) انظر ص ٣١٥ من الجزء الذي حققه الأخ د. موسى القرني .
- (٣) في الأصل : "صح" بالفوقية ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٤) انظر : ٢٣٤/١-٢٣٥ من المعتمد ، ٧٧٩/٣ من العدة ، ٧٧٩/٣ من التمهيد ،  
ص ٧٢ من الروضة .
- (٥) العبارة هنا ناقصة ، ففيها اعتراض ينقصه الجواب ، وقد تكون سبق قلم من الناسخ ،  
لا سيما وهي مكتوبة في هامش المخطوط .
- (٦) انظر : ٧٧٩/٣-٧٨٠ من العدة ، ص ٧٣ من الروضة ، ١٩٧/١-١٩٨ من شرح  
الروضة لابن بدران .
- (٧) اختلف القائلون بالعموم بعد التخصيص هل هو حقيقة في الباقي أو مجاز؟ انظر في  
ذلك :

١٤٤/١ من أصول السرخسي ، ٣٠٧/١ من كشف الأسرار ، ص ٢٢٦ من شرح  
تنقيح الفصول ، ١٠٦/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ص ١٢٢ من التبصرة ،  
٤١٠/١ من البرهان ، ٢٢٧/٢ من الإحكام ، ٥٣٣/٢ من العدة ، ١٣٨/٢ من  
التمهيد ، ص ٢٣٩ من الروضة ، ص ١١٦ من المسودة ، ١٦٠/٣ من شرح الكوكب  
ص ١٣٥ من إرشاد الفحول .

وأما النسخ : فإنه يُبطل دلالة المنسوخ حتى لا يُمكن (١) ، مع ورود الناسخ أن يكون دليلاً على ما يدلّ عليه (٢) من ثبوت الحكم في تلك الأزمان المستقبلّة .

وهذا الفرق موجب أن يكون الناسخ رافعاً لما ثبت من حكم اللفظ المتقدّم ، و [أما] (٣) التخصيص : فيبين أن الحكم ماثبت (٤) في المخصوص (٥) . ومما يفترقان أيضاً فيه : أن تخصيص العام يكون بخبر الواحد والقياس ، والاستدلال غير القياس من طرق الاجتهاد وإن كان تخصيصاً لأصل يوجب العلم ، ويقطع العذر . والنسخ لأصل هذا سبيله لا يكون بقياس وخبر واحد ، بل لا يصح إلا بنص (٦) .

والذي يتفقان فيه : أن النسخ يتبين به مقدار زمان الحكم ، وإخراجه عما غلب على الظنّ من تأبيده . والتخصيص : يبين مقدار الأعيان والأحوال والصفات ، وما ينتظمه بلفظ الشمول ، فإن المراد به بعض تلك الأعيان والأحوال (٧) .

(١) المراد : حتى لا يُمكن أن يكون المنسوخ دليلاً ... الخ .

(٢) أي : الناسخ .

(٣) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٤) أي : هو ماثبت ، أو الذي ثبت في المخصوص ، فتكون "ما" موصولة .

(٥) انظر : ٧٨٠/٣ من العدة ، ص ٧٣ من الروضة ، ١٩٨/١ من شرح الروضة .

(٦) انظر : ٧٨٠-٧٧٩/٣ من العدة ، ص ٧٣-٧٢ من الروضة ، ١٩٨-١٩٧/١ من

شرح الروضة .

(٧) توضيحه : أن النسخ استخراج أزمان ، والتخصيص : إخراج أعيان أو أحوال ،

فهما متفقان في أن كلاهما إخراج وبيان .

وللنظر في الفرق بين النسخ والتخصيص يراجع : ٢٣٤-٢٣٥/١ من المعتمد ،

ص ٢٣٠ من شرح تنقيح الفصول ، ١١١-١١٠/١ من المستصفى ، ١١٣/٣ من

الإحكام للآمدي ، ٧٧٩/٣ من العدة ، ٧١/٢ من التمهيد ، ص ٧٢ من الروضة ،

١٩٨-١٩٧/١ من شرح الروضة ، ص ١٤٣-١٤٢ من إرشاد الفحول ، ص ٦٩-٦٨

من مذكرة الشنقيطي على الروضة .

## [حكم دخول النسخ الأخبار] (فصل)

في ما يجوز نسخه من الأخبار وما لا يجوز :  
اختلف الناس في ذلك :

فقال أكثر الأصوليين والفقهاء<sup>(١)</sup> : محال دخول النسخ على الخبر ، ولا فرق بين خبر الله تعالى وخبر الآدمي .  
وقال قوم<sup>(٢)</sup> : يجوز دخول [٢٤٠/ب] النسخ على الخبر ، كما يجوز على الأمر والنهي والإباحة .

واختار أبو بكر بن الباقلاني<sup>(٣)</sup> : المنع من دخول النسخ على خبر الله عز وجل ، وما يخبر به الرسول [صلى الله عليه وسلم] عنه أيضا ، قال : "فأما ما أمرنا بالأخبار عنه في حال ، فيجوز أن ينسخه بأن ينهانا عن الخبر عنه"<sup>(٤)</sup> .

وهذا عندي من قول أبي بكر يعطي : أن النسخ : [إخبار عن]<sup>(٥)</sup> الحكم ؛ لأنه إذا أمرنا بالخبر عن شيء ، فذاك أمر ، والأمر بالأخبار حكم من الله [تعالى] .

(١) انظر : ٣٨٧/١ من المعتمد ، ١٦٣/٣ من كشف الأسرار ، ٧٥/٢ من فواتح الرحموت ، ص ٣٠٩ من شرح تنقيح الفصول ، ٤٨٦/٣/١ من المحصول ، ١٤٤/٣ من الإحكام ، ٩٩/٤ من البحر المحيط ، ٨٢٥/٣ من العدة ، ص ١٩٦ من المسودة ، ٥٤٣/٣ من شرح الكوكب المنير ، ص ١٨٨ من إرشاد الفحول .

(٢) منهم : أبو عبد الله وأبو الحسين البصريان ، والقاضي عبد الجبار ، والإمام الرازي والآمدي وأبو يعلى والشيخ تقي الدين ابن تيمية والشوكاني وغيرهم . انظر : ٣٨٧/١ من المعتمد ، ٤٨٦/٣/١ من المحصول ، ١٤٤/٣ من الإحكام ، ٩٩/٤ من البحر المحيط ، ٥٤٤/٣ من شرح الكوكب ، ٨٢٥/٣ من العدة ، ص ١٩٧ من المسودة ، ص ١٨٨ من إرشاد الفحول .

(٣) انظر مذهبه في ٩٩/٤ من البحر المحيط .

(٤) انظر ٩٩/٤ من البحر المحيط .

(٥) في الأصل هكذا : "أجازة على الحكم" ولعله تصحيف ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

فكأنه عاد يقول : الخير لا يجوز نسخه ، والحكم يجوز نسخه (١) ، فلا يكون هذا تقسيماً للخير ، لأن الأمر بالخير ليس بخير ، وللأمر أن يأمر بالخير ، وله أن ينهي عن الإخبار بذلك الخير ، ولا يكون ذلك نسخاً للخير ، لكن [ل] الأمر (٢) به (٣) ، فيصير النهي عنه صرفاً [إلى] (٤) الكتم لذلك المخبر به والطبي له بعد الأمر بنشره .

فإخبارنا عن الأشياء بمثابة سائر أفعالنا ، والخبر من الله سبحانه يجب حصوله ووجوده ، فلا يجوز رفعه ؛ لأن خبره : كلامه ، وكلامه : صفة . فعلى هذا الأصل : لا يجوز رفع ما أخبر به ، وماعاد إلينا (٥) بالنطق بالخير يدل عليه الأمر والنهي ، لأنه فعل لنا (٦) ، ويحسن تكليفنا ، تارة بأن [نؤمر به] (٧) ، وتارة بأن ننهي عنه .

وعندي : [أنه] (٨) يجوز أن يقع الخبر من الله سبحانه مطلقاً (٩) ،

(١) وهذا تأكيد من المصنف على أن القاضي الباقلاني رحمه الله يرى : التفصيل ، فإن كان الخبر على سبيل الأمر جاز نسخه أمراً كان أو نهياً ، وإن كان على سبيل الإخبار الصرف ، كأخبار الماضي لا على سبيل الأمر : فلا يجوز نسخه ، لأنه يُفضي إلى الكذب .

انظر في القول بالتفصيل : ٧٥/٢ من فواتح الرحموت ، ١٤٤/٣ من الإحكام ، ٨٢٥/٣ من العدة ، ص ١٩٧ من المسودة ، ٥٤٥/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٨٩ من إرشاد الفحول .

(٢) في الأصل : "من" ، والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٣) وعلى ذلك : فالخبر عن غير الله ورسوله ، هو من الله ورسوله أمر بالإخبار لاخير ، فيجوز رفعه ؛ لأنه حكم .

(٤) في الأصل : "من" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته ، ويجوز أن تعدل العبارة هكذا : "فيصير النهي عنه ضرباً من الكتم لذلك المخبر به" ، والله أعلم .

(٥) أي : من خير غير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم .

(٦) انظر : ٨٢٥/٣-٨٢٦ من العدة ، ص ١٩٦ من المسودة .

(٧) في الأصل هكذا : "نومي له" ، والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٨) في الأصل : "بأنه" ، والأصوب ما أثبتته .

(٩) هذا مذهب المصنف رحمه الله في المسألة ، وقد تابع في ذلك عدداً من العلماء ،

منهم : شيخه أبو يعلى رحمه الله ، انظر ٨٢٥/٣-٨٢٦ من العدة .

وانظر ص ٨١٧ من الرسالة تعليق رقم (٢) .

ويكشف البيان [عن] (١) أنه أراد به خبراً على صفة وشرط ، وعلى أصلنا أنه في باب الوعيد يجوز عليه سبحانه العفو عما [توعد] (٢) عليه (٣) ، فهذا نوع من الأخبار يجوز أن يقع على ظاهر [هـ] (٤) ، ويكون مشروطاً، مثل قوله تعالى: {إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى} (٥) فلما عري ، وبدت له سوءاته علمنا أنه أراد بقوله : "إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ" مشروط بقوله [تعالى] : {وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ} (٦) فليك ذلك مع (ترك) (٧) قربانها (٨) . ومثل قوله [تعالى] : {بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصُمُكَ} (٩) .

ثم أدنى وجهه صلى الله عليه وسلم من قبل الناس (١٠) تبيناً أنه أراد بالعصمة: منع القتل ، أو الغلبة منهم ، الداحضة لما جئت به ، القاطعة لما

- (١) في الأصل: "غير"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٢) في الأصل: "تواعد"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٣) وهذا ظاهر نصوص القرآن والسنة في سعة رحمة الله بعباده ، وعفوه عنهم إذا تابوا .
- انظر عقيدة السلف في ذلك ص ٣٢٥ من شرح العقيدة الطحاوية .
- (٤) في الأصل: "ظاهر"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٥) آية رقم ١١٨ من سورة طه .
- (٦) آية رقم ٣٥ من سورة البقرة ، وآية رقم ١٩ من سورة الأعراف .
- والآية في الأصل بدون واو، فأثبتها تمشياً مع ما في المصحف الكريم ، والمصنف رحمه الله أورد آية طه، وليس فيها النهي عن قربان الشجرة صراحة كما في سورة البقرة والأعراف ، وإنما فيها: {فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى} فأكلا منها {الآيات} ، فلو قال المصنف: "مشروط بعدم طاعة الشيطان واتباع وسوسته" : لكان أولى، مادام أن السياق في سورة طه ، وعلى كل: فالمراد واحد ، والحمد لله .
- (٧) هذه اللفظة مكتوبة في الهامش وهي **استدراك** من الناسخ .
- (٨) انظر سياق القصة وتفسيرها ١٦٧/٣ من تفسير ابن كثير .
- (٩) آية رقم ٦٧ من سورة المائدة ، وتتمتها: {والله يعصمك من الناس} إن الله لا يهدي القوم الكافرين .
- (١٠) انظر ٥/٢ ، ٢٨/٣ من سيرة ابن هشام .



شرعت فيه من التوحيد ، ودحض كلمة الشرك ، دون العصمة من الأذية رأساً (١).

ولما جاء الوعيد بقوله [تعالى] في آية المواريث: {تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها، وذلك الفوز العظيم، ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين} (٢)، أراد به خالد [ين] (٣) مدة عذابهم ، خالدين مالم نعف عن الدوام بشفاعته الشافع لهم (٤).

فهذه الأخبار من الله : يجوز أن تقع على هذا الوجه (٥).  
فأما قوله [تعالى] : {لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ} (٦)، {و[هم] من بعد غلبهم سيغلبون} (٧)، {سَيَصْلِي نَاراً ذات لَهَبٍ} (٨)، {وإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ} (٩)، فهذا في الإثبات ، [و] (١٠) لا بد من كونه ، وفي النفي مثل قوله [تعالى] : {وَلَا يَدْخُلُونَ}

- (١) انظر تفسير الآية في ٧٧/٢ من تفسير ابن كثير .
- (٢) الآيتان ١٤، ١٣ من سورة النساء ، والآية في الأصل هكذا: {تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون}، وهو خطأ ظاهر ، والصواب ما أثبتته .
- (٣) في الأصل: "خالدون" وهو مبني على إيراد الآية خطأ في الأصل ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٤) انظر تفسير الآية : ٤٦١/١ من تفسير ابن كثير ، وانظر ص ٣٦٩ من العقيدة الطحاوية .
- (٥) انظر ١٠١/٤ من البحر المحيط .
- (٦) آية رقم ٢٧ من سورة الفتح .
- (٧) آية رقم ٣ من سورة الروم ، والآية في الأصل هكذا: {ومن بعد غلبهم} ، والصواب ما أثبتته .
- (٨) آية رقم ٣ من سورة المسد .
- (٩) آية رقم ٧ من سورة الأنفال ، والآية في الأصل: {يعدكم}، وصدورها: كما أثبتته .
- (١٠) هذه إضافة ليستقيم السياق .

الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط<sup>(١)</sup>، {و[لا يكلمهم الله يوم القيامة]}<sup>(٢)</sup> فهذا خبر لا يجوز رفعه ولا نسخه ، لأنه يفضي إلى وقوع الخبر بخلاف مخبره ، وذلك غير جائز على الله سبحانه<sup>(٣)</sup>.

ومما يجوز عليه سبحانه ، ولا يمتنع أن يأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يقول : صلوا الصلاة واجبة عليكم ، ويقول بعد وقت الصلاة محرمة عليكم ، فهذا يجوز أن تكون<sup>(٤)</sup> بحكم الوقت الذي أمر بها فيه ، فكأنه يقول : صلوا فالصلاة في هذا الوقت واجبة عليكم ، ويقول في وقت آخر : [لاتصلوا]<sup>(٥)</sup> فالصلاة محظورة عليكم ، ويكون وقتاً من أوقات النهي التي تقع الصلاة فيه مفسدة<sup>(٦)</sup>.

وفي الجملة : كل خبر [٢٤١/ب] عن مستقبل : يجوز أن يقع فيه نوع احتمال ، ويقع<sup>(٧)</sup> بحسب الاحتمال الخلاف<sup>(٨)</sup> ، فأما الخبر عن الماضي

- (١) آية رقم ٤٠ من سورة الأعراف ، والآية في الأصل بدون واو ، والصواب ما أثبتته .
- (٢) آية رقم ١٧٤ من سورة البقرة ، والآية في المصحف بالواو كما أثبتته .
- (٣) وهو خبر غير معلق على شرط ، فلا يدخله النسخ .  
انظر : ٩٩/٤ - ١٠١ من البحر المحيط ، ٥٤٤/٣ من شرح الكوكب المنير .
- (٤) أي : الصلاة .
- (٥) في الأصل : "صلوا" ، والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- (٦) وهذا خبر بمعنى الأمر والنهي .  
انظر في حكمه : ٣٨٨/١ من المعتمد ، ص ٣٠٩ من شرح تنقيح الفصول ، ١٠٠/٤ من البحر المحيط ، ٥٢٥/٣ من العدة ، ٥٤٥/٣ من شرح الكوكب المنير .
- (٧) هكذا في الأصل : "ويقع" ، وهي جملة معطوفة على الأولى ، والمعنى : يجوز أن يقع فيه نوع احتمال ، ويجوز أن يقع الخلاف بحسب ذلك الاحتمال .
- (٨) ولو حذف الواو من كلمة "يقع" الثانية لكان له وجه قوي ، والله أعلم . وهذا في التفصيل بين الخبر الماضي والمستقبل ، فيجوز النسخ في الخبر المستقبل ، ولا يجوز في الماضي ؛ لأن نسخ الماضي يكون تكذيباً ، والكذب لا يكون في المستقبل ، قال ابن النجار : "والمنصوص عن أحمد رحمه الله أن الكذب يكون في المستقبل كالماضي" ٥٤٥/٣ من شرح الكوكب المنير ، وانظر ٧٥/٢ من فواتح الرحموت ، ١٤٤/٣ من الإحكام ، ٩٩/٤ من البحر المحيط ، ٨٢٥/٣ من العدة ، ص ١٩٧ من المسودة ، ص ١٨٩ من إرشاد الفحول .

فلا احتمال فيه ؛ لأن المستقبل ممتدَّ يجوز أن يقطع للخبر منه ما يقع المخبر به بنفي وإثبات ، حتى إن الخلاف قد يقع في لفظ الأبد ، وأنه أبد من الآباد .

فأما الماضي إذا أخبر بأنه كان فيه كذا ، فأخبر بأنه بعث فيه أنبياء ، وجرى فيه [سير] (١) ، فهذا إثبات لا يجوز أن [يحتمل] (٢) .

وكذلك إذا كان إخباراً عن نفي في الماضي ، مثل قوله : ما بعث (٣) امرأة نبيّة ، ولأباحت الظلم في شريعة من الشرائع ، فهذا لا يمكن أن يعتريه نوع احتمال يوجب اختلافاً ؛ لأن الماضي جملة تناهت ، فتناولها الخبر بإثبات كان فيها لاحالة ، أو لم يكن لاحالة ، فأما المستقبل : فإذا قال : "لندخلن المسجد" يحسن ألا يدخل زمناً طويلاً ويدخل (٤) ، فيكون الخبر صدقاً . وأما الماضي [فـ] (٥) لا يقال : دخل إلا وقد حصل ، ولا يقال : [ما] (٦)

دخل إلا وقد استوعب الماضي كله نفي الدخول . وهذا فصل دقيق ، يحتاج إلى تأمل ينافحه (٧) ، وفيه تقع الشكوك لغموضه ، ولهذا يحسن دخول الشروط في المستقبلات ، ولا تدخل الماضي إثباتاً كان أو نفيّاً (٨) ، فلا يمكن (أن يقال) (٩) في قول القائل : دخل زيد

- (١) في الأصل : "سيره" ، والمتمشي مع صحة السياق الجمع كما أثبتته .
- (٢) في الأصل : "يحيل" ، والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
- والمراد أن الخبر في الماضي لا يجوز أن يرد إليه احتمال ، ويوضحه السياق واللاحق .
- (٣) أي : ما بعث الله سبحانه امرأة نبيّة .
- (٤) هكذا في الأصل ، ولو قال : "ثم يدخل" ، لكان أولى .
- (٥) هذه إضافة تقتضيها صحة السياق ؛ لأن الفاء تدخل في جواب أما .
- (٦) في الأصل : "دخل" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته ، بزيادة "ما" .
- (٧) هكذا في الأصل ، والمراد : بين حقيقته ويجلي غموضه ، ويعطيه حقّه من البيان ، من باب نفع نفعاً : إذا أعطى ، والنفحة : العطية .
- انظر مادة (نفع) : ٤١٢/١ من الصحاح ، ٢٣٥/٢ من المصباح المنير .
- (٨) والخلاصة مما سبق : أن الخبر عن الماضي : يمتنع نسخه ، والخبر عن المستقبل : يجوز نسخه ، انظر المراجع السابقة ص ٨٢١ من الرسالة .
- (٩) هذه مكتوبة في هامش المخطوط ، ولعلها استدراك من الناسخ .

الدار ، أو مادخل زيد الدار لا يخلو أمر دخوله في الإثبات (١) ، ولا يوجد منه دخو[ل] (٢) في النفي ، بل في الخبر بإثبات دخوله لا بد أن يكون حصل دخوله الدار في حالة من أحوال الماضي لا محالة ، وفي الخبر بنفي دخوله يجب أن يكون الزمان الماضي خالياً من دخوله الدار لا محالة ، وفي المستقبل يقول [٢٤٢/أ] : سيدخل ، فيخلو (٣) [كثير] (٤) من الزمان من الدخول ، ويتخصّص الإثبات بزمان الوقوع خاصة ، و[يقول] (٥) : ما يدخل الدار ، ولا يدخل ، ويريد به : زماناً ما ، ولو زمان خبره حالة قوله (٦) .

- 
- (١) أي : من حصوله في الإثبات .
  - (٢) في الأصل : "دخوله" . والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .
  - (٣) في الأصل : "يخلو" بالألف ، والصواب حذفها ، كما أثبتته .
  - (٤) في الأصل : "كثيراً" . والصحيح ما أثبتته .
  - (٥) هذه إضافة ليستقيم السياق .
  - (٦) سبق العزو إلى المراجع في هذه المسألة في ص ٨١٧ من الرسالة .

## [عدم جواز نسخ معرفة الله سبحانه ، والدلالة على ذلك] (فصل))

ولنا<sup>(١)</sup> تعبد لا يصح نسخه ، ويستحيل النهي عنه ، وهى معرفة الله سبحانه<sup>(٢)</sup> ، فهى أصل التعبدات ، وأساسها الذى عليه تنبنى ، لأن العبادات انما هى شكر المنعم ، ولا يتحقق شكر من لا يعرف ، فلا يصح أن [يقول]<sup>(٣)</sup> : (قد أسقطت)<sup>(٤)</sup> عنكم معرفتى فلا تعرفونى . وان صح أن يقول : أسقطت عنكم شكرى على انعامى بسائر العبادات<sup>(٥)</sup> .

وانما كان ذلك<sup>(٦)</sup> محالا لأن النهى لا يتحقق نهيا الا بنا<sup>(٧)</sup> [هـ] ، ولا يتحقق لنا نهيه الا بعد تحقق معرفته ، لأن اثبات النهى فرع [عن]<sup>(٨)</sup> اثبات الناهى ، ولا يصح أن نعرفه ناهيا ، ثم اننا لانعرفه أو نخل بعرفانه ، فهذا مما لا يتحصل ولا يتوهم حصوله .

وهو فى الاحالة والامتناع مثل قول الله سبحانه لشخص : أخرج من ملكى أو من نعمتى ، فهذا لا يتحقق تحته من المعنى الا اعدامه ، فأما مادام موجودا فلا يتصور ذلك فى حقه ، اذ لا مكان الا وهو ملكه ، ولا شئ من أجزاء الحى وأحواله وصفاته الا وهى نعمته<sup>(٩)</sup> .

(١) أى : ويثبت لنا مما لا يجوز نسخه : معرفة الله تعالى .

(٢) ونحو ذلك مما لا يتغير ، من أمور الأصول والعقائد ، كصفات الله تعالى ، وأخبار الآخرة ، والساعة وأماراتها ، ونحوها .

انظر : ٢٠٣/٢ من شرح العضد ، ١٢٣/١ من المستصفى ، ١٨٠/٣ من الاحكام ، ٥٨٦/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٨٦ من ارشاد الفحول .

وللزيادة انظر المراجع فى ص ٨٣٧ من الرسالة .

(٣) فى الأصل "يقال" والمتمشى مع صحة السياق ما أثبتته .

(٤) هذه مكتوبة فى الهامش ، وهى استدراك من الناسخ .

(٥) لأنه من الفروع ، لامن العقائد .

(٦) أى : نسخ وجوب معرفة الله سبحانه وتعالى .

(٧) فى الأصل "بناهى" والمتمشى مع القواعد الاملائية ما أثبتته .

(٨) فى الأصل "على" والمتمشى مع صحة السياق ما أثبتته .

(٩) انظر فى هذا الفصل المراجع السابقة التعليق رقم (٢) .

## [ثبوت الإباحة في الشريعة (فصل)]

ولنا (١) من الأفعال ما يوصف بالإباحة (٢).  
 خلافا لما حكي عن الكعبي (٣) في قوله : "هذا حكم لا يتحقق شرعا ،  
 بل ليس لنا إلا وجوب وحظر ، فأما إباحة فلا" (٤).

- 
- (١) أي : ويثبت لنا من الأفعال ما يوصف بالإباحة .  
 (٢) وهذا بإجماع الأمة ، كما حكاه الفتوحى عن ابن العراقى ٤٢٥/١ من شرح  
 الكوكب .  
 وانظر : ٢٢٦/٢ من تيسير التحرير ، ١١٣/١ من فواتح الرحموت ، ٦/٢ من  
 العضد على ابن الحاجب ، ٧٤/١ من المستصفى ، ١٧٣/١ من جمع الجوامع بشرح  
 المحلى ، ٢٧٧/١ من البحر المحيط ، ص ٢٣ من الروضة ، ص ٦٥ من المسودة .  
 (٣) سبقت ترجمته ص ٦٥٠ من الرسالة .  
 (٤) انظر مذهبه : ٢٢٦/٢ من تيسير التحرير ، ١١٣/١ من فواتح الرحموت ، ٦/٢ من  
 العضد على ابن الحاجب ، ٧٤/١ من المستصفى ، ١٢٤/١ من الإحكام ، ٢٨٠/١ من  
 البحر المحيط ، ص ٦٥ من المسودة ، ٤٢٤-٤٢٥ من شرح الكوكب المنير .

[الأدلة على ثبوت الاباحة في الشريعة ،  
وشبهة منكريها ، والاجابة عنها]  
((فصل))

لنا (١): اجماع الأمة قبله المستند الى نصوص الكتاب والسنة (٢)، وهو اطلاق الله تعالى بعد تقييده بالحظر مثل قوله [تعالى] : {لاتقتلوا الصيد وأنتم حرم} (٣) [٢٤٢/ب]، {لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون} (٤)، {اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا} (٥)، {فاذا قضيت الصلاة فانتشروا} (٦) {واذا حللتم فاصطادوا} (٧)، قال العلماء كلهم : هذا اطلاق واباحة (٨)، {وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر} (٩) اباحة أجمع عليها أهل العلم قبله (١٠).

- (١) أى : الدليل على ثبوت الاباحة في الشريعة .
- (٢) انظر ٤٢٥/١ من شرح الكوكب المنير .
- وقد أول الكعبي الاجماع ، بأنه : اجماع على وجود المباح باعتبار الفعل في ذاته بغض النظر عما يستلزمه ويحصل به من ترك الحرام ، أما مايلزم عن الفعل من ترك الحرام : فلا اجماع فيه ، بزعمه .
- وله في ذلك شبه فندها العلماء رحمهم الله .
- انظر : ٢٢٦/٢ من تيسير التحرير ، ٦/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ١٢٤/١ من الاحكام ، ٢٨٠/١ من البحر المحيط ، ص ٦٥ من المسودة ، ٤٢٥/١ من شرح الكوكب تعليق رقم (٣) .
- (٣) آية رقم ٩٥ من سورة المائدة .
- (٤) آية رقم ٤٣ من سورة النساء ، وقد كتبت الآية بالواو هكذا "ولاتقربوا" والصحيح حذفها كما أثبتته ، وصدر الآية {ياأيها الذين آمنوا} .
- (٥) آية رقم ٩ من سورة الجمعة .
- (٦) آية رقم ١٠ من سورة الجمعة .
- (٧) آية رقم ٢ من سورة المائدة .
- (٨) انظر ٤٢٥/١ من شرح الكوكب المنير .
- (٩) آية رقم ١٨٧ من سورة البقرة .
- (١٠) انظر : ٤٢٥/١ من شرح الكوكب المنير ، وانظر ٢٢١/١ من تفسير ابن كثير .

وأيضاً: فإن الأحكام بحسب المصالح ، والإطلاق من أحد المصالح المسَّهله (١).

وكما أن الواجب يجلب التعبد [و] (٢) التكليف ، [ومكابدة الطبع] (٣) والخطر : كفّ للطَّباع ، فالإباحة: إطلاق [وإراحة] (٤) للطَّباع ، وخروج عن ضنك التكليف إلى فسَّاح (٥) التخلّص والإطلاق .  
فأما شبهته (٦):

فإنه قال : قد أجمعنا على أن لنا واجبات في الشرع من العبادات ، وغيرها من الحقوق ، ومحظورات يجب تجنّبها ، وكل ما لا يمكن فعل الواجب إلا به فواجب ، وكلّما لا يمكن ترك المنهي إلا بفعله واعتماده فواجب فعله ، وهذه الصنائع والأعمال التي تسمونها مباحة: قاطعة عن المحظورات، ومشغلة عنها ، فكانت واجبة، كالكفّ لما كان منعاً من إيقاعها كان واجبا ، والأعمال كلها [كفّ] (٧) عن المنهيات ، فكانت واجبة لامباحة ، كالموصلات إلى فعل الواجبات كلها ، كالسبب إلى طلب ماء الطهارة ، والسَّتارة (٨) ، وَجْهَةُ القبلة لأجل الصلاة ، أفعال واجبة ، لكن الواجب، وهي (٩) الصلاة [٢٤٣/أ] لا تتحقق إلا بتحصيلها .

كذلك : التروك للمعاصي لما كان [ت] (١٠) لا تتحقق إلا [ب] (١١) كفّ عن

(١) هكذا في الأصل ، والمراد : الميسره .

(٢) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٣) في الأصل : "ومكابد الطمع" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٤) في الأصل : "واراحة" بالزاي ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٥) جمع فسَّحه ، انظر ٢٤٠/١ من القاموس المحيط ، مادة (فَسَحَ) .

(٦) أي : الكعبي فيما ذهب إليه من إنكار المباح في الشريعة .

(٧) في الأصل : "كفا" ، والصواب ما أثبتته .

(٨) أي : ستر العورة .

(٩) هكذا في الأصل، ولو قال : "وهو" ، ليعود إلى الواجب لكان أولى .

(١٠) في الأصل : "كان" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(١١) في الأصل : "لكف" باللام ، والمتمشي مع صحة السياق إيرادها بالباء ، كما أثبتته .



الفعل ، إما باشتغال بفعل غيرها، أو بتغطية<sup>(١)</sup> الأعضاء عن عملها ، كان ذلك كله واجباً حيث كان تركاً لما وجب تركه ، فلا يبقى لنا شيء مباح<sup>(٢)</sup>.  
فيقال :

إن هذه الشبهة إنما دخلت على هذا الرجل من حيث ظن أن كل ما أحيل به فعل المعصية ، ولم يمكن إيقاعها معه : [فـ]<sup>(٣)</sup> هو ترك .

وليس الأمر على ما وقع له ، وقد وقع ما يقارب هذا لمن قال : "إن الأمر بالشئ نهى عن ضده"<sup>(٤)</sup>، ظناً منه أنه لم يمكن الفعل للشئ مع فعل ضده، [وـ]<sup>(٥)</sup> أنه يكون تاركاً لضده .

وليس الأمر كذلك، بل استحالة اجتماع الضدين أغنى عن دخول الضد الذي إذا وقع امتنع الفعل المأمور به، [وـ]<sup>(٦)</sup> أغنى عن أن نصفه بالنهي، بل صار القعود عند الأمر بالقيام ممتنع الحصول ، فلا يحتاج أن يكون منهياً [عنه]<sup>(٧)</sup> ولا داخلاً تحت الخطاب .

(١) هكذا في الأصل، والمراد : منع الأعضاء وكفها عن عملها .  
(٢) وخلاصة شبهته : أن كل فعل يوصف بالإباحة يكون وسيلة لترك الحرام، وذلك بالاشتغال به ، وترك الحرام واجب ، وكل ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .  
انظر : ٢٢٦/٢ من تيسير التحرير ، ١١٤/١ من فواتح الرحموت ، ٦/٢ من العُضد على ابن الحاجب ، ٧٤/١ من المستصفى ، ١٢٤/١ من الإحكام ، ٢٨٠/١ من البحر المحيط ، ص ٦٥ من المسودة ، ٤٢٥/١ من شرح الكوكب .

(٣) هذه إضافة ليتم ترابط الكلام .  
(٤) انظر خلاف الأصوليين في هذه المسألة :

٩٧/١ من المعتمد ، ٩٤/١ من أصول السرخسي ، ٣٦٢/١ من تيسير التحرير ، ص ١٣٦ من شرح تنقيح الفصول ، ص ٨٩ من التبصرة ، ٢٥٠/١ من البرهان ، ١٧٠/١ من الإحكام ، ٣٦٨/٢ من العدة ، ٤٧٦/١ من الواضح للمصنف، تحقيق د. عطاء الله ، ص ٤٩ من المسودة ، ٥٢/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٠١ من إرشاد الفحول .

(٥) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٦) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٧) هذه إضافة ليستقيم السياق .

كذلك ههنا : اذا قال الله سبحانه : {ولا تقربوا الزنا} (١) وجب تجنب الزنا ، فاذا دخل في عمل من الأعمال استحال وقوع الزنا حال عمله الذى لا يتصور معه حصول الزنا ، فلم يك تاركاً في تلك الحال ، وما هو الا بمثابة شغله (بالفعل) (٢) المحذور ، كالقتل ظلماً يمتنع بذلك وقوع الزنا ، ولم يجعل القتل الظلم واجبا من حيث كان به للزنا تاركاً .

وفي هذا تحقيق (٣) للأحكام ، لأنه يفضى الى ألا تكون لنا معصية محضة حيث كان بفعل كل واحدة من المعاصي تاركاً [٢٤٣/ب] للأخرى ، و[هذا] (٤) ترك واجب ، فكل فعل معصية ممزوج بين واجب ، وهو ترك الأخرى ، ومعصية وهو فعلها ، وذلك لاندراج الترك لمعصية في فعل معصية أخرى ، ويكون (٥) (أيضاً) (٦) بهذا المذهب لانوافل لنا ، لأن النوافل مشغلة عن الزنا واللواط ، والزنا والقتل ، وهو حال اشتغاله [٧] بها تارك لتلك المعاصي ، وتلك المعاصي تركها واجب ، فلانافلة لنا اذا ، حيث كان فعلها ترك ، الواجب تركه .

وفي هذا تعطيل للأحكام ، بعضها ببعض ، وخرق للاجماع (٨) .  
ولأن في الأعمال ما يقع مغنياً (٩) ومانعاً من المحظورات بصورته ،

- 
- (١) آية رقم ٣٢ من سورة الاسراء .  
(٢) هذه اللفظة مكتوبة في الهامش ، وهى استدراك من الناسخ .  
(٣) أى : ابطال ومحو واذهاب لها واسقاط لمشروعيتها ، ومن ذلك الحرمة .  
انظر مادة (بحق) ١٥٥٣/٤ من الصحاح .  
(٤) هذه اضافة ليستقيم السياق .  
(٥) أى : ويحصل وينتج عن القول بنفى الاباحة الغاء النوافل .  
(٦) هذه مكتوبة بهامش المخطوط .  
(٧) فى الأصل "اشتغالها" والمتمشى مع صحة السياق ما أثبتته .  
والمعنى : والمكلف حال اشتغاله بالنوافل تاركاً للمعاصي .  
(٨) انظر ص ٨٢٦ من الرسالة .  
(٩) هكذا فى الأصل ، والمعنى عليه : أن يكون من الأعمال ما يغنى ويمنع من الوقوع فى المحظورات .  
ويحتمل : أن فى اللفظة تصحيحاً عن كلمة "معقبا" أى معقبة ما يترتب عليه المنع من المحظورات . والله أعلم .

[مع] (١) ذهول فاعله عن قصد ونية ، فلا يكون تاركا تركا يكون به ممثلا ، فضلا أن يكون واجبا .

فبطل قولكم : انه لافعل الا واجب لكونه لا يتم ترك المحظور الا به ، ومع الذهول وعدم القصد لا يكون طاعة ، فضلا أن يكون واجبا (٢) .  
وجواب آخر : أن الأعمال الشاغلة لأدوات المكلف وأبعاضه يتعطل معها فعل آخر ، من عصيان أو طاعة من طريق المناقاة .

وماتعذر حصوله بوجود منافيه لا يسمى متروكا ، ولا يتحقق لفاعله الترك ، ومن ههنا ظن قوم : أن الأمر بالشئ [نهى] (٣) عن ضده (٤) ، وليس كما ظنوا (٥) ، فإن الانسان اذا قال لعبده : اخرج من الدار ، لا يحسن أن يقول له بعد هذا : ولا تكن فيها اذا خرجت ، ولا يحسن أن يقول له : اجلس ولا تكن قائما اذا جلست . ومالم يحسن التصريح / به بل يقبح : يعلم به بطلان المدعى لكونه [ثابتا] (٦) ضمنا .

(١) هذه اضافة ليستقيم السياق .

(٢) وخلاصة الجواب عن شبهته : أن المباح ليس هو نفس ترك الحرام ، وانما هو شئ يترك به الحرام ، مع امكان ترك الحرام بغيره ، فهو أخص من ترك الحرام ونفى المباح يترتب عليه : أن يكون المندوب واجبا ، والنوافل فرائض ، لأنها تشغل عن الحرام ، وأن الحرام واجب اذا شغل به عن حرام آخر ، والواجب حرام اذا شغل به عن واجب آخر ، وهكذا ، وماترتب عليه مفسد فهو فاسد ، والله أعلم .

انظر في الرد عليه والجواب عن شبهته كلا من :

٢٢٦/٢ من تيسير التحرير ، ١١٤/١ من فواتح الرحموت ، ٦/٢ من شرح العضد على ابن الحاجب ، ٧٤/١ من المستصفى ، ٢٨٠/١-٢٨٣ من البحر المحيط ، ص ٦٥ من المسودة ، ٤٢٥/١ من شرح الكوكب المنير مع تعليق رقم (٣) .

(٣) في الأصل "نهيا" والصواب ما أثبتته .

(٤) سبق ذكر المراجع في هذه المسألة ص ٨٢٨ من الرسالة تعليق رقم (٤) .

(٥) انظر مذهب المصنف في المسألة ٤٧٦/١ من الواضح في الجزء الذي حققه الأخ د. عطاء الله فيض الله .

(٦) هذه اضافة ليستقيم السياق ، والمعنى : أنه اذا أمره بالخروج فقد أمره بلامه ، وهو عدم الخروج ، فلا يحتاج الى نهى خاص ، لأنه ثابت ضمنا ، والله أعلم .

وإنما قَبِحَ ذلك؛ لأن الأمر بالخروج أمر صحيح ، داخل تحت قدر[ة] (١)

المأمور .

فأما الكون في الدار بعد الخروج : فحاصل بضرورة منافاة الحصول [فيها] (٢) مع الخروج (٣) ، فلا يكون نهياً لحصوله (٤) ضرورة ، وإنما النهي : هو (٥) استدعاء ما يدخل تحت القدرة (٦) ، وذلك قد حصل في الأمر بالخروج ، وصار عدم كونه في الدار مضطراً إليه ، وحاصلاً بالمنافاة ، لا بفعله ، ولذلك لا يوصف بالقدرة على المخالفة مع الطاعة ، بل لا يوصف إلا بالقدرة على الخروج فقط .

فأما الكون في الدار بعد الخروج : فيندرج انتفاؤه في الخروج اندراجاً ضرورياً لمكان التضاد والامتناع في نفسه .  
كذلك ههنا : إذا فعل مباحاً أو نافلة امتنع وقوع المعصية لمكان أن المحل لا يحتمل فعلين .

ولا نقول : إنه تارك ، فلا يوصف بكونه تاركاً ، فضلاً عن أن يقال : إنه ترك واجباً (٧) ؛ لأن الوجوب : فرع [عن] (٨) كونه تركاً .  
ونحن لا نحقق له الترك ، بل هو فاعل لذلك الفعل المباح أو النفل ،

(١) في الأصل : "قدر" ، والصواب المتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٢) في الأصل : "منها" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٣) أي : لازمه ، فيلزم من عدم الحصول في الدار الخروج .

(٤) أي : لأجل حصوله .

(٥) هكذا في الأصل ، والسياق تام بدونها .

(٦) انظر في حد النهي عند الأصوليين :

٢٧٨/١ من أصول السرخسي ، ٢٥٦/١ من كشف الأسرار ، ٩٤/٢ من العضد

على ابن الحاجب ، ٤١١/١ من المستصفى ، ٣٩٠/١ من جمع الجوامع بشرح المحلى ،

٤٢٦/٢ البحر المحيط ، ١٥٩/١ من العدة ، ٦٦/١ من التمهيد ، ٧٧/٣ من شرح الكوكب

المنير .

(٧) في الأصل : "واجب" ، والصحيح ما أثبتته .

(٨) في الأصل : "على" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

و[أما] (١) انتفاء المعصية : فمضادة الفعل لها في المحلّ ، وذاك لا يسمّى تركاً ، وإنما هو : تمنع وتنا [ف] (٢) ، يعود إلى امتناع الشيء في نفسه ، أو عدم القدرة على فعله .

وما يعوق حصوله لعدم القدرة عليه : لا يخلع على من لم يفعله اسم :

تارك .

فمن ههنا دُهي الكعبيّ ؛ [لا] (٣) نه لم يفصل بين الترك وتعذر الفعل من طريق التنافي ، والله أعلم (٤) .

(١) هذه إضافة ليستقيم السياق .

(٢) في الأصل : "تنافى" ، والمتمشي مع القواعد الإملائية ما أثبتته .

(٣) في الأصل : "وأنه" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٤) انظر في هذا الفصل :

٢٢٥-٢٢٦ وما بعدها من تيسير التحرير ، ١١٣/١ وما بعدها من فواتح الرحموت

٦/٢ وما بعدها من العضد على ابن الحاجب ، ٧٤/١ من المستقصى ، ١٢٤/١ من

الإحكام ، ١٧٢/١ من شرح المحلّي على جمع الجوامع ، ص ٦٥ من المسودة ،

٤٢٤/١ وما بعدها من شرح الكوكب المنير .

[هل من شرط النسخ أن يتقدّمه إشعار بوقوعه؟]  
(فصل))

لا يشترط [٢٤٤/ب] للنسخ أن يتقدّمه إشعار المكلف بوقوعه (١).  
وقالت المعتزلة : لا يجوز النسخ إلا أن يقترن بالمنسوخ دلالة أو قرينة  
تشعر المكلف بالنسخ في الجملة (٢).

- 
- (١) انظر : ١٦٩/٣ من كشف الأسرار ، ٦٣/٢ من فواتح الرحموت ، ص ٢٥٧ من  
التبصرة ، ١٣٢/٣ من الإحكام ، ٣٩٨/٢ من العدة ، ٣٤٨/٢ من التمهيد ،  
٥٣٠/٣ من شرح الكوكب ، ص ١٨٦ من إرشاد الفحول .  
(٢) انظر ٣٨٢/١ من المعتمد .

[أدلة القائلين بأنه لا يشترط في النسخ  
أن يتقدمه إشعار بوقوعه]  
(فصل))

في دلائلنا :

على أنه لا يشترط ذلك .

من ذلك :

أن النسخ تجديد حكم ، فلا يلزم الإشعار به ، [ولو جاز] (١) إيهام العاقبة (٢) فيه ، كسائر الأحكام المبتدأة .

ومن ذلك : أنه لو وجب الإشعار بالنسخ لوجب الإشعار بما يتجدد من زيادات العبادات ، وما الفرق بين الزيادة والنقصان ، والإثبات والنفي ؟ .

ومن ذلك : أن في الإشعار تفويت تعبّد يوجب ثواباً جزيلاً ، وتكلاً [يفاً] (٣) ثقيلاً ، وهو أن المكلف يوطن نفسه على استدامة العبادة ، ففي إضماره ذلك وعزمه على استدامته من غير إشعار [بالنسخ] (٤) أشدّ في التعبّد ، وأثقل من أن يعلم أن لذلك التكليف غاية يرفع فيها إيجابه عنه ، ويرفّقه (٥) ويخفف عنه (٦) .

فإن قيل :

- (١) في الأصل : "أو لجاز" ، والمتمشي مع صحة السياق مأثبته .
  - (٢) لعل المراد : إيهام بقاء الحكم .
  - (٣) في الأصل : "وتكلفاً" ، والصواب مأثبته بالياء .
  - (٤) هذه إضافة ليستقيم السياق .
  - (٥) مأخوذ من الترفيه ، وهو : السعة والتخفيف والوداعة والتنفيس ، انظر مادة (رفّه) ٢٢٣٢/٦ ، ٢٢٣٣ من الصحاح .
  - (٦) انظر في أدلتهم :
- ص ٢٥٥-٢٥٧ من التبصرة ، ١٢٣/٣ من الإحكام ، ٩٨/٤ من البحر المحيطة ، ٣٩٨/٢ من العدة ، ٣٤٩/٢ من التمهيد ، ص ٨٠، ٥٥ من المسوّدة .

ففي الإشعار عزم على اعتناق الأمر المتجدد ، والنسخ الرافع ، ونفي  
الجهل ، فيقابل تلك الفائدة فائدتان .  
قيل :

العاقل ينوي ويعزم على الدوام ما لم يرد نسخ ، [ويضمّر] (١) الانتقال  
إلى النسخ إن تجدد نسخ ، فيحظى بالفائدتين جميعاً (٢) .  
ومن ذلك : أنه لو وجب الإشعار بالنسخ لوجب الإشعار بما يتجدد من  
الأمراض التي تسقط بعض العبادات ، أو تسقط كفياتها ، أو تؤخرها عن  
أوقاتها .  
والجامع بين الأعذار والنسوخ : أن كل واحد منهما مسقط  
ومخفف (٣) .

- 
- (١) في الأصل: "ويضمن"، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .  
(٢) انظر شيئاً من الاعتراضات على هذا القول، والإجابة عنها في كل من :  
١٢٣/٣ من الإحكام ، ٣٩٨/٢ من العدة ، ٣٤٩/٢ من التمهيد .  
(٣) سبق العزو للمراجع في أدلتهم ص ٨٣٤ من الرسالة، تعليق رقم (٥) .



[شبهة القائلين باشتراط إشعار المكلف بالنسخ قبل وقوعه ،  
والإجابة عنها]  
[فصل] (١) [في] (٢) شبهة المخالف .

[قالوا] (٣) : إنه إذا كان في علم الله سبحانه أنه ينسخ تلك العبادة ولم يشعر المكلف باعتقاد الدوام والتأييد ، وفي ذلك : اعتقاد الجهل ، والتعريض للجهل قبيح ؛ لأن الجهل قبيح (٤) .

فيقال :

إنَّ جَهْلَ ، فَإِنَّمَا أَتَى مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ [١/٢٤٥] أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ لِلَّهِ [سبحانه] أَنْ يُؤَبِّدَ ، وَلَهُ أَنْ يَنْسَخَ ، وَأَنْ هَذِهِ الْعِبَادَةُ مُؤَبَّدَةٌ مَا لَمْ يَرُدْ نَسْخُ ، فَلَا يُفْضَى إِلَى اعْتِقَادِ الْجَهْلِ .

ولأنه قد يعفى عن اعتقاد الجهل في جنب ما يحصل من التعبد ، كما أن الله سبحانه قد يقطع على المكلف بالأعذار ، [وانقضاء] (٥) الأعمار ما اعتقد أنه يدوم ويتم ، وكم أمات في أثناء صلاة لم يسلم منها؟ وحجة لم يتحلل منها؟ ولم يكن ذلك مانعاً من التكليف من غير مقدمة إشعار به (٦) ، كذلك ههنا (٧) .

(١)، (٢) هذه إضافة تتمشى مع منهج المؤلف رحمه الله .

(٣) هذه إضافة تتمشى مع صحة السياق .

(٤) انظر : ٣٨٢/١ من المعتمد ، ص ٢٥٧ من التبصرة ، ٣٩٨/٢-٣٩٩ من العدة ، ٣٤٩/٢-٣٥٠ من التمهيد .

(٥) في الأصل : "والانقضاء" ، والصحيح المتمشي مع السياق ما أثبتته .

(٦) فيعزم على التعبد ما بقي على قيد الحياة .

وانظر في الجواب عن شبهتهم كلاً من :

(٧) ص ٢٥٦-٢٥٧ من التبصرة ، ٣٩٨/٢-٣٩٩ من العدة ، ٣٤٩/٢-٣٥٠ من التمهيد . كثير من الأصوليين بحث هذه المسألة ضمن مسألة حكم النسخ وإن اقترن بالمنسوخ ذكر التأييد ، وبعضهم : أفردوا بعنوان : حكم النسخ وإن لم يشعر المكلف بالنسخ ، وقد سبق في ثانيا عرض المسألة المراجع فيها بما يغني عن الإعادة هنا .

## [حكم نسخ التكليف فيما حسن أو قبح لذاته] (١) (فصل)

ويجوز أن يرفع الله سبحانه التكليف رأساً لا بطريق النسخ ، مثل :  
إعدام العقل في حق المجنون ، فيسقط الخطاب رأساً .  
هذا مما لا خلاف فيه .

وأما رفع ذلك بالنسخ : فلا يصح ، بل يستحيل عند الجماعة (٢) ؛ لأن  
المعرفة بالله [لا يمكن أن يكون] (٣) نسخها نهياً عنها ؛ لأن النسخ مبني على  
إثبات ناهٍ تجب طاعته بالامتناع [عما] (٤) نهى عنه .  
فإذا قال للمكلف : لا تعرفني فقد نهيتك عن معرفتي ، فإثباته ناهياً يحيل  
في حق المنهية أن (٥) يخرج عن كونه به عارفاً (٦) ، فهذا بالنسخ  
[لا يكون] (٧) ، ولا يدخل تحت القدرة شاهداً وغائباً (٨) .

(١) المراد بما حسن لذاته : أمور الاعتقاد ، أو ما يعلم حسنه بالضرورة ، كمعرفة الله  
تعالى ، أما ما قبح لذاته : فكألاً أمور الكفرية وسائر المعاصي ، انظر ٥٨٦/٣ من  
شرح الكوكب المنير .

(٢) انظر في ذلك كله : ١٦٣/٣ من كشف الأسرار ، ٦٧/٢ من فواتح الرحموت ،  
٢٠٣/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ١٢٢/١ من المستصفى ، ١٨٠/٣ من الإحكام  
للأمدي ، ٩٠/٢ وما بعدها من جمع الجوامع بشرح المحلي وحاشية البناني ،  
٥٨٦/٣-٥٨٧ من شرح الكوكب المنير ، ص ١٨٦ من إرشاد الفحول .

(٣) في الأصل : "يكن" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٤) في الأصل : "مما" ، والأصوب ما أثبتته .

(٥) في الأصل : "عن أن" ، والسياق صحيح بما أثبتته .

(٦) يعني : أن إثباته ناهياً يلزم منه أن يكون عارفاً به ، والأصل أن المكلف لم يعرفه  
بعد .

(٧) في الأصل : "يكن" ، والصواب ما أثبتته .

(٨) أي : ولا يتصور ذلك في حق الناهي ، سواء أكان هو الخالق أم المخلوق .  
وقد عبّر بالشاهد عن المخلوق المشاهد ، وبالغائب عن الخالق ، وهو محل نظر ، لاسيما  
في حق الله تعالى ، فالله تعالى لا يسمى ولا يوصف إلا بما وصف به نفسه ووصفه  
به رسوله صلى الله عليه وسلم .

وأما نسخ جميع العبادات ماعدا المعرفة على أصل أصحابنا ، وجماعة أصحاب الحديث : [فيجوز] (١) خلافاً للقَدَرِيَّة (٢) في قولهم : "العبادات مصالح" ، ولا يجوز أن تُرفع المصالح مع وجوبها عندهم (٣) .

وهذا ينبغي على أصليين : إما أن يكون الباري فاعلاً ماشاء على الإطلاق ، فلا ينبغي وجوب تكليف ، كما لا يجب عليه إرسال الرسل رأساً عند أصحابنا (٤) ، وإن فعل ذلك فعَلَهُ تفضلاً .

وإن قلنا بالمصالح [٢٤٥/ب] فلا يمتنع أن يكون الأصلح : ألا يكلفهم لعلمه أن التكليف يفسدهم ، كما فعل ذلك في الآحاد ، [كَمَنْ] (٥) أعدمه العقل ، وسلَبه الرأي ، أو كما نسخه من العبادات والعقوبات بحسب الأصلح ، وكما أُمات بعض الآدميين قبل بلوغه ، فأعدمهم التكليف ، وهم أُمَّمٌ لا تعدُّ ولا تحصى (٦) .

(١) هذه إضافة ليستقيم السياق .

وانظر : ٦٧/٢ من فواتح الرحموت ، ٢٠٣/٢ من العضد على ابن الحاجب ، ١٢٢/١ من المستصفى ، ١٨٠/٣ من الإحكام ، ٩٠/٢ من المحلى على جمع الجوامع ص ٢٠٠ من المسودة ، ٥٨٦/٣-٥٨٧ من شرح الكوكب المنير .

(٢) القَدَرِيَّة : إحدى الفرق الضالة ، سَمَّوْا بذلك حُوضَهُمْ فِي القَدَر ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِمْ : مجوس هذه الأمة ، وأول من عُرِفَ عنه نفْيُ القَدَر : مَعْبَدُ الجَهَنِيِّ ، وذكر أنه أخذه عن النصارى ، وقد هَلَكَ مَعْبَدُ عام ٨٠ هـ في خلافة عبد الملك بن مروان ، ثم خلفه غِيلَانُ الدمشقي ، وغَلَا فِيهِ حتى أَفْتَى علماء السَّنة في عصره بقتله ، فطلبه هشام بن عبد الملك وصلبه حتى مات ، سنة ١٠٥ هـ .

انظر : ٣٤/٩ من البداية والنهاية لابن كثير ، ص ١٨ ، ٢٦٠-٢٦١ من الفرق بين الفرق ، ١٢٤/٥ ، ٢٦٤/٧ من الأعلام .

وانظر في شيء من مذهبهم والرد عليه الجزء الثامن من مجموع فتاوى شيخ الإسلام رحمه الله .

(٣) انظر ص ٢٠٠ من المسودة ، فقد ذُكِرَتْ فِيهَا الجملة هذه بنصها ، وانظر أيضاً ٥٨٧/٣ من شرح الكوكب المنير .

(٤) انظر : ص ٢٠٠ من المسودة ، ٥٨٧/٣ من شرح الكوكب المنير .

(٥) في الأصل : "فمن" ، والمتمشي مع صحة السياق ما أثبتته .

(٦) انظر في هذا الفصل : ١٦٣/٣ من كشف الأسرار ، ٦٧/٢ من فواتح الرحموت ،

٢٠٣/٢ من شرح العضد ، ١٢٢/١ من المستصفى ، ١٨٠/٣ من الإحكام ، ٩٠/٢ من حاشية البناني على جمع الجوامع ، ٥٨٦/٣ من شرح الكوكب المنير .

[شبه المانعين من نسخ الحسن والقبيح لذاته ،  
والإجابة عنها]  
(فصل))

شبههم :

قالوا :

إن في الأمور الداخلة تحت التكاليف ما هو قبيح لنفسه ، فلا يحسن إلا النهي عنه ، ولا يختلف باختلاف الأزمنة ، ولا يختلف باختلاف الأشخاص ، مثل: الكذب ، وكفران نعمة المنعم ، وعقوق الوالدين ، والجهل بالله سبحانه ، وإضافة ما لا يجوز عليه إليه ، والظلم والبغي ، وهو (١) : الإضرار المحض ، الذي لا يتعقبه (٢) ولا يضامه (٣) نفع يوفي (٤) عليه ، وفي التكليف ما هو حسن في نفسه لأمر يرجع إليه لا إلى غيره ، كالإحسان والعفو وبر الوالدين ، ومعرفة الله تعالى ، وهي الأصل ، وشكره على ما أنعم به . فهذا حسن لا يحسن النهي عنه (٥) ، بل يحسن الأمر به والحث عليه (٦) . فيقال :

أما المعرفة من جميع ما ذكرت : فمحال نسخها بالنهي عنها (٧) ، لما بينا

(١) أي : وضابطه .

(٢) أي : لا يأتي بعده .

(٣) أي : لا ينضم إليه ويكون معه ، ويحتمل أن تكون العبارة : "ولا يضافه" ، والأول أقرب للسياق .

(٤) أي : يزيد عليه ويغلبه .

(٥) أي : من قبل الله تعالى .

(٦) انظر شيئاً من شبهتهم في :

٢٠٣/٢ من شرح العضد ، ١٢٣/١ من المستصفى ، ١٨٠/٣ وما بعدها من الإحكام ،

٩٠/٢ وما بعدها من جمع الجوامع بشرح المحلي وحاشية البناني عليه ، ص ١٨٦ من

إرشاد الفحول .

(٧) انظر المراجع السابقة في الحاشية قبله .

من أنه مستحيل (١)؛ لأنه بالنهي للمكلف يقتضي إثباته وعرفانه ليطاع فيما نهى عنه ، إذ لاطاعة ولاقربة لمن لايعرفه (٢).

فأما دعواهم : أن الكذب وكفران النعمة وعقوق الوالدين والظلم قبيح لانهي نا[ه] (٣) عنه ، لأن العقل يحسنه ويقبحه (٤) ، فهذا أصل كبير ، أنتم مخالفون فيه (٥) ، وأن القبيح عندنا : مانهى الله عنه ، والحسن : ماحسنه الشرع (٦) ، ولهذا أجاز الكذب لنوع إصلاح بين الناس (٧) ، وأباح قتل الآباء لأجل [٢٤٦/أ] الكفر (٨) والمشاقة ، وحقوق الأبوة موجودة (٩).

(١) والخلاف هنا : إنما هو في الجواز العقلي ، للاتفاق على أنه لم يقع في الشريعة نسخ لفعل حسن أو قبيح لذاته .

انظر : ٩٠/٢ من شرح المحلى على جمع الجوامع ، وحاشية البناني عليه ، ٥٨٧/٣ من شرح الكوكب المنير .

(٢) ويلزم منه الدور ، كما ذكره الآمدي ١٨٠/٣ من الإحكام .

(٣) في الأصل : "ناهي" والصواب ما أثبتته .

(٤) انظر في مسألة التحسين والتقييح العقليين ماسبق إirاده من المراجع ص ١٦٠ من الرسالة .

(٥) والمراد بهم هنا : المعتزلة ، انظر المراجع التي أشرت إلى الرجوع إليها في الفقرة السابقة .

(٦) انظر الحاشية قبله .

(٧) كما في قوله صلى الله عليه وسلم : "ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس ، ويقول خيراً وينمي خيراً" ، خرجه مسلم في صحيحه ، ومن المعلوم أن الكذب محرم لكن أبيع في ثلاث حالات ، في الحرب ، وفي الإصلاح بين الناس ، وفي حديث الرجل مع امرأته ، وحديث المرأة مع زوجها .

انظر : ٢٠١١/٤ من صحيح مسلم ، باب تحريم الكذب وبيان المباح منه ، ١٥٧/١٦ من شرح النووي على صحيح مسلم .

(٨) مثاله : أن أبا عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنه قتل أباه يوم بدر ، انظر ٣٢٩/٤ من تفسير ابن كثير في تفسير قوله تعالى : { لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم } .

(٩) أي : ثابتة بالشرع .

وأباح الغنائم (١)، وأخذ الأموال والأولاد ، وقتل الرجال (٢)، وأنه لا حَجْرَ على فعل الرب سبحانه (٣).

وهذا أصل لاتليق الإطالة فيه ههنا ، وجملته : أن أفعال الله [تعالى] لاتقاس على أفعالنا في الشاهد (٤)، بدليل أنه كلف مَنْ في (٥) المعلوم أنه مخالف، فيستوجب الخلود في النار ، وخلق مَنْ [في] (٦) المعلوم أنه لا يتصرف إلا في المضار والإضرار ، ومكّن المتسلّطين (٧)، وجعل إبليس من المنظرين (٨) مع ما علم أنه الغاوي للمكلفين (٩).  
إلى أمثال ذلك مما لا يحسن (١٠) من آحادنا ، فانقطع الشاهد عن

(١) ويتجلى ذلك في سورة الأنفال ، وللنظر في تفسيرها يراجع ٢٨٢/٢ وما بعدها من تفسير ابن كثير ، ١٣٦٦/٣ من صحيح مسلم ، كتاب الجهاد والسير ، باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة .

(٢) أي: أباح أخذ الأموال والأولاد في السبي ، وقتل الرجال في الجهاد في سبيل الله .

(٣) فهو الفعال لما يريد ، يفعل ما يشاء ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، سبحانه وتعالى، وهذا والاستدلال عليه ليس يخفى على مسلم بحمد الله ، انظر ص ١١٣، ١٣٢ من شرح العقيدة الطحاوية .

(٤) سبق التعليق عليه ص ٨٣٧ من الرسالة ، حاشية رقم (٨) .

(٥) هكذا في الأصل: "في"، ويحتمل أن تكون "من" وكلاهما: له وجه قوي .

(٦) هذه إضافة ليستقيم السياق ، وانظر الحاشية قبله .

(٧) كما مكّن للنمرود وفرعون وهامان وغيرهم ومن سار من دريهم في كل زمان ،

قال تعالى : {إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم إنه كان من المفسدين} ، آية رقم ٤ من سورة القصص .

وقال تعالى : {إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين} آية رقم ٨ من سورة القصص .

(٨) كما في آية رقم ١٥ من سورة الأعراف ، ٣٧ من سورة الحجر ، ٨٠ من سورة ص .

(٩) كما في آية رقم ٣٩ من سورة الحجر ، ٨٢ من سورة ص .

(١٠) في الأصل: "على من"، وشطب على حرف "على" شطباً يسيراً ، ولعلها زائدة أو سبق قلم ، والسياق صحيح بما أثبتته .

الغائب (١)، والغائب عن الشاهد (٢). ا.هـ.

تمّ بعون الله وتوفيقه الجزء المراد تحقيقه من كتاب الواضح في أصول  
الفقه لأبي الوفاء بن عقيل الحنبلي، رحمه الله .  
والحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات .

(١) يريد بالشاهد - والله أعلم - : الخلق المشاهد، والغائب : الخالق ، وفيه نظر، وقد سبق  
التعليق عليه ص ٨٣٧ ، حاشية رقم (٨) .

(٢) انظر في هذا الفصل : ١٦٣/٣ من كشف الأسرار ، ٦٧/٢ من فواتح الرحموت ،  
٢٠٣/٢ من شرح العضد على ابن الحاجب ، ١٢٢/١ من المستصفى ، ١٨٠/٣ من  
الإحكام ، ٩٠/٢ من حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع ،  
٥٨٦-٥٨٧ من شرح الكوكب المنير .

وقد حظي موضوع "النسخ" باهتمام علماء الإسلام من علماء الأصول والتفسير  
وعلموم القرآن والحديث والآثار ، فلا تجد كتاباً في الأصول وعلموم القرآن إلا  
وتطرق إليه .

وللنظر في المصادر الخاصة بموضوع النسخ يراجع كل من :  
" الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار " للحافظ أبي بكر الهمذاني ، توفي سنة  
٥٨٤ هـ ، ط / الأندلس ، سوريا سنة ١٣٨٦ هـ ، " نواسخ القرآن لابن الجوزي ،  
ت / محمد أشرف المليباري ، ط / ١ ، ١٤٠٤ هـ ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ،  
" النسخ في القرآن الكريم " ، د. مصطفى زيد ، ط / المدني ، القاهرة ١٣٨٣ هـ ، " النسخ  
في دراسات الأصوليين " ، د. نادية شريف العمري ، مؤسسة الرسالة ، " نظرية النسخ  
في الشرائع السماوية " ، د. شعبان محمد إسماعيل ، ط / الدجوي ، القاهرة ، " النسخ  
بين النفي والإثبات " ، د. محمد محمود فرغلي ، ط / مصر ١٣٩١ هـ ، " النسخ في الشريعة  
الإسلامية " لعبد المتعال الجبري ، ط / دار الجهاد ، مصر ١٣٨٠ هـ ، وغيرها كثير .  
والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه  
أجمعين .

( ٨٤٣ )

# الخاتمة



## الخاتمة

وبعد هذه الجولة الواسعة ، والرحلة الطويلة ، في رحاب هذه الرسالة العلمية ، من هذا الفن الزاخر ، الذي منّ الله عليّ فصحت من خلاله عالماً جَهِبْذا ، وسِفْراً عظيماً ، عشتُ معه أوقاتاً متتابعة ، وأزماناً متعاقبة، أَصِلُ الليل فيها بالنهار ، وأتبع المساء بالصباح ، لِلْغُوصِ فِي لُجْجِهِ ، واستخراج دَرَرِهِ ، والنَّهْلِ مِنْ مَعِينِهِ ، والارتشاف من رحيقه ، والقطف من ثماره ، والتجوال في رياضه ، واستنشاق عبقه ، والارتواء من غيِّره .

وبعد أن حطتُ الرِّحال ، وأرخيت للقلم الزَّمام ، وأوسعت له العنان لِقُرْبِهِ مِنْ الْإِتْمَامِ ، بعد توديعي الإمام وكتابه -وداعاً مؤقتاً - بعد هذه الصّحبة الشَّيْقَةِ ، والرحلة الممتعة ، التي تمّ فيها إلقاء الضوء اللامع ، على كثير من المسائل الأصولية ، وصحبتُ فيها بمعيّة الإمام رحمه الله عدداً كبيراً من علماء الإسلام ، في مختلف العصور ، والفنون .

يحسن بعد ذلك كله ، أن أضع خاتمة لهذه الرسالة ، أذكر فيها شيئاً من الثمرات اليانعة ، والفوائد الكبيرة ، والنتائج المهمّة ، والاقتراحات الملحّة من خلال هذه الجولة المتواضعة ، مع هذه الرسالة في هذا العلم الجليل .

ولعلّي بالقارىء يتشوّق بعجل ، ويرغب بنهم ، في الاطلاع على زبدة هذه الرسالة الشّهية ، وخلاصتها النقية .

لذا ، فسأضع في خاتمة هذه الرسالة الخطوط العريضة ، والإشارات الدقيقة ، علّها تقدّم للقاريء ملخصاً مفيداً ، وموجزاً مهماً ، يكون جامعاً شتات هذه الرسالة ، ضاماً متفرقها ، مقرباً متباعدها ، مبيّناً نتائجها .

راجياً أن يتمّ فيه ما أردت ، ويحصل ما قصدت ، بإذن الله .

وقد رأيت أن تكون الخاتمة مشتملةً على الفقرات الآتية :

#### أولاً : النتائج الخاصة .

وتشمل النتائج التفصيلية ، لأهم المسائل التي ذكرت في الرسالة .

#### ثانياً : النتائج العامة .

حول هذه الرسالة بالذات ، والفنّ المتخصّصة فيه بصفة عامة .

#### ثالثاً : المقترحات .

وتضم مقترحات خاصة حول الكتاب موضوع الرسالة، وصاحبه رحمه الله ، وأخرى عامة حول علم الأصول ، وغيره من العلوم الشرعية الأخرى ، وما إلى ذلك .

ولأبدأ بذكر النتائج الخاصة من خلال تحقيق المسائل الأصولية الواردة في الجزء المراد تحقيقه من كتاب الواضح لابن عقيل رحمه الله .

#### أولاً : النتائج الخاصة :

(أ) صدرت هذه الرسالة بمقدمة موجزة أشرت فيها إلى أهمية علم أصول الفقه - الذي تُعدّ هذه الرسالة لبنةً متواضعةً في بنائه الشاخص - ، وأشرت إلى ضرورة عناية المسلمين اليوم بهذا العلم لما يتطلبه زمنهم

الذي يعيشون فيه من نظر واجتهاد في القضايا المعاصرة التي يتطلع المسلمون إلى حكم الشرع فيها ، وتأصيلها على ضوء قواعد الشريعة ، وأصول الفقه الإسلامي .

كما أوردت فيها أسباب اختياري لهذا الموضوع الكامنة في : أهميته ، ومكانته العلمية ، والأصولية ، وحاجة المكتبة الأصولية إلى مثله ، لعدم تحقيقه من قبل .

كما بينت فيها : منهجي الذي التزمته في التحقيق لتخرج هذه الرسالة بشوبها القشيب وحلتها البهيّة ، على الطراز العلمي المتكامل في الرسائل العلمية .

وختمتها بالشكر لله عز وجل ، ثم لمن له فضل عليّ فيها ، بعون وتوجيه ، معترفاً بتقصيري ، معذراً عن النقص فيها رغم الجهد الذي بذلته .

(ب) لما كان هذا البحث متخصصاً بتحقيق كتاب مهم لإمام جليل وأصولي بارع ، كان ضرورياً - في نظري - أن أستهلّ الرسالة بقسم دراسي كتمهيدٍ لها ، يطلع القاريء من خلاله على جوانب رئيسة ، ومعلومات مهمّة ، عن الإمام رحمه الله ، وعن الكتاب قبل الدخول في صلب التحقيق ، وذلك يعطي القاريء نبذة عن الكتاب ومؤلفه ومنهجه رحمه الله ، فقسمتُ القسم الدراسي إلى فصلين :

خصصت الأول لترجمة موجزة ، تكشف عن الجوانب المهمّة في حياة الإمام رحمه الله ، تناولت فيها : أهم الجوانب التي تُبحث عند

ترجمة علم من الأعلام ، وقد ركزت فيها على الجوانب العلمية في حياته ، مبيّناً اهتماماته في ذلك ، طلباً وتعليماً وتصنيفاً ، وقد بذلت جهدي في تحقيق القول في جوانب حياته ، لاسيما العلمية والعقدية ، رائدي في ذلك : الإنصاف ، والتحرّي ، وطلب الحق ، وقد أوردت ذلك باختصار ، لأنني مسبوق إلى ذلك في تحقيق الزميلين الكريمين ، مع حرصي على إضافة ما استجدّ لي بعد عملهما إن تيسّر لي ذلك .

أما الفصل الثاني : فقد خصّصته لإلقاء الضوء على الكتاب ، محلّ التحقيق ، معطياً القاريء نبذة يسيرة عن أهمية الكتاب ، ومكانته العلمية بين الكتب الأصولية ، وتصوّراً عاماً لموضوعاته ، والمنهج العلمي الذي سار عليه ، مُتّبِعاً ذلك بتقويم علمي مُنصفٍ للكتاب ، أوردت فيه مميزات ، وماتوّج به من محاسن مشكورة ، وما استدرك عليه من مآخذ معقولة ، قلّ أن يسلم منها البشر ، وركّزت في ذلك على المآخذ العقدية والعلمية المهمة ، لاعتقادي أن علم الأصول ينبغي أن يبنى على قواعد أساسية من العقيدة السليمة ، التي لم تشبها شوائب الفرق المخالفة لأهل السُنّة ، من المعتزلة ، والأشاعرة ، ونحوهم ، وبذلك تمّ القسم الدراسي .

ثم بعد القسم الدراسي بدأ العمل في القسم التحقيقي على ضوء المنهج الذي التزمته في المقدمة ، وخرجت من خلاله بالنتائج العلمية التفصيلية الآتية :

(١) ابتدأت موضوعات هذه الرسالة بمبحث "العموم" فعرفه المصنف بأنه :  
 "صيغة تدل بمجردها على شمول الجنس والطبقة"، واتضح للقاريء أنه  
 رحمه الله يرى: أن العموم نفسه صيغة، خلافاً لما عليه كثير من العلماء  
 من أن للعموم صيغة .

وقد ذكر رحمه الله أن للعموم صيغاً تدل عليه سواء أكانت نفسه أم  
 قدراً زائداً عليه من الصيغ المعروفة ، وأن هذا القول هو: قول  
 الجمهور ، وذكر خلاف الأشاعرة في المسألة. ونفيهم صيغ العموم ،  
 وقول المعتزلة في المسألة .

(٢) عقد المصنف رحمه الله فصولاً للاستدلال على أن صيغ العموم تدل  
 بمجردها على الاستغراق والشمول من الكتاب والسنة والإجماع  
 والآثار، ونحو ذلك من الأدلة النقلية، وأورد شبه المخالفين على اختلاف  
 مذاهبهم واعتراضاتهم ، وردّ عليها بأسلوب علمي جمع بين الاستقصاء  
 والشمول، وبين القوّة في المأخذ والسلامة في الاستدلال، والجدل  
 المتوازن والمعارضة السديدة ، كما ذكر أدلة أخرى للاستدلال على أن  
 صيغ العموم دالة على الاستغراق والشمول من اللغة والعقل  
 والاستثناء والتوكيد وحسن الاستفهام، وبين ما عترض به عليها وفندها.  
 ولم يكتف بذلك بل ذكر أدلة ضعيفة تدل على أن صيغ العموم دالة  
 على الاستغراق والشمول، ثم بين ضعفها مشيراً إلى أنه يريد الاكتفاء  
 بالقوي عن الضعيف، وفي هذا جمع واستقصاء يدل على طول نفس ،  
 وعمق علم، يقل نظيره فيما اطلعت عليه .

(٣) أفاض رحمه الله في عدد من الفصول بإيراد شبه المخالفين في العموم ، سواء من القائلين بنفي الصيغة أم من المتوقّفين في المسألة، أم من القائلين بالتفصيل المفرّقين بين الأوامر والأخبار، أم من الحاملين لصيغة العموم على أقلّ الجمع، وقد ذكر شبه القوم باستقصاء عجيب، وجمع رتيب، ثم فنّدها تفنيد العالم الأريب، والمجادل الأديب، مما لم أر من نحى نحوه ونهج منهجه في ذلك سواء من الخابلة أم من غيرهم، وهذا بحمد ذاته دليل قوي على مكانة هذا الإمام العلمية، وشخصيته الأصولية رحمه الله .

(٤) عقد المصنف بعد ذلك فصلاً لحكم الأخذ بالعموم في المضمّرات، ورأى رحمه الله: جواز ذلك، مدللاً وممثلاً ومناقشاً للمخالفين ، مبيّناً رحمه الله في فصل بعده أن دلالة العموم في المضمّرات حقيقية، وليست مجازية، خلافاً لمن قال بذلك من الخفية وغيرهم .

(٥) ثم عقد المصنف رحمه الله فصلاً للاسم المفرد إذا دخل عليه الألف واللام، وأنه يدل على الاستغراق وشمول الجنس، خلافاً لمن قال: إن المراد به: المعهود، كما ذهب إليه بعض الشافعية وبعض المعتزلة . وقد استدللّ المصنف رحمه الله لما ذهب إليه وردّ على المخالفين في ذلك .

(٦) بعد ذلك عقد رحمه الله فصلاً في حكم أسماء الجموع إذا لم يدخلها ألف ولام، مثل: مسلمين ، مشركين ... الخ ، وأنها لا تحمل على العموم ، بل تحمل على أقلّ الجمع، واستدلّ المصنف لما ذهب إليه، وردّ على المخالفين في ذلك .

(٧) ثم تطرّق رحمه الله لمسألة حكم العمل بالعام قبل البحث عن مخصّص ،

ورجّح رحمه الله وجوب العمل بالعام قبل البحث عن مخصّص ،  
واستدل لما ذهب إليه، وأورد الاعتراضات، وأجاب عنها .

(٨) أتبع المصنّف رحمه الله المسألة السابقة بمسألة: العموم إذا خصّ هل

يبقى على حقيقته أو يكون مجازاً؟، ورجّح رحمه الله بقاءه على حقيقته ،

كما هو مذهب الحنابلة، مستدلاً لما ذهب إليه تقيّاً وعقلاً، مورداً الخلاف

في المسألة ، وأدلة كل قول، والردّ على المخالفين في ذلك من القائلين

بكونه مجازاً، أو المفصّلين المفرّقين بين المخصّص المتصل والمنفصل .

(٩) ثم تطرّق رحمه الله إلى مسألة: تخصيص العموم إلى أن يبقى واحد ،

وأن ذلك جائز، خلافاً لمن قال: إنه لا يتخصّص جوازه إلا بأقلّ الجمع ،

وهو الثلاثة، مورداً شبههم، مفنّداً لها .

(١٠) بعد ذلك عقد رحمه الله فصلاً لتخصيص العموم بدلالة العقل، وأن

ذلك جائز، كما هو مذهب الجمهور، مستدلاً لذلك، مورداً شبه المانعين

من الجواز، ومفنّداً لها .

(١١) ولم يزل المصنّف رحمه الله يورد عدداً من المخصّصات للعموم إلى أن

تطرّق لحكم تخصيص عموم القرآن بأخبار الآحاد، ورجّح رحمه الله

جواز ذلك، كما هو القول الراجح إن شاء الله، لأن العبرة بصحة

الطريق وثبوته وإن كان آحاداً، واستدل على ذلك بالأدلة النقلية

والعقلية، مورداً شبه المانعين من ذلك، والمفرّقين بين ما قبل التخصيص

وما بعده، مجيباً عنها .

(١٢) ثم تطرّق إلى نوع جديد من المخصّصات، وهو: التخصيص بالقياس ،  
ورجّح رحمه الله جواز التخصيص به مطلقاً، مستدلاً لما ذهب إليه من  
النقل والعقل، راداً على من فرق بين القياس الجلي والقياس الخفي في  
جواز التخصيص، وعلى من منع التخصيص بالقياس مطلقاً .

(١٣) بعد ذلك عقد رحمه الله فصلاً لتخصيص عامّ السنّة بخاص القرآن ،  
وجواز ذلك، مستدلاً لما ذهب إليه من النقل والعقل، مورداً الخلاف في  
المسألة، وأدلة كل قول، راداً على المخالفين في ذلك، بإيراد شبههم ،  
والإجابة عنها .

(١٤) وفي مبحث خاص تطرّق المصنف رحمه الله لمخصّص آخر، هو:  
التخصيص بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم وأن ذلك جائز، مورداً  
الأدلة على الجواز، ذاكراً شبه المخالفين في ذلك، مجيباً عنها .

(١٥) بعد ذلك تطرّق رحمه الله إلى التخصيص بالإجماع، وأن حكمه: الجواز ،  
مورداً شبه المخالفين في ذلك، مجيباً عنها، لكن بأسلوب مختصر .

(١٦) ثم تطرّق إلى حكم التخصيص بدليل الخطاب، وفحواه، وجواز ذلك ،  
مستدلاً لما ذهب إليه، مورداً الصور والأمثلة عليه، لكنه اختصر الكلام  
في هذا الفصل، فلم يورد شبه المخالفين، والإجابة عنها .

(١٧) بعده تحدّث رحمه الله عن التخصيص بقول الصحابي، وأن ذلك جائز ،  
بشرط ألا يظهر خلافه، وكذلك يجوز تفسيره الآية المحتملة والخبر  
المحتمل، مبيّناً الأدلة على ذلك، مشيراً إلى الخلاف في المسألة، مستدلاً ،  
ومناقشاً، ومجيباً .



وقد أتبع هذه المسألة بمسألة التخصيص بقول التابعي، وأنه لا يخص به ولا يفسر، لأنه ليس بحجة، مشيراً إلى الخلاف في ذلك .

(١٨) ثم تطرق رحمه الله إلى مسألة: الأخذ بتفسير الراوي للفظ المروي عن الرسول صلى الله عليه وسلم والعمل به، وأن ذلك واجب إذا كان اللفظ مفتقراً إلى التفسير، ممثلاً لذلك، مورداً الخلاف في المسألة، ومستدلاً على القول بالوجوب، مورداً الخلاف في المسألة، والأدلة والمناقشات، والاعتراضات والإجابات عنها، فإن ترك الراوي اللفظ وعمل بخلافه فإنه يعمل بالظاهر، هكذا رجح المصنف رحمه الله، مشيراً إلى الخلاف في المسألة، وتفصيل الحنفية فيها، مورداً الأدلة على ما ذهب إليه، ذاكراً بعض الشبه للمخالفين، مع إجابته عنها .

(١٩) بعد ذلك أورد المصنف مسألة: التخصيص بالعادة، ورجح عدم جواز التخصيص بها، مورداً الأدلة على عدم الجواز، ذاكراً الشبه للمجيزين، ومجيباً عنها .

(٢٠) ثم تحدث رحمه الله عن حكم دخول التخصيص على الأخبار، ورجح صحة دخول التخصيص على الأخبار، كدخوله على الأوامر والنواهي، مورداً الأدلة على ذلك، وبعض الشبه للمخالفين، مع إجابة عنها .

(٢١) ثم تطرق إلى مسألة مهمة أطال فيها النفس، وهي مسألة: "هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب" مسهباً في ذكر تفاصيلها، محرراً محل النزاع، مرجحاً أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، مورداً

الخلاف في المسألة ، مع أدلة المخالفين، بشكل متوسّع، مع الردود المستفيضة عليها، والإجابات السديدة عنها ، مفصّلاً، ومدعّماً ما يورده بالأمثلة والوقائع بشكل علمي وأسلوب رائع يقلّ نظيره ، فعليه رحمة الله .

(٢٢) بعد ذلك تحدّث رحمه الله عن مسألة: أقلّ الجمع، ورجّح أن أقلّ الجمع: ثلاثة، ومثّل لذلك، وذكر الخلاف فيه، مدلّلاً لكلّ مذهب، وموردّاً المناقشات، وجيباً عن الاعتراضات .

(٢٣) ثم عقد رحمه الله فصلاً بين فيه حكم الآية إذا كان أولّها عاماً وآخرها خاصاً، وبين أن الحكم والحالة هذه أن العموم يبقى على عمومته والخصوص على خصوصه، ولا يقضى بتخصيص أولها لأجل تخصيص آخرها، ومثّل على ذلك، واستدلّ له .

(٢٤) بعده تحدّث رحمه الله عن الحكم عند تعارض العام والخاص، وبين أنه في هذه الحالة يُقضى بالخاص على العام، سواء تقدم العام على الخاص، أم تأخر عنه، أم جهل التاريخ ، ومثّل على ذلك بأمثلة من القرآن والسنة، واستدلّ له من النقل والعقل، موردّاً شبه المخالفين في ذلك ، وجيباً عنها .

(٢٥) بعد ذلك تحدّث رحمه الله عن الخبرين إذا تعارضا وكلّ منهما عام من وجه، وخاص من وجه آخر، وبين أن الحكم في ذلك: أنهما سواء على الإطلاق، إلا أن يمكن الجمع بينهما، أو تقوم دلالة توجب تقديم أحدهما على الآخر ، ومثّل لذلك، واستدلّ له، مشيراً إلى الخلاف في المسألة باقتضاب، مع شيء يسير من شبه المخالفين مع تفنيدها .

(٢٦) ثم تطرق رحمه الله إلى مسألة: المطلق والمقيّد، وأضرب تعارض المطلق والمقيّد، مع التمثيل، مشيراً إلى ما فيه خلاف منها ، وهو: ما إذا كان الجنس واحداً والسبب مختلفاً، فهل يحمل المطلق على المقيّد؟ ورجّح رحمه الله حمل المطلق على المقيّد في هذه الحالة، مستدلاً على ذلك ، وممثلاً له، ومورداً شبه المخالفين، ومفنداً لها .

(٢٧) ثم تحدّث رحمه الله في فصل خاص عن حكم حمل العام على الخاص إذا كان العام متفقاً عليه والخاص مختلفاً فيه، ورجّح رحمه الله: وجوب حمل العام على الخاص في هذه الحالة، مشيراً إلى الخلاف في المسألة، مع الأدلة، والمناقشات، والاعتراضات، والإجابات .

(٢٨) أتبعه بفصل عن الحكم إذا تعارض خبران وأمكن استعمالهما ببناء أحدهما على الآخر، وأنه يجب بناء أحدهما على الآخر، خلافاً لأهل الظاهر، ومورداً الأدلة على ذلك، مُعقِّباً لها بشبه المخالفين، والإجابة عنها .

(٢٩) ثم عقد المصنف رحمه الله فصولاً تترى خصصها للكلام عن الاستثناء، حقيقته، وأحكامه، وأقسامه، مبتدئاً بتعريفه، ثم تطرق إلى حكم الاستثناء المنفصل، وبيّن أنه لا يصح، بل من شرط الاستثناء: الاتصال، مشيراً إلى الخلاف في ذلك، ومورداً أدلة كل قول، مرجحاً ما ذهب إليه، عاضداً قوله بالأدلة بشكل مبسوط، ومورداً شبه المخالفين في ذلك، على اختلاف مذاهبهم، مُتَّبِعاً لها بالإجابات المستفيضة .

(٣٠) ثم تطرق إلى شيء من مسائل الاستثناء، وعقد فصلاً خاصاً لمسألة: حكم تقديم المستثنى على المستثنى منه، وأنه يجوز بشرط الاتصال، مستدلاً لذلك، مستشهداً بأقوال العرب في ذلك نثراً ونظماً .

(٣١) بعده تطرّق رحمه الله إلى مسألة: حكم الاستثناء من الاستثناء، ورجّح جواز ذلك، مستدلاً عليه من القرآن الكريم، لكنه لم يُطِلْ النفس في هذه المسألة، بل اقتضب القول فيها، على خلاف عادته، رحمه الله .

(٣٢) ولم يزل رحمه الله في معرض أحكام الاستثناء، فعقد فصلاً خاصاً لمسألة استثناء الأكثر، ورجّح عدم صحته، مستدلاً على ذلك، مورداً شبه المخالفين، مجيباً عنها، مدعماً هذا الفصل بالنقل عن كبار علماء اللغة في هذه المسألة .

(٣٣) أتبع رحمه الله هذا الفصل بفصل بين فيه: حكم الاستثناء من غير الجنس، ورجّح رحمه الله: عدم جوازه، مدعماً ماذهب إليه بالأدلة، مورداً شبه المخالفين في ذلك، القائلين: بجواز الاستثناء من غير الجنس، مجيباً عنها، مقوّياً إجاباته بصحيح النقل، وصریح العقل، وماورد عن العرب في ذلك، نثراً ونظماً، مُتَحِفّاً القاريء بالنقل عن أساطين العرب، وأئمة النحو في عدم جواز الاستثناء من غير الجنس .

(٣٤) بعد ذلك تحدّث رحمه الله عن أحد موضوعات الاستثناء، وهو: حكم الاستثناء إذا تعقّب جملاً، ورجّح رحمه الله: أن الاستثناء إذا تعقّب جملاً وصلح أن يعود إلى كل واحد منها لو انفردت فإنه يعود إلى جميعها، مدعماً ذلك بالأمثلة من القرآن والسنة، مورداً الخلاف في المسألة، مدللاً، ومناقشاً، ومجيباً عن اعتراضات المخالفين، وبهذا الفصل ختم المصنف رحمه الله ماأراد الحديث عنه مما يتعلّق بالاستثناء .

(٣٥) ثم تطرّق المصنف رحمه الله بعد انتهائه من موضوعات العموم والمخصّصات كلها إلى موضوع: المجمل والمحكم والمتشابه ، فعقد فيه فصلاً ابتدأها بتعريف المحكم والمتشابه في الأصول والفروع، مورداً بعض التعريفات في ذلك، مرجّحاً أن المحكم هو : ما استقلّ بنفسه، وكان أصلاً لا يحتاج إلى بيان بغيره ، والمتشابه : عكسه ، واستدلّ لذلك ، ومثّل عليه، وردّ على المخالفين ، لكن استدرك على المصنف رحمه الله في هذا الفصل: مخالفته للقول الصحيح عن السلف في المتشابه حيث جعل آيات الصفات منه، ووقع رحمه الله في التأويل مما اضطرني إلى التنبيه عليه في حينه .

(٣٦) ثم تحدّث المصنف رحمه الله عن المجاز والاستعارة، ووقعها في القرآن، سيراً على قول الجمهور في هذه المسألة ، وقد استدلّ على ذلك ، ومثّل عليه من القرآن، ودعّم القول في ذلك بأدلة عقلية وعقلية على وجود المجاز، مورداً شبه المخالفين في المجاز، ووصفهم بأنهم تكلفوا غاية التكلف ، وتعسّفوا غاية التعسّف، وأجاب عن شبههم، وعقد فصلاً خاصاً للردّ على من خالف في ذلك من الحنابلة ، لكن استدرك على المصنف: قوله بالمجاز، وجعله بعض آيات الصفات من المجاز، وهذا قول مرجوح. والصواب: أنها حقيقة لا مجاز فيها ، وأن الأصل: الحقيقة ، وقد بينت رأيي المتواضع في هذه القضية، سيراً على ما ذكره المحقّقون، ومنهم : شيخ الاسلام ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم، وأن القول الراجح : أنه لا مجاز في القرآن، وإنما هو: أسلوب من أساليب اللغة العربية، يدل على الحقيقة ، والله أعلم .

(٣٧) ولم يزل المؤلف يوالي الفصول في موضوع: المجاز، فعقد فصلاً خاصاً للاحتجاج بالمجاز، وأنه يصح الاحتجاج به؛ لأنه موضوع يُعقل منه المراد به من المقدّر فيه والمعبر به عنه، وقد مثل على ذلك، واستدلّ له، مختصراً القول في هذه المسألة .

(٣٨) ثم تحدّث رحمه الله عن مسألة: حكم القياس على المجاز، ورجّح عدم صحة القياس عليه، ممثلاً ومدللاً ومعللاً، لكن على سبيل الاختصار .

(٣٩) بعده تحدّث الإمام رحمه الله عن حكم استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازه، وأن ذلك جائز، فيكون اللفظ حقيقة من وجه، مجازاً من وجه آخر، مورداً بعض الأمثلة على ذلك من القرآن والسنة وكلام العرب لصحة ما ذهب إليه، وبذلك أتمّ رحمه الله الحديث في هذا الموضوع الهام .

(٤٠) ثم تطرّق رحمه الله إلى موضوع: المعرب في القرآن، وأن القرآن ليس فيه ألفاظ بغير العربية، تبعاً لقول الجمهور في هذه المسألة ، مورداً الخلاف فيها، مدللاً لما ذهب إليه، وذاكراً شبه المخالفين، مع الإجابة عنها ، وخلص إلى أن ما في القرآن مما يُظنّ أنه غير عربي، كمشكاة، وإستبرق، وسجّل، وقسطاس، ونحوها: أن هذه ألفاظ تواطأت عند العرب وغيرهم ، وأنها كانت غير عربية ثم عرّبت، فأصبحت عربية، مما يؤكّد أن القرآن ليس فيه لفظ غير عربي، لما يترتب عليه من مخالفة لظاهر القرآن ، والله أعلم .

(٤١) ثم عقد رحمه الله فصلاً لحكم تفسير القرآن بالرأي والاجتهاد، وأن ذلك لا يجوز، بل لا يجوز إلا نقلاً، مدعماً ذلك بالأدلة من القرآن والسنة. فأما نقل التفسير عن الرواية فقربة وطاعة، وتفسيره على مقتضى اللغة جائز، ممثلاً لذلك، وداعماً له بالنقول عن الصحابة والسلف رحمهم الله .

ثم عقد فصلاً في حكم الرجوع في التفسير إلى تفسير الصحابة، وأنه يرجع إلى تفسيرهم، مورداً أن في حكم الرجوع إلى تفسير التابعين روايتين، وكأنه رجح الرجوع إلى قولهم في ذلك .

(٤٢) بعده عقد رحمه الله فصلاً في ورود اللفظ مشتركاً لفظياً مراداً به معنيان مختلفان. كلفظ "الشفق" والقرء" ونحوها، وأنه يجوز ذلك، خلافاً للحنفية وبعض المعتزلة ، وقد استدلل على ما ذهب إليه، مورداً شبه المخالفين. مع الإجابة عنها .

(٤٣) بعد ذلك تحدث رحمه الله عن العموم إذا دخله التخصيص، هل يكون مجملاً؟، ورجح رحمه الله: أنه لا يكون مجملاً ، ويصح الاحتجاج به فيما بقي من لفظه، وأورد الخلاف في هذه المسألة، والأدلة، والمناقشات، والاعتراضات، والشبه للمخالفين على اختلاف أقوالهم ، مع الجواب عنها .

(٤٤) بعده تطرق إلى مسألة: عموم اللفظ إذا قرن به المدح ، أو الذم، فهل يصير مجملاً؟ ورجح رحمه الله: عدم كونه مجملاً، وأن الاحتجاج به صحيح ، ومثّل لذلك بأمثلة من القرآن، وأورد الخلاف في المسألة، مع الأدلة، والمناقشات، والإجابات .

(٤٥) ثم تحدّث عن حكم اللفظ العام قبل البيان وبعده، وأنه قبل البيان يكون مجملاً، وبعده يكون مفسّراً، ممثلاً، ومدلّلاً، ومناقشاً، ومجيباً، بأسلوب مختصر، بعيداً عن الإفاضة والتطويل .

(٤٦) بعد ذلك تحدّث رحمه الله في فصل خاص عن النفس إذا علّق الشيء على صفة، فهل يكون نفيّاً للاعتداد به، أو لا بد من دليل؟ ورجّح رحمه الله: أنه يكون نفيّاً للاعتداد به، ولا يلزم الدليل، وقد مثل لما ذهب إليه، وأورد الأدلة عليه، وشبه المخالفين، مع الإجابة عنها .

(٤٧) ثم تحدّث رحمه الله عن موضوع مهم هو : حكم تأخير البيان عن وقت الحاجة ووقت الخطاب، وحرّر محل النزاع في المسألة، مشيراً إلى أن العلماء متفقون على أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، لكنهم يختلفون في جواز تأخيره عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة، مرجّحاً رحمه الله: جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب على الإطلاق، سواء أكان الخطاب مجملاً أم عاماً، وقد بحث رحمه الله هذه المسألة باستقصاء، مورداً الخلاف فيها على التفصيل فيه، ذاكراً الأدلة النقلية والعقلية على ما ذهب إليه، مع ذكر شبه المخالفين، على اختلاف مذاهبهم، متّبِعاً إياها بالمناقشات، والإجابات السديدة، مكثرّاً في هذا الفصل من الاستشهادات من القرآن والسنة والآثار، بأسلوب علمي فريد، يمتاز بالاستقصاء والشمول .

(٤٨) ثم تطرّق رحمه الله إلى موضوع مهم، وهو: أفعال النبي صلى الله عليه وسلم، وعقد فيه فصولاً متعددة، ابتدأها بفصل بين فيه تحرير محل النزاع



في الاحتجاج بالأفعال، وبين أقسامها، وما يحتاج به وما لا يحتاج به ، وذكر أن محل الاحتجاج هو: ما فعله صلى الله عليه وسلم ابتداءً على وجه التعبد ، أما ما فعله على غير وجه التعبد من الأمور الطبيعية: فهو دال على الإباحة له ولأئمة، ورجح رحمه الله: أن أفعاله صلى الله عليه وسلم محمولة على الوجوب في حقه وحق أئمة، واستدل على ذلك من الأدلة السمعية والعقلية ، وذكر الخلاف في المسألة، وضعف قول من قال: بالنسبة، وبالوقف، وأورد شبههم وفنداها ، والحق: أنه أفاض في هذا الموضوع، ودعمه بالأمثلة، وأطال النفس في عرض الأدلة، وشبه المخالفين على اختلاف مذاهبهم، وأتبعها بإجابات سديدة، وردود فريدة، استقصاءً وأسلوباً، رحمه الله، مما يعدُّ ما كتبه مرجعاً مهماً في بابه يجد فيه الأصولي بغيته، ويشبع فيه طالب العلم نهمته .

(٤٩) ثم أتبع ذلك بفصل متعلق بالأفعال، وهو: طريق دلالة الأفعال على الوجوب، هل هو السمع أو العقل؟، ورجح رحمه الله: أن طريق ثبوتها هو: السمع، مستدلاً لما ذهب إليه، مورداً شبه القائلين: بأن طريق ثبوتها العقل، مجيباً عنها .

(٥٠) ثم عقد رحمه الله فصلاً أوضح فيه المراد بالبيان بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم، وحكم تخصيص العموم به، وبين أن المراد بالبيان بالفعل من جهته صلى الله عليه وسلم هو: أن يفعل بعض ما دخل تحريمه في عموم اللفظ الدال على التحريم، فإذا فعله دلنا ذلك على تخصيص العموم، وأن ما فعله لم يدخل تحت صيغة العموم ، وأن ذلك: جائز

خلافاً لبعض الشافعية والحنفية، القائلين: بعدم جواز تخصيص العموم بالفعل، ولا البيان به، واستدلّ رحمه الله للقول بالجواز بأدلة عقلية وعقلية، وأورد شبه المانع من البيان بالفعل، وتخصيص العموم به، مجيباً عنها .

(٥١) ثم تطرّق رحمه الله إلى فصل عقده لبيان الحكم إذا تعارض القول والفعل في البيان، فأَيُّهما أولى؟، مرجحاً رحمه الله: أن القول أولى في البيان من الفعل، خلافًا لبعض الشافعية، القائلين: بأن الفعل أولى، وبعض الأصوليين، القائلين: بأنهما سواء، مبيناً الأدلة لما ذهب إليه، موردًا شبه المخالفين في ذلك على اختلاف أقوالهم، مجيباً عنها .

(٥٢) بعد فصول الأفعال ودلالاتها وأحكامها عقد المصنف رحمه الله فصلاً في حكم تعبد النبي الثاني بما تعبد به الأول، بين فيه رحمه الله جواز ذلك عقلاً، موردًا الأدلة على ما ذهب إليه، والحجج العقلية عليه، موردًا شبه المخالفين في الجواز العقلي، ومجيباً عنها .

(٥٣) ثم عقد فصلاً بعده أورد فيه مسألة تعبد النبي صلى الله عليه وسلم بشريعة من قبله، أورد فيه رحمه الله الروايتين في ذلك عن الحنابلة خاصة، والقوليين عن العلماء عامة، مشيراً إلى أن القائلين بتعبد مختلفون بأيّ شريعة كان متعبدًا؟، وقد أفاض في هذه المسألة بكل ما يتعلق بها، باسطاً القول في الأدلة النقلية والعقلية، موردًا الاعتراضات عليها، مجيباً عنها، ذاكرًا شبه المخالفين في المسألة، مُعقِباً إياها بالجواب السديد عن كل شبهة منها .

(٥٤) ثم عقد فصلاً يتعلق بهذه القضية، وهو: حكم تعبد النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة بشريعة مَنْ قبله، مرجّحاً رحمه الله: أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة لم يكن على دين قومه، بل كان متديّناً بما يصح عنده أنه من شريعة إبراهيم عليه السلام، مورداً الأدلة على ذلك، مشيراً إلى الخلاف فيه، ذاكراً شبه المخالفين، مع ردّها، والإجابة عنها .

(٥٥) ثم بعد انتهاء هذا الموضوع تطرّق المصنف إلى خاتمة موضوعات هذه الرسالة، ألا وهو موضوع: النسخ ، وقد سبق للمصنف في أول كتابه تعريف النسخ، وذكر الخطوط العريضة فيه، وبدأ هنا بالدخول رأساً في أحكامه مبتدئاً بفصل عقده لبيان جواز النسخ شرعاً وعقلاً. مشيراً إلى خلاف اليهود والرافضة في ذلك، وتفصيلاتهم فيه، وأورد شيئاً من شبههم وخزعبلاتهم، وردّ عليها ردّاً مفحماً، مثبتاً بالأدلة النقلية والعقلية جواز نسخ الشرائع، ومنع القول بالبداء، وأنه غير جائز على الله سبحانه؛ لما يلزم منه من لوازم باطلة، معرّفاً رحمه الله البداء، مورداً شبه القائلين به، ومجيباً عنها ، وكل ذلك في فصول متعدّدة مما يثبت عناية المصنف رحمه الله بهذا الموضوع المهم .

(٥٦) ثم عقد رحمه الله فصلاً خاصاً أفاض فيه بذكر الأدلة على جواز النسخ عقلاً وشرعاً، والأدلة على وقوعه نقلاً، مثبتاً الوقائع والقضايا والأمثلة الحيّة، الدالة على ثبوته، وجوازه، ووقوعه، مما لا ينكره إلا مكابر معاند ، وقد أشبع رحمه الله هذا الموضوع بحثاً، وأورد الاعتراضات على الأدلة، متّبعا إياها بالتفنيد، والإجابة، مستفيضاً في ذكر

شبه المانعين من جواز النسخ، ووقوعه شرعاً وعقلاً، مجيباً عنها، بأسلوب مستفيض، وعرض شامل، يقلّ نظيره فيما اطلعت عليه .

(٥٧) ثم عقد رحمه الله فصلاً بين فيه كيفية ورود النسخ في القرآن، وأنه على ثلاثة أضرب: نسخ الرسم فقط، ونسخ الحكم فقط، ونسخ الرسم والحكم، ممثلاً لكل ضرب منها، بأمثلة تقليية، مشيراً إلى الخلاف في الضرب الثالث. وهو: نسخ الرسم والتلاوة، مع بقاء الحكم: مورداً الأدلة والشبه، والاعتراضات، والمناقشات، والإجابات .

(٥٨) ولم يزل المصنف في سياق قضايا وموضوعات النسخ، لاسيما ما يتعلق بأضرّبه فعقد فصلاً خاصاً بين فيه حكم من المحدث وتلاوة الجنب لما نسخ رسمه وبقي حكمه، مرجّحاً: جواز ذلك، مشيراً إلى الخلاف فيه ، ذاكرًا شبه المانعين، مع الإجابة عنها .

(٥٩) ثم عقد رحمه الله فصلاً فيما ينسخ الحكم إليه، بين فيه جواز نسخ الحكم إلى بدل، وصور ذلك، مدعماً ما ذهب إليه بالأمثلة من القرآن والسنة .

(٦٠) ولم يزل الإمام رحمه الله يعرض قضايا ومسائل النسخ عرضاً محكماً دقيقاً يمتاز بالشمول والاستقصاء، فعقد فصلاً خاصاً بين فيه حكم النسخ إلى المثل والأخف والأثقل، مورداً الخلاف في المسألة، مستقصياً الأقوال في ذلك، مرجّحاً: جواز نسخ الحكم إلى مثله وأخف منه وأثقل، سيراً على ما ذهب إليه الجمهور، وعرض في فصل بعده الأدلة على ذلك من القرآن والاستنباط ، مورداً في فصل بعده شبه المخالفين في جواز

النسخ إلى الأثقل مفصلاً القول فيها، سَمِعَهَا وعَقَلِيَّهَا، مُتَّبِعاً إِيَّاهَا  
بالإجابة المستفيضة عن هذه الشُّبْه، مدَّعِماً لها بالنقل الصحيح، والعقل  
الصريح، والاستشهاد بكلام العرب في ذلك، بأسلوب علمي بارع، وأدبي  
بليغ .

(٦١) ثم عقد رحمه الله فصلاً بين فيه حكم النسخ إلى غير بدل، وأن ذلك ؛  
جائز، مورداً الأدلة عليه، لكن بشكل مختصر .

(٦٢) ثم عقد رحمه الله فصلاً للفرق بين النسخ والبداء، مُشيراً إلى الفوارق  
الكثيرة بينهما، من حيث التعريف، وغيره ، مُعيداً الكرة في الرد على  
اليهود والرافضة، وتخليطهم في ذلك .

(٦٣) بعده عقد رحمه الله فصلاً للفرق بين النسخ والتخصيص، بين فيه  
ما يجتمعان فيه، وما يفترقان فيه، وعرف كلا منهما، وبين مواطن الوفاق  
والافتراق، بأسلوب جيد، وعرض شامل .

(٦٤) ثم انتقل إلى الحديث عن حكم دخول النسخ الأخبار، وعقد فصلاً  
خاصاً بذلك، بين فيه ما يجوز نسخه من الأخبار، وما لا يجوز، وخلاف  
العلماء في هذه المسألة، مرجحاً جواز وقوع النسخ في الأخبار مطلقاً،  
مدَّعِماً ترجيحه بالأدلة، راداً على المخالفين في ذلك .

(٦٥) ثم عقد رحمه الله فصلاً بين فيه عدم جواز نسخ معرفة الله سبحانه ،  
مبيناً مكانة هذه القضية، والاستدلال على عدم جواز النسخ في ذلك .

(٦٦) ثم تطرق في مُقَلَّةٍ جديدة إلى موضوع: ثبوت الإباحة في الشريعة، والرد  
على الكُعبِيِّ في نفيه الإباحة، مُورداً الأدلة على ثبوتها، ذاكراً شَبْهه ،  
ومفنداً لها .

(٦٧) ثم عقد رحمه الله في عودة أخرى لقضايا النسخ فصلاً بين فيه أنه لا يشترط للنسخ أن يتقدمه إشعار بوقوعه، خلافاً للمعتزلة، أتبعه بفصل في سياق الأدلة على ذلك، مورداً بعض الاعتراضات، مجيباً عنها، ثم ألحقه بفصل آخر في شبه المعتزلة، القائلين: باشتراط إشعار المكلف بالنسخ قبل وقوعه، مع الإجابة عنها .

(٦٨) وخاتمة الفصول المقرّر بحثها في خطة هذه الرسالة فصل متعلّق بموضوع النسخ، وهو: حكم نسخ التكليف فيما حسن أو قبح لذاته، مفيداً رحمه الله أن ذلك: لا يصح رفعه بالنسخ، مورداً الأدلة على ما ذهب إليه، متبعاً ذلك بفصل خاص عرض فيه شبه المجيزين لنسخ ما حسن وقبح لذاته، مجيباً عنها .

وقد يسّر الله لي من خلال هذه الموضوعات المهمة تحقيق النص وإخراجه - قدر الطاقة - بأقرب صورة لما قصد المصنّف رحمه الله ، وقد بذلت جهدي في ذلك ما استطعت ، ويعلم الله كم أسهر من الليالي، وأمضي من الأيام، وأبحث وأناقش، وأراجع فضيلة الدكتور المشرف في كلمات استعصت ، وعبارات أغلقت، حتى يسّر الله إخراج هذه الرسالة على هذه الصورة المتواضعة، التي أرجو أن أكون وفقت فيها لإخراج هذا الكتاب قريباً مما أراه مؤلفه رحمه الله .

وقد حرصت على التعليق على كل ما يدعو إلى ذلك ، والعزو للمراجع ، وتوضيح الغامض ، وبيان الغريب، مع العزو للآيات ، والتخريج للأحاديث ، والتوثيق العلمي الدقيق، والتعليق على بعض الهنات التي لا يسلم منها بشر ،

وحرصت على إثبات شخصيَّة المحقِّق، تحقيقاً وتعليقاً على كل ما يحتاج لذلك،  
 مع السير على المنهج الذي ارتضيته والتزمته، واتفقت فيه مع فضيلة الأستاذ  
 الدكتور المشرف حفظه الله، ولا مشاحة في الاصطلاح، ولا حرج على وجهات  
 النظر، ولا تضيق في مناهج وطرائق البحث والتحقيق، والحق ضالة المؤمن،  
 ونشدان الصواب مطلبه، وحسب المرء السعي إلى الصواب، والكمال لله  
 وحده، والله المستعان، وهو جل وعلا أعلى وأعلم .

### ثانياً : النتائج العامة .

بعد وقوف القاريء على سرد للنتائج الخاصة لأهم المسائل العلمية التي أوردها المؤلف رحمه الله في الجزء المراد تحقيقه ، يحسن أن أذكر بعض النتائج العامة التي خرجت بها من هذه الرسالة .

وهذا بيان بأهم هذه النتائج العامة :

(١) الوقوف - عن كَثَب - على أهمية الكتاب - محلّ التحقيق - ومكانة

الإمام رحمه الله بين الأصوليين ، بل بين العلماء عامة .

فقد رأيت من خلال هذا التحقيق أنّي أمام بحر لا ساحل له ، من هذا العلم الجم ، اغترفت منه غرفة يسيرة من بحر علم هذا الإمام الجليل ، وهذا الكتاب العظيم ، سأظل أذكر طعمها وأحسّ بلذتها ماشاء الله ذلك .

(٢) التزوّد برصيد علمي هائل من المسائل العلمية الأصولية المتعلقة بعدد

من الموضوعات المهمة ، حيث أتاح لي فرصة البحث والتنقيب في هذه الرسالة ، دراسة مسائل كثيرة متعلقة بأشرف العلوم ، ألا وهي

دلالات العموم والخصوص، والمخصّصات المتصلة والمنفصلة، ومسائل الاستثناء، والإجمال والبيان، والمطلق والمقيّد ، والمحكّم ، والحقيقة

والمجاز ، وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم ، والتعبّد بشريعة من قبلنا ، والنسخ وأحكامه، وغيرها ، وهذا بحمدّ ذاته يكسب القاريء زاداً علمياً

لا يستهان به .



(٣) كان للتحقيق العلمي لهذا الكتاب المهم لإمام بارع متميّز دورٌ في إذكاء الناحية العلمية الواسعة ، وتربية ملكة النظر والمقارنة وسرّ الأدلة وطرق المناقشة ، والوقوف على المذهب الراجح ، حسب قوة الدليل ، وسلامة التعليل ، والتحرّر من التعصب المقيت ، لشخص أو مذهب .

وهذا غيض من فيض ثمرات الدراسات الأصولية والتحقيقات العلمية لكتب علماء مشهورين، لهم قدمهم الطولى، وقَدَحهم المعلّى في هذا المجال ، مما يكسب التأثير بهم علماً ومنهجاً .

(٤) التمكن من ربط الناحية العلمية النظرية بالناحية العملية التطبيقية ، وذلك بتخريج الفروع على الأصول لاهتمام المصنّف بها، ولحرصه على العناية بهذا الأمر؛ لما يمثله من زبدة للدراسات الأصولية، وثمرّة للمسائل العلمية .

فلقد تمّ والحمد لله في أكثر مسائل هذه الرسالة الاهتمام بثمرّة الخلاف في المسائل التي عرضها الإمام ، إذ ذلك هو أحد أهم المقاصد المهمة من معرفة الخلاف في المسائل التي يوردها المصنّف ، وما يثمره الخلاف في المسائل الأصولية من خلاف في بعض المسائل الفرعية ، وفي ذلك ربط التقعيد بالتفريع ، والتأصيل بالاستنباط ، والأصول بالفروع .

(٥) تمّ التعرف من خلال هذه الرسالة على الآفاق الواسعة والأرجاء الفسيحة لهذه الرسالة ، بل لهذا العلم المهم ، فإذا كان ما تطرقت إليه

من تحقيق لعدد من المسائل الأصولية أخذ هذا الحيز الكبير فكيف بتحقيق الكتاب كله؟ الذي يمثّل موسوعة أصولية نادرة، مما لم أجد ما يماثله في ذلك .

وإذا كان ذلك معروفاً من خلال هذه الرسالة التي تعدّ لبنة من لبنات هذا العلم (الأصول)، فكيف بالعلم ذاته؟ .  
لاريب أنه علم مهم، وفنّ زاخر، لا يستكثر أيّ جهد بذل فيه، ولما يعود به على الفرد والأمة من فوائد عاجلة وآجلة، ولما له من الأهمية القصوى في حياة المسلمين عامة .

(٦) حصول المأمول، والوصول إلى الهدف المنشود، والأمل المبتغى في هذا الصدد، وذلك بإخراج مؤلّف مستقلّ، خاصة في تحقيق هذا الكتاب، الذي بقي مكانه ثلّة في المكتبة الأصولية بهذه الطريقة، حتى جاءت هذه الرسالة ومسبقها من جهد الإخوة، فشغل هذا الحيز الذي طال انتظار المكتبة الأصولية له، مع رجاء أن يكون هذا العمل عند حسن الظنّ، والحمد لله على كل حال، ونرجو أن يُيسّر الله إخراج هذا الكتاب كاملاً محققاً قريباً إن شاء الله .

(٧) الاطلاع على قليل من كثير علم هذا الإمام في الأصول - الإمام ابن عقيل رحمه الله - في هذا الشأن، والحق: أنه عمدة من عمد هذا الفنّ، وركن ركين من أركانه التي قام عليها .  
ويعدّ كتابه "الواضح" - بحق - أحد الكتب الموسوعية في علم الأصول. ولقد كان لي الشرف في الاستفادة من كتبه ومراجعته الأصولية والفقهية، بل وكتب كبار الحنابلة الفقهية والأصولية .

وكذلك استنرت بآراء علماء الأصول الكبار، الذين يورد آراءهم ابن عقال كثيراً، وذلك بحق مكسب علمي فريد .

(٨) إثبات شخصية ابن عقال رحمه الله الأصولية ، بل والحنابلة عموماً ، فلقد جاءت هذه الرسالة وسابقتها لتُبرهن - بانصاف - على أن الإمام ابن عقال رحمه الله شخصية علمية متكاملة ، وله يد طولى في علم الأصول عن طريق هذا الكتاب ، وهو مع تأثره بغيره كالقاضي أبي يعلى، والشيرازي وغيرهما إلا أنه كثيراً ما يخالفهم في عدد من المسائل والترجيحات، مما يثبت مكانته المستقلة ، وشخصيته البارزة ، ومزنته الفريدة .

وكما ثبتت بذلك الشخصية المستقلة لابن عقال رحمه الله ، فقد أثبت رحمه الله من خلال كتابه الذي ملأه بالنقل عن كبار علماء الحنابلة الشخصية المستقلة للمذهب الحنبلي، وقدمه الراسخة في هذا العلم الزاخر .

(٩) إنه كما تمت الاستفادة والاستنارة بآراء الإمام ابن عقال رحمه الله ، فقد تم أيضاً التعليق والتعقيب على بعض آرائه ، ولا سيما تلك الآراء التي حصل فيها مخالفة ظاهرة للصواب، خاصة في المسائل العقيدية . فحصل التعقيب على كلامه رحمه الله في تأويل بعض آيات الصفات وجعلها من المجاز أو التشابه .

وهذا استدراك لا محيد عنه ، وتكميل لا بد منه ، والحق أحق أن يتبع ، وبهذه الصورة تجمع الرسالة بين الدراسة ، والتحقيق ، والتعليق ،

والتعقيب ، وتلك رَقَمٌ في الإفادة من الرسائل الجامعية ، والتحقيقات العلمية .

(١٠) وأخيراً : أُطْلَعَتْ هذه الرسالة على الفوائد الجمة ، والثمار اليانعة التي تستقى من هذا العلم العظيم : "علم أصول الفقه" .

فهو بحق العلم الذي يَبِّ القاريء - بعد توفيق الله - سعة الأفق ، وعمق النظر ، والتروي والتثبت ، والنهل من التأصيل العلمي ، والتعديد الشرعي ، والإفادة من المناقشات والمناظرات ، وربط الفروع بالأصول ، فتتربى عند الباحث فيه والمحقق لكتبه ملكة النظر ، التي تؤهله - بشروطها المعروفة - للاجتهد والاستنباط .

فما أحوج المسلمين اليوم إلى الاستفادة من هذا العلم ، وما أحوج المتخصصين فيه إلى مضاعفة الجهود ، وتتابع الدراسات للنهل منه ، ومن كتبه ، وعلمائه ، بمنهج سليم ، يهتم باللباب ، ويتحرى الصواب . وهذا كفيل إن شاء الله بحلّ مشكلات الأمة ، والنظر في كل جديد ، والحكم على كل ما يشغل بال المسلمين ، وهو بالتالي يبرهن على صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان ، وقدرته الفائقة على انتشال البشرية من الظلم والتعسف والاضطهاد والقلق الذي جرّته القوانين الوضعية ، والنظم البشرية ، وما أحرى الأمة لاسيما العلماء والمتخصصون منهم بالدراسات الأصولية أن يقبلوا على التراث العلمي والمخطوطات النفيسة فيه ، فيخرجوها إلى النور ، تحقيقاً وتعليقاً ، حتى لا تكون حبيسة المكتبات ، وبذلك تفيد الأمة خيراً كثيراً ، وتقف على الحضارة الإسلامية العلمية في أوج عظمتها وأرقى مكانتها ، وفي

ذلك ربط للحاضر بالماضي ، وسير على ثوابت هذه الأمة، وربط لها بعلمائها  
وتاريخها المشرق لتكون على بصيرة وهي تواجه تحديات اليوم، وأخطار العصر،  
وذلك لن يواجه إلا بالإيمان والعلم، والسير على منهج الأسلاف رحمهم الله .  
والله أعلم .

### ثالثاً : المقترحات .

وتشمل مقترحات خاصة حول هذه الرسالة بالذات ، وأخرى عامة حول علم الأصول وما يتعلق به ، بل حول العلوم الإسلامية بصفة عامة ، وغيرها ، مما يجول في النفس ويكمن في الخاطر للرفع من مستوى هذا العلم والمنتسبين إليه .

وهذا بيان بأهم المقترحات في هذا الصدد :

- (١) أنه نظراً لأهمية الكتاب - محلّ هذه الرسالة والتحقيق - ومزله العلمية العالية ، وما يتمتع به مؤلفه من مكانة علمية أصولية مرموقة . فإني أرى أنه من الضروري تتابع الدراسات حوله ، وتوليّه بحثاً وتعليقاً ودراسة ، ونحو ذلك ، فإنه جدير بذلك كله ، تحقيق به ، خليك ألا تتكاثر الجهود ، مهما بذلت - نحوه .
- (٢) ينبغي ألا تكتفي الجهود في هذا المجال على الإخراج فقط ، بل لابد من العناية بالتحقيق الدقيق ، والنظر العميق ، والدراسة العلمية المتكاملة . وأن يكون هناك تهذيب وتعليق على ما عمّ فيه الخطأ ، وكثر فيه تجنب الصواب ، لاسيما في المسائل العقديّة ، ونحوها .
- (٣) ضرورة العناية بالأصول الموازن بين الأئمة ، ولما له من المزايا الخاصة ، والفوائد الكثيرة ، فأقام الأصول في الجامعات مطالبة بالعناية به ، عن طريق البحوث الجامعية ، والرسائل العلمية العالية ، وتحقيق الكتب والمخطوطات فيه ، سواء أكان ذلك بين علماء ، أم مذاهب ،

أم مدارس ، أم غيرها ، وقد ظهر لي ضرورة دراسة المسائل الخلافية بين ابن عقيل وشيخه أبي يعلى ، وبينه وبين أبي الخطاب ، وسيكون لها أثر كبير في إذكاء وإثراء المادة العلمية لدى الباحث .

(٤) أرى أنه على أقسام الأصول في الجامعات الإسلامية أن تهتم بالرسائل العلمية للدراسة الأصولية المتوازنة ، والعناية بتحقيق التراث والكتب المخطوطة النفيسة على غرار هذا الكتاب المهم ، الذي يعدّ موسوعة أصولية نادرة .

فكم من العلماء لهم استقلالهم العلمي وعارضتهم القوية في هذا المجال ، وكم هي الكتب النادرة حبيسة المكتبات التي لم تر النور بعد ، على اختلاف المناهج والمدارس والمذاهب ، فينبغي دفع عجلة مثل هذه الرسائل لأهميتها البالغة ، وحاجة المكتبة الأصولية إليها .

(٥) أوصي في هذا الصدد بالعناية بكتب الإمام ابن عقيل رحمه الله ، ولا سيما كتابه هذا محل التحقيق : "الواضح في أصول الفقه" ، فإنه جدير بالعناية والإخراج والنشر ، فهو ثروة علمية هائلة ، ويحسن أن يقرّر مرجعاً لطلاب الأصول في كليات الشريعة وأقسام الأصول لما له من المكانة العلمية المرموقة ، ولما امتاز به من استقصاء وشمول يندر مثله ، ويقل نظيره ، وفي ذلك إثراء للمكتبة الأصولية خاصة ، والإسلامية عامة ، وإثراء للملكة الطلاب والمتخصّصين في الأصول مما هم بحاجة ماسة إليه .

(٦) أرى أن كتاب الواضح لازال بحاجة إلى تواصل خدمات الباحثين والمحققين والدارسين ، ليخرج بأبهى حلة وأكمل زينة ، وليكون له الانتشار العريض ، وليقع في أيدي طلاب العلم عامة، والأصوليين خاصة ، ومع أنه كان لي شرف خدمة الكتاب ، فاني أرى أنه بحاجة إلى مزيد من الجهود وتضافر الأعمال والدراسات حوله، اختصاراً وتهذيباً وتعليقاً ، لنؤدّي شيئاً من الواجب تجاه هذا الكتاب الهام ، وهذا العلم المفضل ، وهذا المذهب المبجل .

(٧) أرى أنه يلزم إكمال تحقيق الكتاب وبسرعة لحاجة المكتبة الأصولية إليه، وقد سرتني بحمد الله جهود بعض الإخوة في ذلك ليطمئن إن شاء الله طبع الكتاب ونشره قريباً لتقرّب به عين كل أصولي .

وإني لأرجو أن تتاح لي فرصة إكمال ما بقي من الجزء الثاني لأكمل المسيرة، وأتابع الجولة، وأواصل الرحلة ، لأتمّ النهل من معين علم الإمام رحمه الله، لاسيما والجزء الثالث والأخير محل عناية الأخ د.موسى القرني، حيث حصل على نسخة منه، فحاز شرف البداية والنهاية، ومنّ الله عليّ بالوسط، فضلاً منه ونعمة، مع سؤالي إياه للإخلاص والتوفيق .

(٨) أطالب بالعناية بأصول الخابلة رحمهم الله ، أولئك العلماء الذين هضم حقهم ، وقلل من شخصيتهم الأصولية ، ورموا بالتقليد والتبعية لغيرهم .



فمن الضروري: عناية الباحثين بكتبهم، مخطوطها ومطبوعها ، وإعادة طبع ما يحتاج إلى ذلك ، ونشر ما حَقَّق منها ، وبذل الجهود والدراسات حولها لإثبات شخصيتهم العلمية المستقلة ، كما حصل في هذه الرسالة بالنسبة للإمام ابن عقيل رحمه الله ، ولا يجادل بعد إخراج هذا الكتاب في إثبات شخصيتهم العلمية والأصولية إلا مجادل، فلم تر العين مثله، بلامبالغة ، وأنا على يقين أنه بعد نشر الكتاب كاملاً سيحتلّ الصدارة في كتب الحنابلة لما امتاز به من مميزات خاصة ليست لغيره استقصاءً وتوسّعاً ، بل وحتى في غير مذهب الحنابلة فيما رأيت ، ولألام في ذلك، فليس المعاش له كغيره ، والله أعلم .

(٩) ضرورة العناية بعلم الأصول ، لاسيما في هذه الأزمنة التي كثرت فيها الحوادث والابتكارات ، وحاول أعداء الاسلام النيل منه ووصمه بالعجز عن إبداء الحلول لمشكلات العصر ، ومواكبة هذا القرن بابتكاراته وعلومه .

وينبغي أن تكون العناية شاملة لكل ما يتعلق بهذا العلم، دراسة ، وتعليماً ، وتصنيفاً ، وتحقيقاً ، وتعليقاً ، وغير ذلك .

(١٠) أرى أنه يتعين إعادة بناء علم الأصول من الناحية العقديّة ، على قواعد متينة ، وأسس سليمة ، ليكون علماً أصولياً إسلامياً على منهج السلف الصالح رحمهم الله .

فكم شوّه هذا العلم بشطحات أهل الاعتزال ، ومخالفات الأشاعرة ، وغيرهم؟ وهذا يتطلب من أبناء العقيدة الصحيحة ، جهوداً جبّارة في

هذا المجال . ولكن - ويالأسف - أهمل هذا الجانب في هذا العلم من كثير من النواحي ، سواء في مجال التحقيق ، أم البحوث ، أم التدريس ، ونحوها .

وإني متفائل خيراً إن شاء الله للوعي المتزايد ، والاهتمام الكبير في هذا الصدد ، والحمد لله .

(١١) أطالب بالناية بتنقيح علم الأصول ، مما يوجد فيه من الإغراق في علم الكلام ، والجدل ، والمنطق ، والسفسطات ، والفلسفات ، والمناقشات العقيمة ، حتى يحصل للمهتمين اللباب والزبد ، بدل الغثاء والقشور . فكم عقدت كثير من كتب الأصول بغلبة هذه الأمور ، وأصبحت سبباً في نفور كثير من الناس عن هذا العلم وكتبه .

حتى أصبح كثير منهم لا يعرف عن الأصول ، إلا الجدل ، والمنطق ، والمناقشات الكلامية ، والفلسفات المنطقية .

وغلبت هذه الأمور على لبابه المهمة ، وزبدته الشهية ، وقواعده الأصلية ، ومن أسف أن كتابنا هذا ليس بمعزل عن هذا الداء ، لكنه معلوم بحمد الله لكل من يعرف الدواء .

(١٢) أرى ضرورة تسهيل علم الأصول ، وبذل الجهود لتيسيره ، وجعله في متناول الأفهام المتوسطة ليعم نفعه ، ويكثر أهله ، وتربح تجارته ، وتروج سوقه .

فيعتنى بالقاعدة والأمثلة ، والأدلة والدلالات ، بأسلوب ميسر ، ومنهج سهل ، يستفيد منه الجميع ، ليدركوا شيئاً من مكانته وأهميته .

(١٣) العناية بربط الأصول بالفروع ، والقواعد بالجزئيات ، فتكون البحوث المقررة للقواعد مقرونة بالتطبيق عليها بما يندرج تحتها من مسائل .  
لأن من مقاصد علم الأصول معرفة الأحكام الفرعية ، حيث إنها محل احتياج العامل في تطبيقه .

وربط التنظير بالتقعيد والتفريع بالتأصيل ، جمع بين الحسنيين في هذا العلم المهم ، والفصل بينهما فيه خطر على العلمين وعلى من سار في ركبهما لما فيه من الانفصام بين المتلاحمين .

فالأصولي : لا غنى له عن الفقه والفروع ، والفقيه : إنما يبني فقهه على علم الأصول .

(١٤) العناية بفهرسة كتب الأصول القديمة فهرسةً حديثة ، تكشف كل محتوياتها ، وكذلك ينبغي مراعاة هذا الأمر المهم في البحوث والرسائل ، لما فيه من الفوائد الجمّة ، والتيسيرات الكثيرة ، والتسهيلات المتعدّدة ، وأرى ضرورة الاستفادة من تقنيات العصر في ذلك ، كالحاسب الآلي ، وغيره .

(١٥) ضرورة العناية بتخريج الأحاديث في كتب الأصول .  
لأن كثيراً من الأحاديث المبثوثة فيها تفتقد الصحة ، فكيف يبني الأصوليون علمهم على أحاديث ضعيفة أو موضوعة ؟ ،  
ومن تأمل كتب الأصول والفقه وجد كثيراً من ذلك جلياً ، وحتى كتابنا لم يسلم من ذلك .

فينبغي أن يتصدى الباحثون لتحقيق القول في مثل هذه الأمور ،  
والاعتناء بالأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة ، والبعد عن الإغراق  
في الأمور العقلية ، و الفلسفات الكلامية ، والمناقشات المنطقية .  
(١٦) يتعين على الجامعات الإسلامية ، تكوين هيئات علمية لتحقيق التراث  
الهائل في هذا العلم المهم .

فلاتزال كثير من المخطوطات في مختلف المذاهب حبيسة الخزائن ،  
قابعة في أروقتها ، لم تُهيأ لها الإمكانيات البشرية والمادية لترى النور ،  
وليستفيد منها الناس .

(١٧) أرى أنه لابد من الاهتمام بطبع كتب الأصول التي تحقق ، ونشرها بين  
طلبة العلم ، وتداولها بين الجامعات والكليات ومنسوبيها .  
كما أرى أنه يتعين إعادة طبع الكتب الأصولية التي تحتاج إلى إعادة  
طبع .

مع العناية بإخراجها بثوب قشيب ، وطباعة فنية حديثة ، تيسر  
الانتفاع بها ، وتعين على قراءتها ، دون كلل أو ملل .  
وحبذا لو يصاحب هذا الإخراج تحقيق ودراسة ، وتعليق على الأمور المهمة  
في كل كتاب .

وبهذا الصدد أقترح بإلحاح طبع ونشر كتاب : "الواضح" لابن عقيل ،  
واعتباره مرجعاً في الكليات الشرعية ، لاسيما التي تعنى منها بمذهب  
الحنابلة رحمهم الله .

ولعل الله ييسر ذلك إن شاء الله .

(١٨) أرى أن الكمّ الهائل من البحوث والتحقيقات العلمية ، والرسائل الجامعية في مختلف الجامعات ، لازالت بحاجة إلى العناية المتواصلة بنشرها وطباعتها ، وتكوين هيئات علمية للنظر في الصالح للنشر منها من غيره .

فالجهد الذي يبذل فيها ينبغي أن يُستفاد منه على نطاق واسع ، سواء في ذلك بحوث التحقيق والدراسة أم الموضوعات الأخرى .

(١٩) أقترح على الكليات والجامعات إعادة النظر في طريقة التدريس لهذا العلم .

فالمأمل للوضع في ذلك يرى أن بعض من تولّوا تدريس هذا العلم ، - مع اجتهدهم وحرصهم - إلا أنهم لم يوفّقوا في الطريقة المثلى للتدريس .

حيث يدخلون الطلاب في متاهات جدلية ، ومنطقية ، قليلة الفائدة ، بل لعلها تسبب نفوراً وتعقيدا .

فعلى أهل الاختصاص أن ييسّروا الحال في ذلك ، ويضعوا تقويماً لهذا الأمر ،

يسير الناس فيه على منهج مفيد لضمان النفع الأكيد ، الذي يشوق الطلاب ويفيدهم ، وذلك بالعناية باللباب والقواعد ، والتوضيح بالأمثلة ، والاهتمام المتكامل بالبحوث ، والقراءة في كتب الأصول ، لبيان الغث من السمين فيها ، وأقترح - بهذا الصدد - إقامة دورات في هذا المجال لصقل الجانب المهم في ذلك ، يقوم عليها متخصصون على مستوى عالٍ في هذا المجال ، وأجزم أن ذلك سيؤتي ثماره إن شاء الله .

(٢٠) أرى أنه من المناسب وضع ملتقى أصولي إسلامي ، وعقد مؤتمرات دورية خاصة بالأصوليين ، يتم فيها تقويم حركة الأصول وأهله - على غرار مجعبي الفقه ، واللغة - يكون فيها العناية بهذا العلم وكتبه ، وتحقيقها، ودراسة مسائله ، والنظر في أحواله ، والعمل لما فيه رفعة مكانته ، وعموم النفع منه .

(٢١) أرى أنه ينبغي العناية بعلم الأصول لعلماء أربعة مشهورين ، لهم مناهجهم الخاصة المفيدة ، مع مخالفتهم الجو العام الذي يسير عليه الأصوليون غالباً، وهؤلاء هم : "الإمام الشافعي - في الرسالة" ، "وشيخ الإسلام ابن تيمية" ، "والعلامة ابن القيم" ، و"الشاطبي" ، رحمهم الله جميعاً ، فهؤلاء الأربعة - بحق - شامات في علم الأصول، ينبغي النهل من معينهم، والاعتناء بكتبهم ، والاستفادة من طريقتهم ، والسير على خطاهم ، لجمعهم ما لم يجمعه غيرهم ، والمتأمل المقارن يجد صحة مذهبٍ إليه ، وأضيف إليهم شيخنا ابن عقيل، لما امتاز به عن غيره ، رحمه الله .

(٢٢) أرى أنه لابد من ربط علم الأصول بدنيا الواقع ، ولابد من نزول أهل الأصول إلى ميدان الناس وواقعهم ، فيفيدون ، ويوجهون ، ويؤثرون .

والملاحظ: أن هناك قصوراً واضحاً في هذا الجانب ، فهناك فجوة بين الأصوليين ، والواقع العملي ، فلماذا لا يربط الأصول تعليماً وتمثيلاً بالواقع الذي نلمسه ، والأحداث التي نعيشها؟

ولماذا لا يَتَزَلُّ أَهْلُ الْأُصُولِ إِلَى الْمِيدَانِ وَيَحْلُوا فِي السَّاحَةِ لِيُشَارِكُوا  
النَّاسَ ، وَيَحْكُمُوا عَلَى أَعْمَالِهِمْ وَتَصَرُّفَاتِهِمْ مِنْ مَنْظُورٍ عِلْمِيٍّ أَصُولِيٍّ ؟ ،  
وَلَا أَنْكَرُ فِي هَذَا الصَّدَدِ الْجُهُودَ الْمُبْدُولَةَ مِنْ بَعْضِهِمْ ، وَلَكِنْ نَرِيدُ الْمَزِيدَ .  
(٢٣) أَوْصِيِ الْجَامِعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةَ بِالْإِعْتِزَازِ بِشَخْصِيَّاتِهَا الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَلُغَتِهَا الْعَرَبِيَّةِ ،  
فَتَكُونُ اصْطِلَاحَاتُهَا وَمَنَاهَجُهَا عَرَبِيَّةً فَصِيحَةً ، وَإِسْلَامِيَّةً صَحِيحَةً .  
وَبِهَذَا الصَّدَدِ أَرَى أَنَّهُ مِنَ الْمَلَحِّ تَغْيِيرُ مَسْمِيَّاتِ الشَّهَادَاتِ الْعِلْمِيَّةِ  
(الليسانس ، البكالوريوس ، الماجستير ، الدكتوراه) إِلَى أَلْفَاظٍ عَرَبِيَّةٍ  
فَصِيحَةٍ ، فَلُغَتُنَا الْعَرَبِيَّةُ ثَرِيَّةٌ غَنِيَّةٌ بِالْمَصْطَلَحَاتِ ، فِي هَذَا الصَّدَدِ وَغَيْرِهِ ،  
وَالْبَدِيلُ عَنْهَا مَتَوَفِّرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، كَالْعَالِيَةِ ، وَالتَّخَصُّصُ ، وَالْعَالِمِيَّةُ ،  
وَالْعَالِمِيَّةُ الْعَالِيَةُ ، وَغَيْرُهَا .

(٢٤) وَأَخِيرًا : أَقْتَرِحُ عَلَى أَقْسَامِ الْأُصُولِ فِي الْجَامِعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ تَعْتَنِيَ  
بِالْبَاحَثِينَ ، وَتَيَسِّرَ لَهُمُ السُّبُلَ ، وَتَضَعْ لَهُمُ الْخُطَطَ ، وَتَذَلِّلَ لَهُمُ  
الْعُقَبَاتِ ، وَتُسَهِّمَ فِي ابْتِكَارِ مَوْضُوعَاتٍ جَدِيدَةٍ ، وَتَعْرِضُهَا لِلْبَحْثِ ،  
فَفِي ذَلِكَ حِفْظٌ لِلْوَقْتِ ، وَتَنْسِيقٌ فِي الْجُهُودِ ، وَحِرْصٌ عَلَى الْإِنْجَازِ  
بِأَسْرَعِ وَقْتٍ ، وَتَلَاقِحٌ فِي الْأَفْكَارِ وَالْعُلُومِ .  
وَلَا أَقَلِّلُ مِنْ جُهُودِهَا فِي ذَلِكَ ، وَلَكِنْ قَدْ يُلَمَسُ أَنَّ بَعْضَ الْبَاحَثِينَ  
يُظَلُّ السَّنَوَاتَ الطَّوِيلَةَ لِلْبَحْثِ وَالتَّنْقِيبِ ، وَلَا يَعْثُرُ عَلَى بُغْيَتِهِ فِي ذَلِكَ ،  
وَلَا يَهْتَدِي لِسَبِيلٍ فِيهِ ، لِسَبَبٍ أَوْ لآخر ، فَلَوْ أُسْهِمَ أَهْلُ الْإِخْتِصَاصِ  
بِاخْتِصَارِ الطَّرِيقِ ، وَالْمُسَاعَدَةِ ، وَالِابْتِكَارِ ، لَكَانَ فِي هَذَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ ،  
وَفَوَائِدُ مُتَعَدِّدَةٌ ، وَلَا حَازِرَ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

تلك أهم المقترحات والوصايا في هذا البحث والعلم، وأوردتها لأني على يقين أنها ستجد الآذان الصاغية والقلوب الواعية ، والعناية التامة إن شاء الله ، وهي ناتجة عن معاناة ومعايشة للوضع بمختلف نواحيه .

ثم هي من باب النصيحة ، وأداء الأمانة ، والمشاركة في التوجيه ، وأداء شيء من الواجب علينا تجاه هذا العلم وأهله، وما صنف فيه .  
وبعد :

فإنه بانتهاء هذه المقترحات ، تنتهي هذه الحاتمة ، وبانتهاء هذه الحاتمة ، ينتهي ما أردت الوصول إليه من إعداد هذه الرسالة ، بعد أن بذلتُ فيها جهدي، وأكملتُ ذهني، وقطعت مشاغلي ، ولم أجعل بمبدأ ولا ورق ولا جهد ، ولا وقت .

وهذا وإن ترك القلم ، مع أنه يأبى إلا أن يكتب ، وتأبى الأوراق إلا أن تمتد ، لمعاقبة القاريء وصعوبة فراقه ، ولكن مع ذلك يأبى الوقت المحدد إلا أن ينقضي ، والخطّة المرسومة لهذه الرسالة إلا أن تنتهي ، ولا أملك إلا التسليم للأمر الواقع .

مقدّمًا للقاريء هذا العمل المتواضع ، الذي هو جهدٌ المقلّ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأً فمن نفسي والشيطان ، والله ورسوله بريئان منه .

وإن يكن ماسطرته عن علماء الإسلام ، وذكرته عن الإمام رحمه الله حقاً ، فمن توفيق الله لي ، وإن كانت الأخرى - لاسمح الله - فحسبي أني



اجتهدت ، سائلاً الله أن يغفر خطي ، وأن يوفقني إلى الصواب ، وأن يعصمني من القول عليه وعلى رسوله أو على أحد من علماء الإسلام ، مالم يس لي به علم .

فإنَّ الإنسان كثيراً مايكتب ويحقق على عجل وتقطيع ، يكتب وقلبه مشّت الشواغل ، ممتلىء الارتباطات ، في كلِّ واحدٍ منه قطعة ، وفي كلِّ مكان منه مُزعة .

كيف؟ والمسلم الذي تهمّه قضايا أمته ، وتقضّ مضجعه مشكلاتها المتتابعة ، وتؤلمه أحوال المسلمين المتدنية في العالم الإسلامي ، حيث تردّت الأمور ، وكثرت الفتن ، وتتابعتم الهموم ، مما يصدّ عن إحكام المقال ، وتحجير الأقوال ، ويسبّب الوقوع فيما لا يرام عن حسن قصد ، ونشدان للحق ، وتحرّ للأفضل ، كيف؟ وقد شهد إعداد هذه الرسالة قضايا وأخطاراً هدّدت كيان هذه الأمة، ولكن الله سلّم ، مما كان له أثر كبير في القصور والتعرّض للخطأ والزلل .

وإني لأعتذر عمّا في هذه الرسالة من قصور ، وما كان فيها من إطالة أو تكرار ، أو تقصير ، فلم أرد - يعلم الله - إلا الإصلاح ما استطعت ، وما توفيقني إلا بالله .

وإني لأرجو أن ييسّر الله لي العودة إليها، ومراجعتها مرات متعددة ، لإصلاح ما قصرت فيه بعدما أسمع المقترحات والتوصيات من كل من قرأها ، فهذا هو حقّ النصيحة الشرعية .

والمرء ضعيف بنفسه ، قليل بفكره ، قوي بإخوانه ، كثير بسماعه من غيره ، والكمال لله وحده ، والعصمة لرسله عليهم الصلاة والسلام ، والبشر عرضة للأخطاء والزلات ، ولكن الأمل في مغفرة الله الجمّة ، ورحمته الواسعة .

وقبل أن أضع القلم ، أُلهِجُ بالشكر والثناء لله جلّ وعلا ، على توفيقه للإتمام ، كما أثني بالشكر لكل من أبدى إليّ معونة أو توجيهاً ، لاسيما فضيلة الدكتور المشرف حفظه الله ، سائلاً الله أن يعفو ، ويتجاوز ، ويوفق الجميع لما فيه خير الحال والمآل ، وأن يجعل العمل خالصاً لوجهه الكريم ، والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات ، وصلى الله على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

## الفهارس

تشمل فهارس الرسالة خمسة عشر فهرساً متنوعة، هي على الترتيب

الآتي :

- (١) فهرس الآيات القرآنية .
- (٢) فهرس الأحاديث النبوية .
- (٣) فهرس الآثار .
- (٤) فهرس الكتب الواردة في النص .
- (٥) فهرس المصطلحات والقواعد الفقهية والأصولية .
- (٦) فهرس الأحكام والمسائل الفقهية .
- (٧) فهرس الآيات الشعرية .
- (٨) فهرس الأمثال .
- (٩) فهرس الطوائف والفرق .
- (١٠) فهرس القبائل .
- (١١) فهرس البقاع والأماكن .
- (١٢) فهرس الألفاظ الغريبة .
- (١٣) فهرس الأعلام .
- (١٤) فهرس المراجع .
- (١٥) فهرس الموضوعات (المحتوى) .

## منهجي في عمل الفهارس

أولاً :

بالنسبة لفهرس الآيات ، ذكرت آيات كل سورة على حده ، على حسب ترتيبها في المصحف ، ورتبت آيات السورة الواحدة على رقم ورودها في السورة .

ثانياً : بالنسبة لفهرس الأحاديث النبوية ، والآثار ، رتبته على حسب حروف المعجم ، وكذلك فهرس المصطلحات والقواعد الفقهية والأصولية ، والكتب الواردة في النص .

ثالثاً : أما فهرس الأحكام والمسائل الفقهية فقد رتبته على حسب ورودها في الرسالة .

رابعاً : الفرق والطوائف والقبائل ، وكذا فهرس البقاع والأماكن والألفاظ الغريبة ، كلها رتبته على حروف المعجم ، مورداً أرقام أهم الصفحات التي ورد ذكرها فيها .

خامساً : رتبته فهرس الأشعار على قوافيها ، وكذلك فهرس الأمثال .

سادساً : بالنسبة لفهرس الأعلام ، راعيت فيه الترتيب الهجائي للعلم ، ولكن بعد حذف لفظة : (ابن) ، أو (أب) ، أو (أل التعريف) .

وتسهيلاً على الباحث ، فهرست العلم مرة باعتبار اسمه كاملاً ، وعندما وضعت أرقام الصفحات التي ورد ذكره فيها ، وفهرسته مرة أخرى عند اسمه أو كنيته أو لقبه الذي اشتهر به ، مبيناً ومُحِيلاً على اسمه الكامل بعلامة (=) .

سابعاً : أما المراجع : فراعيت ترتيبها على فنون الكتب ، مبتدئاً بكتب التفسير وعلوم القرآن ، ثم العقيدة والفِرَق ، ثم الحديث وعلومه ، ثم أصول الفقه ، ثم الفقه ، ثم اللغة ، ثم التاريخ والتراجم ، ثم الكتب الأخرى .

ورتبْتُ كتب كل فنٍّ على حسب حروف المعجم ، فيما يخصُّ أسماء الكتب تيسيراً للرجوع إليها .

ثامناً : وأخيراً ، وضعت فهرساً تفصيلياً للموضوعات حسب ورودها في الرسالة .

وأرجو من الله أن يُيسِّر الانتفاع بهذه الفهارس ، وأن تكون مجال تسهيل على من أراد الاطلاع والاستفادة من البحث .

# أولاً : فهرس الآيات

## أولاً : فهرس الآيات القرآنية

| الآية  | رقمها | الصفحة |
|--|-------|--------|
| سُورَةُ الْبَقَرَةِ  |       |        |
| «اعْبُدُوا رَبَّكُمْ»  | ٢١    | ١٦٣    |
| «وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ»                   | ٣٤    | ٨٦     |
| «وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ»                                 | ٣٥    | ٨١٩    |
| «قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا»                                 | ٣٨    | ٤٥٥    |
| «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ»   | ٤٣    | ٩٠     |
| «الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ»                 | ٤٦    | ٣٩٥    |
| «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً»                | ٦٧    | ٥٦٨    |
| «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا»  | ٧٣    | ٧٥٦    |
| «ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ»  | ٧٤    | ٤٨٨    |
| «وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ»                             | ٩٣    | ١٥٥    |
| «فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»                    | ٩٤    | ٥٨٧    |
| «وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سَلِيمٍ»       | ١٠٢   | ٤٥١    |
| «يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ» | ١٠٢   | ٤٥١    |

| الآية   | رقمها | الصفحة        |
|---|-------|---------------|
| ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۗ ﴾  | ١٠٦   | ٨٠٦، ٨٠١، ٧٦٦ |
| ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمْ ۖ ﴾   | ١٤٢   | ٧٦١           |
| ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ۗ ﴾   | ١٤٣   | ٧٦١           |
| ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ ۖ ﴾   | ١٤٣   | ٥٨٢           |
| ﴿ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۖ ﴾   | ١٤٣   | ٧٦١           |
| ﴿ وَلَنَجْوَئَكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ ۖ ﴾   | ١٥٥   | ٣٢٠           |
| ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى ۖ ﴾  | ١٥٩   | ٤٤١           |
| ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ۖ ﴾   | ١٦٤   | ٤٥٠           |
| ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۖ ﴾   | ١٧٤   | ٨٢١           |
| ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ۖ ﴾   | ١٧٥   | ٨٠٢           |
| ﴿ إِنَّ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةِ لِلْوَالدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ۖ ﴾   | ١٨٠   | ٧٨٠، ٧٦٤      |
| ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ۖ ﴾   | ١٨٣   | ٧١٠           |
| ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۖ ﴾  | ١٨٤   | ٣١٦           |
| ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ ﴾   | ١٨٥   | ٧٩٧           |
| ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ۖ ﴾   | ١٨٥   | ٨٠٥، ٨٠٠      |
| ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ ۖ ﴾   | ١٨٧   | ٧٩٣           |
| ﴿ فَلَا تَبْشِرُوهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا<br>حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ۖ |       |               |
| ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ۖ ﴾  | ١٨٧   | ٨٢٦           |
| ﴿ ثُمَّ أُمُّوهُ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ۖ ﴾   | ١٨٧   | ٣٥٥           |



| الآية   | رقمها | الصفحة |
|---|-------|--------|
| « لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ »                                      | ١٨٨   | ٢٣٥    |
| « وَأَتْمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ »   | ١٩٦   | ٥٤٦    |
| « فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ »            | ١٩٦   | ٦١٢    |
| « فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِيهِ الْحَجُّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ »                   | ١٩٦   | ٥٤     |
| « الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ »  | ١٩٧   | ٤٦٤    |
| « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ »   | ٢١٠   | ٤٢٢    |
| « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ »   | ٢٢١   | ٢٩٢    |
| « فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ »   | ٢٢٢   | ٥٨٣    |
| « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ »                         | ٢٢٨   | ٢٨٩    |
| « وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا »                                    | ٢٤٠   | ٧٨٠    |
| « وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ »  | ٢٨٢   | ٣١٧    |
| « إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً »   | ٢٨٢   | ٣٩٥    |
| « رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا » | ٢٨٦   | ٨٠٠    |

### سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

|   |    |     |
|---|----|-----|
| « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ »         | ٧  | ٤٣١ |
| « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ »                                   | ٧  | ٤٢٥ |
| « وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ »                        | ٤٤ | ٧٠٤ |
| « وَأُبْرِيءُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ » | ٤٩ | ٥٠٥ |
| « إِنْ مِثْلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ »   | ٥٩ | ٤٤٨ |

| الآية   | رقمها | الصفحة  |
|---|-------|---------|
| «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ»                            | ٩٧    | ٥٤٦     |
| «وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَوَجَنَّةٍ              |       |         |
| عَرْضُهَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ»                                   | ١٣٣   | ٥٨٩     |
| «أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ»                            | ١٤٤   | ٧٩٠     |
| «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ»                         | ١٥٩   | ٨٠٨     |
| «الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ» | ١٧٣   | ١٥٢، ٨٠ |
| «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ»                                    | ١٨٥   | ٥٠      |

## سُورَةُ النِّسَاءِ

|  |    |     |
|--|----|-----|
| «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ»                                     | ١  | ١٦٣ |
| «إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِيهِ بُطُونُهُمْ نَارًا»                                | ١٠ | ٨٠٣ |
| «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ»   | ١١ |     |
| «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ»                             | ١١ | ٢٨٣ |
| «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ |    |     |
| تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ»   | ١٣ | ٨٢٠ |
| «وَمِنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا     |    |     |
| خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ»  | ١٤ | ٨٢٠ |
| «أَوْ يُجْعَلَ اللَّهُ لَهُ سَبِيلًا»  | ١٥ | ٥٨٥ |

| الآية  | رقمها | الصفحة |
|--|-------|--------|
| «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ»       | ٢٣    | ٩١، ٢٥ |
| «وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ»  | ٢٤    | ١٦٧    |
| «فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ»  | ٢٥    | ٢٩٨    |
| «وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا»        | ٢٧    | ٨٠٢    |
| «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ»  | ٢٨    |        |
| ٨٠٤، ٨٠٢، ٨٠٠  |       |        |
| «وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا»   | ٢٨    | ١٠٧    |
| «لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ»                                 | ٢٩    | ٢٣٥    |
| «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُ النِّسَاءَ»                | ٤٣    | ٤٩٤    |
| «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا»                                | ٤٣    | ٥٢٨    |
| «مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ»                                 | ٥٧    | ٣٩٤    |
| «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ»       | ٦٥    | ٦٧٧    |
| «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا»        | ٨٢    | ٣٣٨    |
| «مَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً»                         | ٩٢    | ٣٩٤    |
| «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ»   | ٩٢    | ٥٠٠    |
| «شَهْرَيْنِ مُّتتَابِعَيْنِ»   | ٩٢    | ٣١٥    |
| «مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ»                                 | ١٥٧   | ٣٩٤    |
| «فَيُظْلَمُ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لَّهُمْ» | ١٦٠   | ٧٦٢    |
| «وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ»   | ١٦١   | ٧٦٢    |
| «إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ»                            | ١٧١   | ٤١٨    |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|-------|-------|--------|
|-------|-------|--------|

## سُورَةُ الْمَائِدَةِ

|          |    |   |
|----------|----|---|
| ٨٢٦، ٧٧٤ | ٢  | « وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا »   |
| ٩٨       | ٣  | « وَحُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ »  |
| ٢٩٢      | ٥  | « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ »                                      |
| ٦٤٩      | ٦  | « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ »            |
| ٤٩٤      | ٦  | « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ »   |
| ١٠٠      | ٢٦ | « فَإِنَّهَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً »                          |
| ٢٩٢      | ٣٨ | « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا »                     |
| ٧١٥      | ٤٤ | « يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا »      |
| ٧١٥      | ٤٤ | « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » |
| ٧١٥      | ٤٥ | « وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ »                  |
| ٧١٤      | ٤٥ | « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » |
| ٧١٤      | ٤٧ | « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » |
| ٧١٥      | ٤٨ | « وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ »                               |
| ٧١٥      | ٤٨ | « وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ »   |
| ٧٢٢      | ٤٨ | « لِ كُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا »                         |
| ٤٥٤      | ٤٨ | « وَلَكِنْ لِّيَبْلُوَكُمْ فِيمَا آتَاكُمْ »                                  |
| ١٥٩      | ٦٤ | « بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ »   |
| ٦٥٦      | ٦٧ | « بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ »                                 |

| الآية  | رقمها | الصفحة |
|--|-------|--------|
| « مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ » | ٧٥    | ٤٥١    |
| « فَصِيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ »  | ٨٩    | ٣١٦    |
| « لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ »                  | ٩٣    | ٢٦     |
| « لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ »                                       | ٩٥    | ٨٢٦    |
| « وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا »  | ٩٥    | ٥٢٠    |

### سُورَةُ الْأَنْعَامِ

|   |     |     |
|---|-----|-----|
| « بَلْ بَدَأَ لَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ »                    | ٢٨  | ٧٥٠ |
| « وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ »                            | ٢٨  | ٧٥٠ |
| « وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا » | ٣٤  | ٢٩٤ |
| « وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا »                         | ٥٩  | ٧٥٠ |
| « وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ »        |     |     |
| « وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ »  | ٧٦  | ٤٤٧ |
| « فَلَمَّا أَفْلَحَ قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ »                         | ٧٦  | ٤٢١ |
| « أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ، فَبِهَدَاهُمْ اقْتَدِهْ »             | ٩٠  | ٧٠٨ |
| « وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ »                      | ٩٤  | ٢٨٩ |
| « خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ »  | ١٠٢ | ٢٤٢ |
| « وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ »  | ١٤١ | ٤٢٣ |
| « فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا »  | ١٥٥ | ٦٢٢ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|-------|-------|--------|
|-------|-------|--------|

|  |     |     |
|--|-----|-----|
| « أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ »                 | ١٥٨ | ٤٢٢ |
| « يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ » | ١٥٨ | ٤٢٢ |

## سُورَةُ الْأَعْرَافِ

|   |     |     |
|---|-----|-----|
| « ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ »                           | ١١  | ٣٨٧ |
| « قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ »                        | ١٢  | ٣٩١ |
| « خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ »  | ١٢  | ٣٨٧ |
| « وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ »                                      | ١٧  | ٣٧٥ |
| « وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ »  | ١٩  | ٨١٩ |
| « أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ »                              | ٢٢  | ٤٧١ |
| « قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ »                               | ٢٤  | ٤٥٥ |
| « وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ » | ٤٠  | ٨٢٠ |
| « فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا »                             | ٤٤  | ٢٥٩ |
| « وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ »   | ٥٠  | ٤٩٣ |
| « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ »                                       | ٥٣  | ٤٣٤ |
| « فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ »            | ١٢٣ | ٧٠٠ |
| « وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي »                  | ١٤٢ | ٧٠٠ |
| « وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً »                                    | ١٤٢ | ٥٥  |
| « أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يَكْلَمُهُمْ »                                   | ١٤٨ | ٤٥٠ |

| الآية  | رقمها   | الصفحة   |
|--|---------|----------|
| « وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ » | ١٥٧     | ٨٠٥، ٨٠٠ |
| « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ »                                    | ١٧٢     | ٢٥٩      |
| « وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا »                 | ١٧٥-١٧٦ | ٤٨٨      |
| « أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلَّ هُمْ أَضَلُّ »                           | ١٧٩     | ٤٨٨      |
| « يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا »                      | ١٨٧     | ٥٨٠      |

## سُورَةُ الْأَنْفَالِ

|  |    |     |
|--|----|-----|
| « وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ »                | ٧  | ٨٢٠ |
| « اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ »                                 | ٢٤ | ٦٣٨ |
| « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ » | ٤١ | ٥٧٥ |
| « إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ »  | ٦٥ | ٥٨٤ |
| « الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا »                     | ٦٦ | ٥٨٤ |
| « مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَىٰ حَتَّىٰ يَشِخَّرَ فِي الْأَرْضِ »     | ٦٧ | ٩٥٦ |

## سُورَةُ التَّوْبَةِ

|   |    |     |
|---|----|-----|
| « فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ »  | ٥  | ٢٤٢ |
| « فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ »  | ٥  | ٧٥٦ |
| « وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا » | ٣٤ | ٥٤٠ |
| « وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً » | ٣٦ | ٥٣٤ |

| الآية   | رقمها | الصفحة |
|---|-------|--------|
| « عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ »                                     | ٤٣    | ٦٥٩    |
| « لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا »                          | ٤٧    | ٧٥٠    |
| « مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ » | ١١٣   | ٦٦٠    |
| « (رَدَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا خُمُوصَةٌ) » | ١٢٠   | ٨٠٦    |

## سُورَةُ يُونُسَ

|  |    |     |
|--|----|-----|
| « وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونََ مِنْ قَبْلِكُمْ »                                   | ١٣ | ٥٨٨ |
| « (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) »   | ٣٨ | ٣٧٤ |
| « (فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ) » | ٩٨ | ٣٩٦ |

## سُورَةُ هُودٍ

|  |       |     |
|--|-------|-----|
| « كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ »                      | ١     | ٥٦٥ |
| « وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ »                      | ١٧    | ٣٧٦ |
| « قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ »                         | ٤٠    | ١٤  |
| « (إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ) »                 | ٤٠    | ٥٦٩ |
| « (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) »   | ٤٣    | ٣٨٨ |
| « (وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي) » | ٤٥    | ١٤  |
| « (إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي) »                                      | ٤٥-٤٦ | ٥٦٨ |
| « (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ) »     | ٤٦    | ١٤  |



| الآية  | رقمها | الصفحة |
|--|-------|--------|
| « فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ »        | ٧٤    | ٢٠     |
| « إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَلِيمٌ وَأَوَاهٌ مِّنْيبٌ »      | ٧٥    | ٤٨٧    |
| « فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ »        | ٨١    | ٥٦٩    |
| « يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلُمُ نَفْسٌ إِلَّا بِذَنِّهِ » | ١٠٥   | ٤٤٧    |

### سورة يوسف

|  |     |     |
|--|-----|-----|
| « لَنُنَبِّئَنَّكُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ » | ١٥  | ٥٨٦ |
| « فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ »                             | ٣١  | ٣٩٢ |
| « وَاسْأَلِ الْقَوِيَّةَ ... وَالْعِيْرَ »                       | ٨٢  | ٤٦٤ |
| « عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا »                | ٨٣  | ٢٨٣ |
| « وَقَالَ يَا أَسْفَى عَلَى يَوْسُفَ »                           | ٨٤  | ٤٨٦ |
| « وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ »        | ١٠٣ | ٣٧٥ |

### سورة الرعد

|   |    |     |
|---|----|-----|
| « وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ »                         | ١  | ٣٧٦ |
| « إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ »   | ٧  | ٧٥٦ |
| « وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ » | ٣٨ | ٧٥٢ |
| « يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ »                            | ٣٩ | ٧٥٢ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|-------|-------|--------|
|-------|-------|--------|

## سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ

|     |   |  |
|-----|---|--|
| ٤٤١ | ٤ | « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۚ » |
|-----|---|--|

## سُورَةُ الْحَجَرِ

|     |       |  |
|-----|-------|--|
| ٨١  | ٩     | « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ۚ »                                   |
| ٤١٧ | ٢٩    | « وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي ۚ »   |
| ٣٧  | ٣٠    | « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۚ »                        |
| ٣٧٥ | ٤٢    | « إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ۚ »                      |
| ٣٥٨ | ٦٠-٥٩ | « إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا سَأْتِيهِمْ »  |
| ٣٣٥ | ٩٣-٩٢ | « فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۚ » |

## سُورَةُ النَّحْلِ

|     |     |   |
|-----|-----|---|
| ٤٩٣ | ١   | « أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ۚ »                                   |
| ٥٦٦ | ٤٤  | « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ۚ » |
| ١٩٩ | ٤٤  | « لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ۚ »                                  |
| ٢٠٠ | ٨٩  | « وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ۚ »                   |
| ٧٦٦ | ١٠١ | « وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ۚ »  |
| ٧٢٦ | ١٢٣ | « ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۚ »        |
| ٧١٥ | ١٢٣ | « وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۚ »   |
| ٤٣٥ | ١٢٦ | « فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَوْفَيْتُمْ بِهِ ۚ »                                    |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|-------|-------|--------|
|-------|-------|--------|

## سُورَةُ الْإِسْرَاءِ

|     |     |  |
|-----|-----|--|
| ٥٠  | ١٣  | « وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ »                   |
| ٦٥٦ | ٢٣  | « فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفُ وَلَا تَنْهَرُهُمَا »                            |
| ٨٢٩ | ٣٢  | « وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا »  |
| ٤٥٥ | ٦٠  | « وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ » |
| ٧٢٦ | ٧٧  | « سُنَّةٌ مِّن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُّسُلِنَا »                   |
| ٥٨٠ | ٨٥  | « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي »           |
| ٧٠٠ | ١٠١ | « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ »                        |

## سُورَةُ الْكَهْفِ

|     |       |   |
|-----|-------|---|
| ٣٤٨ | ٢٣-٢٤ | « وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ » |
| ٥٠٣ | ٣١    | « مِنْ سُنْدُسٍ ؤَاسْتَرَبَّقَ »  |
| ٢٨٩ | ٤٨    | « بَلْ زَعَمْتَ أَنَّ لَّنْ جُنَّجَلْ لَّكُمْ مَّوْعِدًا »                            |
| ٣٨٧ | ٥٠    | « كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ »                                  |
| ٣٩١ | ٥٠    | « أَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ »   |
| ٤٦٦ | ٥٩    | « وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا »                                |
| ٤٧٢ | ٧٧    | « فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنْقُضَ »                                    |
| ٦٦٦ | ١١٠   | « فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا »               |

| الآية  | رقمها | الصفحة |
|--|-------|--------|
| سُورَةُ مَرْيَمَ   |       |        |
| « ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ »                           | ٣٤    | ١٥٥    |
| « ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ »                           | ٣٤    | ٤١٨    |
| « مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ »               | ٣٥    | ٤١٩    |
| « وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا » | ٤١    | ٤٨٧    |
| « وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ »                       | ٥٢    | ٤٨٦    |

## سُورَةُ طه

|  |     |     |
|--|-----|-----|
| « طه »   | ١   | ٥١٠ |
| « وَلِتَصْنَعَ عَلَى عَيْنِي »                                 | ٣٩  | ٤١٧ |
| « فَأَخْرَجَ لَهُمْ عَجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ »               | ٨٨  | ٤٦٩ |
| « لَنَحْرِقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ »                      | ٩٧  | ٤٦٩ |
| « إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى »             | ١١٨ | ٥٧٠ |
| « قَالَ اهْبِطْ مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ » | ١٢٣ | ٤٥٥ |

## سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ

|  |    |     |
|--|----|-----|
| « كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ »         | ٣٥ | ٥٠  |
| « وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ »               | ٧٣ | ٤٨٧ |
| « وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ » | ٧٨ | ٢٨٤ |

| الآية  | رقمها | الصفحة  |
|--|-------|---------|
| « فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا »                               | ٩١    | ٤١٧     |
| « إِنَّكُمْ وَمَاتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ » | ٩٨    | ٣٩٣     |
| « إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ »             | ١٠١   |         |
| « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ »            | ١٠٧   | ٣٩٣، ٨٩ |
|  |       | ١٥٤     |

## سُورَةُ الْحَجِّ

|   |         |     |
|---|---------|-----|
| « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ »                              | ١       | ١٦٣ |
| « لَهَدَمْتُ صَوَامِعُ وَبَيْعٌ وَصُلُواتٌ »                              | ٤٠      | ٤٧٢ |
| « أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » | ٢٠٥-٢٠٢ | ٤٥٥ |

## سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ

|  |    |     |
|--|----|-----|
| « وَالَّذِينَ هُمْ لِأَزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ »                      | ٥  | ٥٤٠ |
| « إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ »      | ٦  | ٢٥  |
| « فَاسْأَلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ »      | ٢٧ | ٥٦٨ |
| « إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ »                   | ٢٧ | ٥٦٩ |
| « وَلَا تَخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّغْرَقُونَ » | ٢٧ | ٥٦٩ |



| الآية  | رقمها | الصفحة |
|--|-------|--------|
| « فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ » | ٣٢    | ٧٠٠    |
| « أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ؟ »        | ٧٥    | ٣٨٨    |
| « كَذَبَتْ قَوْمٌ نُوحٌ الْمُرْسَلِينَ »             | ١٠٥   | ٨٩     |
| « بَلِسَانَ عِرْبِي مُبِينٌ »                        | ١٩٥   | ٥٠٤    |

## سُورَةُ النَّملِ

|  |    |     |
|--|----|-----|
| « وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ »            | ٢٣ | ٢٤٢ |
| « وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً » | ٨٨ | ١٥٨ |

## سُورَةُ الْقَصَصِ

|   |    |     |
|---|----|-----|
| « فَأَلْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا » | ٨  | ٨٠٢ |
| « لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا »                            | ٩  | ٨٠٣ |
| « وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ »                    | ١٢ | ١٠٠ |
| « سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا »        | ٣٥ | ٧٠٠ |
| « وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ »                                  | ٥٨ | ٩٠  |
| « كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ »                              | ٨٨ | ٥٠٧ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|-------|-------|--------|
|-------|-------|--------|

## سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ

|     |    |  |
|-----|----|--|
| ٧٠١ | ١٤ | « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ »            |
| ٣٦٥ | ١٤ | « فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا » |
| ١٧  | ٣١ | « وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ »  |
| ٥٦٧ | ٣٢ | « قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا »                              |
| ٥٦٧ | ٣٢ | « قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا »                   |
| ٧٣٤ | ٤٨ | « وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ »       |
| ٣٧٥ | ٦٣ | « بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ »                      |

## سُورَةُ الرُّومِ

|     |    |  |
|-----|----|--|
| ٧٥٠ | ٢  | « غَلَبَتِ الرُّومُ فِيهِ أَدْنَى الْأَرْضِ »                      |
| ٨٩  | ٣  | « وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ »                    |
| ٧٥٧ | ٥٤ | « خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً » |

## سُورَةُ لقْمَانِ

|     |    |   |
|-----|----|---|
| ٥٨٠ | ٣٤ | « وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا » |
|-----|----|---|



| الآية | رقمها | الصفحة |
|-------|-------|--------|
|-------|-------|--------|

## سورة الأحزاب

|     |    |  |
|-----|----|--|
| ٦٢٢ | ٢١ | « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ »                          |
| ٣٢٠ | ٢٥ | « وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ »  |
| ٦٧٧ | ٣٦ | « مَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ وَلَا الْمُؤْمِنَةِ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا » |
| ٦٣٢ | ٣٧ | « فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَا كَهَا »                             |
| ٧٦٩ | ٤٠ | « وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ »  |
| ٣٢٣ | ٤٣ | « هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ »                                  |
| ٦٨٢ | ٥٠ | « وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ »                        |
| ١٠٧ | ٧٢ | « وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا »                           |

## سورة سبأ

|     |    |   |
|-----|----|---|
| ٣٧٥ | ١٣ | « وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ »                              |
| ١٥٤ | ٢٨ | « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا » |

## سورة فاطر

|     |   |  |
|-----|---|--|
| ٥١٣ | ١ | « الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » |
|-----|---|--|

| الآية | رقمها | الصفحة |
|-------|-------|--------|
|-------|-------|--------|

## سُورَةُ يُسْ

|     |       |  |
|-----|-------|--|
| ٧٠١ | ١٤    | « إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ » |
| ٤٨٦ | ٣٠    | « يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ »  |
| ٣٨٨ | ٤٤-٤٣ | « لَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ »                                    |
| ٤٨٥ | ٨٢    | « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ »     |

## سُورَةُ ص

|     |       |  |
|-----|-------|--|
| ١١٥ | ٢٤    | « لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا »               |
| ٥١٨ | ٢٩    | « كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ »         |
| ٤٨٧ | ٤٤    | « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ »                             |
| ٥٠٧ | ٧٢    | « وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي »   |
| ٣٧  | ٧٣    | « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ »                            |
| ٤١٧ | ٧٥    | « لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ »   |
| ٣٧٥ | ٨٣-٨٢ | « لَا أُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ » |

## سُورَةُ الزَّمَرِ

|     |    |  |
|-----|----|--|
| ٣٧٤ | ٢٣ | « اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ »                           |
| ٥٠٤ | ٢٨ | « قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ »                        |
| ٧٥٠ | ٤٧ | « وَبَدَأَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَالَهُ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ » |

| الآية                                     | رقمها | الصفحة |
|---|-------|--------|
| «اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ»            | ٦٢    | ١٢٨    |
| «وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ» | ٦٧    | ٤١٧    |

## سُورَةُ غَافِرٍ

|  |    |     |
|--|----|-----|
| «غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ» | ٣  | ٣٨  |
| «فَأَخَذْتَهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ»                                  | ٥  | ٤٩٣ |
| «رَفِيعِ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ»                                     | ١٥ | ٣٨  |
| «وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ»                            | ٥٩ | ٣٧٦ |
| «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ»               | ٦٧ | ٧٥٧ |

## سُورَةُ فَصَّلَتْ

|  |    |     |
|--|----|-----|
| «فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ» | ١١ | ٤٨٥ |
| «وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا»   | ٤٤ | ٤٤١ |
| «أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُخِيطٌ»   | ٥٤ | ١٥٦ |

## سُورَةُ الشُّورَى

|                                |    |     |
|--------------------------------|----|-----|
| «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»     | ١١ | ٣٤٢ |
| «فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ» | ٣٠ | ٤٩٦ |

| الآية  | رقمها | الصفحة   |
|--|-------|----------|
| سُورَةُ الرَّحْمٰنِ  |       |          |
| « وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ »               | ٧٧    | ٥٨٨      |
| سُورَةُ الْأَحْقَافِ   |       |          |
| « تَدْمَرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا »                          | ٢٥    | ٢٤٢      |
| « فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعِزِّمِ مِنَ الرُّسُلِ »          | ٣٥    | ٧٢٦      |
| سُورَةُ الْفَتْحِ  |       |          |
| « هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » | ٢٥    | ٦٢٣      |
| « لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الْرُّوْيَا بِالْحَقِّ »          | ٢٧    | ٤٥٦      |
| « لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ »                             | ٢٧    | ٨٢٠، ٧٥٠ |
| سُورَةُ الْحَجَرَاتِ   |       |          |
| « وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا »              | ٩     | ٨٠       |
| « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ »                                 | ١٠    | ٨٠       |
| « إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ »                                     | ١٢    | ٥٣٤      |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|-------|-------|--------|
|-------|-------|--------|

## سُورَةُ ق

|     |    |   |
|-----|----|---|
| ٣٢٠ | ١٧ | لَا عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ۚ                             |
| ٤٨٥ | ٣٠ | ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ۚ |
| ٧٥٦ | ٤٥ | ﴿ رَوَّانَتْ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ ۚ  |

## سُورَةُ الذَّارِيَات

|     |       |   |
|-----|-------|---|
| ٤٨٧ | ١٧    | ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ۚ |
| ٤٥٠ | ٢١-٢٠ | ﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ۚ           |

## سُورَةُ الْقَمَرِ

|     |    |  |
|-----|----|--|
| ٤٤٤ | ٥٣ | ﴿ وَكُلٌّ صَغِيرٌ وَكَبِيرٌ مُسْتَطَرٌ ۚ |
|-----|----|--|

## سُورَةُ الرَّحْمَنِ

|     |    |  |
|-----|----|--|
| ١٥٨ | ٢٧ | ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ۚ                                   |
| ٣٣٥ | ٣٩ | ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ ۚ |

## سُورَةُ الْوَاقِعَةِ

|     |       |   |
|-----|-------|---|
| ٣٧٩ | ١٤-١٣ | ﴿ ثَلَاثَةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ ۚ   |
| ٣٨٨ | ٢٦-٢٥ | ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۚ             |
| ٣٧٩ | ٤٠-٣٩ | ﴿ ثَلَاثَةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ وَثَلَاثَةٌ مِّنَ الْآخِرِينَ ۚ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|-------|-------|--------|
|-------|-------|--------|

## سُورَةُ الْحَدِيدِ

٧٥٠

٢٢

﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾

## سُورَةُ الْمُجَادَلَةِ

٣١٥

٤

﴿ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾

٥١٨

٧

﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾

٧٦٥

١٢

﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ﴾

٧٦٥

١٣

﴿ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾

## سُورَةُ الْحَشْرِ

٤٨٧

٩

﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾

## سُورَةُ الْمُمتَحِنَةِ

٣٩٤

١٠

﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾

## سُورَةُ الْجُمُعَةِ

٤٨٨

٥

﴿ مِثْلَ الَّذِينَ حَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا ﴾

٨٢٦

٩

﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾

٧٧٤

١٠

﴿ فَأَذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشَرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾

| الآية  | رقمها | الصفحة |
|--|-------|--------|
| سُورَةُ الطَّلَاقِ   |       |        |
| « وَأَشْهَدُوا ذَوِيَّ عَدْلٍ مِّنكُمْ »                             | ٢     | ٣١٧    |
| « أَسْكِنُونَهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ »          | ٦     | ١٧٠    |
| « وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا »            | ٨     | ٤٦٦    |
| سُورَةُ التَّحْرِيمِ   |       |        |
| « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ، لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ » | ١     | ١٠١    |
| سُورَةُ الْمُلْكِ  |       |        |
| « وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »                                | ١     | ١٥٤    |
| سُورَةُ الْقَلَمِ  |       |        |
| « وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ »                                 | ٤     | ٦٨٢    |
| « وَلَا تَطْعُ كُلَّ حَلَّافٍ مِّمَّيْنٍ »                           | ١٠-١٣ | ٤٨٧    |
| « أَقْسَمُوا لِيَصْرُمْنَهَا مِصْبِحِينَ »                           | ١٧-١٩ | ٣٥٢    |
| سُورَةُ الْمَعَارِجِ   |       |        |
| « إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ »       | ٣٠    | ٢٥     |

| الآية   | رقمها  | الصفحة |
|---|--------|--------|
| سُورَةُ الْجِنِّ  |        |        |
| « وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ »                            | ١٨     | ٤٧٣    |
| سُورَةُ الْمُزَّمِّلِ                                       |        |        |
| « يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا » | ٤-١    | ٣٧٦    |
| « كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا »            | ١٦، ١٥ | ١١٠    |
| سُورَةُ الْمُدَّثِّرِ                                       |        |        |
| « كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ »                   | ٣٨     | ٥٠     |
| « فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ »              | ٤٨     | ٥٨٩    |
| سُورَةُ الْقِيَامَةِ  |        |        |
| « لَا تَحْرُكَ بِهِ لِسَانُكَ لِتَعْجَلَ بِهِ »             | ١٧-١٦  | ٥٦٥    |
| « فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ »                 | ١٩-١٨  | ٥٦٥    |
| « وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ »  | ٢٣-٢٢  | ٤٩٤    |
| سُورَةُ الْإِنْسَانِ  |        |        |
| « وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مَشْكُونًا »      | ٩-٨    | ٤٨٧    |



| الآية  | رقمها  | الصفحة |
|--|--------|--------|
| سُورَةُ عَبَسَ   |        |        |
| « عَبَسَ وَتَوَلَّى، أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى »               | ١      | ٦٥٩    |
| « وَوَفَاكِهَةً وَأَبًّا »                                   | ٣١     | ٥١٠    |
| سُورَةُ الْبُرُوجِ   |        |        |
| « ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ »                                 | ١٥، ١٤ | ٣٨     |
| سُورَةُ الْأَعْلَى   |        |        |
| « وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى » | ٥-٢    | ٤٦٥    |
| « سَنَقِرُّكَ فَلَا تَنْسَى »                                | ٦      | ٥٦٧    |
| سُورَةُ الْغَاشِيَةِ   |        |        |
| « لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطِرٍ »                            | ٢٢     | ٧٥٦    |
| سُورَةُ الْفَجْرِ  |        |        |
| « وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا »                | ٢٢     | ٤٢١    |
| سُورَةُ الشَّمْسِ  |        |        |
| « وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا »                              | ٥      | ٥٧٣    |

| الآية   | رقمها | الصفحة |
|---|-------|--------|
| سُورَةُ الْاِنْشِرَاحِ  |       |        |
| ﴿ فَانْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۚ اِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۚ ﴾    | ٦٥    | ١١٠    |
| سُورَةُ الْعَلَقِ   |       |        |
| ﴿ كَلَّا ۚ اِنَّ الْاِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَاظِمٌ ۚ ﴾               | ٦     | ١٠٧    |
| سُورَةُ الْعَصْرِ   |       |        |
| ﴿ اِنَّ الْاِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۚ اِلَّا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا ۚ ﴾ | ٣، ٢  | ١٠٧    |
| سُورَةُ الْمَدِّ  |       |        |
| ﴿ تَبَّتْ يَدَايْ اِيَّاهِ لَهَبٌ وَتَبَّ ۚ ﴾                       | ١     | ٤٨٧    |
| ﴿ سَيَصْلٰٓى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۚ ﴾                                | ٣     | ٨٥٠    |
| سُورَةُ الْاِخْلَاصِ  |       |        |
| ﴿ قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ ۚ ﴾                                      | ١     | ٤١٧    |

# ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية

## ثانيا : فهرس الأحاديث النبوية

| الصفحة | الحديث   |
|--------|--|
| ٤٨٠    | الآن حمى الوطيس  |
| ٢٨٥    | الاثنان فما فوقهما جماعة                                   |
| ٦٢٤    | أتانى جبريل فأخبرنى أن فيها قدرا                           |
| ٦٥٧    | أتانى جبريل فأمرنى أن آمر أصحابى فليرفعوا أصواتهم بالتلبية |
| ٦٩٣    | اجعل صلاتك معنا  |
| ٣٣٣    | أحلت لنا ميتتان ودمان                                      |
| ٥٩٠    | ادرءوا الحدود بالشبهات                                     |
| ٣١٤    | إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة                         |
| ٦٣٠    | إذا التقى الحثنان فقد وجب الغسل                            |
| ٣١١    | إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء                           |
| ٧١١    | أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم                       |
| ٧١٢    | اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر                         |
| ٤٥٦    | أقلت العام ، والله لتدخلن                                  |
| ٣٧٨    | الأقلون هم الأكثرون  |
| ٤٨١    | ألسنا من ضناتهن  |

| الصفحة | الحديث  |
|--------|---|
| ٥١٩    | اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل                       |
| ٦٢٨    | أما أنا فأحثوا على رأسى ثلاث حثيات من ماء               |
| ٦٤٤    | أما انى أخشاكم لله وأتقاكم له                           |
| ٦٣٨    | أما سمعت الله عز وجل يقول : استجيبوا لله وللرسول        |
| ٢٦٢    | الا الاذخر  |
| ٦٩٥    | أمثال هؤلاء فارموا واياكم والغلو في الدين               |
| ٢٢     | أمرت أن أقاتل الناس                                     |
| ٦٥٥    | أمرى لامرأة أمرى لألف امرأة (لأصل له)                   |
| ٦٥٤    | أمرى للواحد أمرى للجماعة (لأصل له)                      |
| ٤٩٠    | أمزح ولا أقول الا حقا                                   |
| ٧٨٤    | أنا أغنى الشركاء عن الشرك                               |
| ٣٨     | أنا الله ذو بكة   |
| ٧٨٤    | أنا عند ظن عبدى بى فليظن بى عبدى خيرا                   |
| ٦٤٤    | ان الدين يسر ولن يشاد الدين أحد الا غلبه                |
| ٧٦٤    | ان الله قد أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث             |
| ٦٤١    | ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معاصيه        |
| ٦٤١    | ان الله يكره أن تترك رخصه (لأصل له بهذا اللفظ)          |
| ٥٧٥    | ان بنى هاشم وبنى المطلب لم يفارقونا في جاهلية ولا اسلام |
| ٤٨٠    | ان في المعاريض لمدوحة عن الكذب                          |

| الصفحة | الحديث   |
|--------|--|
| ٤٥٢    | إِنَّ لَهُ شَيْطَانًا وَإِنَّهُ إِذَا شَكَّ شَكَّ (الأسود العنسي) .                      |
| ٥٦٦    | إِنَّ مِنْ الْبَيَانِ لَسِحْرًا .  |
| ٥١٧    | إِنَّكَ لَعَرِيضُ الْوَسَادِ، إِنَّمَا هُمَا خِيَطَا الْفَجْرِ .                         |
| ٥٥٠    | إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى .              |
| ٦٤٨    | إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ .   |
| ٦٥٥    | إِنَّمَا قَوْلِي لِمَائَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ .                   |
| ٦٤٥ ح  | إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لآلِ مُحَمَّدٍ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ . |
| ٦٣٩    | إِنَّهَا لَيْسَتْ أَيَّامُ صِيَامٍ، إِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشَرْبٍ وَذِكْرٍ .         |
| ٦٤٣    | إِنِّي أَجِدُ نَفْسِي تَعَافُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَرْضِ قَوْمِي .               |
| ٤٨٢    | إِنِّي لَأَمْزِحُ وَلَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا .  |
| ٧٢٥    | أَلَمْ آتِ بِهَا بِيضَاءً نَقِيَّةً .  |
| ٦٩٣    | أَوَقَدْ فَعَلَوْهَا حَوْلُوا مَقْعَدِي إِلَى الْقِبْلَةِ .                              |
| ٢٢٨    | أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا .  |
| ٧٢٣ ح  | بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَصْفَرِ وَكُلِّ نَبِيٍّ بُعِثَ إِلَى قَوْمِهِ           |
| ١٩١    | بِمِ تَحْكُمُ؟ قَالَ: بَكِتَابِ اللَّهِ .  |
|        | بَيْنَ جَبْرِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقْتُ كُلِّ صَلَاةٍ      |
| ٥٧٣    | أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ .  |
| ٢٤٥    | تَجَزُّؤُكَ وَلَا تَجْزِيءُ أَحَدًا بَعْدَكَ .   |

| الصفحة   | الحديث                                 |
|----------|--|
| ٧١٠      | تعبدته صلى الله عليه وسلم بغار حراء    |
| ٦٩٥      | تيمم بضربة واحدة                       |
| ٥٨٤      | ثوابك على قدر نصبك                     |
| ٢٠٣      | جلس مستقبل القبلة فوق السطح على لبنتين |
| ٥٧٩      | حديث المعراج                           |
| ١٧٣      | خير اراقة الخمر                        |
| ٦٩١      | خذوا عني                               |
| ٦٤٨، ٥٧٤ | خذوا عني مناسككم                       |
| ٢٤٨      | الخراج بالضمان                         |
| ٢٣٠      | خير رسول الله بريرة                    |
| ٢٢٠      | الذهب بالورق ربا                       |
| ٢٩٤      | رخص في السلم                           |
| ٦٤٤      | رده على عثمان التبتل                   |
| ٦٥٨      | رفع اناؤه وشرب في مسيره في رمضان       |
| ٥٩٧      | رفع القلم عن ثلاث                      |
| ٩٤       | رفع عن أمتي الخطأ والنسيان             |
| ٤٧٩      | رفقا بهؤلاء القوارير يا أنجشة          |
| ٢٤٦      | زادك الله حرصا ولا تعد                 |

| الصفحة   | الحديث                                   |
|----------|--|
| ٢٦٣      | سن لكم معاذ                              |
| ٦٤٩، ٢١٩ | الشهر تسع وعشرون                         |
| ٤٩٥      | الشهر تسع وعشرون (وأشار بأصابعه)         |
| ٦٩١      | الشهر هكذا وهكذا                         |
| ٩٦٣      | صلى معنا                                 |
| ٦٩٣      | صلوا كما رأيتموني أصلى                   |
| ٦٦١      | صلى فقصر من الركعات وعاد فأتم وسجد للسهو |
| ٦٤٨      | صل معنا                                  |
| ٥٧٤      | صلوا كما رأيتموني أصلى                   |
| ٦٥٨      | طوافه صلى الله عليه وسلم على البعير      |
| ٧٩٤      | فالآن زوروها ولا تقولوا هجرا             |
| ٣١١      | في أربعين شاة شاة                        |
| ٢١٠      | في سائة الغنم صدقة                       |
| ٣١١      | في سائة الغنم زكاة                       |
| ٢٩٥      | فيما سقت السماء العشر                    |
| ٤٩٠      | في عين زوجك بياض                         |
| ٣١٠      | قضى على المجامع في نهار رمضان بالكفارة   |
| ٦٢٨      | قوموا فانحروا ثم احلقوا                  |
| ٧٨٤      | الكبرياء ردائي والعظمة ازارى             |



| الصفحة | الحديث   |
|--------|--|
| ٧١٤    | كتاب الله القصاص                               |
|        | كان النبي صلى الله عليه وسلم يستغفر لأمه ولعمه |
| ٦٦٠    | حتى نهى عن ذلك                                 |
| ٤٨١    | لاأجد الا ولد الناقة                           |
| ٤٨١    | لاتدخل الجنة العجز                             |
| ٦٨٦    | لاستقبلوا القبلة ولاستدبروها ببول ولاغائط      |
| ٦٨٢    | لاتطروني كما أطرت النصارى ابن مريم             |
| ١٦٧    | لاتكح المرأة على عمتها                         |
| ٢٥٢    | لاجلب ولاجنب ولاشغار                           |
| ٥٥٢    | لاصلاة الا بأمر الكتاب                         |
| ٥٥٠    | لاصلاة الا بفاتحة الكتاب                       |
| ٣٠٦    | لاصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس                |
| ٢٩٢    | لاقطع الا في ربع دينار                         |
| ٢٩٣    | لاقطع في ثمر ولاكثر                            |
| ٧٦٩    | لاني بعدى                                      |
| ٥٥٠    | لانكاح الا بولي                                |
| ١٦٩    | لايرث القاتل                                   |
| ١٦٩    | لايرث الكافر المسلم ولاالمسلم الكافر           |
| ٦٣٩    | لايصومها أحد فانها أيام أكل وشرب               |

| الصفحة | الحديث  |
|--------|---|
| ٤٠٠    | لا يؤم الرجل في أهله ولا يجلس على تكرمته                  |
| ٤٤٨    | لا يهلك على الله الا هالك                                 |
| ٦٢٦    | لست كأحدكم انى أظل عند ربى يطعمنى ويسقبنى                 |
| ٣٥١    | لما سألته اليهود عن عدة أهل الكهف                         |
| ٦٢٦    | لم لاتقولى لهم انى أقبل وأنا صائم                         |
| ٦٣٩    | لم يرخص صلى الله عليه وسلم فى أيام التشريق أن يصمن        |
| ٦٢٥    | لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى               |
| ٧٨١    | لو أن لابن آدم واديين من ذهب                              |
| ٦٦٩    | لو خرجت الرابعة خفت أن تفرض عليكم                         |
| ٢٢٧    | لو كان حراما لم يعطه أجره الحجابة                         |
| ٧٢٥    | لو كان موسى حيا لما وسعه الا اتباعى                       |
| ٢٩٦    | ليس فى الخضروات صدقة                                      |
| ٧٦٤    | ليس فى المال حق سوى الزكاة                                |
| ٣١٨    | ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة                               |
| ٦٤١    | ليس من البر الصوم فى السفر                                |
| ٦٢٥    | مابالك أمرتنا بالفسخ ولم تفسخ                             |
| ٥٣٤    | مابالها قتلت ولاهى لاتقاتل                                |
|        | مامنعك أن تأتى ألم يقل الله {ياأيها الذين آمنوا استجيبيوا |
| ٦٣٨    | لله وللرسول اذا دعاكم لما يحييكم}                         |

| الصفحة  | الحديث  |
|---------|---|
| ٢٤٧     | الماء طهور                                    |
| ٣١٢     | الماء طهور لا ينجسه الا ...                   |
| ٢١٩     | المتبايعان بالخيار مالم يفترقا                |
| ٢٥٢     | المعدن جبار                                   |
| ٤٩٨     | ملعون ناكح البهيمة                            |
| ٣١٣     | من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه           |
| ٣١٠     | من أفطر في رمضان فعليه ماعلى المظاهر          |
| ٢٤٨     | من بدل دينه فاقتلوه                           |
| ٣٤٧     | من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها          |
| ٦٤١     | من ذا الذى رد على الله رخصته                  |
| ٥١٥     | من قال فى القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار |
| ٥١٦     | من قال فى القرآن فأصاب فقد أخطأ               |
| ٣٠٥     | من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها     |
| ٦٠٨     | المنتظر للصلاة فى صلاة                        |
| ١٦٩، ٢٤ | نحن معاشر الأنبياء لانورث                     |
| ٤٨٠     | نحن من ماء                                    |
| ٢٠٤     | النهى عن استقبال القبلة واستدبارها بيول وغائط |
| ٣١٣     | نهى عن بيع مالم يقبض                          |
| ٢٩٤     | نهى عن بيع ماليس عنده                         |

| الصفحة | الحديث  |
|--------|---|
| ٦٣٩    | نهى عن صيام أيام التشريق وأمر بفطرهن          |
| ٢١٥    | نهى عن المخابرة                               |
| ٢٢٧    | نهى النبي أبا طيبة عن أكل أجره الحجامه        |
| ٦٥٧    | هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم                  |
| ٩٢     | هذان حرام على ذكور أمتي                       |
| ٦٦٩    | هلا أخبرتهم أني أقبل وأنا صائم                |
| ١٠٠    | هو حرام على (شراب العسل)                      |
| ٢٤٧    | هو الطهور ماؤه الحل ميتته                     |
| ٣٥١    | والله لأغزون قريشا                            |
| ٦٤٨    | الوقت ما بين هذين                             |
| ٦٤٢    | وقفت ههنا وعرفة كلها موقف وارفعوا عن بطن عرنة |
| ٤٩٠    | ياأنجشة رفقا بهؤلاء القوارير                  |
| ٦٩٣    | ياحمد الوقت ما بين هذين                       |

# ثالثاً : فهرس الآثار

## ثالثا : فهرس الآثار

| الصفحة | الآثار   |
|--------|--|
| ٢٣٩    | ابتدار الصحابة السوارى لصلاة ركعتين قبل المغرب   |
| ٢٧٩    | الأخوان اخوة (زيد بن ثابت)                       |
| ٥٠٠    | الأسودان التمر والماء (عائشة)                    |
| ٤٥٧    | أقال لكم العام (أبو بكر) لما شكوا في عمرة القضاء |
| ٢٧٧    | أقل الجمع اثنان (زيد بن ثابت)                    |
| ١٧٢    | ألا ان القبلة قد حولت الى الكعبة                 |
|        | الزموا السبت أبدا                                |
| ٧٦٧    | (تنسبه الرافضة الى موسى عليه السلام)             |
| ٦٢٤    | اهلال كاهلال رسول الله (على رضى الله عنه)        |
|        | ان الأخوين لا يحجبان الأم من الثلث الى السدس     |
| ٢٧٩    | (ابن عباس)                                       |
|        | قال "بكتاب الله" (معاذ) حينما قال له رسول الله   |
| ٩١٠    | صلى الله عليه وسلم بم تحكم؟                      |
|        | ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم    |
| ٦٤٠    | أن نىصلى فيهن                                    |
|        | خطب ابن عباس خطبة لو سمعها الترك والروم لأسلموا  |
| ٥١٩    | (ابن عباس)                                       |

- رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حصي الخذف  
 ٦٩٤ (جابر بن عبد الله)
- سئل أبو بكر عن الأب فقال أى سماء تظلى  
 ٥١١ (أبو بكر الصديق)
- شريعتي مؤبدة مادامت السموات والأرض  
 ٧٦٧ (حكته اليهود عن موسى)
- عشر رضعات معدودات نسخن بخمس معلومات (عائشة)  
 ٧٨١
- كان الرجل منا اذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن (ابن مسعود)  
 ٥١٩ كنت لأدرى ما فاطر السموات والأرض حتى أتاني أعرابيان
- ٥١٤ (ابن عباس)
- لأستطيع أن أنقض أمرا كان قبلى وتوارثه الناس وقضى فى  
 ٢٧٩ الأمصار (عثمان بن عفان)
- لاتفارقه حتى تعطيه ورقه (عمر بن الخطاب رضى الله عنه)  
 ٢٢٢
- لأندرى أصدقت أم كذبت (عمر رضى الله عنه)  
 ١٧٠
- لقول امرأة لعلها نسيت (عمر رضى الله عنه)  
 ١٧٠
- لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أيام التشريق  
 ٦٣٩ أن يصمن الا لمن لم يجد الهدى (عائشة)
- لو طلعت (يعنى الشمس) ما وجدتنا غافلين (أبو بكر الصديق)  
 ٦٠٩

- لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله  
(عمر رضى الله عنه) ٧٨٥
- لولا آية في كتاب الله {يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده  
أم الكتاب} لأبنا لكم عما يكون الى يوم القيامة  
(حكته الرافضة عن على رضى الله عنه) ٧٤٧
- مابالك أمرتنا بالفسخ ولم تفسخ  
مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى مما يتلى  
في القرآن (عائشة) ٧٨١
- ماكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسر من القرآن  
(عائشة) ٥١٦
- هذه الفاكهة فأين الأب؟ (عمر بن الخطاب رضى الله عنه) ٥١١
- وليس الاخوان اخوة في لسان قومك (ابن عباس) ٢٧٩
- يسئلون في موضع ولايسئلون في موضع (ابن عباس) ٣٣٢



# رابعاً : فهرس الكتب الواردة في النص

## رابعاً : فهرس الكتب الواردة في النص

| الكتاب                                 | الصفحة                       |
|--|------------------------------|
| الإنجيل                                | ٧٢٥                          |
| التوراة                                | ٧٣٧، ٧٣٠، ٧٢٧، ٧٢٥، ٧١٤، ٧٠٥ |
| كتاب التفسير لأبي بكر عبد العزيز       | ٥٠٢                          |
| الجامع في النحو لابن قتيبة             | ٣٩٦، ٣٦٦                     |
| جوابات المسائل لابن قتيبة              | ٣٦٦                          |
| الدامغ لابن الرّاوَندي                 | ٧٦٨                          |
| الزّمرد لابن الرّاوَندي                | ٧٦٧                          |
| القرآن الكريم، (الكتاب)                | ٧٣٤، ٧٢٧، ٤٦٠، ٢٠٠، ١٤       |
| معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج | ٣٦٥                          |
| مسائل الحرّزي                          | ٧٩٦، ٧٩٥                     |

# خامساً : فهرس المصطلحات ، والقواعد الفقهيّة والأصوليّة

## خامساً : فهرس المصطلحات والقواعد الفقهية والأصولية .

| المصطلح        | الصفحة                                   |
|----------------|--|
| الآحاد .       | ٤٠٧، ٣٣٦، ٣٠٣، ٢٠٠، ١٧٤، ١٦٤، ٧٧         |
| الإباحة .      | ٨٢٦، ٨٢٥، ٤٤٩، ٣٩٤، ٢٦٨، ٢٠٥             |
| الإجماع .      | ٢٦٩، ٢٠٧، ١٨٦، ١٧٦، ١٥٥، ٢٢              |
| الإجمال .      | ١٨٨                                      |
| الاحتياط .     | ٦٣٤، ٦٣٣، ٣٣٩                            |
| الإحرام .      | ٧٥٨                                      |
| الأخبار .      | ٢٨٨، ٢٠٠، ١٦٤، ٨٨، ٨٦، ٧٩، ٧٧، ٣٢        |
| الاستثناء .    | ٣٥٨، ٣٤٧، ٣٤٤، ٣٤٢، ٣٢٨، ٣٠٢، ٨٢، ٨٠     |
| الاستخبار .    | ٣٢                                       |
| الاستعارة .    | ٤٧٣، ٤٦٤، ٤٦٠، ٣٣٦، ١٢٦، ١٢٣، ٧١، ٦٧، ٥٣ |
| الاستفهام .    | ٧٢، ٧١، ٤٧                               |
| الاسم المفرد . | ١١٠، ١٠٧، ١٠٣                            |
| أسماء الجموع . | ١١٦، ١١٢                                 |
| الإقرار .      | ٣٦٢، ٢٧٥، ٢٧٢، ٨٤                        |
| الأمر .        | ٨٣٩، ٢٧٣، ٢٤٢، ٢٣٢، ١١، ٣                |
| البداء .       | ٨١٢، ٤٣٧، ٣٥٥، ٢٤٤                       |
| البيان .       | ٦٨٩، ٣٠١، ٢٦٩، ٢٦٠                       |

| المصطلح                     | الصفحة  |
|-----------------------------|---|
| البيع .                     | ٢٣٤، ١٧٥، ٨٤  |
| التأويل .                   | ٤٣٤، ٤٢٩، ٤٢١، ٣٤٠، ٣٣٦، ٢٣٢                          |
| التحسين والتقييح العقليين . | ٧٠٣، ٣٦٤، ٦٠  |
| التخصيص .                   | ٤١٣، ٣٨٥، ٣٦٧، ٣٥٤، ٣٤٢، ١٩٦، ١٩٣، ١٩٢، ١٨٩، ١٨٦، ١٨٥ |
| الترجيّ .                   | ٣٢  |
| التشابه .                   | ٤١٦   |
| التمنيّ .                   | ٣٢  |
| التنبيه .                   | ٧٨٣، ٣١٣  |
| التواتر .                   | ٤١٣، ١٨٩، ١٨٠، ١٧٤، ٦٤، ٦٢، ٣١                        |
| التوكيد ، التأكيد .         | ٣٧٠، ١١٤، ٥٠، ٣٧، ٣٤                                  |
| التيّم .                    | ٣٢٧، ٣١٦  |
| الجزاء .                    | ٣٥٧   |
| الجنس .                     | ٣١٦، ٢٨٢، ٩٦، ٨٤، ٨٢، ٦٨، ٥٨، ٤٤، ٤٣، ٤١، ٣٩، ٣٢، ١   |
| الحج .                      | ٧٥٨، ٥٤٨  |
| الحقيقة .                   | ٤٦١، ٤٩٦  |
| الخاص .                     | ٢٩٨، ٢٨٩، ١٧٤   |
| الخصوص .                    | ٢٧٣، ١٩٦، ١٩١، ١٨٩                                    |
| دليل الخطاب .               | ٣١٢، ٣١٠، ٢١٠، ٢٠٩                                    |
| الرّبا .                    | ٢٢٠   |
| الرّضاع .                   | ١٠٠   |

| المصطلح        | الصفحة                                     |
|----------------|--|
| الزكاة .       | ٥٤٨  |
| سجود السهو .   | ٦٦١  |
| السرقه .       | ٢٩٢  |
| السلم .        | ٢٩٤  |
| الشرط .        | ٤١٠، ٤٠٥، ٣٥٧، ٣٥٤، ٣٤٨، ١٤٥، ١٤٠          |
| شرع من قبلنا . | ٧٠٤  |
| الصلاة .       | ٥٤٨  |
| الصرف .        | ٢٢١، ١٧٨                                   |
| الطبقة .       | ٢  |
| الظاهر .       | ٤٠٢، ٢٢٧، ١٨٠، ١٥٥، ١٢٦                    |
| الظن .         | ٣٩٤  |
| العادة .       | ٣٥٠، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٣٤، ٨٤، ٨٨                 |
| العام .        | ٧١٠، ٢٩٨، ٢٨٩، ٢٧٠، ٢٦٧، ٢٤٧، ١٧٤، ١١٧، ٨٦ |
| العتق .        | ١٠١  |
| العموم .       | ٣٤، ٣٢، ٢٩، ٢٢، ١٩، ١٤، ٣، ١               |
| فحوى الخطاب .  | ٢٠٩  |
| القذف .        | ٢٥٦  |
| القرض .        | ٨٤   |
| القرعة .       | ٧٠٤  |
| القلة .        | ٣٦٨، ١١٥                                   |

| المصطلح          | الصفحة                                      |
|------------------|---|
| قول الصحابي .    | ٢١٥، ٢١٤، ٢١٢                               |
| القياس .         | ٤١٣، ٢٩٩، ١٩٣، ١٨٧، ١٨٣، ١٧٨، ١٧٦، ٧١       |
| القياس الجلي .   | ٢١٠، ١٩٣، ١٩٢، ١٨٩                          |
| القياس الخفي .   | ١٨٩   |
| القياس المظنون . | ١٩٣، ٧٧                                     |
| الكفارات .       | ٢٧٦   |
| الكلالة .        | ٥٢٠   |
| اللعان .         | ٢٧٢، ٢٦٤، ٢٥٦، ١٨٣                          |
| المباح .         | ٧٠٣   |
| المتشابه .       | ٤٣٣، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤١٦، ٤١٥                     |
| المجاز .         | ٤٦٠، ٢٨٢، ١٢٣، ٧٣، ٦٩، ٦٧، ٥٤، ٤٢           |
| المجمل .         | ٤٢٩، ٤١٥، ٣١٥، ١٩٨، ١٨١، ٩٠                 |
| المحتمل .        | ٤٣٩   |
| المحذور .        | ٧٠٣   |
| المحكم .         | ٤٥٩، ٤٤١، ٤٣٣، ٤٢٩، ٤٢٨، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤١٦، ٤١٥ |
| المخابرة .       | ٢١٥   |
| المستثنى .       | ٣٥٦، ٢٥٩                                    |
| المستثنى منه .   | ٣٥٦، ٣٤٨، ٣٢٨، ١٥٦، ١٥١                     |
| المضمر .         | ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩١                          |
| المطلق .         | ٣١٥، ٣١٤، ٣٠٨، ٧٨                           |

# سادساً : فهرس الأحكام والمسائل الفقهية



| المصطلح                         | الصفحة                |
|---------------------------------|-----------------------|
| المفهوم .                       | ٢١٠، ٢٠٩              |
| المقيد .                        | ٣١٥، ٣١٤، ٣٠٨، ٧٨     |
| النداء .                        | ٢٧٣، ٣٢               |
| النذر .                         | ٢٧٥                   |
| النسخ .                         | ٨٣٧، ١٧٦، ١٦٣، ٨٨، ٧٧ |
| النهي .                         | ٨٣٩، ٢٧٣، ٢٤٢، ١١، ٣  |
| هل الأمر بالشئ نهى عن ضده؟. ٨٣٠ |                       |
| الواجب .                        | ٧٠٣، ٢٩٦، ٢٧٠، ٨٠     |
| الوصال .                        | ٦٢٦                   |
| الوصية .                        | ٢٧٥                   |

## سادساً : فهرس الأحكام والمسائل الفقهية .

| الصفحة   | الحكم أو المسألة   |
|----------|--|
| ٢٣       | حكم إرث آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم .                    |
| ٢٤       | حكم إرث الأنبياء .   |
| ٢٥       | حكم الجمع بين الأختين بملك اليمين .                              |
| ٢٦       | حكم شرب الخمر ممن لم يعرف النسخ .                                |
| ٨٢       | لو قال : تصدق بدراهمي اقتضى ذلك الثلاثة .                        |
| ٨٤       | بدل المتلف .   |
| ٨٤       | لو قال : عليّ دراهم فلا يقبل إقراره بالثلاثة .                   |
| ٨٥       | لو قال : عليّ دراهم فلا يقبل تفسير إطلاقه بدراهم غير نقد البلد . |
| ٩٢       | حكم نكاح وبيع وشراء الأمهات .                                    |
| ٩٢       | حكم اصطياد الصيد وأكل لحمه وبيعه وشرائه وحبسه .                  |
| ٩٢       | حكم لبس الذهب والحرير .  |
| ٩٧       | لو اشتبهت أعيان محظورة ومباحة .                                  |
| ١٠٠      | حكم الرضاع .   |
| ١٠٠      | حكم تحريم الحلال وكفارة ذلك .                                    |
| ١٠١      | استخدام أمّ الولد .  |
| ١٠٢      | استحالة الميتة .   |
| ١٢٦، ١٢٤ | الشهادة على حق من الحقوق .                                       |

| الصفحة | الحكم أو المسألة                                |
|--------|---|
| ١٣٩    | حكم إرث الأنبياء .                              |
| ١٣٩    | إخراج الكافر والقاتل من الأولاد من الميراث .    |
| ١٦٧    | حكم نكاح المرأة على عمتها وخالتها .             |
| ١٦٨    | حكم إرث القاتل .                                |
| ١٦٩    | حكم النفقة والسكنى للمطلقة ثلاثاً .             |
| ١٨٣    | حكم لعان البائن بالثلاث .                       |
| ١٩٦    | حكم ردّ المسلمات المهاجرات إلى الكفار .         |
| ٢٠٣    | حكم استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة . |
| ٢٠٤    | حكم ذلك في البنیان .                            |
| ٢١٠    | حكم الزكاة في الأنعام .                         |
| ٢١٠    | حكم الزكاة في السائمة والمعلوفة .               |
| ٢١٥    | حكم المخابرة .                                  |
| ٢١٩    | حكم التفرّق بالأبدان في الخيار في البيع .       |
| ٢٢٠    | حكم الصيام والفطر لرؤية الهلال .                |
| ٢٢٠    | الحكم إذا كان في السماء غيم أو قتر .            |
| ٢٢٠    | حكم الرّبا في الذهب والفضة .                    |
| ٢٢١    | حكم التقابض في مجلس العقد .                     |
| ٢٢١    | حكم الصرف .                                     |
| ٢٢٢    | حكم التقابض .                                   |

| الصفحة | الحكم أو المسألة                                 |
|--------|--|
| ٢٢٦    | شغل الذمة بقول المقومين من أهل الخيرة في السوق . |
| ٢٢٦    | تأخير الصيام لقول طبيب .                         |
| ٢٢٧    | حكم أكل أجرة الحجامه .                           |
| ٢٢٨    | حكم تزويج المرأة المرأة .                        |
| ٢٣١    | بيع الأمة هل يعتبر طلاقاً لها؟ .                 |
| ٢٣٩    | حكم صلاة الركعتين بعد أذان المغرب وقبل الإقامة . |
| ٢٤٠    | لبس العمامة تحت الحنك .                          |
| ٢٤٥    | حكم الأضحية بعناق الجذعة .                       |
| ٢٤٦    | حكم دخول الصف راكعاً .                           |
| ٢٤٧    | حكم الوضوء بماء البحر، وأكل ميتته .              |
| ٢٤٨    | حكم العبد إذا وجد به عيب .                       |
| ٢٤٨    | حكم قتل المرتد .                                 |
| ٢٥١    | حكم نبيذ التمر والزبيب والحنطة والشعير والذرة .  |
| ٢٥٢    | حكم الجلب والجنب والشغار .                       |
| ٢٥٢    | حكم المعدن والركاز .                             |
| ٢٥٤    | إذا شكت الزوجة ضررتها .                          |
| ٢٥٥    | حكم الطلاق .                                     |
| ٢٥٥    | الرخص في السفر .                                 |
| ٢٦٣    | حكم تأخير قضاء ماسبق من الركعات .                |

| الصفحة | الحكم أو المسألة                       |
|--------|--|
| ٢٦٣    | حكم أداء مافات .                       |
| ٢٦٦    | حكم اليمين .                           |
| ٢٦٦    | الحكم لو حلف لاليس من غزل زوجته .      |
| ٢٦٦    | الحكم لو حلف لأأكلت الرؤوس .           |
| ٢٦٧    | الحكم لو حلف لادخلت سوق الطعام .       |
| ٢٧٩    | حجب الأم بالأخوين .                    |
| ٢٨٠    | حجب الأم بالاخوة .                     |
| ٢٨٩    | حكم العدة للمطلقات الرجعيات والبوائن . |
| ٢٩٢    | حكم نكاح المشركات .                    |
| ٢٩٢    | حكم نكاح الكتائيات .                   |
| ٢٩٢    | حكم القطع في ربع دينار .               |
| ٢٩٣    | حكم القطع في الثمر والكثر .            |
| ٢٩٤    | حكم بيع ماليس عنده .                   |
| ٢٩٦    | الصدقة في الحضرات .                    |
| ٢٩٨    | حدّ الزنا للحرائر والإماء .            |
| ٣٠٥    | من نام عن صلاة أو نسيها .              |
| ٣٠٦    | حكم النوافل في أوقات النهي .           |
| ٣٠٩    | اشتراط الإيمان في الرقبة .             |
| ٣٠٩    | حكم الصلاة في الكعبة .                 |

|     |   |
|-----|---|
| ٣١٠ | كفارة من جامع في نهار رمضان .           |
| ٣١١ | نصاب الزكاة في الغنم .                  |
| ٣١١ | حكم نجاسة الماء إذا بلغ قلتين .         |
| ٣١٢ | حكم الماء إذا تغيّر لونه أو ريحه .      |
| ٣١٣ | حكم بيع مالم يقبض .                     |
| ٣١٣ | حكم البيع قبل الاستيفاء .               |
| ٣١٤ | إذا اختلف المتبايعان فمن القول قوله ؟ . |
| ٣١٤ | التحالف في البيع .                      |
| ٣١٥ | إذا وطئ في ليالي الكفارة .              |
| ٣١٥ | التتابع في صيام الكفارة . .             |
| ٣١٥ | التفريق في صيام التمتع .                |
| ٣١٦ | حكم التابع في صيام كفارة اليمين .       |
| ٣١٦ | قضاء رمضان .                            |
| ٣١٦ | نوع الرقبة في كفارة الظهر .             |
| ٣١٦ | التيمم بالتراب .                        |
| ٣١٦ | تقييد الأيدي إلى المرافق في الوضوء .    |
| ٣١٧ | اشتراط العدالة في الشهود .              |
| ٣١٨ | الزكاة فيما سقت السماء .                |
| ٣١٨ | الصدقة فيما دون خمسة أوسق .             |

| الصفحة   | الحكم أو المسألة  |
|----------|---|
| ٣٢٧      | القطع في السرقة .   |
| ٣٢٧      | القطع في المحاربة .   |
| ٣٢٧ ✓    | المسح والغسل .  |
| ٣٣٣      | حكم أكل السمك الطافي .  |
| ٣٤١      | حكم الشهادتين إذا تعارضتا .                                   |
| ٣٤٤      | حكم اليمين إذا سكت قليلاً ثم قال: إن شاء الله .               |
| ٣٦٨      | تقدير القلة .   |
| ٣٩٨، ٣٩٧ | استثناء العين من الورق ، والورق من العين .                    |
| ٣٩٨      | اشتراط التقابض في المجلس في الأثمان .                         |
| ٤٠٥      | لو قال لغير المدخول بها: أنت طالق وطالق وطالق .               |
| ٤١٢      | لو قال: له عليّ ثلاثة دراهم، وثلاثة دراهم، وثلاثة إلا أربعة . |
| ٤٧١      | قراءة الحائض والجنب لقليل من القرآن .                         |
| ٤٧٣      | الصلاة : الأفعال المخصوصة .                                   |
| ٤٩٨      | النكاح واستعماله في العقد والوطء .                            |
| ٤٩٨      | نكاح اليد، ونكاح البهيمة .                                    |
| ٤٩٩      | حكم نكاح زوجة الأب .  |
| ٤٩٩      | الوضوء من لمس النساء .  |
| ٥٢٠      | إرث الكلالة .   |
| ٥٢٠      | إيجاب مثل الصيود على المحرمين .                               |

| الصفحة | الحكم أو المسألة  |
|--------|---|
| ٥٢٨    | الوضوء بالماء والنيذ .                                  |
| ٥٣٦    | مَنْ سَرَقَ دُونَ النَّصَابِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ . |
| ٥٣٦    | شروط القطع في السرقة .                                  |
| ٥٣٦    | حكم القطع في سرقة الولد من الوالد، والوالد من الولد .   |
| ٥٩٠    | إسقاط الحدود بالشبهات .                                 |
| ٦١٢    | الإحرام في أشهر الحج .                                  |
| ٦١٢    | صيام التمتع .   |
| ٦٢٦    | حكم الوصال .  |
| ٦٢٦    | حكم التقبيل للصائم .                                    |
| ٦٢٧    | حكم تقض الشعر في الاغتسال .                             |
| ٦٢٨    | نحر الهدي للمحصّر .                                     |
| ٦٢٩    | استقبال القبلة في البنيان عند قضاء الحاجة .             |
| ٦٢٩    | الإكسال والإنزال .                                      |
| ٦٣٠    | وجوب الغسل بمجرد التقاء الختانين .                      |
| ٦٣٢    | التزوّج بأزواج الأدعياء .                               |
| ٦٣٣    | فعل خمس صلوات على من نسي صلاة من يوم .                  |
| ٦٣٣    | صوم واحد وثلاثين يوماً احتياطاً للصوم .                 |
| ٦٣٣    | مَنْ طَلَّقَ وَحْدَةً مِنْ نِسَائِهِ وَأُنْسِيَهَا .    |
| ٦٣٩    | حكم صوم يوم العيدين، وأيام التشريق .                    |



| الصفحة  | الحكم أو المسألة                              |
|---------|---|
| ٦٤٠،٦٣٩ | حكم الصلاة في أوقات النهي .                   |
| ٦٤٣     | حكم أكل الضَّبِّ .                            |
| ٦٤٦،٦٤٥ | أحكام خاصة بالرَّسول صلى الله عليه وسلم .     |
| ٦٥٨     | الطواف على البعير .                           |
| ٦٨٠،٦٧٤ | أحكام يخالف العبيد فيها الأحرار .             |
| ٦٨٠،٦٧٤ | أحكام يخالف الذكور فيها الإناث .              |
| ٦٨٠،٦٧٤ | أحكام يخالف المسافرون فيها الحاضرين .         |
| ٦٨٠،٦٧٤ | أحكام يخالف الأصحاء فيها المرضى .             |
| ٦٨٠،٦٧٤ | أحكام يخالف أهل البادية فيها أهل الأمصار .    |
| ٦٨٦     | استقبال القبلة حال قضاء الحاجة .              |
| ٦٩٤     | رمي الجمار بمثل حصي الحَذْفِ .                |
| ٦٩٥     | صفة التيمم .                                  |
| ٧٠٤     | ذبح كبش فداء عن ولد مَنْ نذر ذبح ولده .       |
| ٧٣٦     | رجم الزاني .                                  |
| ٧٣٦     | تحميم وجه الزاني من اليهود .                  |
| ٧٥٨     | الصوم إلى الليل .                             |
| ٧٥٨     | الصلاة إلى آخر الركعة الرابعة .               |
| ٧٥٨     | تغطية الرأس وتقليم الأظافر للمحرم .           |
| ٧٥٨     | المنع من إزالة الشَّعْث حتى رمي جمرة العقبة . |

| الصفحة    | الحكم أو المسألة                             |
|-----------|--|
| ٧٦٠       | تزويج البنات من البنين في شريعة من قبلنا .   |
| ٧٦٠       | الختان في الكبر .                            |
| ٧٦١       | الجمع بين الأختين .                          |
| ٧٦٥       | الوصية للأقربين .                            |
| ٧٨٠       | صوم كفارة اليمين .                           |
| ٧٨١، ٧٨٠  | عدة المتوفى عنها زوجها .                     |
| ٧٨١       | الرضاع والعدد فيه .                          |
| ٧٨٧       | الصلاة في الحجر .                            |
| ٧٨٨       | استقبال هواء الكعبة وهواء الحجر .            |
| ٧٩٠ حاشية | حكم مسّ المحدث وتلاوة الجنب القرآن ،         |
| ٧٩٠ حاشية | الذي نسخ رسمه وبقي حكمه .                    |
| ٧٩٢       | التخيير بين الصوم والفدية .                  |
| ٧٩٢       | حكم الحامل والمرضع في الصيام .               |
| ٧٩٣       | حكم الأكل والجماع بعد النوم في رمضان .       |
| ٧٩٤       | حكم زيارة القبور .                           |
| ٧٩٧       | الحد على الزاني .                            |
| ٧٩٧       | الحبس في البيوت والتغريب عن الوطن .          |
| ٧٩٧       | الرجم للثيب .                                |
| ٨٤١       | إباحة الغنائم .                              |
| ٨٤١       | أخذ الأموال والأولاد وقتل الرجال في الجهاد . |

# سابعاً : فهرس الأبيات الشعرية

## سابعاً : فهرس الأبيات الشعرية .

| البيت  | الصفحة   |
|--|--|
| لُدُّوا للموت وابنوا للخراب<br>(غير منسوب)   | فكلكمو يصير إلى تباب .<br>٨٠٣  |
| ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم<br>(النابعة الذبياني)   | بهن قراع من فلول الكتائب .<br>٣٨٩  |
| فمالي إلا آل أحمد شيعة<br>(الكميت)   | ومالي إلا مشعب الحق مشعب .<br>٣٥٩  |
| ولولا البدا سمّيته غير هائب<br>ولولا البدا ما كان فيه تصرف<br>وكان كضوء مشرق بطبيعة<br>(زرارة بن أعين) | وذكر البدا نعت لمن يتقلب .<br>وكان كنار دهرها تتلهب .<br>وبالله عن ذكر الطبائع نرغب .<br>٧٤٨ |
| وإني إذا أوعدته أو وعدته<br>(عامر بن الطفيل)   | لمخلف إيعادي ومنجز موعدتي .<br>٥٩٠، ٢٤٣  |
| ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ<br>ألقيت كاسيهم في قعر مظلمة<br>(الخطيئة)                                     | زغب الحواصل لاماء ولاشجر .<br>فاغفر هداك مليك الناس ياعمر .<br>٤٧٧                           |

| البيت  | الصفحة                     |
|--|----------------------------|
| الناس ألب علينا فيك ليس لنا<br>إلا السيوف وأطراف القنا وزر<br>(حسان بن ثابت) | ٣٥٨                        |
| وبلدة ليس بها أنيس<br>(جران العود)   | ٣٨٩                        |
| .....  | لنا قمراها والنجوم الطوالع |
| (الفرزدق)  | ٥٠٠                        |
| .... قلت لها: قفي قالت: قاف (للوليد بن عقبة بن أبي معيط)                     | ٥٠٨                        |
| نحن بما عندنا وأنت بما<br>(قيس بن الخطيم)                                    | ٣٢١                        |
| ألا كل شيء ما خلا الله باطل<br>(لبيد)  | ٢٧                         |
| أدوا التي نقصت تسعين من مائة<br>(بيت مصنوع)                                  | ٣٦٩                        |
| عزاني أن أزورك أن بهمي<br>(غير منسوب)  | ٣٦٦                        |
| أيام تأمرني بأغوى خطية<br>فاليوم آمن بالنبي محمد                             | سهم ويأمرني بها مخزوم      |
| فاغفر فدي لك والدي كلاهما<br>(ابن الزبعرى)                                   | قلبي ومخطيء هذه محروم      |
|  | ذنبى فإنك راحم مرحوم       |
|  | ١٧                         |

| البيت   | الصفحة                        |
|---|-------------------------------|
| فما أدري إذا يمت أرضاً<br>(المتَّعُ العُبدِي) | أريد الخير أيهما يليني<br>٣٢١ |

# ثامناً : فهرس الأمثال

## ثامنا : فهرس الأمثال .

| الصفحة | المثل                |
|--------|----------------------|
| ٤٩٩    | أنكحنا الفراء فزرى . |
| ٣٠     | فصاحة قسّ .          |
| ٣٠     | سخاء حاتم .          |
| ٣٠     | شجاعة عليّ .         |



# تاسعاً : فهرس الطوائف والفرق

## تاسعا : فهرس الطوائف والفرق

| الفرقة            | الصفحة  |
|-------------------|---|
| الأشاعرة .        | ٧٠٦،٤٠٢،١٣٦،١٠  |
| أصحاب أبي حنيفة . | ٤٠١،٣٨١،٣٠٦،٢٧٦،١٩٥،١٨٦،١٧١،١٣٤، <del>١٣٣</del> ،١٣٠،١١٩،٩٣ |
| أصحاب الحديث .    | <del>٧٣٨</del>  |
| أصحاب الشافعي .   | ١٨٩،١٦٤،١٤٦،١١٨،١٠٣،٩٣                                      |
|                   | ٧٩٦،٧٣٨،٧٠٧،٧٠٦،٤٠١،٣٠٦،٢٧٦                                 |
| أصحاب مالك .      | ٣٨١،٢٧٦،٢٦٦   |
| الأصوليين .       | ٨١٠،٨٠٢،٤٦٠،٢٤١،٢٣٥،٢١١،١٥٢،١١                              |
| الأنصار .         | ٢٤٠   |
| أهل الظاهر .      | ٧٩٥،٣٣٤،٣٠٢،٢٧٧،١٠١   |
| أهل الكتاب .      | ٧٢٠   |
| أهل اللغة .       | ٣٥٩،٣٤٧،٣٤٤   |
| أهل الوقف .       | ٥٩٩،٤٠٨   |
| البراهمة .        | ٧٤٠   |
| الجماعة .         | ٧٩٥   |
| الجمهور .         | ٥٠٢   |
| الحنابلة .        | ٤٩٢   |
| الحنفية .         | ٧٤٦،٧٣٨   |

| الفرقة              | الصفحة   |
|---------------------|--|
| الرَّافِضَةُ .      | ٧٤٦  |
| الشَّيْعَةُ .       | ٤٦١  |
| الفُقَهَاءُ .       | ٨٩٨، ٤٦٠، ٣٦٣، ٣٢٥، ٢٥٤، ٢٤٩، ٢١٦، ١٩٦، ٦٤، ٢٨، ٨، ٣ |
| الْقَدَرِيَّةُ .    | ٨٣٨  |
| الْمُتَكَلِّمِينَ . | ٣٨١، ٣٦٣، ٣٤٤، ٢٤٣، ١٩٧، ١٩٦، ١٦٤، ١٢                |
| الْمُعْتَزِلَةُ .   | ٨٣٣، ٧٤٦، ٧٠٦، ٥٢٩، ٤٠١، ٣٠٣، ١٣٣، ١١٣، ١٠٧، ١٠٥     |
| الْمُهَاجِرِينَ .   | ٢٤٠  |
| النَّصَارَى .       | ٧٢٥  |
| اليَهُودَ .         | ٧٤٥، ٧٣٦، ٧٣٥، ٧٢٥، ٧١٥                              |
|                     | ٨١٣، ٧٦٩، ٧٦٧، ٧٦٢، ٧٦١                              |

# عاشراً : فهرس القبائل

## عاشرا : فهرس القبائل

| القبيلة    | الصفحة                    |
|------------|---------------------------|
| بنو تميم   | ٤١٠، ٣٨٦، ٣٧٨، ٧٩، ٥٤، ٤٣ |
| بنو المطلب | ٥٧٥                       |
| بنو هاشم   | ٥٧٥                       |
| طيء        | ٤١١                       |

# حادي عشر: فهرس البقاع والأماكن

## حادي عشر : فهرس البقاع والأماكن .

| المكان         | الصفحة             |
|----------------|--------------------|
| أبو قبيس .     | ٧٨٨                |
| بئر بضاعة .    | ٢٤٧                |
| البيت .        | ٧٨٧                |
| بيت المقدس .   | ٧٨٧، ٧٧٨، ٧٧٣، ٧٧١ |
| جمرة العقبة .  | ٧٥٨                |
| الحجر .        | ٧٨٨، ٧٨٧           |
| حرّاء .        | ٧٣٨، ٧١٩، ٧١٠      |
| قباء .         | ٧٦٥                |
| كرّاع الغميم . | ٦٥٨                |
| مرخ .          | ٤٧٧                |
| مكة .          | ٧٦٨، ١٢٢           |
| اليمن .        | ١٢١                |

# ثاني عشر: فهرس الألفاظ الغريبه



## ثاني عشر : فهرس الألفاظ الغريبة .

| اللفظ                | الصفحة |
|----------------------|--------|
| الأَبَّ .            | ٥١٠    |
| الإبريسم = البرسام . | ٧٠     |
| الإبلاس .            | ٣٩١    |
| الإذخر .             | ٢٦٢    |
| الأرايح .            | ٣٥     |
| أرَمَات .            | ٢٤٧    |
| الاستهتار .          | ٦٨١    |
| الإشراب .            | ٤٧٠    |
| الإغضاء .            | ٦٣٩    |
| الأفراخ .            | ٤٧٦    |
| أنباط .              | ٥١٢    |
| الأوباش .            | ٣٧٥    |
| إبهام .              | ٨٣٤    |
| بَان .               | ٣٢٨    |

| اللفظ                   | الصفحة |
|-------------------------|--------|
| البَجَج .               | ٥٩٠    |
| البَدَاء .              | ٧٧     |
| بَذَلَة .               | ١٠١    |
| بِرَادَة .              | ٤٦٩    |
| البُرْسَام = الإبريسم . | ٧٠     |
| بُضَاعَة .              | ٢٤٧    |
| التَّحْمِيم .           | ٧٣٦    |
| التَّسْكِع .            | ٥٨٧    |
| التَّشْرُد .            | ٨٠٩    |
| التَّصْرِية .           | ٤٦٨    |
| التَّكْرِمة .           | ٤٠٠    |
| التَّمْتَام .           | ٤٨٢    |
| تَحْقِيق .              | ٨٢٩    |
| تَنَكَّب = نَكَب .      | ٣      |
| التَّهْجِين .           | ٧٩٧    |
| التَّوَاطُؤ .           | ٥١٣    |

| اللفظ         | الصفحة |
|---------------|--------|
| جَبَّارٌ .    | ٢٥٢    |
| الجدَّة .     | ٨٠٩    |
| الجَرَيْن .   | ٢٩٠    |
| جَلَب .       | ٢٥٢    |
| جَنَب .       | ٢٥٢    |
| جَوْن .       | ٦٥     |
| الحدَّ .      | ٤٣٤    |
| الحَدِب .     | ٨٠٤    |
| الحَرَز .     | ٥٣٦    |
| حَزَر .       | ٦٥     |
| الحسَّاس .    | ٤٧٦    |
| الحقَّ .      | ٥٤٩    |
| خَبَأ .       | ٢٨٣    |
| الحساس .      | ٤٧٦    |
| الدِّرَاسَة . | ٧٣٦    |
| الدَّكَة .    | ٤٦٩    |

| الخط         | الصفحة |
|--------------|--------|
| الذَّنَّ     | ٢٨٤    |
| ذَابَ        | ٦٧     |
| الذَّهْوَلُ  | ٥٧٠    |
| الذَّوَّاقُ  | ٤٤٩    |
| الرَّمِي     | ٤٨٣    |
| رَوِّمَ      | ٣٢٧    |
| الزَّعَقُ    | ٤٢٨    |
| الزَّغْبُ    | ٤٧٦    |
| الزَّقَاقُ   | ٣٧٢    |
| الزَّجَّ     | ٥٩٤    |
| الزَّنُوجُ   | ٣٨٥    |
| زَيْفَ       | ٣٧٤    |
| الزِّيُوفُ   | ٣٧٧    |
| السَّائِمَةُ | ٢١٠    |
| سَازَجَ      | ١٩     |
| سَاهَمَ      | ٧٠٥    |

| اللفظ           | الصفحة |
|-----------------|--------|
| السَّبْك        | ٤٥٧    |
| سِتَارَة        | ٨٢٧    |
| السُّحَالَة     | ٤٦٩    |
| السَّخَال       | ٤٤٩    |
| السُّرْيَانِيَة | ٥٠٥    |
| السَّكْع        | ٥٨٧    |
| شَاعَ           | ٦٣     |
| الشَّعَث        | ٧٥٨    |
| شَغَار          | ٢٤٩    |
| الشَّفَق        | ٥٩     |
| شَنَعَ          | ٢٦٥    |
| الشَّوْب        | ٤٥٤    |
| الصَّرَاة       | ٤٦٨    |
| صَلَوَات        | ٤٧٢    |
| الضَّنَّ        | ٤٥٤    |
| الضَّنَّاء      | ٤٨١    |

| اللفظ                | الصفحة |
|----------------------|--------|
| الطَّبَقَة .         | ٢      |
| العَافِيَة .         | ٧٥٩    |
| العِبْرَانِيَة .     | ٥٠٥    |
| عَجَايَا .           | ٣٦٦    |
| عَجَفَ .             | ٤٣     |
| عُرِفَ .             | ٨٥     |
| عَهَنَ .             | ٧٠     |
| العِير .             | ٤٦٨    |
| العين .              | ٣٩٧    |
| الغَائِطُ .          | ٤٩٤    |
| الغُور .             | ٤٧١    |
| الْفَأْفَاءُ .       | ٤٨٢    |
| الْفَرَسُخُ .        | ٣٦٨    |
| فِرْعَ - تُفَرِّعُ . | ١٠١    |
| الفَصِيلُ .          | ٤٨١    |
| الْفَضْلَةُ .        | ٤٨٤    |

| الخط              | الصفحة |
|-------------------|--------|
| الفلول            | ٣٨٩    |
| القتَر            | ٢١٩    |
| القدوم            | ٤٧٧    |
| قراء              | ٥٩     |
| القِرَاع          | ٣٨٩    |
| القرى             | ٤٦٨    |
| القَصَف           | ٤٥٣    |
| القلص             | ٤٥٤    |
| القلفة            | ٤٥٤    |
| الكتائب (الكتيبة) | ٣٨٩    |
| الكرَاع           | ٦٥٨    |
| الكر              | ٣٦٧    |
| الكَسْر           | ٣٧٢    |
| الكفاح            | ٥٧٩    |
| الكمَد            | ٤٨٦    |
| لَا ح             | ٩٠     |

| اللفظ          | الصفحة   |
|----------------|----------|
| اللِّحَازُ     | ٤٩٧      |
| اللِّكْنَةُ    | ٤٨٤      |
| اللَّمَحُ      | ٤٨٥      |
| لَوْنٌ         | ٦٥       |
| المِحْرَابُ    | ٤٨٤      |
| الْمِدَارَةُ   | ٧٥٦      |
| الْمَدْرُ      | ٦٤٦      |
| الْمَزْزُ      | ٦٧٠      |
| مَسْدٌ         | ٧٠       |
| المِشَارِعُ    | ٤٤٩      |
| مَشْعَبٌ       | ٣٥٩، ٣٥٦ |
| المِصْرَاةُ    | ٤٦٨      |
| مَعْظَمٌ       | ٥٤       |
| المَقْرِي      | ٤٦٨      |
| المِوَاطَاةُ   | ٥١٣      |
| الْمُنَاحِيَةُ | ٤٢       |



| اللفظ            | الصفحة |
|------------------|--------|
| النَّاضِح        | ٢٢٧    |
| النَّبَط         | ٥١٢    |
| النَّتَاج        | ٤٤٨    |
| النَّكَايَة      | ٤٧٦    |
| نَكَب = تَنَكَّب | ٣      |
| هَاءَ وَهَاء     | ٢٢٠    |
| الهْتَر          | ٦٨١    |
| الهَرَّاش        | ٣٨٥    |
| الهَزَاة         | ٤٨٢    |
| الهَجِين         | ٥١٢    |
| الْوَرَق         | ٣٩٧    |
| وَزَر            | ٣٥٨    |
| الْوُسْع         | ٤٧٥    |
| يَكْد            | ٧١٩    |
| يَنَافِحُه       | ٨٢٢    |

# ثالث عشر: فهرس الأعلام

## ثالث عشر : فهرس الأعلام

| الاسم   | الصفحة                  |
|---|-------------------------|
| ابراهيم . ٧٠٤، ٧٠٧، ٧١٠، ٧١٣، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٩، ٧٢٤، ٧٢٦، ٧٣٢، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٦٠ |                         |
| ابراهيم بن أحمد أبو اسحق المروزي .  | ٥٦٢                     |
| ابراهيم بن أحمد بن عمر أبو اسحاق بن شاقلا .                               | ٣١٧                     |
| ابراهيم بن خالد الكلبي ، أبو ثور .  | ٥٢٩، ٢٤٩                |
| ابراهيم بن السري أبو اسحاق الزجاج .                                       | ٣٦٥                     |
| ابراهيم بن محمد بن عرفه (نَفْطَوِيَه) .                                   | ٢٧٦                     |
| أحمد بن علي = الجصاص .  | ٧٠٥، ١٤٧، ١٣٦           |
| أحمد بن عمر أبو العباس بن سريج .  | ٥٦١                     |
| أحمد بن محمد بن حنبل .  | ٧٦٥، ٧٤٣، ٧٣٨، ٧٠٤، ٤٢٦ |
| أحمد بن محمد الصائغ، أبو الحارث .   | ١٧٣                     |
| أحمد بن يحيى بن اسحق أبو الحسين الراوندي .                                | ٧٦٧، ٥٨٧                |
| أحمد بن يحيى بن زيد (ثَعْلَب) .   | ٢٢٥                     |
| آدم .   | ٧٦٠                     |
| أبو اسحق بن شاقلا = ابراهيم بن أحمد بن عمر .                              | ٣١٧                     |
| أبو اسحاق كعب بن ماته الحُمَيْرِي .                                       | ٧٦٨، ٧٣٥                |

| الاسم   | الصفحة        |
|---|---------------|
| أبو اسحاق المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي | ٧٤٨           |
| أبو اسحق المروزي = ابراهيم بن أحمد            | ٥٦٢           |
| اسماعيل بن يحيى المزني أبو ابراهيم            | ٢٤٧           |
| اشيعياً                                       | ٧٦٨           |
| الأصمعي = عبد الملك بن قريب                   | ٢٢٤           |
| الأصطخري = الحسن بن أحمد                      | ٥٦١           |
| أنجشة، الحادي أبو مارية                       | ٤٧٩           |
| الباقلاني = محمد بن الطيب                     | ٢٧٧           |
| بخت نصر                                       | ٧٣٠           |
| أبو بردة هانيء بن نيار                        | ٢٤٥           |
| بريرة   | ٢٣٠           |
| أبو بشر سبيويه = عمرو بن عثمان                | ٣٩٦           |
| أبو بكر                                       | ٧١٢، ٢٢       |
| أبو بكر الباقلاني = محمد بن الطيب             | ٣٦٢، ٨١٧      |
| أبو بكر الخلال = عبد العزيز                   | ٥٦٠، ٥١٧، ٥٣٣ |
| أبو بكر الرازي = أبو بكر الجصاص               | ٧٠٥، ١٤٧، ١٣٦ |
| أبو بكر الصديق = عبد الله بن عثمان            | ٧١٢، ٢٢       |
| أبو بكر الصيرفي = محمد بن عبد الله            | ٥٦٣           |
| بهر بن حكيم                                   | ٢٣٩           |
| ثعلب = أحمد بن يحيى بن زيد                    | ٢٢٥           |

| الاسم  | الصفحة             |
|--|--------------------|
| أبو ثور = ابراهيم بن خالد الكلبي .                 | ٥٢٩، ٢٤٩           |
| جابر بن عبد الله بن حرام .                         | ٢٠٣                |
| الجبائي = محمد بن عبد الوهاب .                     | ٥٢٢، ١٣            |
| جبريل عليه السلام .                                | ٧٤٨، ٧١٦، ٧١٣، ٦٩٣ |
| جبير بن مطعم بن عدي الصحابي .                      | ٥٧٥                |
| الجزجاني = محمد بن يحيى بن مهدي .                  | ١٤٧، ١٣٤، ١١٩، ١٠٣ |
| جرول بن أوس (الخطيئة) .                            | ٤٧٧                |
| ابن جريج = أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز .    | ٣٦٨                |
| الخصاص = أبو بكر الرازي = أحمد بن علي .            | ٧٠٥، ١٤٧، ١٣٦      |
| الجلع = أبو عبد الله البصري = الحسين بن علي .      | ٥٣٠، ٩٨            |
| جندب بن عبد الله البجلي الصحابي .                  | ٥١٥                |
| أبو جندل = العاص أو عبد الله بن سهيل بن عمرو .     | ٤٥٦                |
| ابن جني = أبو الفتح عثمان بن جني .                 | ٣٦٥                |
| حاتم بن عبد الله الطائي .                          | ٣٠                 |
| أبو الحارث = أحمد بن محمد الصائغ .                 | ١٧٣                |
| أم حارثة الربيع بنت النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام . | ٧١٤                |
| حبقوق .  | ٧٦٨                |
| حسان بن ثابت .                                     | ٣٥٨                |

| الاسم  | الصفحة             |
|--|--------------------|
| أبو الحسن أحمد بن نصر بن محمد الخرزى الزهرى البغدادى . | ٧٩٥                |
| الحسن بن أحمد بن يزيد أبو سعيد الأصطخري .              | ٥٦١                |
| الحسن البصرى ، الحسن بن يسار .                         | ٣٤٦                |
| أبو الحسن التميمي = عبد العزيز بن الحارث .             | ٧٠٥، ٥٦٠، ٦٢٠، ٣٥٣ |
| الحسن بن حامد، أبو عبد الله .                          | ٥٦٠، ١٩٦           |
| الحسن بن الحسين، أبو علي بن أبي هريرة .                | ٥٦١                |
| أبو الحسن، زرارة بن أعين الشيباني .                    | ٧٤٨                |
| أبو الحسن الكرخي .                                     | ٥٢٩، ٢٢٩، ١٣٥      |
| أبو الحسين أحمد بن يحيى بن اسحاق بن الراوندى .         | ٧٦٧، ٥٨٧           |
| أبو الحسين البصرى = محمد بن علي بن الطيب .             | ٤٢٩                |
| الحسين بن علي (الجعل) أبو عبد الله البصرى .            | ٥٣٠، ٩٨            |
| الحطيئة = جرول بن أوس .                                | ٤٧٧                |
| أبو حنيفة = النعمان بن ثابت .                          | ٧٩٥، ٧٠٥، ٥٥١      |
| الخرزى .   | ٧٩٥                |
| الخرقى = أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله .        | ٣٦٢، ٣٤٥           |
| ابن داود = محمد بن داود بن علي الظاهري .               | ٧٩٦، ٢٧٧           |
| داود بن علي الظاهري .                                  | ٩                  |
| ابن درستويه = أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد .      | ٣٦٢                |

| الاسم                                       | الصفحة             |
|---|--------------------|
| الدَّقَاقُ = محمد بن محمد بن جعفر .         | ٢٥٠                |
| ذو النُّون عليه السلام .                    | ٧٠٤                |
| رافع بن خَدِيج .                            | ٢١٥                |
| ابن الراوندي = أحمد بن يحيى .               | ٧٦٧، ٥٨٧           |
| الرَّبِيع .                                 | ٧١٤                |
| رسول الله صلى الله عليه وسلم .              |                    |
| ٨١٧، ٧٨٤، ٧٨١، ٧٦٥، ٧٥٢، ٧٢٩، ٧١٨، ٧١٧، ٦٩٤ |                    |
| ابن الزَّبَعَرَى .                          | ٥٧٢، ٢٠، ١٥        |
| الزَّجَّاجُ = أبو اسحق ابراهيم بن السَّري . | ٣٦٥                |
| زَرَّارَةُ بن أعين .                        | ٧٤٨                |
| زكريا عليه السلام .                         | ٧٠٤                |
| زهير بن أبي سلمى .                          | ٢٢٥                |
| زيد بن ثابت .                               | ٢٨٠                |
| أبو زيد = سعيد بن أوس                       | ٢٢٤                |
| السرخسي = محمد بن أحمد، أبو سفيان .         | ٦٢٠، ٢٢٢، ٧٠٥، ١٢٠ |
| ابن سَريج = أحمد بن عمر .                   | ٥٦١                |
| سعد بن مالك بن أبي وقاص .                   | ٨١                 |
| سعيد بن أوس (بن زيد) .                      | ٢٢٤                |
| أبو سعيد الأَصْطَخَرِي = الحسن بن أحمد .    | ٥٦١                |
| سعيد بن المسيَّب .                          | ٥١٦                |

| الاسم                                      | الصفحة             |
|--|--------------------|
| أبو سفيان .                                | ٢٢٢، ٦٢٠، ٧٠٥، ١٢٠ |
| أبو سفيان السرخسي .                        | ٦٢٠، ٧٠٥، ٢٢٢، ١٢٠ |
| ابن سلام                                   | ٧٦٨، ٧٣٥           |
| سليمان بن أبي عبد الله                     | ٢٤٠                |
| سيبويه = عمرو بن عثمان بن قنبر             | ٣٩٦                |
| الشافعي = محمد بن إدريس                    | ٩                  |
| ابن شاقلا = إبراهيم بن أحمد أبو اسحق       | ٣١٧                |
| أبو شجاع الثلجي = محمد بن شجاع             | ١٣                 |
| شمعون                                      | ٧٦٨                |
| ابن صوريا                                  | ٧٣٦                |
| طلحة بن عبيد الله                          | ٢٢١                |
| أبو طيبة                                   | ٢٢٧                |
| أبو الطيّب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري | ٥٦٢                |
| عائشة                                      | ٢٢٨                |
| العاص بن سهيل بن عمرو (أبو جندل)           | ٤٥٦                |
| ابن عباس = عبد الله بن عباس                | ٥١٨، ٣٣٥، ٢٢٧      |
| عبد الله بن أحمد الكعبي، أبو القاسم        | ٦٥٠                |
| أبو عبد الله البصري                        | ٥٣٠، ٩٨            |
| أبو عبد الله البصري = الحسين بن علي، الجعل | ٥٣٠، ٩٨            |



| الاسم  | الصفحة                  |
|--|-------------------------|
| أبو عبد الله الجرجاني = محمد بن يحيى بن مهدي . | ١٣٤، ١٤٧، ١١٩، ١٠٣      |
| عبد الله بن جعفر بن محمد، ابن درستويه .        | ٣٦٢، ٣٥٩                |
| أبو عبد الله الحسن بن حامد .                   | ٥٦٠                     |
| عبد الله بن الحسين الكرخي .                    | ٥٢١، ٢٢٩، ١٣٥           |
| عبد الله بن الزبعرى <sup>١</sup> .             | ٢٠، ١٥                  |
| عبد الله بن سلام .                             | ٧٣٧، ٧٣٥                |
| عبد الله بن عباس .                             | ٥١٨، ٣٣٥، ٢٢٧           |
| عبد الله بن عثمان = أبو بكر الصديق .           | ٧١٢، ٢٢                 |
| أبو عبد الله عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس . | ٥٠٣                     |
| عبد الله بن عمر بن الخطاب .                    | ٢١٥                     |
| عبد الله بن مسعود .                            | ٣١٦                     |
| عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري .           | ٣٩٦، ٣٦٦                |
| أبو عبد الله وهب بن منبه الأبنأوى الصنعاني .   | ٧٦٨                     |
| عبد السلام بن محمد، أبو هاشم الجبائي .         | ١٢                      |
| عبد العزيز بن جعفر، أبو بكر (غلام الخلال) .    | ٥٦٠، ٥١٧، ٥٠٢، ٣٥٣، ٣٥٠ |
| عبد العزيز بن الحارث، أبو الحسن التميمي .      | ٧٠٥، ٦٢٠، ٥٦٠، ٣٥٣، ٣٥٠ |
| عبد الملك بن عبد العزيز، أبو الوليد بن جريج .  | ٣٦٨                     |
| عبد الملك بن قريب، أبو سعيد الأضمعي .          | ٢٢٤                     |
| عَبْهَلَةُ بن كعب بن غوث، الأسود العنسي .      | ٤٥٢                     |
| عتاب بن أسيد .                                 | ١٢٢                     |

| الاسم   | الصفحة                                 |
|---|--|
| عثمان بن جني، أبو الفتح .                         | ٣٦٥                                    |
| عثمان بن عفان .                                   | ٢٥                                     |
| علي بن إسماعيل الأشعري = أبو الحسن .              | ٤٠٢                                    |
| أبو علي الجبائي = محمد بن عبد الوهاب .            | ٥٢٢، ١١٣                               |
| أبو علي الحسن بن الحسين، المشهور بابن أبي هريرة . | ٥٦١                                    |
| علي بن أبي طالب .                                 | ٢٥                                     |
| ابن عمر = عبد الله بن عمر .                       | ٢١٥                                    |
| عمر بن الحسين بن عبد الله الخرق .                 | ٣٦٢، ٣٤٥                               |
| عمر بن الخطاب .                                   | ٢٢                                     |
| عمر بن عبد العزيز، (أبو حفص) .                    | ٥٠١                                    |
| عمرو بن عثمان بن قنبر، (سيبويه) .                 | ٣٩٦                                    |
| عويمر العجلاني .                                  | ٢٦٤                                    |
| عيسى بن أبان، أبو موسى الحنفي .                   | ٥٢٩، ١٦٥، ١٣٤                          |
| عيسى عليه السلام .                                | ٧٣٢، ٧٣١، ٧٢٧، ٧٢٥، ٧٢٤، ٧١٣، ٧١١، ٧٠٧ |
| غلام الخلال                                       | ٥٦٠، ٥١٧، ٣٥٣                          |
| أبو الفتح عثمان بن جني .                          | ٣٦٥                                    |
| فاطمة بنت قيس .                                   | ١٧٠                                    |
| فاطمة بنت محمد رسول الله .                        | ١٦٨                                    |
| الفضل بن زياد القطان .                            | ١٧٢                                    |
| أبو الفضل بن عباس .                               | ٢٦٢                                    |

| الاسم   | الصفحة                  |
|---|-------------------------|
| فيروز الديلمي الحميري .   | ٤٥٢                     |
| أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى .                     | ٣٦٢، ٣٤٥                |
| ابن قتيبة = عبد الله بن مسلم .                                    | ٣٩٦، ٣٦٦                |
| القُتَيْبِي = ابن قُتَيْبَة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري . | ٣٩٦، ٣٦٦                |
| قَسَّ بن سَاعِدَة .   | ٣٠                      |
| القَعْقَاع بن عمرو .  | ٨٢                      |
| القفال الشاشي = محمد بن علي بن إسماعيل .                          | ٥٦٢، ٢٤٩، ١٤٧           |
| كَعْب الأَحْبَار .  | ٧٦٨، ٧٣٥                |
| الكعبي = عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو القاسم البلخي .           | ٦٥٠                     |
| الكَرْخِي = عبد الله بن الحسين .                                  | ٥٢٩، ٢٢٩، ١٣٥           |
| الكميت بن زيد، أبو المستهل، الشاعر .                              | ٣٥٩                     |
| لوط عليه السلام .   | ٧٣٣، ٣٦١                |
| مالك بن أنس .   | ٩                       |
| مالك بن أوس .   | ٢٢١                     |
| المبرّد = محمد بن يزيد بن عبد الأكبر .                            | ٢٢٥                     |
| محمد صلى الله عليه وسلم .   | ٧٦٩، ٧٣٢، ٧١١، ٧٠٤، ٦٩٣ |
| محمد بن أحمد السرخسي .  | ٦٢٠، ٢٢٢، ٧٠٥، ١٢٠      |
| محمد بن ادريس الشافعي .   | ٩                       |
| محمد بن بجر = أبو مسلم الأصفهاني                                  | ٧٤٤                     |

| الاسم   | الصفحة                                 |
|---|--|
| محمد بن داود بن علي الظاهري .                 | ٧٩٦، ٢٧٧                               |
| محمد بن شجاع الثلجي .                         | ١٣                                     |
| محمد بن الطيب، أبو بكر الباقلاني .            | ٢٧٧                                    |
| محمد بن عبد الله الصيرفي، أبو بكر .           | ٥٦٣                                    |
| محمد بن عبد الوهاب الجبائي .                  | ٥٢٢، ١١٣                               |
| محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي .        | ٥٦٢، ٢٤٩، ١٤٧                          |
| محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي .        | ٤٢٩                                    |
| محمد بن محمد بن جعفر الدقاق .                 | ٢٥٠                                    |
| محمد بن يحيى بن مهدي، أبو عبد الله الجرجاني . | ١٤٧، ١٣٤، ١١٩، ١٠٣                     |
| محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، المبرّد .         | ٢٢٥                                    |
| المختار بن أبي عبيد الثقفي .                  | ٧٤٨                                    |
| المروزي = أبو اسحق إبراهيم بن أحمد .          | ٥٦٢                                    |
| مريم .  | ٧٠٤                                    |
| المزني، أبو إبراهيم اسماعيل بن يحيى .         | ٢٤٩                                    |
| معاذ بن جبل .                                 | ١٢١                                    |
| مهنا بن يحيى الشامي السلمي .                  | ٢٣٩                                    |
| موسى عليه السلام .                            | ٧٢٦، ٧٢٥، ٧٢٤، ٧١٣، ٧١١، ٧٠٧، ٧٠٥، ٧٠٠ |
|   | ٧٦٧، ٧٦١، ٧٦٠، ٧٣٣، ٧٣٢، ٧٣١، ٧٢٧      |
| موسى بن جعفر .                                | ٧٤٨، ٧٤٧                               |
| النعمان بن ثابت، أبو حنيفة .                  | ٩                                      |

| الاسم   | الصفحة   |
|---|----------|
| نَفْطَوِيَه . ابراهيم بن محمد بن عَرَفَة .          | ٢٧٦      |
| نَفِيع بن الحارث، أبو بكرة .                        | ٢٤٦      |
| نوح عليه السلام .                                   | ٧٠١، ٥٦٨ |
| هارون عليه السلام .                                 | ٧٣٣، ٧٠٠ |
| أبو هاشم الجبائي = عبد السلام بن محمد .             | ١٠٥، ١٢  |
| هاني بن نيار .                                      | ٢٤٥      |
| هند بنت أبي أمية القرشية، أم سلمة الصحابية .        | ٦٢٦      |
| وَهَب بن مَنبَه .                                   | ٧٦٨      |
| يعقوب عليه السلام .                                 | ٧٦١، ٥٨٦ |
| يعلَى بن حَكِيم .                                   | ٢٣٩      |
| يوسف عليه السلام .                                  | ٥٨٦      |
| أبو يوسف، عبد الله بن سلام بن حارث، من بني قينقاع . | ٧٦٨، ٧٣٥ |

# رابع عشر : فهرس المراجع

## رابع عشر : فهرس المراجع .

على اختلاف الفنون، من مخطوط، ومطبوع، ورسائل جامعية ،  
مرتبة على النحو الآتي :

- (أ) كتب التفسير، وعلوم القرآن :
- (١) القرآن الكريم .
- (٢) الإتقان في علوم القرآن .
- الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١ هـ .  
ط / المكتبة الثقافية ، بيروت سنة ١٩٧٣ م .
- (٣) أحكام القرآن .
- لأبي بكر محمد بن عبد الله، المعروف بابن العربي المالكي ، المتوفى سنة ٥٤٣ هـ .
- تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ،  
لبنان .
- (٤) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن .
- محمد الأمين الشنقيطي، المتوفى سنة ١٣٩٣ هـ .
- عالم الكتب ، بيروت .
- (٥) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة .
- للشيخ عبد الفتاح القاضي .
- ط / ١ سنة ١٤٠١ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

(٦) البرهان في علوم القرآن .

بدر الدين ، محمد بن عبد الله الزركشي ، المتوفى سنة ٧٩٤ هـ .

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت .

(٧) تفسير الجلالين مع حاشية النساوي (أحمد بن عبد الله المالكي) .

للجلال السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة

٩١١ هـ .

والجلال المحلي : شمس الدين محمد بن أحمد المحلي ، المتوفى سنة

٨٦٤ هـ .

دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٨) تفسير الخازن : (لَبَابُ التَّأْوِيلِ فِي مَعَانِي التَّنْزِيلِ) .

لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم ، المعروف بالخازن ، المتوفى سنة

٧٢٥ هـ .

نشر دار المعرفة ، بيروت .

(٩) تفسير الرازي ، (التفسير الكبير) .

لمحمد بن عمر بن الحسين ، المعروف بابن الخطيب ، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .

دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة .

(١٠) تفسير الطبري ، (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) .

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، المتوفى سنة ٣١٠ هـ .

تحقيق محمود ، وأحمد شاکر ، دار المعارف بمصر .

(١١) تفسير القرطبي : (الجامع لأحكام القرآن) .

لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، المتوفى سنة ٦٧١ هـ .



طبع دار الكتب المصرية ، نشر الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ط / ٣  
سنة ١٣٨٧ هـ .

(١٢) تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) .

لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ، المتوفى سنة ٧٧٤ هـ .

(١٣) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل .

لجار الله ، محمود بن عمر الزحشري ، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ .

ط / دار المعرفة ، بيروت .

(١٤) تفسير النسفي .

لأبي البركات عبد الله أحمد النسفي ، المتوفى سنة ٧٠١ هـ .

نشر دار المعرفة ، بيروت ، طبع مع الخازن .

(١٥) الدر المنثور في التفسير بالمأثور .

للسيوطي .

ط / دار الفكر ، بيروت ، ط / ١ ، سنة ١٤٠٣ هـ .

(١٦) زاد المسير في علم التفسير .

لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي

البغدادي ، المتوفى سنة ٥٩٧ هـ .

ط / المكتب الإسلامي بدمشق ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .

(١٧) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير .

محمد بن علي الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .

دار الفكر ، بيروت .

(١٨) لَبَابُ النُّقُولِ فِي أَسْبَابِ التَّزْوِيلِ .

للسيوطي

ط/١ ، سنة ١٩٧٨م ، دار إحياء العلوم ، بيروت .

(١٩) محاسن التأويل .

لمحمد جمال الدين القاسمي ، المتوفى سنة ١٣٣٢هـ .

ط/دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٦هـ ،

وط/دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٨هـ .

(٢٠) المرشد الوجيز .

لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ، المتوفى سنة ٦٦٥هـ .

طبع دار صادر ، بيروت .

(٢١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

محمد فؤاد عبد الباقي

نشر المكتبة الإسلامية ، استانبول ، تركيا ، سنة ١٩٨٢م .

(٢٢) مناهل العرفان في علوم القرآن .

للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني .

دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(٢٣) المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب .

لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ .

تحقيق د. عبد الله الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

(٢٤) النسخ في القرآن الكريم .

د. مصطفى زيد

ط / المدني ، القاهرة ، سنة ١٣٨٣ هـ .

(٢٥) النشر في القراءات العشر .

للإمام محمد بن محمد الجزريّ الدمشقيّ ، المتوفى سنة ٨٣٣ هـ .

بإشراف ومراجعة عليّ محمد الضبّاع شيخ عموم المقاريء بالديار

المصرية ، دار الكتب العملية ، بيروت ، لبنان .

(٢٦) نواسخ القرآن لابن الجوزيّ .

تحقيق محمد أشرف المليباريّ .

ط / ١ ، سنة ١٤٠٤ هـ ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

(ب) كتب العقيدة والفرق :

(٢٧) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد .

لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجوينيّ ، المتوفى سنة ٤٧٨ هـ .

مطبعة السعادة ، سنة ١٣٦٩ هـ ، نشر مكتب الخانجيّ بمصر .

(٢٨) الأسماء والصفات .

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقيّ ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ .

دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٥ هـ .

(٢٩) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين .

للرازيّ

تحقيق محمد البغداديّ ، دار الكتاب العربيّ ، ط / ١ ، سنة ١٤٠٧ هـ .

(٣٠) الاقتصاد في الاعتقاد

للإمام محمد بن محمد الغزالي

طبع دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٣ هـ .

(٣١) الإيمان

لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ .

المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢ هـ .

(٣٢) تحريم النظر في كتب أهل الكلام ، والرد على ابن عقيل .

مخطوط لابن قدامة ، موفق الدين المقدسي ، رحمه الله .

نشره جورج مقدسي .

(٣٣) التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل .

للحافظ محمد بن إسحاق بن خزيمة ، المتوفى سنة ٣١١ هـ .

تعليق الشيخ محمد خليل هراس ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ،

سنة ١٣٩٨ هـ ، توزيع دار الباز ، مكة المكرمة .

(٣٤) درء تعارض العقل والنقل .

ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ .

تحقيق د. محمد رشاد سالم ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

(٣٥) الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن ، وتأولوه

على غير تأويله .

للإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، المتوفى سنة ٢٤١ هـ .

تصحيح وتعليق الشيخ إسماعيل الأنصاري ، نشر وتوزيع الرئاسة

العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، الرياض .

(٣٦) الردّ على المنطقيين .

لشيخ الإسلام ابن تيمية

ط/إدارة ترجمان السنة ، لاهور ، باكستان ، سنة ١٣٩٦هـ .

(٣٧) شرح العقيدة الطحاوية .

للإمام القاضي صدر الدين بن أبي العزّ الحنفي، (من علماء القرن الثامن الهجري)

خرّج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني ، طبع المكتبة السلفية ،

لاهور ، باكستان ، سنة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ، ط/المكتب الإسلامي ،

بيروت ، ط ٩ ، سنة ١٤٠٨هـ .

(٣٨) شرح المواقف في علم الكلام .

لعلي بن محمد الجرجاني

تحقيق د. أحمد المهدي ، نشر مكتبة الأزهر ، مصر .

(٣٩) العقيدة الواسطية .

لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية ، المتوفى سنة ٧٢٨هـ .

تحقيق وشرح الشيخ محمد خليل هراس ، طبع ونشر رئاسة إدارات

البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، الرياض ، سنة ١٤٠٤هـ ،

ط/٣ ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، سنة ١٣٨٦هـ .

(٤٠) الفرق بين الفرق .

لعبد القاهر بن طاهر البغدادي ، المتوفى سنة ٤٢٩هـ .

نشر دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثالثة .

- (٤١) الفصل في الملل والأهواء والنحل .  
 للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري ،  
 المتوفى سنة ٥٤٥٦ هـ .  
 دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٩٩ هـ ، والمطبعة الأميرية ،  
 مصر ، نشر دار الفكر ، (ومعه الملل والنحل للشهرستاني) .
- (٤٢) لمعة الاعتقاد .  
 لموفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة ٦٢٠ هـ .  
 نشر المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة .
- (٤٣) مجموعة الرسائل والمسائل .  
 لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية ، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ .  
 دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١/ ، سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- (٤٤) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية .  
 (فتاوى ورسائل لعلماء نجد الأعلام) .  
 مطبعة المنار ، بمصر ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٨ م .
- (٤٥) مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة .  
 تأليف العلامة ابن قيم الجوزية .  
 اختصار الشيخ محمد بن الموصلي ، دار الندوة الجديدة ، بيروت .
- (٤٦) الملل والنحل .  
 لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني ،  
 المتوفى سنة ٥٤٨ هـ .  
 تحقيق محمد سيد كيلاني ، مطبعة دار المعرفة ، بيروت .

- (٤٧) منهاج السنّة النبوية في تقض كلام الشيعة والقدرية .  
 لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلّيم بن تيمية ، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ .  
 دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط / المدني ، بتحقيق د. محمد رشاد سالم .  
 (٤٨) تقض المنطق .  
 لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلّيم بن تيمية ، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ .  
 صحّحه محمد الفقي ، نشر دار السنّة المحمّدية ، مصر .

(ج) كتب الحديث وعلومه :

- (٤٩) أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وآدابه .  
 لأبي الشيخ الأصبهاني .  
 ط / مطابع الهلالي سنة ١٣٧٨ هـ .  
 (٥٠) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل .  
 للشيخ محمد ناصر الدين الألباني .  
 ط / المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق سنة ١٣٩٩ هـ .  
 (٥١) الأدب المفرد .  
 للبخاري .  
 تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .  
 (٥٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث .  
 للحافظ ابن كثير .  
 ت - أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(٥٣) بدائع المَنَ .

للإمام الشافعي

ط/دار الأنوار ، القاهرة، سنة ١٣٦٩ هـ .

(٥٤) بلوغ المرام من أدلة الأحكام .

للمحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

تحقيق محمد حامد الفقي ، دار الفكر ، وط/دار الكتاب العربي ،

بيروت .

(٥٥) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار .

للمحافظ أبي بكر الهمداني، المتوفى سنة ٥٨٤ هـ .

ط/الأندلس ، سوريا ، سنة ١٣٨٦ هـ .

(٥٦) تحفة الأحوذني بشرح جامع الترمذي .

للعامة محمد بن عبد الرحمن المباركفوري ، المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ .

أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار

الفكر ، ط/٣ ، سنة ١٣٩٩ هـ .

(٥٧) تخريج أحاديث مختصر المنهاج .

للمحافظ العراقي

تحقيق السيد صبحي السامرائي ، دار الكتب السلفية، ودار السنة

المحمدية ، مصر .



(٥٨) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي .  
 للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة  
 ٩١١ هـ .

تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ،  
 ط ٢١ ، سنة ١٣٩٢ هـ .

(٥٩) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير .  
 للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .  
 تعليق عبد الله هاشم اليماني المدني ، المكتبة الأثرية ، باكستان .  
 (٦٠) جامع الأصول في أحاديث الرسول .  
 لابن الأثير .

تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، نشر مكتبة الحلواني ،  
 ومكتبة دار البيان ، سنة ١٣٩٢ هـ .

(٦١) جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله .  
 لابن عبد البر الأندلسي ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .  
 دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة ١٣٩٨ هـ .

(٦٢) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم .  
 لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين بن رجب الحنبلي ، المتوفى  
 سنة ٧٩٥ هـ .

دار المعرفة ، بيروت .

(٦٣) خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال .

للمحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي ، المتوفى سنة ٩٢٣ هـ .  
نشر مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، سوريا ، ط ٣ / ، سنة  
١٣٣٩ هـ .

(٦٤) رياض الصالحين من أحاديث سيد المرسلين .

للإمام النووي .

دار القلم ، بيروت .

(٦٥) سبل السلام شرح بلوغ المرام .

لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ، المتوفى سنة ١٢٨٢ هـ .  
ط / دار الفكر .

(٦٦) سنن الترمذي .

لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، المتوفى سنة ٢٧٥ هـ ، وقيل : سنة  
٢٧٩ هـ .

تحقيق أحمد بن محمد عثمان ، ط / دار الفكر .

(٦٧) سنن الدارمي .

لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الفضل الدارمي ، المتوفى سنة  
٢٥٥ هـ .

تحقيق محمد أحمد دهمان ، طبع دار إحياء السنة الحمديّة .

(٦٨) سنن الدارقطني .

للإمام علي بن عمر الدارقطني ، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ .

تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني ، دار المحاسن ، القاهرة .

(٦٩) سنن أبي داود .

للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ .  
ط / دار الفكر .

(٧٠) السنن الكبرى = سنن البيهقي .

للكافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ .  
ط / دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند .

(٧١) سنن ابن ماجه .

للكافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، المعروف بابن ماجه ،  
المتوفى سنة ٣٧٥ هـ .

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط / دار إحياء التراث العربي ، بيروت .  
(٧٢) سنن النسائي .

للكافظ أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، المتوفى سنة ٣٠٣ هـ .  
ط / مصطفى البابي الحلبي ، مصر .

(٧٣) شرف أصحاب الحديث .

للكافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت ، المعروف بالخطيب البغدادي ،  
المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .

تحقيق د. محمد سعيد خطيب أوغلي ، نشر دار إحياء السنة النبوية ،  
تركيا .

(٧٤) شرح صحيح الإمام مسلم .

للإمام الكافظ محي الدين يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ .  
دار الفكر ، بيروت ، ط / ٣ ، سنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

(٧٥) شرح معاني الآثار .

لأبي جعفر الطحاوي .

تحقيق محمد سيد جاد الحق ، ط / الأنوار المحمدية ، سنة ١٣٨٧ هـ .

(٧٦) صحيح البخاري .

للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة

٢٥٦ هـ .

نشر إدارة الطباعة المنيرية ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

(٧٧) صحيح ابن خزيمة .

لأبي بكر محمد بن إسحق بن خزيمة ، المتوفى سنة ٣١١ هـ .

تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، ط / المكتب الإسلامي .

(٧٨) صحيح مسلم .

للإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري ، المتوفى سنة ٢٦١ هـ .

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة عيسى البابي الحلبي ، ط / دار الفكر ،

بيروت ١٤٠٣ هـ .

(٧٩) عارضة الأخوذِي شرح سنن الترمذي .

للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العربي

المالكي ، المتوفى سنة ٥٤٣ هـ .

دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٨٠) عون المعبود شرح سنن أبي داود .

للعلامة أبي الطيب محمد شمس الدين آبادي .

ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة

الثالثة ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

(٨١) غريب الحديث .

لأبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي ، المتوفى سنة ٣٨٨ هـ .  
تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزّباوي ، ط / جامعة أم القرى ، مركز  
البحث العلمي ، سنة ١٤٠٣ هـ .

(٨٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري .

للكافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .  
المطبعة السلفية ، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، والإفتاء ،  
والدعوة والإرشاد .

(٨٣) الفائق في غريب الحديث .

للزحشري .

تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعليّ البجاوي ، ط / ٢ ، الحلبي ،  
القاهرة .

(٨٤) الفتح الربّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني .

لأحمد بن عبد الرحمن البنا، الشهير بالساعاتي .  
طبعة مصورة عن دار الشهاب ، القاهرة .

(٨٥) فيض القدير شرح الجامع الصغير .

للعلاّمة محمد عبد الرؤوف المناوي القاهري ، المتوفى سنة ١٠٣١ هـ .  
دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩١ هـ ، توزيع دار الباز ،  
مكة المكرمة .

(٨٦) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث .

لمحمد جمال الدين القاسمي ، المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ .  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩ هـ .

(٨٧) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما ورد من الأحاديث على ألسنة الناس  
للعجلوني .

ط / ٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٨٨) الكفاية في علم الرواية .

للمحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت ، المعروف بالخطيب البغدادي ،  
المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .

طبع المكتبة العلمية ، المدينة المنورة .

(٨٩) كثر العمال إلى سنن الأقوال والأفعال .

لعلاء الدين الهندي .

مؤسسة الرسالة ، بيروت ، سنة ١٣٩٩ هـ .

(٩٠) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان .

وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، نشرته المكتبة الإسلامية ، توزيع دار  
الباز ، مكة المكرمة .

(٩١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد .

للمحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، المتوفى سنة ٨٠٧ هـ .

دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٤٠٢ هـ ،  
وط / القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ .

(٩٢) المستدرک على الصحيحين .

للمحافظ أبي عبد الله ، الحاكم النيسابوري ،

ط / دار الكتاب العربي ، بيروت .

(٩٣) المسند .

للإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، المتوفى سنة ٢٤١ هـ .

ط/دار الفكر ، ط/الميمية ، القاهرة، سنة ١٣١٣ هـ .

(٩٤) مسند الشافعي .

ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٩٥) المصنف .

للمحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، المتوفى سنة ٢١١ هـ .

المكتب الإسلامي ، بيروت ، سنة ١٤٠٣ هـ ، والطبعة المحققة، بتحقيق

عبد الرحمن الأعظمي .

(٩٦) المصنف .

للمحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، المتوفى سنة ٢٣٥ هـ .

تحقيق مختار أحمد الندوي ، طبع الدار السلفية ، بومباي ، الهند ،

ط/١ سنة ١٤٠٠ هـ .

(٩٧) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي

وضعه لفيف من المستشرقين .

نشر مكتبة بريل في مدينة ليدن سنة ١٩٣٦ م .

(٩٨) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار .

للمحافظ العراقي .

مطبوع بحاشية إحياء علوم الدين للغزالي ، ط/دار المعرفة ، بيروت ،

سنة ١٤٠٢ هـ .

(٩٩) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة .

للسخاوي .

ط/١ سنة ١٣٩٩هـ ، بيروت .

(١٠٠) المنتقى من أخبار المصطفى .

للمجد ابن تيمية .

تحقيق محمد حامد الفقي ، ط/ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث

العلمية والإفتاء ، الرياض ، سنة ١٤٠٣هـ .

(١٠١) معرفة علوم الحديث .

للإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري ، المتوفى

سنة ١٤٠٥هـ .

طبع دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد ، الهند ، الطبعة الثالثة، سنة

١٤٠١هـ .

(١٠٢) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث .

للعلامة أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المعروف بابن

الصلاح ، المتوفى سنة ٦٤٢هـ .

دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة ١٣٩٨هـ .

(١٠٣) موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان .

لحافظ الهيثمي

تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة ، بيروت ، دار الكتب العلمية .



(١٠٤) موطأ الإمام مالك .

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي

دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(١٠٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال .

لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفى سنة ٥٧٤٨ هـ .

ط/دار المعرفة ، بيروت .

(١٠٦) نزهة النظر شرح نخبة الفكر .

للكافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

مكتبة الخافقين ، دمشق سنة ١٤٠٠ هـ .

(١٠٧) نصب الراية لأحاديث الهداية .

للكافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي ، المتوفى سنة ٧٦٢ هـ .

٧٦٢ هـ .

مصورة عن طبعة دار المأمون ، القاهرة ، الطبعة الثانية، سنة ١٣٥٧ هـ .

(١٠٨) النهاية في غريب الحديث والأثر .

لمجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير الجزري ، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .

تحقيق د. محمود محمد الطنّاحي ، طبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر .

(١٠٩) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار .

للعلامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ .

دار الفكر ، بيروت ، ط ١/ سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ، نشر وتوزيع الرئاسة

العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، الرياض ،

وط/مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة سنة ١٣٩١ هـ .

(د) . كتب الأصول والقواعد :

(١١٠) الإبهاج في شرح المنهاج .

لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ، المتوفى سنة ٧٥٦ هـ .  
 وولده تاج الدين عبد الوهاب ، المتوفى سنة ٧٧١ هـ ، دار الكتب  
 العلمية ، بيروت .

(١١١) أبو الوفاء ابن عقيل - حياته واختياراته الفقهية .

رسالة دكتوراه ، د. صالح بن محمد الرشيد ، جامعة الأزهر ، سنة  
 ١٣٩٩ هـ .

(١١٢) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء .

الدكتور مصطفى سعيد الحنّ .

مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٤٠٢ هـ .

(١١٣) أثر الأدلة المختلف فيها (مصادر التشريع التبعية) في الفقه الإسلامي .

للدكتور مصطفى ديب البغا .

دار الإمام البخاري ، دمشق .

(١١٤) الإحكام في أصول الأحكام .

لأبي محمد ، علي بن حزم الأندلسي الظاهري ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .  
 تحقيق محمد أحمد عبد العزيز ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٩٨ هـ ، مكتبة  
 عاطف بالقاهرة .

(١١٥) الإحكام في أصول الأحكام

لعلي بن أبي علي الآمدي ، المتوفى سنة ٦٣١ هـ .

تعليق العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ،  
الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٢ هـ .

(١١٦) أدلة التشريع المختلف في الاحتجاج بها .

للدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعية .  
مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٢ هـ .

(١١٧) الاجتهاد فيما لانص فيه .

للدكتور الطيب خضري السيد .

مكتبة الحرمين ، الرياض ، ط ١/ ، سنة ١٤٠٣ هـ .

(١١٨) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول .

للعامة محمد بن علي الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .

ط/دار المعرفة ، بيروت ، سنة ١٣٩٩ هـ .

(١١٩) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية .

جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ .

دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩ هـ /

١٩٧٩ م .

(١٢٠) الأشباه والنظائر .

لابن نجيم زين العابدين بن إبراهيم .

دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١٤٠٠ هـ .

(١٢١) أصول السرخسي .

لأبي بكر ، محمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي ، المتوفى سنة ٤٩٠ هـ .

طبع دار الفكر .

- (١٢٢) أصول الفقه الإسلامي .  
لشاكر الحنبلي .  
ط/الجامعة السورية ، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٦هـ / ١٩٤٨م .
- (١٢٣) أصول الفقه الإسلامي .  
للدكتور بدران أبو العينين بدران .  
نشر مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .
- (١٢٤) أصول الفقه الإسلامي .  
للشيخ محمد أبو زهرة .  
ط/دار الفكر العربي ، القاهرة .
- (١٢٥) أصول الفقه الإسلامي .  
لمحمد أبو النور زهير .  
المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة، سنة ١٤٠٥هـ .
- (١٢٦) أصول الفقه الإسلامي .  
الأستاذ محمد مصطفى شلبي .  
دار النهضة العربية ، بيروت ، ط/٣ ، سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (١٢٧) أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل، رحمه الله  
للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي .  
مكتبة الرياض الحديثة ، الطبعة الثانية ، الرياض .
- (١٢٨) أصول ابن مفلح .  
شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح ، المتوفى سنة ٧٦٣هـ .

رسالة دكتوراه ، تحقيق د. فهد بن محمد السدحان ، إشراف فضيلة  
الشيخ عبد الله بن غديان ، سنة ١٤٠٤هـ ، كلية الشريعة ، جامعة  
الإمام ، الرياض .

(١٢٩) إعلام الموقعين عن رب العالمين .

للإمام محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، المتوفى سنة ٧٥١هـ .  
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع دار الفكر ، بيروت ، ونشر  
مكتبة الرياض الحديثة .

(١٣٠) أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم، ودلالاتها على الأحكام .

د. محمد العروسي عبد القادر .

دار المجتمع ، جدة ، ط / سنة ١٤٠٤هـ .

(١٣١) إيضاح المبهم من معاني السلم في المنطق .

تأليف الشيخ أحمد الدمنهوري

ومعه شرح العلامة الأخضري، وعليهما حاشية للشيخ إبراهيم الباجوري ،

ط / سنة ١٣٦٧هـ ، نشر شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .

(١٣٢) البحر المحيط في أصول الفقه .

للزركشي بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي، المتوفى سنة ٧٩٤هـ .

قام بتحريره د. عمر سليمان الأشقر ، وراجعته د. عبد الستار أبو غدة ،

ود. محمد سليمان الأشقر ، ط / ١ ، سنة ١٤٠٩هـ ، نشر وزارة الأوقاف

والشؤون الإسلامية ، الكويت .

(١٣٣) البرهان في أصول الفقه .

إمام الحرمين أبي المعالي ، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ،  
المتوفى سنة ٥٤٧٨ هـ .

تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب ، الطبعة الثانية ، دار الأنصار ،  
القاهرة سنة ١٤٠٠ هـ .

(١٣٤) البلبيل في أصول الفقه .

للطوفي .

ط / ٢ ، سنة ١٤١٠ هـ ، نشر مكتبة الشافعي ، الرياض .

(١٣٥) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب .

لمحمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني ، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ .  
تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا ، الطبعة الأولى ، مركز البحث العلمي  
بجامعة أم القرى ، سنة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

(١٣٦) التبصرة في أصول الفقه .

للشيخ أبي إسحق إبراهيم بن علي الفيروز آبادي الشيرازي ، المتوفى سنة  
٥٤٧٦ هـ .

تحقيق د. محمد حسن هيتو ، طبع دار الفكر ، دمشق سنة ١٤٠٠ هـ .

(١٣٧) تخريج الفروع على الأصول .

لشهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني ، المتوفى سنة ٦٥٦ هـ .

تحقيق الدكتور محمد أديب الصالح ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ،  
سنة ١٣٩٩ هـ .

- (١٣٨) تخصيص العام وأثره في الأحكام الفقهية .  
رسالة دكتوراه ، إعداد د. علي بن عباس الحكمي ، سنة ١٣٩٨ هـ ،  
جامعة أم القرى .
- (١٣٩) تقريب الوصول إلى علم الأصول .  
لابن جزي أبي القاسم محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي المالكي .  
تحقيق د. محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، ط ١/ ، سنة  
١٤١٤ هـ ، نشر مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، مكتبة العلم بجدة .
- (١٤٠) التمهيد في أصول الفقه .  
لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني ، المتوفى سنة ٥١٠ هـ .  
تحقيق د. مفيد أبو عمشة ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ،  
مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٦ هـ .
- (١٤١) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول .  
لعبد الرحمن بن الحسن القرشي الأسنوي الشافعي ، المتوفى سنة  
٧٧٢ هـ .
- تحقيق د. محمد حسن هيتو ، منشورات مؤسسة الرسالة ، بيروت ،  
ط ١/ ، سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، وط / مكة المكرمة .
- (١٤٢) التقرير والتحبير .  
لأبي عبد الله محمد بن محمد ، المعروف بابن أمير الحاج ، المتوفى سنة  
٨٧٩ هـ على تحرير الإمام الكمال ابن الهمام ، المتوفى سنة ٨٦١ هـ .  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤٠٣ هـ .

- (١٤٣) تقريرات الشرييني على جمع الجوامع لابن السُّبكي .  
 للشيخ عبد الرحمن بن محمد الشرييني رحمه الله ، المتوفى سنة ١٣٢٦هـ .
- طبع دار الفكر، سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، (مطبوعة بهامش حاشية البناني وحاشية العطار على جمع الجوامع) .
- (١٤٤) التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه .  
 لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، المتوفى سنة ٧٩٢هـ .  
 دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع دار الباز ، مكة المكرمة .
- (١٤٥) تيسير التحرير شرح كتاب التحرير ، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام ، المتوفى سنة ٨٦١هـ .  
 لمحمد أمين، المعروف بأمر بادشاه الحنفي .  
 دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع دار الباز ، مكة المكرمة .
- (١٤٦) حاشية البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد المحلّي ، المتوفى سنة ٨٦٤هـ ، على متن جمع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب السُّبكي .  
 للعلامة عبد الرحمن بن جاد الله البناني ، المتوفى سنة ١١٩٨هـ .  
 طبع دار الفكر سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (١٤٧) حاشية العطار على شرح المحلّي على جمع الجوامع .  
 للشيخ حسن بن محمد العطار ، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ .  
 طبع مصطفى أحمد البلخي ، مصر ، وط / دار الكتب العربية ، بيروت .



(١٤٨) دلالة العام وأثر الخلاف فيها .  
رسالة ماجستير ، إعداد: عيضة نامي بنعوض السلمي ، كلية الشريعة  
بالرياض ، سنة ١٤٠٠/١٤٠١ هـ .

(١٤٩) الرسالة .  
للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ .  
تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر ، وط / مصطفى الحلبي ، سنة ١٣٨٨ هـ ،  
تحقيق محمد سيد كيلاني .

(١٥٠) رفع الحاجب عن ابن الحاجب .  
لابن السبكي .

مخطوط ، نسخة مصورة عن النسخة الأزهرية .  
(١٥١) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه = الروضة .  
للشيخ موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي ، المتوفى سنة ٦٢٠ هـ .  
تحقيق الدكتور: عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد .  
وهي تمثل القسم الثاني من رسالته : "ابن قدامة وآثاره الأصولية" .  
نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، الطبعة الأولى ،  
سنة ١٣٩٧/١٩٧٧ م .

(١٥٢) روضة الناظر وجنة المناظر .  
لابن قدامة .

تحقيق د عبد الكريم النملة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط / ٢ ، سنة  
١٤١٤ هـ .

- (١٥٣) سواد الناظر وشقائق الروض الناظر .  
لعلاء الدين أحمد بن إبراهيم الكِنَانِي العسقلاني ، المتوفى سنة ٧٧٧ هـ .  
رسالة دكتوراه ، تحقيق الدكتور حمزة بن حسين الفُعْر ، كلية الشريعة  
جامعة أم القرى ، سنة ١٣٩٩ هـ .
- (١٥٤) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول .  
للإمام أحمد بن إدريس القُرَافِي ، المتوفى سنة ٦٨٤ هـ .  
ط / مكتبة الكليات الأزهرية بمصر، سنة ١٣٩٣ هـ ، وطبعة دار الفكر ،  
بيروت .
- (١٥٥) شرح مختصر الطوْفِي .  
لسليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوْفِي ، المتوفى سنة ٧١٦ هـ .  
رسالتا دكتوراه ، تحقيق د. بابا بن آده ، وإبراهيم آل إبراهيم ، كلية  
الشريعة ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- (١٥٦) شرح مختصر الطوْفِي .  
تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي .  
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ / ، سنة ١٤٠٨ هـ .
- (١٥٧) شرح الكوكب المنير ، المسمّى "بمختصر التحرير" ، أو "المختصر  
المبتكر شرح المختصر في أصول فقه الحنابلة"  
لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي ، المعروف بابن  
النجار ، المتوفى سنة ٩٧٢ هـ .

تحقيق الدكتور محمد الزُّحَيْلِي ، والدكتور نزيه حمّاد ، طبع ونشر  
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، سنة ١٤٠٢هـ /  
١٩٨٢م .

(١٥٨) شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه .  
لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، المتوفى سنة ٧٩٢هـ .  
شرح تنقيح الأصول لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي  
البخاري ، المتوفى سنة ٧٤٧هـ .  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع دار الباز ، مكة المكرمة .  
(١٥٩) شرح اللمع .  
للشيرازي .

تحقيق عبد المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ / .  
(١٦٠) شرح المحلّي على جمع الجوامع .  
لجلال الدين محمد بن أحمد المحلّي ، المتوفى سنة ٨٦٤هـ .  
مطبوع مع حاشية البناني ، وحاشية العطار ، دار الفكر ، ودار الكتب  
العلمية ، بيروت .

(١٦١) شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول .  
لشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني ، المتوفى سنة ٧٤٩هـ .  
تحقيق د. عبد الكريم بن علي النملة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ /  
سنة ١٤١٠هـ .

(١٦٢) شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل .

لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .

تحقيق الدكتور حمد الكبسي ، ط. دار الإرشاد ، بغداد، سنة ١٩٧١ م .

(١٦٣) الحدود في الأصول .

لأبي الوليد سليمان الباجي الأندلسي

تحقيق د. كمال نزيه حماد ، ط / مؤسسة الرعي ، بيروت ، سنة ١٣٩٢ هـ .

(١٦٤) العدة في أصول الفقه .

للقاضي أبي يعلى ، محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي ، المتوفى

سنة ٤٥٨ هـ .

تحقيق الدكتور أحمد بن علي سير المباركي ، طبع مؤسسة الرسالة ،

بيروت ، سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

(١٦٥) العقد المنظوم في الخصوص والعموم، للقرافي

تحقيق أحمد الختم عبد الله ، رسالة دكتوراه ، ١٤٠٤ هـ ، جامعة أم

القرى .

(١٦٦) فتح الغفار بشرح المنار للنسفي .

للشيخ زين الدين بن إبراهيم الحنفي ، الشهير بابن نجم ، المتوفى سنة

٩٧٠ هـ .

مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٥ هـ .

(١٦٧) الفصول في الأصول (أصول الجصاص)

لأبي بكر ، أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي ، المتوفى سنة

٣٧٠ هـ .

تحقيق د. عجيل جاسم النشمي ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون

الإسلامية ، الكويت ، ط ١/ ، سنة ١٤٠٥ هـ .

(١٦٨) الفكر الأصولي، (دراسة تحليلية نقدية)

للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان

دار الشروق ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى، سنة

١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

(١٦٩) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت لمحِب الدين بن عبد الشكور ،

المتوفى سنة ١١١٩ هـ .

لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري .

طبعة مصوّرة عن المطبعة الأميرية ، بولاق مصر ، نشر دار إحياء

التراث العربي ، ومكتبة المثني ، بيروت ، لبنان ، (مطبوع بهامش

المستصفى) .

(١٧٠) ابن قدامة وآثاره الأصولية .

للدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد .

نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى، سنة

١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

(١٧١) القواعد والفوائد الأصولية، وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية

لعلي بن محمد بن عباس الحنبلي ، المعروف بابن اللحام البعلي ، المتوفى

سنة ٨٠٣ هـ .

تحقيق محمد حامد الفقي .

- (١٧٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام .  
للعزّ بن عبد السلام  
دار الكتب العلمية ، بيروت .
- (١٧٣) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي .  
لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ، المتوفى سنة ٧٣٠ هـ .  
دار الكتاب العربي ، بيروت ، سنة ١٣٩٤ هـ .
- (١٧٤) اللّمع في أصول الفقه .  
للشيخ أبي إسحق إبراهيم بن علي الشيرازي ، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ .  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة ١٤٠٥ هـ .
- (١٧٥) المحصول في علم الأصول .  
للإمام الأصولي فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ، الرازي ،  
المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .  
تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني ، طبع جامعة الإمام محمد بن  
سعود ، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠ هـ .
- (١٧٦) المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل .  
لعلي بن محمد البعلي الدمشقي، المعروف بابن اللحام ، المتوفى سنة  
٨٠٣ هـ .  
تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا ، نشر مركز البحث العلمي ، جامعة أم  
القرى ، مكة المكرمة سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

- (١٧٧) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل .  
 للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى<sup>١</sup>، المعروف بابن بدران الدمشقي ،  
 المتوفى<sup>١</sup> سنة ١٣٤٦ هـ .
- تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ،  
 الطبعة الثانية ، سنة ١٤٠١ هـ ، ط / المنيرية ، القاهرة .
- (١٧٨) مذكرة أصول الفقه .  
 للعلامة محمد الأمين الشنقيطي ، المتوفى<sup>١</sup> سنة ١٣٩٣ هـ .  
 نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- (١٧٩) المسائل الأصولية المتعلقة بالأدلة الشرعية التي خالف فيها ابن قدامة  
 الغزالي  
 رسالة ماجستير ، عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس ، كلية الشريعة  
 جامعة الإمام ، سنة ١٤٠٨ هـ .
- (١٨٠) المستصفى من علم الأصول  
 لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، المتوفى<sup>١</sup> سنة ٥٠٥ هـ .  
 طبعه مصورة عن المطبعة الأميرية ، بولاق ، مصر ، نشر دار إحياء  
 التراث العربي، ومكتبة المشي<sup>١</sup> ، بيروت ، لبنان .
- (١٨١) المسودة في أصول الفقه .  
 تتابع على تأليفها ثلاثة أئمة من آل تيمية ، وهم :  
 ١ - مجد الدين أبو البركات ، عبد السلام بن عبد الله بن تيمية ،  
 الحراني ، المتوفى<sup>١</sup> سنة ٦٥٢ هـ .

٢ - شهاب الدين أبو المحاسن ، عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن تیمیة الحرانی ، المتوفى سنة ٦٨٢ هـ .

٣ - شيخ الاسلام تقي الدين ، أبو العباس ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ .

جمعها وبيضا أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحراني ،  
الدمشقي الحنبلي ، المتوفى سنة ٧٤٥ هـ .

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،  
ط/المدني ، القاهرة سنة ١٣٨٤ هـ .

(١٨٢) مصادر التشريع الإسلامي فيما لانص فيه .  
لعبد الوهاب خلاف

دار القلم ، الكويت .

(١٨٣) المعتمد في أصول الفقه .

لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيّب البصري المعتزلي ، المتوفى سنة  
٤٣٦ هـ .

دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٣ هـ .

(١٨٤) المغني في أصول الفقه .

للإمام جلال الدين أبي محمد عمر بن محمد بن عمر الحبازي .

تحقيق د. محمد مظهر بقا ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ،  
مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٣ هـ .



(١٨٥) مفتاح الوصول في تخرّيج الفروع على الأصول .

للتلمساني

ط/الخانجي ، تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف .

(١٨٦) المنار .

للإمام حافظ الدّين أبي البركات عبد الله بن أحمد النّسفي، المتوفى

سنة ٧١٠هـ في أصح القولين .

ومعه شرح المنار لابن ملك ، وحواشي ثلاث للرهاوي ، وزاده ،

وابن الحلبي .

دار السعادة ، المطبعة العثمانية ، سنة ١٣١٩هـ .

(١٨٧) مناهج العقول في شرح منهاج الأصول للبيضاوي (شرح

البدخشي)

للإمام محمد بن الحسن البدخشي ، المتوفى سنة ٩٢٢هـ ، وقيل: ٩٢٣هـ .

طبع محمد علي صبيح ، مصر .

(١٨٨) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل .

للإمام جمال الدين أبي عمرو بن أبي بكر، المعروف بابن الحاجب ،

المتوفى سنة ٦٤٦هـ .

دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ .

(١٨٩) المنخول من تعليقات الأصول .

لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، المتوفى سنة ٥٠٥هـ .

تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ،

١٤٠٠هـ .

- (١٩٠) الموافقات في أصول الشريعة .  
لأبي إسحاق ، إبراهيم بن موسى اللّخمي الشاطبي ، المتوفى سنة ٥٧٩٠ هـ .  
شرح الشيخ عبد الله دراز .  
وقد عني بضبطه وترقيمه ووضع تراجمه الأستاذ محمد عبد الله دراز ،  
المكتبة التجارية بمصر ، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- (١٩١) ميزان الأصول في نتائج العقول .  
لأبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي ، المتوفى سنة ٥٣٩ هـ .  
تحقيق د. محمد زكي عبد البر ، ط ١/ ، سنة ١٤٠٤ هـ ، قطر .
- (١٩٢) نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب روضة الناظر وجنة المناظر لابن  
قدامة  
للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران ، الدمشقي ، المتوفى  
سنة ١٣٤٦ هـ .  
نشر المكتب الإسلامي ، ودار الكتب العلمية ، بيروت .
- (١٩٣) النسخ في دراسات الأصوليين .  
للدكتورة نادية العمري .  
مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ .
- (١٩٤) النسخ بين النفي والإثبات .  
د. محمد محمود فرغلي .  
ط / مصر، سنة ١٣٩١ هـ .

- (١٩٥) النسخ في الشريعة الإسلامية
- عبد المتعال الجبري
- ط/دار الجهاد ، مصر ، سنة ١٣٨٠ هـ .
- (١٩٦) نشر البنود على مراقي السُّعود
- لعبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي المالكي ، المتوفى<sup>١</sup> في حدود سنة ١٢٣٣ هـ .
- نشر صندوق إحياء التراث الإسلامي ، المشترك بين المغرب والإمارات .
- (١٩٧) نظرية النسخ في الشرائع السماوية
- للدكتور شعبان محمد إسماعيل
- مطبعة الدجوي ، القاهرة .
- (١٩٨) نهاية السؤل شرح منهاج الأصول ، للبيضاوي
- لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي الشافعي ، المتوفى<sup>١</sup> سنة ٧٧٢ هـ .
- ومعه حواشيه المسماة "سؤل الوصول لشرح نهاية السؤل"
- للشيخ محمد بجيت المطيعي ، عالم الكتب ، بيروت .
- (١٩٩) الواضح في أصول الفقه
- للإمام أبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد البغدادي الحنبلي ، المتوفى<sup>١</sup> سنة ٥١٣ هـ .
- رسالة دكتوراه مقدّمة من د. موسى بن محمد بن يحيى القرني ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة سنة ١٤٠٤ هـ (من أول الكتاب إلى بداية فصول اللغات) .

(٢٠٠) الواضح في أصول الفقه، لأبي الوفاء بن عقيل ،  
رسالة دكتوراه مقدمة من د. عطاء الله فيض الله ، كلية الشريعة ،  
جامعة أم القرى ، سنة ١٤٠٩ هـ ، من بداية فصول الخطاب إلى بداية  
فصول العموم .

(٢٠١) الوجيز في أصول الفقه .  
لعبد الكريم زيدان  
مطبعة الرسالة ، بيروت ، ومكتبة القدس ، بغداد ، العراق ، سنة  
١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(٢٠٢) الوصول إلى الأصول .  
لأحمد بن علي بن برهان البغدادى ، المتوفى سنة ٥١٨ هـ .  
تحقيق الدكتور عبد الحميد علي أبو زيد .  
مكتبة المعارف ، الرياض ، سنة ١٤٠٣ هـ .

(هـ) كتب الفقه :

(٢٠٣) الأمّ (فقه شافعي)  
للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ .  
طبع دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة ١٣٩٣ هـ .  
(٢٠٤) الإجماع .

للإمام محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري  
تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار الدعوة ، الإسكندرية ، ط ٣ / ،  
سنة ١٤٠٢ هـ .

(٢٠٥) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن

حنبل

للرداوي ، علاء الدين علي بن سليمان المرداوي الحنبلي ، المتوفى سنة

. ٥٨٨٥

تحقيق محمد حامد الفقي ، ط ١/ ، السنة المحمدية ، القاهرة ، سنة

. ١٣٧٥ هـ

(٢٠٦) حاشية ابن عابدين: (رد المحتار على الدر المختار) (فقه حنفي) .

لمحمد أمين عابدين بن عمر بن عابدين ، المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ .

طبع مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ط ٢/ ، ١٣٨٦ هـ /

. ١٩٦٦ م

(٢٠٧) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (فقه مالكي)

محمد عرفة الدسوقي ، المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ ، على الشرح الكبير لأبي

البركات أحمد الدردير ، المتوفى سنة ١٢٠١ هـ .

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٢٠٨) حاشية الروض المربع، شرح زاد المستقنع (فقه حنبلي)

لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي ، المتوفى سنة

. ١٣٩٢ هـ

ط / المطابع الأهلية ، الرياض ، ط ١/ ، سنة ١٣٩٨ هـ .

(٢٠٩) الروض المربع شرح زاد المستقنع، (فقه حنبلي)

لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، المتوفى سنة ١٠٥١ هـ .

مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض .

- (٢١٠) روضة الطالبين، (فقه شافعي) .  
 لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي ، المتوفى سنة ٦٧٦هـ .  
 طبع المكتب الإسلامي ، دمشق .
- (٢١١) شرح فتح القدير للعاجز الفقير على الهداية . (فقه حنفي)  
 لكمال الدين محمد بن عبد الواحد، المعروف بابن الهمام الحنفي ،  
 المتوفى سنة ٦٨١هـ .  
 دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- (٢١٢) الشرح الكبير على المقنع . (فقه حنبلي) .  
 لأبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة  
 ٦٨٢هـ .  
 نشر كلية الشريعة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- (٢١٣) الفروع، (فقه حنبلي)  
 لابن مفلح : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح ، المتوفى سنة  
 ٧٦٣هـ .  
 ط / الثانية، سنة ١٣٧٩هـ ، دار مصر للطباعة .
- (٢١٤) الفوائد الشنُورِيَّة بحاشية الباجوري .  
 ط / مصطفى الحلبي، سنة ١٣٥٥هـ .
- (٢١٥) الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، (فقه حنبلي)  
 لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة  
 ٦٢٠هـ .  
 تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق ، ط / ٣ .

(٢١٦) مَجْمَعُ الْأَنْهَرُ فِي شَرْحِ مِلْتَقَى الْأَبْحَرِ، (فقه حنفي) .

لعبد الله بن الشيخ محمد سليمان المعروف بداماد أفندي .

دار إحياء التراث العربي .

(٢١٧) المجموع شرح المذهب، (فقه شافعي) .

لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ .

تحقيق محمد نجيب المطيعي ، المكتبة العالمية بالفجالة ، نشر مكتبة

الإرشاد ، جدة .

(٢١٨) مراتب الإجماع

لأبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

ومعه نقد مراتب الإجماع لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، المتوفى سنة

٥٧٢ هـ .

دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢١٩) المحلى، (فقه ظاهري) .

لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ، المعروف بابن حزم الأندلسي ،

الظاهري ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

(٢٢٠) المدونة الكبرى، (فقه مالكي) .

للإمام مالك بن أنس الأصبحي ، المتوفى سنة ١٧٩ هـ .

ط/دار الفكر .

(٢٢١) المَطْلَعُ على أبواب المقنَّع .

للبلعي ، شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي ، المتوفى سنة ٥٧٠٩ هـ .

ط / المكتب الإسلامي ، دمشق ، سنة ١٣٨٥ هـ .

(٢٢٢) المغني شرح مختصر الحرقي (المتوفى سنة ٣٣٤ هـ) (فقه حنبلي) .

لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة ٦٢٠ هـ .

نشر مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، توزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء ، والطبعة المحققة تحقيق د. عبد الله التركي ، د. عبد الفتاح الحلو ، دار هجر للطباعة ، ط / ٢ ، سنة ١٤١٠ هـ .

(٢٢٣) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، "للنووي" (فقه شافعي) .

للشيخ محمد الخطيب الشربيني ، المتوفى سنة ٩٩٧ هـ .

دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، طبعة سنة ١٣٥٢ هـ .

(٢٢٤) الوسيط في المذهب .

لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .

تحقيق على محي الدين علي القره داغي ، ط / ١ ، العراق .

(و) كتب اللغة والأدب :

(٢٢٥) أساس البلاغة .

لجار الله ، أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ .

دار صادر ، بيروت ، سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .



- (٢٢٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام .  
تأليف محمد يحيى الدين عبد الحميد .  
ط/٦ ، سنة ١٣٩٤ هـ .
- (٢٢٧) تاج العروس من جواهر القاموس .  
لمحمد مرتضى الزبيدي ، المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ .  
دار مكتبة الحياة ، نسخة مصورة من الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية  
بمصر، سنة ١٣٠٦ هـ .
- (٢٢٨) تهذيب اللغة .  
للأزهري ، أبي منصور محمد بن أحمد ، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ .  
تحقيق عبد السلام هارون ، نشر المؤسسة المصرية العامة ، مكتبة ابن  
تيمية ، سنة ١٣٨٤ هـ .
- (٢٢٩) التعريفات .  
لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ، المتوفى سنة ٨١٦ هـ .  
مكتبة لبنان ، ساحة رياض الصلح ، بيروت، سنة ١٩٧٨ م .
- (٢٣٠) خزانة الأدب .  
للبيهقي .  
ط/بولاقي، سنة ١٢٩٩ هـ .
- (٢٣١) ديوان الشاعر عامر بن الطفيل .  
ط/دار صادر ، بيروت ، سنة ١٣٨٣ هـ .
- (٢٣٢) ديوان الفرزدق .  
ط/دار بيروت للطباعة والنشر ، سنة ١٤٠٠ هـ .

- (٢٣٣) ديوان المثقَّب العَبْدِي .  
شرح وتحقيق حسن الصيرفي  
ط /معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، سنة ١٣٩٠ هـ .
- (٢٣٤) ديوان النابغة الذبياني .  
ط /الوهبية، سنة ١٢٩٣ هـ .
- (٢٣٥) شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري .  
د. إحسان عباس  
نشر وزارة الثقافة ، الكويت، سنة ١٩٦٢ م .
- (٢٣٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .  
ط /السعادة ، مصر ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، شرح  
المفصل لابن يعيش النحوي ، ط /المنيرية .
- (٢٣٧) شرح قطر الندى وبلّ الصدى .  
لابن هشام ، عبد الله جمال الدين الأنصاري .  
ط /دار الفكر .
- (٢٣٨) الشُّعْر والشُّعْرَاء .  
للإمام عبد الله بن مُسْلِم بن قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِي .  
تحقيق أحمد شاكر ، ط /٢ ، دار المعارف ، مصر سنة ١٩٦٣ م ،  
وط /دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق د. مفيد قميحة .
- (٢٣٩) الصِّحَاح ، تاج اللغة وصحاح العربية .  
لإسماعيل بن حماد الجوهري ، المتوفى في حدود سنة ٤٠٠ هـ .

تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة ،  
سنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(٢٤٠) الأغاني .

لأبي الفرج الأصفهاني .

ط / دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، وط / الشعب ، وط / دار الكتب  
المصرية ، القاهرة .

(٢٤١) الأمالي .

لابن الشجري .

نسخة مصورة في بيروت عن الطبعة الهندية، سنة ١٣٤٩هـ .

(٢٤٢) البيان والتبيين .

للجاحظ ، أبي عثمان عمرو بن بحر .

تحقيق عبد السلام هارون ، ط / ٤ ، دار الفكر .

(٢٤٣) الخصائص لابن رجب .

تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، ط / ٢ ، دار الهدى ، بيروت .

(٢٤٤) القاموس المحيط .

لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، المتوفى سنة ٨١٧هـ .

نشر مؤسسة الحلبي وشركاه ، القاهرة .

(٢٤٥) العقد الفريد .

لابن عبد ربّه أحمد بن محمد الأندلسي .

تحقيق د. عبد الجيد الترحيني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط / ١ ،

سنة ١٤٠٤هـ .

(٢٤٦) الكتاب .

لعمر بن عثمان بن قنبر المعروف بـ"سيويه"، المتوفى سنة ١٨٠ هـ على  
الراجح .

تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، نشر عالم الكتب ، ط/٣ ، سنة  
١٤٠٣ هـ ، وط/بولاق .

(٢٤٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج .

تحقيق د. عبد الجليل شلي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط/١ ، سنة  
١٤٠٨ هـ .

(٢٤٨) المقتضب .

للمبرد ، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، المتوفى سنة ٢٨٥ هـ .  
تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة، سنة ١٣٩٩ هـ ، وط/دار  
الكتاب العربي ، بيروت ، تحقيق عبد السلام هارون .

(٢٤٩) الموشح للمرزباني .

تحقيق علي بن محمد البجاوي ، ط/نهضة مصر، سنة ١٩٦٥ م .

(٢٥٠) لسان العرب .

لمحمد بن مكرم بن منظور ، المتوفى سنة ٧١١ هـ .

طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة .

(٢٥١) مجمع الأمثال .

لأحمد بن محمد النيسابوري الميداني ، المتوفى سنة ٥١٨ هـ .

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤ هـ /  
١٩٥٥ م .

(٢٥٢) مختار الصِّحاح .

لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، المتوفى<sup>١</sup> بعد سنة ٥٦٦٦ هـ .  
المكتبة الأموية ، دمشق ، بيروت .

(٢٥٣) المزهَر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي .

تحقيق محمد أحمد جاد المولى وجماعة ، ط/دار إحياء الكتب العربية ،  
مصر .

(٢٥٤) المصباح المنير في شرح غريب الرافعي الكبير .

لأحمد بن محمد المقرئ الفيومي ، المتوفى<sup>١</sup> سنة ٥٧٧٠ هـ .  
المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان ، ومكتبة لبنان .

(٢٥٥) معجم مقاييس اللغة .

لأبي الحسن أحمد بن فارس ، المتوفى<sup>١</sup> سنة ٣٩٥ هـ .  
تحقيق عبد السلام هارون ، ط/دار الكتب العلمية ، إيران ، وط/٢ ،  
الخلي ، سنة ١٣٨٩ هـ .

(٢٥٦) مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام .

تحقيق د. مازن المبارك ، ومحمد علي حميد الله ، ط/٢ ، دار الفكر ،  
دمشق .

(ز) كتب التاريخ والتراجم :

(٢٥٧) الأعلام .

لخير الدين الزركلي

دار العلم للملايين ، بيروت ، ط / ٣ ، سنة ١٣٨٩ هـ ، الطبعة الخامسة ،  
١٩٨٠ م .

( ٢٥٨ ) أسد الغابة في معرفة الصحابة .

لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم ، المعروف بابن الأثير ،  
المتوفى سنة ٦٣٠ هـ .

دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

( ٢٥٩ ) الاستيعاب في أسماء الأصحاب .

لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري المالكي المعروف بابن عبد البر ،  
المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .

نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، هامش  
الإصابة لابن حجر .

( ٢٦٠ ) الإصابة في تمييز الصحابة ،

لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى .

( ٢٦١ ) أصول الفقه ، تاريخه ورجاله .

للدكتور شعبان محمد إسماعيل

نشر دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠١ هـ .

( ٢٦٢ ) إنباء الرواة على أنباء النحاة .

لجمال الدين علي بن يوسف القفطي ، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ .

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب ، القاهرة ، سنة ١٣٧٤ هـ .

(٢٦٣) البداية والنهاية .

للكافظ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ، المتوفى سنة ٧٧٤ هـ .  
مكتبة المعارف ، بيروت ، ط / السعادة بمصر سنة ١٣٥١ هـ .

(٢٦٤) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع .

للعلامة محمد بن علي الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .

نشر دار المعرفة ، بيروت ، ومطبعة السعادة ، القاهرة .

(٢٦٥) بُغْيَةُ الْمُتَمَسِّسِ فِي تَارِيخِ رِجَالِ الْأَنْدَلُسِ .

للمضبي ، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة ، المتوفى سنة ٥٩٩ هـ .  
ط / دار الكاتب العربي ، القاهرة سنة ١٩٦٧ م .

(٢٦٦) بُغْيَةُ الْوَعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللَّغَوِيِّينَ وَالنُّحَاةِ .

للكافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ .  
طبعة سنة ١٩٣١ م بالقاهرة ، ط / عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، سنة ١٣٨٤ هـ ، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .

(٢٦٧) تاريخ بغداد .

للكافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط / الخانجي ، القاهرة ، سنة ١٣٤٩ هـ .

(٢٦٨) تاريخ الأمم والملوك .

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، المتوفى سنة ٣١٠ هـ .  
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار سويدان ، بيروت ، لبنان .

(٢٦٩) تاريخ الخلفاء .

للسيوطي

ط/دار الفكر ، بيروت .

(٢٧٠) تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري .

لأبي القاسم علي بن هبة الله بن عساكر الدمشقي ، المتوفى سنة ٥٧١هـ .

نشر دار الكتاب العربي ، بيروت .

(٢٧١) تذكرة الحفاظ .

للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ، المتوفى سنة ٧٤٨هـ .

دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، سنة ١٣٤٨هـ .

(٢٧٢) تهذيب التهذيب .

للمحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢هـ .

ط/١ ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند، ١٣٢٥هـ .

(٢٧٣) الجرح والتعديل .

لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ، المتوفى سنة

٣٢٧هـ .

ط/١ ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند .

(٢٧٤) الجواهر المضية في تراجم الحنفية .

للعامة عبد القادر بن محمد نصر القرشي ، المتوفى سنة ٧٧٥هـ .

تحقيق د. عبد الفتاح الحلو ، ط/عيسى البابي الحلبي وشركاه ، سنة

١٣٩٩هـ ، ط/حيدر آباد ، الهند ، سنة ١٣٣٢هـ .



(٢٧٥) الخصائص الكبرى .

للسيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن <sup>بن أبي بكر</sup> السيوطي ، المتوفى سنة ٨٩١١ هـ .

دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢٧٦) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة .

للمحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

دار الجيل ، بيروت .

(٢٧٧) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب .

للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي ، المعروف بابن فرحون اليعمري ، المتوفى سنة ٧٩٩ هـ .

تحقيق د. محمد الأحمد أبو النور ، ط / دار التراث ، القاهرة ، سنة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

(٢٧٨) الذيل على طبقات الحنابلة .

لزين الدين ، أبي الفرج ، عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد البغدادي ، المعروف بابن رجب ، المتوفى سنة ٧٩٥ هـ .

دار المعرفة ، بيروت ، ط / السنة المحمدية سنة ١٣٧٢ هـ ، تحقيق محمد حامد الفقي .

(٢٧٩) الروض الأنف شرح السيرة النبوية لابن هشام

لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، المتوفى سنة ٥٨١ هـ .

دار المعرفة ، بيروت .

(٢٨٠) سِير أعلام النبلاء .

للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفى سنة ٥٧٤٨ هـ .

أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١/ ، سنة ١٤٠٣ هـ .

(٢٨١) سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب .

لمحمد أمين البغدادي السويدي  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٦ هـ .

(٢٨٢) السيرة النبوية .

للأبي محمد عبد الملك بن هشام ، المتوفى سنة ٢١٨ هـ .  
تعليق طه عبد الرؤوف سعد ، دار الجليل ، بيروت ، سنة ١٩٧٥ م .

(٢٨٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب .

للأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ .  
تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، منشورات دار  
الآفاق الجديدة ، بيروت .

(٢٨٤) شجرة النور الزكية في تراجم المالكية .

لمحمد بن محمد مخلوف  
طبعة بالأوفست عن الطبعة الأولى ، سنة ١٣٤٩ هـ .

(٢٨٥) الشفاء بتعريف حقوق المصطفى .

للقاضي عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي .

تحقيق محمد أمين قرّة علي ورفاقه ، نشر مكتبة الفارابي ، ومؤسسة علوم القرآن ، دمشق .

( ٢٨٦ ) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع .

لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي ، المتوفى سنة ٩٢٠ هـ .

دار مكتبة الحياة ، بيروت .

( ٢٨٧ ) طبقات الحفاظ .

للكافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ .

تحقيق علي محمد عمر ، نشر مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط / سنة ١٩٧٣ م ،  
وط / دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة ١٤٠٣ هـ .

( ٢٨٨ ) طبقات الحنابلة .

لأبي الحسين محمد بن أبي الفراء الحنبلي ، المتوفى سنة ٥٢٦ هـ .

نشر دار المعرفة ، بيروت ، ط / السنة المحمدية ، القاهرة سنة ١٣٧١ هـ ،  
تحقيق محمد حامد الفقي .

( ٢٨٩ ) طبقات الشافعية الكبرى .

لتاج الدين ، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، المتوفى سنة ٧٧١ هـ .

دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ط / عيسى البابي الحلبي ،  
القاهرة سنة ١٣٨٣ هـ ، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو ، د. محمود الطناحي .

(٢٩٠) طبقات الفقهاء للشيرازي .

تحقيق د. إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط/٢ ، سنة ١٤٠١هـ .

(٢٩١) طبقات المفسرين .

للداودي ، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي ، المتوفى سنة ٩٤٥هـ .

تحقيق علي محمد عمر ، ط/الاستقلال الكبرى ، القاهرة ، سنة ١٣٩٢هـ .  
(٢٩٢) طبقات النحويين واللغويين .

لأبي بكر الزبيدي .

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/دار المعارف ، مصر .

(٢٩٣) العبر في خبر من غير

للذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، أبي عبد الله ، المتوفى سنة ٧٤٨هـ .

تحقيق د. صلاح الدين المنجد ، فؤاد سيد ، ط/الكويت ، سنة ١٩٦٠م .

(٢٩٤) غاية النهاية في طبقات القراء

لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري ، المتوفى سنة ٨٣٣هـ .

عني بنشره ج. برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/٢ ، سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٢٩٥) فرق وطبقات المعتزلة .

للقاضي عبد الجبار المعتزلي

تحقيق د. علي سامي النشار ، وعصام الدين محمد ، ط/دار المطبوعات  
الجامعية ، بمصر سنة ١٣٩٢ هـ .

(٢٩٦) الفتح المبين في طبقات الأصوليين .

للشيخ عبد الله مصطفى المراغي .

ط/دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة ١٣٩٤ هـ ،  
الناشر محمد أمين دجج، وشركاه ، بيروت .

(٢٩٧) الفهرست لابن النديم .

ط/التجارية .

(٢٩٨) الفوائد البهية في تراجم الحنفية .

للكنوي ، محمد بن عبد الحى أبو الحسنات ، المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ .  
دار المعرفة ، بيروت .

(٢٩٩) الكامل في التاريخ .

لعلي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، المعروف بابن الأثير ،  
المتوفى سنة ٦٣٠ هـ .

الطبعة الرابعة ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، سنة ١٤٠٣ هـ .

(٣٠٠) الكامل في ضعفاء الرجال .

لابن عديّ

ط/١ ، سنة ١٩٨٤ م ، دار الفكر ، بيروت .

(٣٠١) لسان الميزان .

للمحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥١ هـ .

ط/٢ ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط/١ ،  
حيدر آباد الدكن ، الهند، سنة ١٣٣٠ هـ .

(٣٠٢) مرآة الزمان .

لِسْبَط ابن الجوزي

مخطوط مصوّر ، مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى<sup>١</sup> .

(٣٠٣) مُعْجَم الأُدْبَاء .

لياقوت الحموي

ط/دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٣٠٤) مُعْجَم البلدان .

لياقوت بن عبد الله الحموي ، المتوفى سنة ٦٢٦ هـ .

دار صادر ، بيروت ، سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

(٣٠٥) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع .

لعبد الله بن عبد العزيز البكري .

تحقيق مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت .

(٣٠٦) معجم المؤلفين (تراجم مصنفّي الكتب العربيّة) .

لعمر رضا كحالة .

نشر مكتبة المشني<sup>١</sup> ، ودار إحياء التراث الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

(٣٠٧) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار .

للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفى سنة

٧٤٨ هـ .

تحقيق محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة ، مصر ، الطبعة الأولى .

( ٣٠٨ ) المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد .  
لابن مفلح ، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح ، المتوفى سنة ٨٨٤هـ

تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١/ ، سنة ١٤١٠هـ .

( ٣٠٩ ) مناقب الإمام أحمد .  
لابن الجوزي ، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، المتوفى سنة ٥٩٧هـ .

ط / الثانية ، نشر خانجي وحمدان ، بيروت ، ط / السعادة ، سنة ١٣٤٩هـ .

( ٣١٠ ) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم .  
لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، المتوفى سنة ٥٩٧هـ .  
ط / ١ ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند ، ١٣٥٩هـ .

( ٣١١ ) المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد  
لأبي اليمن عبد الرحمن بن محمد العليمي ، المتوفى سنة ٩٢٨هـ .  
تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ط / المدني ، القاهرة ، سنة ١٣٨٤هـ .

(٣١٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال .

للذهبي ، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفى سنة ٥٧٤٨ هـ .

تحقيق على محمد البجاوي ، ط/عيسى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٢ هـ ، وط/دار المعرفة ، بيروت .

(٣١٣) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب .

لأحمد بن محمد التلمساني المقرئ .

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ط/٢ ، سنة ١٣٦٧ هـ .

(٣١٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان .

للأبي العباس أحمد بن محمد بن خلّكان ، المتوفى سنة ٦٨١ هـ .

تحقيق د. إحسان عباس ، ط/دار صادر ، بيروت .

(ح) كتب أخرى :

(٣١٥) إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين .

لمحمد بن محمد الحسيني الزبيدي (الشهير بالمرتضى) ، المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ .

المطبعة الميمنية بمصر ، سنة ١٣١١ هـ .

(٣١٦) الآداب الشرعية والمنح المرعية .

شمس الدين ابن مفلح أبو عبد الله محمد بن مفلح ، المتوفى سنة ٥٧٦٣ هـ .



ط/المنار ، مصر ، سنة ١٣٤٨هـ .

(٣١٧) إحياء علوم الدين .

لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، المتوفى سنة ٥٠٥هـ .

طبعة دار المعرفة ، بيروت .

(٣١٨) الاعتصام .

لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي ، المتوفى سنة ٧٩٠هـ .

تعريف محمد رشيد رضا ، دار عمر بن الخطاب ، الإسكندرية .

(٣١٩) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون .

البغدادي ، إسماعيل باشا البغدادي ، المتوفى سنة ١٣٣٩هـ .

منشورات مكتبة المثنى ببغداد .

(٣٢٠) دليل خريطة بغداد المفصل .

د. أحمد سوسة ، د. مصطفى جواد ، المجمع العلمي العراقي .

(٣٢١) زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم .

تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط ، ط/١٠ ، سنة ١٤٠٥هـ .

(٣٢٢) الفتاوى الكبرى .

لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، المتوفى

سنة ٧٢٨هـ .

ط/دار المعرفة ، بيروت .

(٣٢٣) الفقيه والمتفقه .

للخطيب البغدادي

مطابع القصيم ، الرياض ، سنة ١٣٨٩هـ .

## (٣٢٤) الفنون

لابن عقيل ، أبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل .  
تحقيق جورج مقدسي ، نسخة مصورة عن مخطوطة باريس ، نشر  
مكتبة لينة - دمنهور ، سنة ١٤١١ هـ .

## (٣٢٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية

جمع عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد .  
ط. مصورة عن الطبعة الأولى ، الرياض ، مطابع دار العربية ، بيروت ،  
نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة  
والإرشاد .

## (٣٢٦) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين

للإمام محمد بن أبي بكر، المشهور بابن قيم الجوزية ، المتوفى سنة ٧٥١ هـ .  
تحقيق محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية، سنة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م .

## (٣٢٧) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة

للإمام محمد بن أبي بكر، المشهور بابن قيم الجوزية ، المتوفى سنة ٧٥١ هـ .  
دار الكتب العلمية ، بيروت .

## (٣٢٨) مقدمة ابن خلدون

للعلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، المتوفى سنة ٨٠٨ هـ .

طبع دار القلم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، ١٩٧٨ م .

## (٣٢٩) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون

حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله الشهير، بكاتب جلبي ،  
ط / استانبول ، الطبعة الأولى، سنة ١٣١٠ هـ .

( ٣٣٠ ) هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين .

البغدادى ، إسماعيل باشا البغدادى .

ط/استانبول ، وكالة المعارف، سنة ١٩٥٥م .

# خامس عشر: فهرس الموضوعات ( المحتوى )

## خامس عشر : فهرس الموضوعات [المحتوى]

## الصفحة

|    |   |
|----|---|
| ١  | فصول العموم.....  |
| ٥  | حمل العموم صيغة أو له صيغة <sup>٩</sup> .....               |
|    | (فصل) الأدلة من القرآن على أن صيغة العموم تدل بمجردها       |
| ١٤ | على الاستغراق.....  |
|    | (فصل) الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالآيات الدالة على   |
| ١٩ | العموم، والإجابة عنها.....                                  |
|    | (فصل) الأدلة من الإجماع على حمل الصيغ على العموم            |
| ٢٢ | والاستغراق.....   |
| ٢٩ | (فصل) الأسئلة الموجهة على أدلة العموم، والإجابة عنها.....   |
| ٣٢ | (فصل) الأدلة غير النقلية على حمل صيغ العموم على الاستغراق.. |
|    | (فصل) الاعتراضات الواردة على إثبات صيغ العموم على الاستغراق |
| ٣٤ | بالأدلة الشرعية.....  |
|    | (فصل) الأجوبة على الاعتراضات الواردة على إثبات حمل صيغ      |
| ٣٦ | العموم على الاستغراق بالأدلة غير النقلية.....               |
|    | (فصل) أدلة من اللغة على حمل صيغ العموم على الاستغراق        |
| ٤١ | والشمول.....  |

## الصفحة

- (فصل) الاستدلال بالاستثناء على حمل الصيغ على العموم ..... ٤٣
- (فصل) الاعتراضات الموجهة على الاستدلال بالاستثناء على حمل صيغ العموم، والإجابة عنها ..... ٤٥
- (فصل) الاستدلال بحسن الاستفهام وجوابه على حمل الصيغ على العموم والشمول ..... ٤٧
- (فصل) الاستدلال بالتوكيد على حمل الصيغ على العموم ..... ٤٨
- (فصل) الاعتراضات الموجهة على الاستدلال بالتوكيد على حمل الصيغ على العموم ..... ٥٠
- (فصل) أجوبة الاعتراضات الموجهة على الاستدلال بالتوكيد على حمل الصيغ على العموم ..... ٥٣
- (فصل) أدلة ضعيفة على حمل صيغ العموم على الاستغراق، وردّ المؤلّف لها لضعفها ..... ٥٨
- (فصل) أدلة المخالفين في إثبات صيغ العموم واقتضاءها للشمول والاستغراق، والردّ عليها ..... ٦٢
- (فصل) من شبه القائلين بالوقف في حمل الصيغ على العموم ، والردّ عليها ..... ٦٥
- (فصل) شبهة أخرى للمخالفين في حمل صيغ العموم على الاستغراق، والجواب عنها ..... ٦٩

## الصفحة

- (فصل) شبهة ثالثة للمتوقفين في حمل الصيغ على العموم، والجواب عنها ..... ٧١
- (فصل) شبهة رابعة للمتوقفين في حمل الصيغ على العموم، والإجابة عنها ..... ٧٣
- (فصل) شبهة أخرى للمخالفين في حمل الصيغ على العموم ، والإجابة عنها ..... ٧٤
- (فصل) شبهة أخرى للمخالفين في حمل الصيغ على العموم ، والإجابة عنها ..... ٧٥
- (فصل) الجواب على الشبهة السابقة للمخالفين في حمل الصيغ على العموم ..... ٧٦
- (فصل) في شبهة أخرى للقائلين بالاشتراك، والرد عليها ..... ٧٧
- (فصل) في شبهة أخيرة للمخالفين في حمل الصيغ على العموم ، والرد عليها ..... ٧٨
- (فصل) في الأدلة على فساد مذهب من حمل صيغة العموم على أقل الجمع ..... ٧٩
- (فصل) في شبهة القائلين بجواز حمل صيغة العموم على أقل الجمع ، والإجابة عنها ..... ٨٣
- (فصل) في الرد على من فرق بين الأوامر والأخبار في حمل الصيغ على العموم ..... ٨٦

## الصفحة

- (فصل) في شبه القائلين بالتفريق بين الأوامر والأخبار في حمل  
 ٨٨ الصيغ على العموم، والإجابة عنها .....
- (فصل) في حكم الأخذ بالعموم في المضمرات ..... ٩١
- (فصل) في الأدلة على جواز الأخذ بالعموم في المضمرات ..... ٩٤
- (فصل) في شبه نفاة العموم في المضمرات، والجواب عنها ..... ٩٦
- (فصل) في هل دلالة العموم في المضمرات حقيقية دالة على تحريمها  
 ٩٨ لأفعال في الأعيان أو مجازية غير دالة على ذلك؟ .....
- (فصل) في الدلالة على أن لفظ التحريم إذا تعلّق بما لا يصح تحريمه  
 ١٠٠ فإنه يدلّ على عموم الأفعال .....
- (فصل) في عموم الاسم المفرد إذا دخل عليه الألف واللام .... ١٠٣
- (فصل) في الأدلة على أن الاسم المفرد إذا دخل عليه الألف واللام  
 ١٠٧ فهو للعموم .....
- (فصل) في شبه القائلين بأن الاسم المفرد إذا دخل عليه الألف  
 ١١٠ واللام فهو للعهد، وليس للعموم، والإجابة عنها .....
- (فصل) في حكم أسماء الجموع إذا عريت عن الألف واللام .. ١١٢
- (فصل) في أدلة القائلين بأن ألفاظ الجموع إذا عريت من الألف  
 ١١٤ واللام فإنها تحمل على أقلّ الجمع ولا تحمل على العموم .
- (فصل) في شبهة القائلين بأن أسماء الجموع إذا عريت من الألف  
 ١١٦ واللام فهي محمولة على العموم، والإجابة عنها .....



## الصفحة

- ١١٧ (فصل) في حكم العمل بالعام قبل البحث عن مخصّص .....
- (فصل) في أدلة القائلين بوجوب العمل بالعام قبل البحث عن مخصّص ..... ١٢١
- (فصل) الاعتراضات الواردة على أدلة القائلين بالعمل بالعام قبل البحث عن مخصّص، والإجابة عنها ..... ١٢٤
- (فصل) في شبه القائلين بأنه لا يجوز العمل بالعام قبل البحث عن مخصّص، والإجابة عنها ..... ١٢٨
- (فصل) في شبه القائلين بالفرق بين العام إذا سُمع من الرسول صلى الله عليه وسلم والعام إذا سُمع من غيره، والإجابة عنها. ١٣١
- (فصل) في هل العام بعد التخصيص يبقى على حقيقته أو يكون مجازاً؟ ..... ١٣٣
- (فصل) في الأدلة على أن العام بعد التخصيص يبقى على حقيقته، ولا يكون مجازاً ..... ١٣٩
- (فصل) في شبه القائلين بأن العام بعد التخصيص يكون مجازاً، والإجابة عنها ..... ١٤٣
- (فصل) في الردّ على القائلين بالفرق بين المخصّص المتصل والمنفصل ..... ١٤٥
- (فصل) في حكم تخصيص العموم إلى أن يبقى واحداً، وأدلة القائلين بجوازه ..... ١٤٦

## الصفحة

- (فصل) في شبه القائلين بجواز التخصيص إلى أن يبقى ثلاثة ،  
 ١٥٠ ..... والإجابة عنها
- (فصل) في حكم تخصيص العموم بالعقل .....  
 ١٥٢
- (فصل) في أدلة القائلين بجواز التخصيص بالعقل .....  
 ١٥٤
- (فصل) في شبه القائلين بعدم جواز تخصيص العموم بالعقل ...  
 ١٥٦
- (فصل) في الأجوبة عن شبه المانعين من التخصيص بالعقل .....  
 ١٥٧
- (فصل) في حكم تخصيص القرآن بأخبار الآحاد .....  
 ١٦٤
- (فصل) في الأدلة العقلية للقائلين بجواز تخصيص القرآن بأخبار  
 الآحاد .....  
 ١٦٧
- (فصل) في الأدلة العقلية للقائلين بجواز تخصيص القرآن بأخبار  
 الآحاد .....  
 ١٧٤
- (فصل) في شبه المانعين من تخصيص القرآن بأخبار الآحاد .....  
 ١٧٦
- (فصل) في الأجوبة عن شبه المانعين من تخصيص القرآن بأخبار  
 الآحاد .....  
 ١٧٧
- (فصل) في الردّ على من فرق في تخصيص الكتاب بخبر الواحد بين  
 ما قبل التخصيص وما بعده .....  
 ١٧٩
- (فصل) في شبه من فرق في تخصيص القرآن بخبر الواحد بين ما قبل  
 التخصيص وما بعده .....  
 ١٨١
- (فصل) في حكم تخصيص العموم بالقياس .....  
 ١٨٣
- (فصل) في أدلة القائلين بجواز التخصيص بالقياس .....  
 ١٨٧

## الصفحة

|     |  |
|-----|--|
|     | (فصل) في الردّ على من فرق بين القياس الجليّ والحفيّ في جواز  |
| ١٨٩ | التخصيص .....  |
| ١٩٠ | (فصل) في شبه المانعين من التخصيص بالقياس، والإجابة عنها .    |
| ١٩٥ | (فصل) في شبه الحنفية في المسألة، والإجابة عنها .....         |
| ١٩٦ | (فصل) في حكم تخصيص عام السنّة بخاصّ القرآن .....             |
| ١٩٨ | (فصل) في أدلة القائلين بجواز تخصيص عام السنّة بالقرآن .....  |
| ١٩٩ | (فصل) في شبه المانعين من تخصيص عام السنّة بالقرآن .....      |
|     | (فصل) في أجوبة المجيزين لتخصيص عام السنّة عن مناقشات         |
| ٢٠٠ | المانعين منه .....   |
| ٢٠٢ | (فصل) في حكم تخصيص العموم بأفعال النبيّ صلى الله عليه وسلم . |
|     | (فصل) في أدلة القائلين بتخصيص العموم بأفعال النبيّ صلى الله  |
| ٢٠٥ | عليه وسلم .....  |
|     | (فصل) في شبه المانعين من جواز تخصيص العموم بأفعال النبيّ     |
| ٢٠٦ | صلى الله عليه وسلم، والجواب عنها .....                       |
| ٢٠٧ | (فصل) في حكم التخصيص بالإجماع .....                          |
| ٢٠٩ | (فصل) في حكم تخصيص العموم بدليل الخطاب وفحواه .....          |
| ٢١٢ | حكم تخصيص العموم بقول الصحابيّ .....                         |
| ٢١٤ | أدلة القائلين بجواز تخصيص العموم بقول الصحابيّ .....         |
| ٢١٥ | شبه المانعين من التخصيص بقول الصحابيّ، والإجابة عنها .....   |

## الصفحة

- ٢١٨ ..... حكم التخصيص بقول التابعي
- ..... حكم الأخذ بتفسير الراوي للفظ المروي عن الرسول صلى الله
- ٢١٩ ..... عليه وسلم، والعمل به
- ٢٢٣ ..... دليل القائلين بوجوب الأخذ بتفسير الصحابي
- ٢٢٤ ..... شبه المخالف في الأخذ بتفسير الصحابي، والجواب عنها
- ٢٢٧ ..... حكم العمل إذا حمل الراوي اللفظ الظاهر على خلافه
- ..... الأدلة للروايتين في مسألة ترك الراوي للفظ المروي عن رسول
- ٢٣٠ ..... الله صلى الله عليه وسلم، والمناقشات، والإجابات عنها ....
- ٢٣٤ ..... حكم تخصيص العموم بالعادة
- ٢٣٦ ..... أدلة القائلين بعدم جواز تخصيص العموم بالعادة
- ..... الشبه والاعتراضات التي أوردها المجيزون لتخصيص العموم
- ٢٣٨ ..... بالعادة، والإجابة عنها
- ٢٤١ ..... حكم دخول التخصيص على الأخبار
- ٢٤٢ ..... أدلة القائلين بجواز دخول التخصيص على الأخبار
- ٢٤٣ ..... شبهة من منع دخول التخصيص على الأخبار، والإجابة عنها ....
- ..... إذا ورد الخطاب جواباً لسؤال، فهل يقتضي العموم؟
- ٢٤٥ ..... أو هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب؟
- ٢٥١ ..... أدلة القائلين بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

## الصفحة

- شبه القائلين بأن العبرة بخصوص السبب وإن كان الجواب عاماً ،  
 ٢٥٩ ..... والإجابة عنها  
 ٢٧٥ ..... أقلُّ الجمع  
 ٢٧٩ ..... أدلة القائلين بأن أقلَّ الجمع: ثلاثة  
 ٢٨٣ ..... شبه القائلين بأن أقلَّ الجمع: اثنان، والإجابة عنها  
 ٢٨٩ ..... حكم الآية إذا كان أولها عاماً وآخرها خاصاً  
 ٢٩٢ ..... الحكم إذا تعارض العام والخاص  
 ..... أدلة القائلين بأنه إذا تعارض العام والخاص يُقضى بالخاص على  
 ٢٩٨ ..... العام  
 ..... شبه القائلين بأنه إذا تعارض العام والخاص فإنه لا يُقضى بالخاص  
 ٣٠١ ..... على العام، والإجابة عنها  
 ..... الحكم إذا تعارض خبران، كل منهما عام من وجه، وخاص من  
 ٣٠٥ ..... وجه آخر  
 ..... الحكم إذا تعارض نصّان، أحدهما عام، والآخر خاص، والخاص  
 ٣٠٨ ..... موافق للعام، أو أحدهما مطلق، والآخر مقيد  
 ..... أدلة القائلين بحمل المطلق على المقيد إذا اتّحد الحكم واختلف  
 ٣٢٠ ..... السبب  
 ..... شبه القائلين بعدم حمل المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم  
 ٣٢٤ ..... واختلاف السبب، والإجابة عنها

## الصفحة

- حكم حمل العام على الخاص إذا كان العام متفقاً عليه والخاص  
 ٣٣٠ ..... مختلفاً فيه
- أدلة القائلين بحمل العام المتفق على استعماله على الخاص  
 ٣٣١ ..... المختلف فيه
- شبهة القائلين بعدم حمل العام المتفق عليه على الخاص المختلف  
 ٣٣٢ ..... فيه، والإجابة عنها
- الحكم إذا تعارض خبران وأمكن استعمالهما ببناء أحدهما على  
 ٣٣٤ ..... الآخر
- أدلة القائلين بأنه إذا تعارض خبران وأمكن استعمالهما ببناء  
 ٣٣٥ ..... أحدهما على الآخر وجب ذلك
- شبه القائلين بأنه عند تعارض الخبرين وإمكان استعمالهما  
 ٣٣٨ ..... فلا يحمل أحدهما على الآخر، والإجابة عنها
- فصول الاستثناء ..... ٣٤٢
- فصل في حقيقة الاستثناء، وأحكامه، وأقسامه ..... ٣٤٢
- حكم الاستثناء المنفصل ..... ٣٤٤
- أدلة القائلين بعدم جواز الاستثناء المنفصل ..... ٣٤٧
- شبه القائلين بجواز الاستثناء المنفصل، والإجابة عنها ..... ٣٥١
- الرد على من أجاز الاستثناء المنفصل إذا كان متعلقاً بالمجلس ..  
 ٣٥٦ ..... شبهة من أجاز الاستثناء المنفصل إذا كان متعلقاً بالمجلس ،
- والإجابة عنها ..... ٣٥٧

## الصفحة

|     |   |
|-----|---|
| ٣٥٨ | حكم تقديم المستثنى على المستثنى منه .....   |
| ٣٦١ | حكم الاستثناء من الاستثناء .....  |
| ٣٦٢ | حكم استثناء الأكثر .....  |
| ٣٦٤ | أدلة القائلين بعدم جواز استثناء الأكثر .....  |
| ٣٦٩ | الاعتراضات الواردة على أدلة القائلين بعدم جواز استثناء الأكثر .<br>الإجابة على الاعتراضات الواردة على القول بعدم جواز استثناء<br>الأكثر .....               |
| ٣٧٢ | شبه القائلين بجواز استثناء الأكثر .....   |
| ٣٧٧ | الإجابة عن شبه القائلين بجواز استثناء الأكثر .....  |
| ٣٨١ | حكم الاستثناء من غير الجنس .....  |
| ٣٨٣ | أدلة القائلين بعدم جواز الاستثناء من غير الجنس .....  |
| ٣٨٣ | (فصل) في أدلتنا .....   |
| ٣٨٧ | شبه القائلين بجواز الاستثناء من غير الجنس .....   |
| ٣٩٠ | الإجابة عن شبه القائلين بجواز الاستثناء من غير الجنس .....  |
| ٣٩٩ | حكم الاستثناء إذا تعقب جملاً .....  |
| ٤٠٣ | أدلة القائلين بأن الاستثناء إذا تعقب جملاً يعود إلى جميعها ...<br>شبه المخالفين في جواز كون الاستثناء إذا تعقب جملاً عاد إلى<br>جميعها، والإجابة عنها ..... |
| ٤٠٨ | جميعها، والإجابة عنها .....   |

## الصفحة

- ٤١٥ ..... فصول المَجْمَل والمحَكَّم والمتشابه
- ..... الدلالة على أن التعريف للمحكم هو: ما استقلَّ بنفسه وكان أصلاً
- ٤٣١ ..... لا يحتاج إلى بيان بغيره ، والمتشابه: عكسه
- ٤٤٠ ..... شبهة المخالف لنفي المتشابه الذي لا يُعلم تأويله
- (فصل) في الأجوبة على شبه القائلين بأن هناك متشابهاً لا يعلم
- ٤٤٣ ..... تأويله، ولا المراد به
- ٤٦٠ ..... هل في القرآن مجازات واستعارات ؟
- ٤٦٣ ..... الأدلة من القرآن على وجود المجاز والاستعارة في كتاب الله .
- ..... الأسئلة التي أوردتها نفاة المجاز على أدلة القائلين به، والجواب
- ٤٦٦ ..... عنها
- ٤٧١ ..... من أدلة القائلين بوجود المجاز في القرآن
- ٤٧٤ ..... الدلالة على جواز المجاز عقلاً
- ٤٧٥ ..... شبهات المخالفين في جواز المجاز
- ٤٧٩ ..... الإجابة على حجج القائلين بنفي المجاز
- ٤٩٢ ..... الدلالة على مَنْ منع المجاز من الحنابلة
- ٤٩٤ ..... حكم الاحتجاج بالمجاز
- ٤٩٦ ..... حكم القياس على المجاز
- ٤٩٨ ..... حكم استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازه
- ٥٠٢ ..... هل في القرآن لفظ بغير العربية ؟



## الصفحة

- ٥٠٤ ..... أدلة القائلين: ليس في القرآن غير العربية
- ..... الاعتراضات الواردة على أدلة القائلين بأن في القرآن غير العربية ،
- ٥٠٦ ..... والإجابة عنها
- ٥١٠ ..... شبه القائلين بأن في القرآن غير العربية
- ٥١٢ ..... الإجابة عن شبه القائلين بأن في القرآن غير العربية
- ٥١٥ ..... حكم تفسير القرآن بالرأي والاجتهاد
- ٥١٨ ..... حكم نقل التفسير عن الرواية وعلى مقتضى اللغة
- ..... الرجوع في التفسير إلى تفسير الصحابة، وحكم الرجوع إلى تفسير
- ٥٢٠ ..... التابعين
- ٥٢٢ ..... حكم ورود اللفظ مراداً به معنيان مختلفان
- ٥٢٣ ..... أدلة القائلين بجواز ورود اللفظ مراداً به معنيان مختلفان
- ٥٢٥ ..... شبه القائلين بعدم جواز ورود اللفظ مراداً به معنيان مختلفان .
- ..... الإجابة عن شبه القائلين بعدم جواز ورود اللفظ مراداً به معنيان
- ٥٢٧ ..... مختلفان
- ٥٢٩ ..... حكم العموم إذا دخله التخصيص، هل يكون مجملاً ؟
- ..... أدلة القائلين بأن العموم إذا دخله التخصيص لا يكون مجملاً ،
- ٥٣١ ..... والرد على المخالفين في ذلك
- ٥٣٣ ..... شبه القائلين بأن العموم إذا دخله التخصيص صار مجملاً
- ٥٤٠ ..... حكم اللفظ العام إذا قرن به المدح أو الذم هل يكون مجملاً ؟

## الصفحة

- أدلة القائلين بأن اللفظ العام إذا قُرِنَ به المدح أو الذم فهو  
 للعموم، ولا يصير مُجَمَّلاً ..... ٥٤٢
- شبه المخالفين في أن اللفظ العام إذا قُرِنَ به مدح أو ذم لم  
 يصير مُجَمَّلاً، والإجابة عنها ..... ٥٤٤
- حكم اللفظ العام قبل البيان وبعده ..... ٥٤٦
- أدلة القائلين بأن اللفظ العام قبل البيان يكون مُجَمَّلاً، وبعده  
 مفسراً ..... ٥٤٧
- شبه القائلين بأن اللفظ العام يبقى على عمومته قبل البيان وبعده ،  
 والإجابة عنها ..... ٥٤٨
- هل نفي الحقائق نفياً للاعتداد بها أو لا بد من دليل ؟ ..... ٥٥٠
- أدلة القائلين بأن نفي الحقائق نفياً للاعتداد بها ..... ٥٥٢
- شبه القائلين بأن نفي الحقائق ليس نفياً للاعتداد بها ..... ٥٥٤
- الجواب عن شبهة القائلين بأن نفي الحقائق ليس نفياً للاعتداد بها . ٥٥٥
- حكم تأخير البيان عن وقت الحاجة، ووقت الخطاب ..... ٥٥٩
- الأدلة السمعية للقائلين بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب على  
 الإطلاق، سواء أكان الخطاب مُجَمَّلاً أم عاماً ..... ٥٦٥
- الأدلة العقلية على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب مُطلقاً . ٥٧٧
- شبه القائلين بعدم جواز تأخير البيان مُطلقاً، والإجابة عنها ..... ٥٩٤
- فصول أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ..... ٦١٩

## الصفحة

- ٦١٩ ..... (فصل) في أفعال النبي صلى الله عليه وسلم  
الأدلة السمعية للقائلين بأن أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم
- ٦٢٢ ..... محمولة على الوجوب في حقه وحق أمته  
الأدلة غير السمعية على أن أفعاله صلى الله عليه وسلم دالة على
- ٦٣٣ ..... الوجوب في حقه وحق أمته  
شبه المخالفين لنفي الوجوب في دلالة أفعاله صلى الله عليه وسلم ،
- ٦٤٨ ..... والإجابة عنها  
الرد على القائلين بأن أفعاله صلى الله عليه وسلم دالة على
- ٦٦٢ ..... الإباحة في حقه وحق أمته  
شبه القائلين بحمل أفعال النبي صلى الله عليه وسلم على الندب
- ٦٦٤ ..... في حقه وحق أمته  
الإجابة عن شبه القائلين بحمل أفعاله صلى الله عليه وسلم على
- ٦٦٦ ..... الندب  
شبه أخرى للقائلين بنفي الوجوب في مسألة أفعاله صلى الله
- ٦٦٨ ..... عليه وسلم على اختلاف مذاهبهم، والإجابة عنها  
طريق دلالة أفعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب السمع
- ٦٧٣ ..... لا العقل  
أدلة القائلين بأن طريق دلالة أفعال النبي صلى الله عليه وسلم
- ٦٧٤ ..... على الوجوب السمع، لا العقل

## الصفحة

- شبه القائلين بأن طريق دلالة أفعال الرسول على الوجوب العقل ،
- ٦٧٧ ..... لاالسمع
- الإجابة على شبه القائلين بأن طريق دلالة أفعال النبي على
- ٦٧٩ ..... الوجوب العقل، لاالسمع
- المراد بالبيان بفعله صلى الله عليه وسلم، وحكم تخصيص العموم
- ٦٨٥ ..... به
- أدلة القائلين بجواز البيان بالفعل، وأنه مخصّص للعموم
- ٦٨٦ ..... شبه المانعين من البيان بالفعل وتخصيص العموم به
- ٦٨٨ ..... الإجابة على شبه المانعين من البيان بالفعل، وتخصيص العموم به
- ٦٨٩ ..... الحكم إذا تعارض القول والفعل في البيان فأيهما أولى ؟
- ٦٩٠ ..... أدلة القائلين بأنه إذا تعارض القول والفعل في البيان فالقول
- ٦٩١ ..... أولى
- شبه القائلين بأن الفعل أولى من القول في البيان، والقائلين
- ٦٩٣ ..... بالتسوية بينهما، والإجابة عنها
- شبهة القائلين بالتسوية بين القول والفعل في البيان، والإجابة
- ٦٩٧ ..... عنها
- ٦٩٩ ..... حكم تعبّد النبي الثاني بما تعبّد به الأوّل
- ٧٠٠ ..... أدلة القائلين بجواز تعبّد النبي الثاني بما تعبّد به الأوّل
- شبه المخالفين في جواز تعبّد النبي الثاني بما تعبّد به الأوّل ،
- ٧٠٢ ..... والإجابة عنها

## الصفحة

- ٧٠٤ هل كان النبي محمد صلى الله عليه وسلم متعبداً بشريعة من قبله .  
أدلة القائلين بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان متعبداً بشريعة
- ٧٠٨ من قبله .....
- شبه القائلين بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن متعبداً بشرع
- ٧٢٢ من قبله، والإجابة عنها .....
- ٧٣٨ حكم تعبد النبي صلى الله عليه وسلم بشريعة من قبله قبل البعثة .  
الدلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان متعبداً بشريعة
- ٧٤٠ من قبله قبل البعثة .....
- شبهة القائلين بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن متعبداً
- ٧٤٢ بشريعة من قبله قبل البعثة، والإجابة عليها .....
- ٧٤٣ فصول النسخ (جواز النسخ) .....
- ٧٥٠ الأدلة على منع القول بالبداء مع جواز النسخ .....
- ٧٥٢ شبه القائلين بالبداء، والإجابة عنها .....
- ٧٥٥ الأدلة على جواز النسخ مطلقاً عقلاً وشرعاً .....
- ٧٦٠ الأدلة على جواز النسخ شرعاً، ووقوعه نقلاً .....
- ٧٦٧ شبه القائلين بعدم ورود النسخ شرعاً، والإجابة عنها .....
- ٧٧١ شبهه المانعين من وقوع النسخ عقلاً، والإجابة عنها .....
- ٧٧٩ كيفية ورود النسخ في القرآن .....
- ٧٨٣ الدلالة على جواز نسخ الرسم مع بقاء الحكم .....

## الصفحة

|     |  |
|-----|--|
| ٧٨٧ | حكم مسّ المحدث وتلاوة الجنب لما نُسخ رسمه وبقي حكمه .        |
|     | شبهة المخالف في جواز مسّ المحدث وتلاوة الجنب لما نُسخ        |
| ٧٨٩ | رسمه وبقي حكمه، والإجابة عنها .....                          |
| ٧٩١ | جواز نسخ الحكم إلى بدل، وصور ذلك .....                       |
| ٧٩٥ | جواز نسخ الحكم إلى مثله وأخف منه وأثقل .....                 |
| ٧٩٧ | أدلة القائلين بجواز نسخ الحكم إلى مثله وأخف منه وأثقل ....   |
|     | شبهات المخالفين في جواز النسخ إلى الأثقل .....               |
|     | (فصل) في شبهات المخالف، (شبهاتهم السمعية) .....              |
| ٨٠٠ | (فصل) فيما تعلّقوا به من السمع .....                         |
| ٨٠٢ | الإجابة على شبه السمعية للمخالفين في جواز النسخ بالأثقل .    |
| ٨٠٨ | الشبه المستنبطة والعقلية للمانعين من النسخ بالأثقل .....     |
| ٨١٠ | جواز النسخ إلى غير بدل، والأدلة عليه .....                   |
| ٨١٢ | الفرق بين النسخ والبداء .....                                |
| ٨١٤ | الفرق بين التخصيص والنسخ .....                               |
| ٨١٧ | حكم دخول النسخ الأخبار .....                                 |
| ٨٢٤ | عدم جواز نسخ معرفة الله سبحانه، والدلالة على ذلك .....       |
| ٨٢٥ | ثبوت الإباحة في الشريعة .....                                |
|     | الدلالة على ثبوت الإباحة في الشريعة، وشبهة منكريها، والإجابة |
| ٨٢٦ | عنها .....   |

## الصفحة

- ٨٣٣ ..... هل من شرط النسخ أن يتقدّمه إشعار بوقوعه؟
- ٨٣٤ ..... أدلة القائلين: إنه لا يشترط في النسخ أن يتقدّمه إشعار بوقوعه .
- ..... شبهة القائلين باشتراط إشعار المكلف بالنسخ قبل وقوعه، والإجابة عنها
- ٨٣٦ ..... (شبهة المخالف)
- ٨٣٧ ..... حكم نسخ التكليف مما حسن أو قبح لذاته
- ٨٣٩ ..... شبه المانعين لنسخ الحسن والقبيح لذاته، والإجابة عنها
- ٨٤٣ ..... الخاتمة
- ٨٨٦ ..... الفهارس
- ٨٨٩ ~~٨٨٨~~ ..... فهرس الآيات القرآنية
- ٩١٧ ..... فهرس الأحاديث النبوية
- ٩٢٦ ..... فهرس الآثار
- ٩٢٩ ..... فهرس الكتب الواردة في النص
- ٩٣٠ ..... فهرس المصطلحات، والقواعد الفقهية والأصولية
- ٩٣٥ ..... فهرس الأحكام والمسائل الفقهية
- ٩٤٤ ..... فهرس الآيات الشعرية
- ٩٤٧ ..... فهرس الأمثال
- ٩٤٨ ..... فهرس الطوائف والفرق
- ٩٥٠ ..... فهرس القبائل

## الصفحة

|      |                                 |
|------|---------------------------------|
| ٩٥١  | ..... فهرس البقاع والأماكن      |
| ٩٥٢  | ..... فهرس الألفاظ الغريبة      |
| ٩٦١  | ..... فهرس الأعلام              |
| ٩٧٢  | ..... فهرس المراجع              |
| ١٠٣٣ | ..... فهرس الموضوعات، (المحتوى) |